المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 10



تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي



المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 10

تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي

1988

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع القانوني : 1989/384

يضم هذا الكتاب أعمال ندوة «تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي» التي انعقدت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أيام 13، 14 و 15 دجنبر 1984. وقد ساهم في هذه الندوة، إلى جانب أساتذة مغاربة، نخبة من الباحثين المغاربيين.

أشرف على نشر هذه الأعمال السادة الأساتذة : عبد الواحد بنداود، محمد منيار، أحمد التوفيق ومحمد أديوان بمساعدة أعضاء مصلحة النشر السيد أحمد ابن علي والسيدات : نادية الجراري، بهية البوعزاوي وخديجة برادة.

لجنة التنظيم

العميد — السيد حسن مكوار

نائب العميد — السيد العربي مزين

الكاتب العام — السيد محمد منيار

السادة الأساتذة

الطاهر وعزيز — أحمد التوفيق

علي أومليل — عمر أفا

سعيد بنسعيد — أحمد شحلان

عبد الفتاح كيليطو — محمد عياد

محمد الدغمومي — عائشة البلغيتي

مصلحة النشر

السيد أحمد ابن علي — السيدة نادية الجراري

السيدة بهية البوعزاوي — السيدة خديجة برادة

المحتويات

عروض باللغة الفرنسية

تقديم

إن العلاقات بين المدن والأرياف أو البوادي ظاهرة قديمة، وقد ارتبطت بتوصل المجتمعات إلى تحقيق مستوى معين من النّمو الاقتصادي والاجتماعي سمح بتقسيم للعمل. ويسجل التاريخ البشري اتّجاهاً متزايداً «لهيمنة» المدينة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذا كان هذا الاتّجاه يطبع جميع المجتمعات رغم تفاوت درجة نموها الاقتصادي ورغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية ـ الاجتماعية، فإن وتيرته وعواقبه تختلف من مجتمع لآخر حسب درجة التحكم فيه.

ويبدو أن ما يميز بلدان «العالم الثالث» ـ ومن ضمنها المغرب العربي ـ هو أنّها تتحمّل مسلسل الاختلال الحاصل من هيمنة المدن أكثر مما تفلح في ضبطه. ثم إن اختلال التوازن بين المدن والأرياف من شأنه أن يؤدّي إلى طرح إشكالات نظرية حول حدود هيمنة المدينة على البادية. وقد نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرّباط ندوة دراسية من 13 إلى 15 دجنبر 1984 حول طبيعة العلاقات بين المدن والأرياف بالمغرب العربي وتركّزت حول المحاور التالية :

1) الإشكالية العامة والمفاهيم :

تحديد ومراجعة بعض المفاهيم المستخدمة.

2) العلاقات بين المدن والأرياف بالمغرب العربي :

من وجهة نظر تاريخية وسوسيولوجية وديموغرافية واقتصادية.

العلاقات بين البوادي والمدن في التاريخ

الأرض في العلاقات بين فاس وباديتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر

محمد مزين
كلية الآداب ـ فاس

بالرغم من توفر الكتابات حول تاريخ المغرب خلال القرنين المذكورين فإن الباحث في مثل هذا الموضوع يجد نفسه أمام مصادر لا تعير أي اهتمام لمسألة الأرض وما أثارته من أحداث ومن تبادلات وخصامات بين أهل فاس وأهل باديتها إلا نادرا. وعلى العموم فإن تقييم الامكانات في المصادر المتوفرة حول الفترة المدروسة يفرض تقسيمها الى أربع مجموعات.

ـ الأولى وتتمثل في الكتابات التقليدية الرسمية عموما مثل «مناهل الصفا» للفشتالي[1] و«روضة الآس» للمقري[2] و«النزهة» لليفراني[3] ثم «الجذوة» لابن القاضي[4] و«النشر» للقادري[5] على اختلاف نوعيتها فإن مثل هذه الكتب لا توفر للباحث في موضوع الأرض إلا معلومات قليلة متفرقة عبر الحروب والوقائع وتراجم الشيوخ والعلماء.

وقد يجد الباحث فيها بعض المعطيات حول العلاقات بين فاس وباديتها لكن ذلك قليل، الشيء الذي يضطر الى تأويل بعض ما جاء فيها خدمة للموضوع بواسطة ما تقدمه الأنواع الأخرى من المصادر.

---

(1) الفشتالي ـ مناهل الصفا ـ تحقيق عبد الكريم. ط الرباط: 1972.
(2) المقري ـ روضة الاس. المطبعة الملكية. الرباط 1964.
(3) اليفراني ـ نزهة الحادي. الرباط 1977.
(4) ابن القاضي ـ جذوة الاقتباس. في جزءين. ط: 1973، دار المنصور.
(5) القادري ـ نشر المثاني ـ تحقيق د. حجي ود. التوفيق. في جزءين. ط 1978.

ـ الثانية وتتجلى في كتب الرحلات، ونحن نعرف أن القرنين 16 و17 كانا قرنين حافلين بمثـل هذا النوع من الكتابات، ربما جاء ذلك نتيجة الأمن النسبي الذي عرفه القرن. . ويتأكد ذلك إذا عرفنا أن أكثر الرحلات المتوفرة هي من إنجاز أجانب بالفعل إذا استثنينا رحلة الحسن الوزان[6] ورحلة التامكروتي[7] فإن باقي الرحلات التي توفر بعض الامكانيات لفهم الموضوع هي رحلات أجنبية:

رحلة مارمول (Marmol) [8] رحلة المجهول البرتغالي[9] رحلة مونداسا[10] ورحلة جون سميت[11]. . .

ومهما قيل عن هذه الرحلة فإنها تساعد على التأريخ للمجتمعات خصوصا أنها تسمح بالـوقـوف على أوضـاعهـا الاقتصـادية والاجتماعية. . وهي بالتالي تكمل ما تقدمه كتب الأحداث والوقائع والأسر، وفي موضوع الأرض هذا فإنها تقدم معلومات كثيرة ومتنوعة عن الأراضي وإنتاجها وطرق استغلالها. .

على سبيل المثال ساق الوزان ما يزيد على ثمانين صفحة في كتابه عن الحياة في إقليم فاس، وأشار كلما أمكنه ذلك إلى نوعية الملاكين: مثلا ذكر أن جل أراضي زلاغ ولمطة في ملك أهل فاس[12]، كما ذكر أن أراضي الأحباس منتشرة بكثرة بضواحي المدينة. . وعند حديثـه عن الأراضي الفـلاحية في غمارة والسـايس وأزغار. . . كان دائما يشير الى علاقة مستغليهـا بالمدينة وهو بذلك يعطينا إمكان ضبط النفوذ العقاري الفاسي. وكذلك عند مارمـول وماندوسا وغيرهما. لكن عيوب هذا النوع من المصادر يكمن في أنها تنطلق من معطيات عامة وغير دقيقة، حيث أنها لا تسمح بتتبع قضايا بعينها بين أهل فاس وأهل باديتها.

---

(6) الحسن الوزان ـ وصف افريقيا. تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر. في جزءين. ط 1982.

(7) التامكروتي ـ النفحة المسكية ـ خ.ع. الرباط تحت رقم 3887 A في 189 ص.

(8) Marmol de Carvajal – Déscription Générale de l'Afrique - 3 Volumes trad p. d'Ablancourt. 1867.

(9) Anonyme Portugais: Descpt du Maroc à l'époque de Mly Ahmed El Mansour - trad H. de Castries.

(10) Robert RICARD: Le Maroc à la fin du XVI° Siècle, d'après La Jormada de Africa de Jeronimo de Mondaça, Hesperis t. TXLIV. 1957. pp.179-204. S.I.H.M. 1er Série, Ang II, p 266.

(11) S.I.H.M. 1er Serie, Anglet. II

(12) الوزان: 248 ـ في الجزء الأول من مطبعة ابولار 1956

وقد لجأت الى نوع ثالث من المصادر لإكمال هذه النظرة وهذا النوع هو الكتب الفقهية.

ـ الكتب الفقهية وبالخصوص كتب الفتاوي[13] هي المصدر الثالث الذي اعتمدته في محاولة تحديد دور الأرض في العلاقات بين فاس وباديتها.

وهذا النوع من المصادر هو عكس السابق من حيث أن القضايا التي يوردها عبارة عن نوازل عرضت على المفتي بفاس، وهي تصف للقارىء أسباب وقوع القضية وملابستها وهي بالتالي تطرح أمام الباحث معطيات يستحيل الوصول إليها بدونها. فالنزاعات حول توزيع المياه وبيع وشراء الأراضي والارث والمعاملات التجارية في إنتاج الأرض وغير ذلك كله يمكن الوقوف عليه في هذه الكتب، وبالخصوص في كتاب المعيار للونشريسي[14] والجواهر المختارة للزياتي[15] والعمل الفاسي[16] لأبي زيد عبد الرحمان الفاسي...

ـ أما الحوالات الحبسية وهي المصدر الرابع وبالخصوص تلك المتعلقة بالفترة وبفاس وباديتها مثلا:

حوالة 898 هـ[17].

حوالة 1013 هـ.[18] حيث جاء ذكر الجنانات التي تملكها جامع القرويين، ومستفاد غلة الزيتون لكل من جامع القرويين ومدرسة الخصة ومدرسة الوادي..

وحوالة فاس القرويين لعام 1013هـ.[19].

فهي توفر مجموعة من المعطيات المرقمة والمحددة لملكية القرويين ومساجد فاس وزواياها عموما. وهي بذلك تفتح مجالا واسعا أمام الباحثين لأنها زيادة على ذلك تحمل في طياتها أسماء المكرين لتلك الأراضي وأنواع الخضر التي ظهرت هناك... وفي مجال زمني واسع يعطي إمكانية المقارنة بين فترات مختلفة.

---

(13) انظر البحث الذي صدر في ملحق مجلة كلية الآداب (فاس) حول موضوع اعتماد كتب الفتاوي في كتابة التاريخ، محمد مزين. (1985)

(14) المعيار، الجزء الثاني بالخصوص، المطبعة الجديدة، بيروت.

(15) مخطوط. خ.ع. الرباط.

(16) طبعة حجرية، انظر كذلك الشروح المتعددة للعمل الفاسي ـ كشرح صاحبه خ.ح. رقم 2221، وشرح السجلماسي.

(17) ميكروفيلم و135.

(18) ميكروفيلم و164.

(19) ميكروفيلم و135.

ـ ومن جانب آخر توفر جائزة الحسن الثاني للمخطوطات مجموعة من الوثائق الخاصة ببعض الأسر الفاسية والتي كانت لها أراضي خارج المدينة.

وبالخصوص تلك الوثائق التي قدمت عام 1970[20] وعام 1971[21] بخلاف الحوالات الحبسية التي توفر سلسلة متكاملة من المعطيات على طول سنين فإن هذه الوثائق مبتورة في مجملها غير متكاملة ولا تمكن من إعطاء نظرة صحيحة وكاملة عن القضايا التي تذكرها.

وعموما رغم توفر المصادر وكثرتها فإن كمية المعلومات التي تقدمها للباحث حول الأرض في العلاقات بين سكان فاس وباديتها خلال هذه الفترة قليلة وغير متكاملة، ولا تسمح للباحث من تقديم نظرة عميقة حول الموضوع.

أمام هذا النقص الواضح يضطر الباحث الى اعتماد منهج يجمع بين تقصي المعلومات الواضحة والصريحة عبر هذه المصادر، ثم بنائها حسب تصميم يعتمد التسلسل الكرونولوجي من جهة والتحليل الاقتصادي من جهة أخرى.

فالمتتبع للمعلومات الصريحة الواردة في النصوص القديمة عن موضوع الأرض في العلاقات بين فاس وباديتها منذ عهد الأدارسة يقف أمام ملحوظتين اثنتين:

ـ الأولى تتلخص في اهتمام الجانبين على مدى العصور التاريخية بمسألة الأرض حيث بناء الأسوار الأولى ـ كما تذكر المصادر ـ كان الغرض الأول منه هو تحديد المجال العقاري الذي يملكه سكان المدينة[22] والذي قسم إلى قسمين: أراضي بناء الدور والحوانيت وأراضي لانتاج لوازم العيش. . . وربما بالرغم مما قيل ان المرابطين هدموا أسوار[23] فاس لأنهم لم يكونوا يخشون هجمات القبائل المجاورة «إنما أسوارنا أسيافنا[24] وعدلنا». . . ربما كان من وراء هذا الهدم عدم اقتناع سكان المدينة بهذا المجال الضيق من الأرض. . . حيث أنه عندما وصل الموحدون اعتادوا بناء الأسوار. . . ولكن في غير المكان الذي كان قد رسم

(20) ميكروفيلم 3 والوثيقة رقم 563، 352.
(21) مجموعة من الوثائق تشير الى النزاعات الواقعة بين الملاكين ـ م. ف. 11 و21 و3.
(22) اشترى المولى إدريس الأرض من زواغة يعرفون ببني الخير «الجذوة» ص: 30.
(23) هدمها علي بن يوسف.
(24) الجذوة. ص: 5.

لها. . . فوسعوا المجال العقاري للمدينة[25]. . . بل وقد بنوا مخازن للحبوب وسهلوا دخول القبائل المجاورة التي بقيت لها أراضي خارج المدينة[26] واسترجعوا كثيرا من أوقاف المساجد عند كثير من أهل فاس التي قد ادخلوها في منافعهم وحسبوها من أموالهم عندما وصل المرينيون لها[27] وكانت الوضعية قد تطورت حيث أن الدولة الجديدة اختنقت داخل الأسوار الموحدية. . . وبنت مدينة جديدة[28] فوق الهضبة وأقطعت عددا من أراضي الأحواز لأجنادها وسامي موظفيها وأفراد الأسر المالكة[29]. حيث أن الوزان عندما وصل الوضع العقاري عند نهاية العهد المريني الثاني (الوطاسي) مع بداية القرن 16 . . . بالناحية كان دائما لا يتحدث عن منطقة من مناطق مملكة فاس إلا وذكر الكمية من الزرع التي ترسلها الى المدينة[30] أو ذكر مالكها من الأسرة السلطانية أو أن مالكها من تجار فاس. . . كما قال عن أراضي لمطة وزلاغ وكبكب وبلاد زواغة وغيرها[31].

ـ الملحوظة الثانية أن ملكية هذه الأراضي تبقى دائما رهينة الأمن والاستقرار أو انعدام ذلك. فكلما عم الأمن والاستقرار المنطقة إما بظهور قائد سياسي حازم أو بتمكن دولة من بسط سيادتها. . . أو بازدهار اقتصادي ناتج عن سقوط أمطار معتدلة وفي وقتها. . .[32] كان هناك امتداد للملكية الفاسية خارج الجنانات المجاورة بل الى أبعد نقطة من مجالها السياسي[33]. . . الى هضاب وتلال إناون وورغة[34] وغمارة والهبط. وبالمقابل كلما انعدم الأمن وعمت الاضطرابات نتيجة للمعطيات السياسية أو سرية معينة[35] أو نتيجة انتشار الجفاف والمجاعة والوباء[36]. . . تراجعت الملكية الفاسية وانتشرت سلطة القبائل المجاورة

(25) انظر ما جاء في سجل المشرف على المدينة عام 585 ـ 610 الفقيه الغريغر الذي يعطي صورة على اتساع المدينة أيام الموحدين.
وكذا ما جاء من الأنيس المطرب بروض القرطاس لابن أبي زرع الفاسي في جزءين. الرباط 1976، ص104.

(26) الجذوة، ص: 68.

(27) الجذوة، ما ذكره صاحب وصف افريقيا في الموضوع، ج1.

(28) يعقوب بن عبد الحق المريني.

(29) الوزان، ج 1 ـ ص: 248.

(30) نفس المصدر، ص: 248.

(31) نفس المصدر والصفحة.

(32) بالخصوص على عهد السلطان الغالب بأمر الله 1558 ـ 1574.

(33) ما يطلق عليه الوزان مملكة فاس، انظر ما قاله دوكاستر في موضوع حدود مملكة فاس خلال القرن XVI . مقدمة نقدية لكتاب: Descriotion du Maroc, Anonyme Portugais

(34) الوزان: ج1 ـ ص: 242 ـ 244 ـ 247 ـ من مطبعة ابولار 1956.

(35) المقصود هنا الصراعات القائمة حول ولاية العهد بعد وفاة السلطان ـ على عهد الوطاسيين وحتى السعديين.

(36) انظر ما جاء في النزهة. ص: 210.

على غابات الزيتون وعلى أراضي الحبوب[37] وفي بعض الحالات على الجنانات القريبة من أسوار المدينة أو حتى داخلها[38]. وعلى هذا تكون الوضعية العقارية الموروثة الى حدود القرن السادس عشر بين فاس وباديتها ناتجة عن تطور وضعية الأرض خلال العصور السابقة من جهة عن (الجدلية) القائمة بين الأوضاع الأمنية وتغير أصل مالك الأرض من جهة ثانية. الشيء الذي أدى إلى تداخل الملكيات في المنطقة تداخلات في أصل مالكيها (حيث نجد ضيعة تاجر من فاس إلى جانب الضيعة) وفي نمط استغلالها وفي نوعية إنتاجها.

هذا الاشتباك جعل المصادر تختلف في نوعية حديثها عن هذه الأراضي ثم أن نفس المصدر عندما يشير الى نوعية إنتاجها أو الى كونها أرض سقي أو أرض بور. . . أو العكس حيث أن الباحث اليوم يتيه بين هذه المعطيات المتفرقة والمبتورة. . . وما يمكن الوصول إليه اليوم في إطار تحديد الملكية ونوعيتها ليس إلا خلاصة مؤقتة لما يمكن أن يطلق عليه عند إتمامه الخريطة العقارية لفاس وأحوازها.

يستخلص من هذه المعطيات إذن أنه يمكن تقسيم المجال الانتاجي الذي يربط بين سكان مدينة فاس وسكان باديتها خلال القرنين 16 و17 الى ثلاثة مجالات:

ـ الأول وبداخله الجنانات الواقعة إما داخل الأسوار أو خارجها قريبة من المدينة، وهي في ملك أهل فاس. وأغلبيتها من القطع المتوسطة الحجم، ونستخلص ذلك من مجموعة من الرسوم المخطوطة لعائلة سيدي العابد اليمني، لأن تلك العائلة قد توارثت عددا من الأراضي والعرصات التي تقع جلها قرب المدينة وبعضها بلمطة، منها أراضي تحرث وتزرع، وأراضي مشجرة بالكروم والزيتون. وقد أورد كاتب تلك الرسوم أثمان بعض هذه القطع، مما يساعدنا على معرفة أهميتها وهذه نماذج منها:

قيمة جنان الثعبان	:	2000 أوقية
غابة العلاسيم	:	100 أوقية
جنان درب ابن عمر المحطوب	:	100 أوقية
جنان علي حماموش	:	100 أوقية

---

(37) خصوصا أواخر عهد السعديين عندما عمت الاضطرابات بوادي فاس بدخول الحياينة والشراكة وغيرهم.

(38) انظر المؤرخ المجهول، طبعة كولان 1934، الرباط، ص 135.

جنان باب الجديد	:	1000 أوقية
جنان الرعـــاة	:	4000 أوقية

وقد قدرت هذه القيم بحضور أهل البر والمعرفة المعلمين الجنانين الفلاحين العارفين بقيم (الجنانات)[39] وهذا يدل على أن العائلات بفاس كانت تملك قطعا أرضية متوسطة أو صغيرة الحجم وعلى نفس العائلة تملك قطعا عديدة ومتفرقة مما يجعلها في الحقيقة من الملاكين الكبار.

ولكن أكـبر نسبة من الأراضي فيما يرجع لحجمها بناحية فاس هي الأراضي ذات الحجم الصغير. ونلمس ذلك خصوصا في كتب النوازل المعاصرة للسعديين التي تذكر لنا عددا كبيرا من الخصامات حول هذه القطع.

فأصحابها إما ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، أو اشتروها أو ارتهنوها.

وقد عثرت على سبعة رسوم ملك[40] مكتوبة على رق الغزال تهم شراء بلاد كائنة بخولان خارج باب الفتوح. فهذه الرسوم تبين لنا ما سبقت الاشارة إليه من كون غالبية الضيعات متوسطة الحجم أو حتى صغيرة. فبالنسبة للذين ورثوها حرة أي ليس فيها مكتري ولا مرتهن ولا تحبيس، عدد هؤلاء كبير لأن الملاكين الفاسيين أو القاطنين بفاس أو بناحيتها يحاولون الاحتفاظ على الأصل كيفما كان الحال ماعدا إذا أرغموا على بيعها قهرا أو عدلا أو جوعا[41].

وتـذكـر لنـا النوازل عددا كبيرا من ملاكي ناحية فاس وهم يجابهون تيار التاريخ والطبيعة والعائلة للاحتفاظ بأراضيهم فمنهم ذلك الذي زوج ابنه وتحمل الصداق وأعطى لابنه ثلث غلة لديه من زرع وزيت وإدام وغير ذلك فلم يقنع بذلك فصار يطالب أباه في مقاسمة الأصول التي بيده... لكن أباه رفض مما دفع الابن الى رفع دعواه. ومنهم من استرجع ملكية فقدها جده أو أبوه بالشفعة وكذلك الذي توجه الى الفقيه ابن زيد عبد الرحمـن الثاني. (عن رجل أخذ أرضا عند رجل على وجه الشركة فكان يدفع ما وجب عليه من تعـاقـد عليه فجاءه رجل فقال له أن الأرض إياك أن تدفع كراءها بل لا تحرث أرضي.

(39) اربع رسوم لعائلة باليمني. (خاصة).

(40) مكتوبة على رق الغزال ويشتمل على 7 رسم ملك. جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات لعام 1970 إقليم فاس، رقم الميكروفيلم 3. الرقم الخاص للوثيقة 352.

(41) نوازل الزياتي، الجزء 1، ص. 196.

فتغافل عنه واستمر على حرثه فيها وكان يدفع الكراء والواجب عليه لصاحبه الأول على محاداته والرجل الذي تبرأ منه ينازع في تلك الأرض ونازعه على ذلك الرجل المذكور وقال له إياك وشراء أراضي فلم يلتفت لقوله واشتراها ثم إن المنازع المذكور أثبت نصيبه من الأرض المذكورة، بواجب الشفوع. . .)[42].

ومنهم من حاول الاحتفاظ لأهله بالتحبيس[43]. سئل الشيخ أبو الضياء عن رجل حبس على ابنه الصغير عن حجر النصف قائمة في جميع أملاكه من أراض وجنات. . .

ويلاحظ هنا أن المالك يمكن أن تكون أراضيه موزعة على مناطق مختلفة، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر عرصات عائلة مسونة، منها ما كان يقع قرب «باب أبي الجنود» ومنها ما كان يقع داخل «باب الخوخة» قرب «عرصة كرووة». . .[44] ثم مثال عرصات عائلة باليمني التي يقع بعضها خارج «باب الفتوح» والبعض الآخر خارج «باب عجيسة» وبعضها بلمطة[45].

وتتمثل في بعض الأحيان ملكية أهل المدينة في العرصات حيث أن جل العائلات كانت تملك عرصة إما داخل المدينة أو قرب الأسوار بالبوادي المجاورة بلمطة والحياينة وبني واد ريش (على طول نهر سبو) أو بزواغة أو غيرها من البوادي.

حتى أن بعض الأحياء داخل المدينة كانت قليلة السكن مكتضة بأشجار الفواكه وبالخضر. فعبر مخطوط المرحوم عبد السلام بن سودة (الذي اعتمد في جمعه لمواقع فاس على الجذوة ونشر المثاني والسلوة وعلى الحوالات الحبوسية) عبر هذا المخطوط[46] يمكن أن نحصي أكثر من 141 عرصة داخل المدينة، أكثرها بالأحياء القريبة من وادي الجواهر مثل الرميلة والدوح والعيون والبليدة والشرشور وبقرب قنطرة الزيات وجرواوة والزنجفور والمخفية وراس الجنان.

ويلاحظ أنه، وإلى يومنا هذا، لازالت تلك الأحياء تحتفظ ببعض الأجنة ولو أن المساحة الخضراء قد تقلصت بتكاثر البناء والسكان.

---

(42) نفس المصدر، ص. 190.

(43) نفس المصدر، ص. 193.

(44) الرجوع الى مخطوط لعبد السلام بن سودة (مواقع فاس) والى الحوالات الحبسية لعام 979هـ

(45) أربع رسوم لتوريث عائلة باليمني. (خاصة).

(46) عبد السلام بنسودة (مواقع فاس) مخطوطة خاصة.

على كل حال فقد شجعت الدولة السعدية حركة تكثير العرصات والجنانات ببناء أو تجديد السدود وترميمها[47] قال المقري في ذلك:

«منها بناء السدين العظيمين بوادي أبي طوبة وقد انفق عليهما أموالا كثيرة، كنت إذاك بفاس حيث بعث لبناء السد الأعظم قائده الفقيه الأسنى الايسي. كما شجعت الدولة إنجازه وخلق عرصات جديدة لزيادة البساتين داخل المدينة ومثال ذلك عرصة المستقى، وقد أسس السعديون هذا البستان بفاس الجديد[48] ولا يعرف موقعه الآن لتكاثر البناء.

أما العرصات الواقعة قرب الأبواب وعددها يقارب الواحد والثمانون فجلها كانت في ملك أهل المدينة حيث اننا لانجدها منسوبة إلا لعائلات عرفت بفاس على ذلك العهد. فمنها على سبيل المثال قرب باب أبي جيدة عرصة المدغري وعرصة المهدي بناني وعرصة ابن الصغير (عرصتان عرصة العواد وعرصة بوعياد) وعرصة الآبار[49] وعرصة بناني الثانية وعرصة بنيس داخل أبي جيدة. . .

كما نجد من بينها عرصات تملكها عائلات ليست قديمة الاستقرار بالمدينة كعرصة البواب وتتصل بعرصة حم الصغير وعرصة أم السلطان داخل باب أبي جيدة وعرصة البوري. وكلها تقع أمام/ قرب أبي جيدة أو باب أبي الجنود أو باب عجيسة أو باب الخوخة أو باب الفتوح أو باب الجديد أو باب الحديد.

أما العرصات الواقعة خارج الأبواب أو بعبارة أخرى خارج المدينة فهي كثيرة وتبين أكثر تداخل مصالح أهل المدينة بمصالح أهل البادية المجاورة.

فهناك ما يقارب المائة عرصة خارج فاس كلها في ملك أهل المدينة.

وتتنوع هذه العرصات حسب موقعها.

فمنها ما يقع بجوار الأسوار ويمكن تقسيمه الى الجنانات الواقعة خارج باب عجيسة وباب المحروق وأبي جيدة وكلها في شمال فاس. ثم الى الجنانات الواقعة مباشرة بعد الخروج من باب بوجلود وباب الجديد وباب الحمراء ثم الجنانات الواقعة خارج باب الفتوح وباب

(47) الرجوع الى المقري (روضة الاس) ص. 23.
(48) انظر: الأعلام للشيخ ابن ابراهيم. الجزء الرابع 171 ـ 172.
(49) الرجوع الى (الزاوية الدلائية) فيما يرجع لهذه العائلة هناك أيضا مسجد الآبار بفاس.

الخوخة (أو بني مسافر). فحسب ما استخلصنا من المصادر يظهر أن الجنانات الواقعة قرب الأسوار كانت تستعمل للخضر اليومية التي تحتاجها المدينة[50].

«الحمد لله التزم أبو جيدة بن محمد الزرهوني جميع الخربة التي فوق البير الأحمر داخل باب الفتوح. . . بين طريق الفخارين وطريق سيدي علي بوغالب نفعنا الله به بمنافعها ومرافقها وكافة حقوقها لستة (6) أشهر أولها الشهر الداخل قريبا وبعد تمام شهر تاريخه لزراعة اللفت بوحبيبة قدرها في المدة المذكورة عشرة أواقي قديمة كما التزم المذكور جميع قاعة الحافة التي بالمكان بجانب الحبس المجاورة لجنان سيدي عبد الوارث وحافة المساكين للمدة المذكورة لحراثة اللفت. . . » هو في ملك أهل فاس أو باكترائها لمدة طويلة من ناظر الأحباس فمثلا عرصة البطيوي[51] الواقعة بالمقطع خارج باب المحروق وعرصة ابن بكار بعين النقبي خارج باب الفتوح وعرصة الجراوي خارج باب الحديد (بالحاء) تجاور سقاية السد وعرصة جسوس أيضا خارج باب عجيسة تتصل بجنان بوغالم تعرف أيضا بعرصة الحميدي. كلها عرصات في ملك عائلات فاسية عاصرت السعديين[52]. ومنها ما يقع بعيدا عن أسوار المدينة، ونسبة الملاكين الفاسيين فيها أقل مما هو عليه في العرصات السابقة. ويمكن الفصل فيها بين أربع مجموعات هي :

1) المجموعة الأولى: العرصات الواقعة بلمطة (وراء جبل زلاغ).

2) المجموعة الثانية وهي العرصات الواقعة على طول وادي سبو عند اقترابه من فاس في الموضع المسمى من طرف ابن القاضي بالحبالات والذي لازال يحمل هذا الاسم الى يومنا هذا.

3) المجموعة الثالثة وهي العرصات الواقعة قرب خولان[53] على طول وادي سبو.

4) المجموعة الرابعة وهي العرصات الواقعة الى غرب فاس وهي الواقعة بزواغة والتي يتحدث عنها المؤرخ المجهول.

وهذه بعض الملحوظات حول كل مجموعة :

---

(50) الوزان الجزء الأول 248 وكذلك الحوالة الحبسية رقم 135 ورقة 513.

(51) جائزة الحسن الثاني للمخطوطات 1970. إقليم فاس. م. ف. 3 رقم الوثيقة 117. (عقار عائلة البطيوي).

(52) الوزان الجزء الأول، ص. 243.

(53) الحوالات الاسماعلية، رقم 185.

1) العـرصـات الـواقعة بلمطة وعددها كبير، ويقول الوزان[54] بأن ملكية تلك الجنانات الجميلة الغنية كانت لأهل فاس و أن بعضها في ملك أهل لمطة الذين يملكون دوارا بالمدينة ويظهر هنا ذلك الترابط الوطيد بين فاس وباديتها.

ويمكن أن نذكـر أغنى هذه الجنانات تقع أسفل الجبل حيث التربة الجيدة والمياه الغـزيرة. فهنـاك جنـانـات حجـر الرمان ودار ابن عمر وعين الفنداس وتافراوت وعين الصهريج وعين بوجيدة ثم عين البراغيت وجلها في ملكية أهل فاس، أما الجنانات الواقعة فوقها كالعرصات الواقعة بجبل الزعفران وبجبل زلاغ وزاوية البرنوصي فكانت أغلبيتها في ملك أهل البادية وكان مردودها أقل[55].

2) أما العرصات الواقعة على طول وادي سبو عند التقائه بوادي فاس فهي معروفة بفواكهها الجيدة لكثرة مياه السقي المأخوذة من النهر.

ويطلق على تلك المنطقة اسم الحبالات، أما أراضي وجنانات تلك المنطقة فبعضها محبس على القرويين، ويعطى إنتاجها لمفتي فاس وقد ذكر الوزان ذلك. والبعض الآخر بملك سكان المدينة على شكل جنانات ونجد على سبيل المثال - عرصة الاغزاوي، عرصة الجرندي، عرصة ابن دحو، عرصة الموات، عرصة ابن صلاقة، عرصة العكري.

وجنوب هذه العرصات تقع عرصة الأشهب قرب قنطرة وادي سبو، وقد وصل اتساع العرصات الى ما وراء وادي سبو حيث نجد عرصة عنق الجمل، ومن جديد نلاحظ تغلغل الملكية الفاسية في البادية.

3) أمـا العرصات الواقعة قرب خولان فهي كثيرة ومتنوعة المواقع فمنها ما يقع قرب وادي سبو كعرصة الماجدولي، ومنها ما يقع قرب عين جارية بالمياه كعرصة عين لحسن[56] ومنها ما يقع في منخفضات أخرى كعرصة ظهر الكهف وعرصة الجرندي وغيرها. ويلاحظ هنا جودة الأراضي وكثرة المياه تساهم في جلب الملاكين الفاسيين، وتساعد بذلك على انتشار ملكيتهم.

---

(54) الوزان الجزء الأول ص. 243.

(55) نسخة مكتوبة على رق الغزال وتتعلق بالجنان الجزار من جبال زالغ - جائزة الحسن الثاني لعام 1970 اقليم فاس. رقم الميكروفيلم 3. الرقم الخاص للوثيقة 563.

(56) هو الشيخ علي ببلاد خولان توفي عام 966هـ. انظر كذلك سك مكتوبة على رق الغزال. ويشتمل على سبع رسوم ملك شراء ببلاد كائنة بخولان خارج باب الفتوح. جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات لعام 1970. (إقليم فاس) رقم الميكروفيلم 3. الرقم الخاص بالوثيقة 352.

4) وأخيرا العرصات الواقعة بزواغة وجلها كانت حبوسا على جامع القرويين، وقد ذكر المؤرخ المجهول أنها كثيرة[57] حتى كانوا كذا أهل فاس يذهبون الى بساتينهم (. . .) إلى زواغة ويعلفون ويخلعون ولا ينزلون الى آخر الخريف (. . .) ومنها عرصة ابن عبد الله معن وغيرها كثير.

رغم ما ذكـرتـه يظهر على العموم أن نسبة الملكية الفردية بناحية فاس على العهد السعدي لازالت غير معروفة بشكل يسمح لنا الخروج بنتائج مفيدة وكذلك توزيع هذه الأراضي بين الملاكين الفاسيين والبدويين، وبالتالي لازال توزيع هذه الملكية بين الطبقات الاجتماعية لا الفاسية ولا البدوية لم يعرف بتدقيق، إذ أن اكتشاف الاحصاء الذي أوصى به المنصــور لازال لم يحقق، لكن هذا لا يمنعنــا من تسجيل بعض المـلاحـظات التي استخلصناها من رسوم الهبات التي توجه للأحباس والتي نشر الونشريسي في المعيار عددا مهما منها، كما نشرت الحوالات الحبسية بعضها أو خاصة تلك المتعلقة بالعهد السعدي، وتلك الملاحظات يمكن تلخيصها فيما يلي.

- نسبة الملكية الفردية محدودة لكثرة أملاك الحبوس والجماعات.

- أوسع القطع الأرضية في ملك العائلة المالكة وقواد الجيش وموظفي الدولة. وهؤلاء قليلا ما نجد لهم أثرا في الهبات والصدقات على الأحباس. لكننا نجد أثرهم في ظهائر التوقير[58].

- غالب الأفراد الذين يهبون ينتمون الى التجار الفاسيين، أو الى الفلاحين الساكنين في البادية خاصة.

- يظهر أن الملكية المتوسطة كانت في أغلب الأحيان بأيدي الفاسيين.

- ثم إن الملكية الصغيرة تتوزع على الجانبين: أهل فاس وأهل البادية عموما على الشكل التالي:

- القطع القريبة من المدينة وهي غالبا في ملك أهل فاس (الجنانات).

---

(57) المؤرخ المجهول (الدولة السعدية) المخطوط ص. 10. انظر كذلك الوزان الجزء الأول ص. 43.

(58) على سبيل المثال لا الحصر، انظر ما أورد ناسخ (مجموع رسائل سعدية) ع.ع.ك 278 ص 42 - 43. وكذلك بمجموع مخطوط رقم 279 ص 389 وص 103.
وكذلك جائزة الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق. لعام 1970، اقليم فاس رقم م.ف3 رقم الوثيقة 214. فهي تشتمل على ظهائر. ومن جائزة 1973 م.ف. 3. الوثيقة 76.

- القطع البعيدة من المدينة وهي في ملك أهل البادية.

- وأخيرا يظهر عبر كل هذا تداخل أنواع الملكيات وبالتالي تداخل الملاكين المدنيين والبدويين[59].

أما الهبات والصدقات التي ذكرنا أنها تكاثرت لصالح جامع القرويين أو غيره من جوامع فاس هي صلة الوصل بين ما يسمى بأراضي الملكية الخاصة أو أراضي الملكية العامة.

أما أراضي الحبوس التي هي من أوسع الأملاك العامة بالمنطقة فهي التي تتوزع في الأصل على الشرفاء والأولياء وخاصة على المؤسسات الدينية، كالمساجد والجوامع والزوايا وقد تكاثرت الزوايا بالبوادي المغربية على العموم في ذلك العصر وبناحية فاس على الخصوص، وكثرت العطاءات والهبات لها اما لمحاولة تفادي المصائب من مجاعات وأوبئة أو للتبرك، أو لعدم وجود وارث للعائلة.

وكانت المؤسسات الحبسية بفاس على العهد السعدي عظيمة، ذلك أنها كانت تملك عددا كبيرا من الأراضي والدور وغيرها من الأملاك العقارية بفاس وبناحيتها. وسبب ذلك أن الناس كانوا يتخوفون أن تلتجىء المساجد والجوامع الموجودة بالمدينة في يوم من الأيام الى مصاريف رجال الدولة، وهم ليسوا جميعا ودائما في مستوى واحد من حيث الحيطة والحذر، فقد عرف المحسنون والموسرون تلك الحقيقة فعمدوا الى مساجد فاس يغذقون عليها من خير ما يملكون حتى يحموا مبدأها ويحفظوا شرفها. وقد أوردت المصادر عددا كبيرا من الهبات والأوقاف يمكن أن نصنفها الى صنفين: الأوقاف الخاصة والأوقاف الرسمية:

الأوقاف الخاصة أملاك يوقفها الأغنياء قبيل وفاتهم للفقراء، وكان الوقف أحيانا يوضع لفائدة الأقرباء والذرية وفي الحقيقة كان الغرض من الوقف أحيانا ضمان تمتع الذرية بموارد الأملاك بصورة دائمة.

أما الوقف الرسمي فهو هبة السلطان للزوايا أو المساجد أملاكا من أراضي الدولة لكن هذا النوع يعرف بفاس في العهد السعدي، والمصادر ذكرت لنا مما وهبته والدة المنصور عودة الوزكيتية من عقارات بالغة الأهمية على المسجد الذي شيدته بباب دكالة، ومن بينها

---

(59) وقد وردت ضمن مجموع وثائق الحسن الثاني 1971، عدة وثائق تشير الى النزاعات الحاصلة بين الملاكين م. ف. 1 و2 و3.

نصف القيسارية بواسط مراكش والعين الكبرى بالمخالص خارج باب تاغزوت مع جميع أرضها وجناتها ومائها[60]. وقد انتشرت بفاس وناحيتها بالخصوص وفق ما ذكرت في حوالة 797 هـ[61] رسوم تخص كل الأشخاص والعائلات التي حبست بعض أو كل أرضها على القرويين مثال ذلك (. . سيدي عبد السلام بن سيدي أحمد بوطالب والسيد عبد الوهاب ابن محمد جميع النصف عقر الشايع من مدشر راس خولان. . .).

كما ذكر الونشريسي قبل ذلك عددا من رسوم التحبيس ونختار من بينها:

(نسخة رسمين وسؤال وجواب. . . نص (الأول) من الرسمين بعد سطر افتتاحه من أوله إلى آخره شهادتين. . . عن المرحوم عبد الله بن مسونة. . . استعدادا للموت وخوفا لحادثة واتباعا لخط رسول الله. . . بأنه متى حدث به حدوث الموت الذي لابد منه. . . فإن ثلث جميع ما يخلفه من ورث عنه من قليل الأشياء أو كثيرها جليلها وحقيرها من كل ما يطلق عليه اسم المال وله. . .[62] فقد تركه للقرويين وأعظم مؤسسة حبسية عرفت على العصر السعدي بفاس هي جامع القرويين. وقد كان يملك هذا الجامع عددا كبيرا من الأراضي بنواحي فاس. وقد نصت لنا الحوالات الحبسية على عدد من أملاكه العقارية وهي كثيرة ومتعددة، وقد أشار الوزان الى منطقة شاسعة في غرب فاس وطولها ثلاثون ميلا وعرضها خمس عشرة ميلا وهي غنية بالعيون والسواقي وكلها ملك لجامع القرويين[63].

وقد تزايدت أملاكها حتى غذت ميزانيتها تنافس ميزانية الدولة، كما أن الدولة استقرضت من خزينتها في كثير من الأحيان، عند الأزمات الداخلية، وعند ظروف الحرب التي فرضت على المنطقة، ومثال ذلك ما نصت عليه الحوالات الحبسية لعام 961 هـ «فقد بنى هذا الزمام على المدفوع للترك يوم الأربعاء 21 جمادى الأخيرة وفي يوم الجمعة للتركي مصطفى، وفي يوم السبت 25 جمادى الأخيرة المدفوع لمن يذكر من مال الأحباس: الألفي أوقية الذي وقع من الصلح في منتصف شهر رمضان 961 هـ. الحمد لله قبض القائد يوسف سنان من مال الأحباس ألف أوقية وأحد عشرة ممن ذكر أعلاه ليصيرها في مرتب الترك»[64].

(60) ابن القاضي. المنتقى المقصور، من ص 13 الى ص 17.
(61) حوالة فاس القرويين رقم 135.
(62) المعيار، ص 9 الجزء الثاني.
(63) الوزان، الجزء الأول، ص. 248.
(64) حوالة فاس القرويين لعام 961 هـ رقم 135.

ومما يبين كذلك أهمية ممتلكات الأحباس، وخاصة أحباس القرويين، مساهمتها في بناء المرافق والجسور الحيوية بالمنطقة نذكر على سبيل المثال أنه عندما جرف سيل عظيم مدينة فاس في شعبان من سنة 1009 يوليوز 1588 أيام السلطان المنصور، فتحطمت الحوانيت وتداعت المنازل بسبب انهيار الوادي، فقرر المنصور أن يعيد بناء سد وادي فاس، لكن خزينته لم تستطع تحمل ذلك، فأحال جل المصاريف على وفر أحباس القرويين[65].

وتوافرت أوقاف القرويين، فساعدت سائر مساجد فاس. وتزايدت أحباس القرويين. . . واتسعت مواد السجلات، واتسعت دائرتها وقد ذكر قاضي فاس عندما شب حريق في وثائق الوقف سنة 823هـ أمر بضم أملاك فاس كلها للقرويين ولم يستثن من ذلك الأمر إلا من أدلى برسم شهادة معادلة تثبت الملكية من قبل قباضة الحبس، وفي أعقاب السطو الذي تعرضت له الأوقاف أواخر الدولة السعدية ضاع عدد من العقار فالتجأ السلطان المولى الرشيد لتدبير مثل التدبير الذي تم عام 823هـ حيث صادر الأملاك التي يتوفر أصحابها على رسوم تمليك واعتبرها مغصوبة وأرجعها للقرويين، وقد تكررت هذه العملية في عهد السلطان المولى سليمان.

كل ذلك يبين لنا أهمية أملاك المساجد بفاس وخاصة أملاك جامع القرويين. وإذا تصفحنا ما ورد في الحوالات الحبسية، أكانت حوالات تذكر مداخيل الكراء للأراضي المحبسة أم كانت حوالات تذكر الغلات التي أنتجتها تلك الأراضي أم كانت حوالات تحدد الملتزمين للحراثة أو لغيره، نقف على أهمية أملاك القرويين بالمنطقة.

ويمكن تقسيم هذه الممتلكات الى: جنانات ـ قطع أرضية ـ غابات زيتون.

أما الجنانات فهي كثيرة ومتعددة وسأذكر مثالا تلك التي جاءت في حوالات عام 998هـ[66]:

جنان الخضر ـ عرصة بوجلود ـ جنان العود ـ جنان الزيتون ـ جنان رأس الوجلة ـ جنان بوخش ـ جنان جعفر ـ جنانات باب الحديد ـ جنان المومناني ـ جنان الرقايع ـ جنان عبد الوهاب ـ جنان سكيرج ـ جنان الوجلة الثانية ـ الجنان القديم ـ جنان العداوي ـ جنان اليصليوي ـ جنان وجلة السوق والشجن ـ جنان الدكان ـ جنان جبل الطراري ـ جنان وجلة

---

(65) نشر المثاني، الجزء I، ص. 57.
(66) ميكروفيلم رقم 135.

المريم ـ جنان ولجة البسيطي ـ جنان هارون ـ جنان ولجة جبل النحلة ـ جنان بن يعيش ـ جنان المساون ـ جنان جديد ـ جنان ولجة اكوفارين ـ جنان فندق الشراف(67).

وعـددها حوالي ثمان وعشرين جنانا. وجل هذه الجنانات تقع خارج المدينة، وقد وجـدتها شاخصة إلى يومنا هذا في الخرائط الطبوغرافية لناحية فاس(68). وهذا يعني أن الجنانات التي تملك فيها القرويين نصيبا والتي تقع داخل المدينة لم تذكر.

أما غابات الزيتون فهي كثيرة ومتعددة، فمنها(69) زيتون مشجر، زيتون راشيبي ـ زيتون دار دبيبغ ـ زيتون المدمة ـ زيتون البساتن ـ زيتون بلكبير ابقال ـ زيتون المراحام ـ زيتون ظهر النباية ـ زيتون عين أفحام (احسان) ـ زيتون بوبارس ـ زيتون القصيبة ـ زيتون آيت مرزوقة ـ زيتون حي قدور (بدون أسعار) ـ زيتون بولجهال ـ ثم (70) زيتون قنطرة الرمان ـ زيتون جبل الغزال ـ زيتون الاشبيلي ـ زيتون القصاب ـ زيتون ميمونة ـ زيتون المهتر ـ زيتون الحول ـ زيتون الدواور ـ زيتون مرح القطار ـ زيتون روح بن خلوف ـ زيتون المستوقى ـ زيتون مريد الملومني ـ زيتون مجار للروان ـ زيتون عين الرومي ـ زيتون ما بين القناطر.

ويلاحظ أن الزيتون الذي يوجد في ملك جامع كبير يجعل هذا الجامع ربما أكبر ملاك لأشجار الزيتون في ناحية فاس.

أما ما تملك القرويين من أراضي للحرث فمنها ما يقع قريبا من المدينة ومنها ما يقع بعيدا عنها، ونستخلص من الحوالات الممتلكات التالية.

أراضي بجبل القمح، أراضي بفدان رضوان، أراضي بذمة السلطان، أراضي بعين الكـلاب، أراضي بدار بلحوح، أراضي بدار العامة، أراضي بدوار اسار، أراضي بدوار اشنيخن، أراضي بالعيون الزرق، أراضي بدوار هارون، أراضي ببني فرمود، أراضي بدوار السلوم، أراضي سدراته، أراضي بتاوريت، أراضي بدوار غبراون، أراضي بكف المان، أراضي بالمنعـر، أراضي بفـرد الكـدية، أراضي بالفواسح، أراضي بالفداق، أراضي بين ياقوس، أراضي بمدشر منصور بن سعادة، أراضي بخولان، أراضي بالطبيح، أراضي بعين الشجرة، أراضي بتازطونت، أراضي بكدية المخالمي، أراضي ببوعجول(71).

(67) المصدر السابق.

(68) خاصة (فاس الشرقية) (وفاس الغربية) كل منها بمقياس. . 1/50.000.

(69) حوالة رقم 136.

(70) من حوالة رقم 164 ما بين صفحة 145 ـ 156.

(71) ولا زلنا نجد تقريبا جل هذه الأماكن في الخرائط الحالية للمنطقة Fes Est. et Fes Ouest— Carte topographique 1/50.000

كل هذا يدعو الى ملاحظات :

ان أملاك القرويين كثيرة ومتنوعة .

إذا كانت الجنانات قريبة من أسوار المدينة ، فإن غابات الزيتون والأراضي المخصصة للحرث بعيدة ، وقد تبعد بعضها في بعض الخرائط الطبوغرافية الحالية على بعد عشرات الكيلومترات .

ـ وكما سيلاحظ فيما بعد ، عند دراستنا لبعض الحوالات الخاصة بالكراء ، فإن جل الملتزمين بالحراثة أو قطف الزيتون أو استغلال الجنانات من سكان فاس .

ـ واعتمادا على الملحوظتين السالفتين يمكن أن نستخلص أن أملاك القرويين تساعد سكان فاس في الاستيلاء على أراضي البوادي المجاورة واستغلالها . وبذلك تكون الأحباس قد لعبت دورا ، عن قصد أو عن غير قصد ، مهما في تداخل المستغلين من رجال البادية والمستغلين من رجال المدينة ، وبالتالي تساعد أهل المدينة على مزاحمة أهل البادية في أراضيهم ، وتجعلهم ربما يعملون في أراضيهم كعمال فلاحين بدل أن يستغلوها كملاكين .

وهناك دراسة يجب القيام بها للتعمق في المشكل ولمعرفة أصل الملاكين الذين وهبوا للاحباس بفاس أراضيهم ، وهل كان هناك إحساس بهذه الوضعية من طرف أو من طرفين ، ثم هل كان هناك مقابل طبيعي لهذه الظاهرة تساهم في التوازن بين الوضعيتين مثل تحبيس بعض الملاكين الفاسيين للأراضي لصالح جوامع خارج المدينة أو أضرحة مثل سيدي علي البرنوصي أو مولاي بوشتى ، أو تحبيس أهل فاس للدور والحوانيت ليستطيع أهل البادية القادمين على المدينة العيش ، وبالتالي الاحتفاظ على ذلك التوازن الطبيعي بين البادية والمدينة .

هذا مثال مستفاد غلة الزيتون لكل من جامع القرويين ومدرسة الخصة ومدرسة الوادي وجامع صفرو وجامع صدينة والذي عثرت عليه في حوالة عام 998هـ .

3422	1600	8109	
2414	1194	043	القرويين
929	229	067	مدرسة الخصة
73	34	021	مدرسة الوادي
77	36	000	جامع صفرو
311	169	239	جامع صدينة

وقد يطرح هذا المستفاد مشكل استغلال الأراضي المحبسة على هذه المساجد والمدارس وبالتالي يجعلنا نتساءل عن نسبة المستغلين من أهل المدينة ونسبة المستغلين من أهل البادية.

الحقيقة أن مصادرنا، رغم عدم اهتمامها بهذا التصنيف والتفريق بين هؤلاء وأولئك، فإنها تبين لنا بطريقة غير مباشرة أن الاستغلال يختلف حسب أصل الأرض المحبسة، وحسب مكان وجودها، وحسب الجامع أو المسجد أو الزوايا التي حُبست عليها.

وكذلك كانت الأراضي الحبسية تستغل بعدة طرق، إما من طرف العائلات المنحدرة عن والي الزاوية أو من طرف العائلة المنحدرة من الشخص الواهب، وإما عن جماعة أو أفراد تكترى لهم من طرف ناظر الأحباس.

أما الأراضي المستغلة من طرف العائلات المنحدرة عن الوالي أو الزاوية التي وهبت لها الأراضي فتدخل أرباحها على العموم الى الزاوية أو العائلة المكلفة بتلك الزاوية. وكلما كانت أرباح تلك الزاوية مرتفعة كلما كان دور الزاوية قويا، وبالتالي دور أهل البادية، ومثال ذلك زاوية ابي الشتاء الواقعة الى شمال فاس التي اشتهرت على العهد السعدي حيث أن الشيخ ابن المنصور التجأ إليها فرارا من أبيه، كما دخلها زيدان وغيره فقد كانت للزاوية أراضي أحرقت بعد مرور جيش المنصور عليها. واهتمام المصادر بهذه الأراضي يدل على اتساعها. ثم زاوية سيدي أحمد البرنوصي التي ضعف نفوذها ربما لضعف إنتاج أراضيها، وقلة مردوديتها، مما يجعلها لا تستطيع جمع عدد كبير من الموردين. . .

أما الأراضي المكرية الى جماعات أو أفراد من طرف ناظر الأحباس فهي كثيرة ومثال ذلك تلك المنطقة التي ذكرها الوزان[72] ولو أنه لم يفصل فيها القول حيث أنه أشار الى أن

(72) الوزان، الجزء الأول، ص: 248.

الفلاحين يكترونها من الجامع، فيمكن أن تكون مكرية من طرف جماعة من الفلاحين المتضامنين كما يمكن أن يكون من طرف أفراد. ويقدر عدد الحمولات من الخضر الواردة من هذه المنطقة 15.000 حمولة بالصيف و15.000 بالشتاء.

وقد ذكر الوزان أيضا أن القرويين كانت تستخلص أرباحا قدرها 20.000 دقنة من أراضيها ببني بازل (؟) وأرباحاً (لم يذكر قدرها) من منطقة العباد (؟) وأرباحاً من أراضي زالغ، وقدرها خمس مائة دقنة تعطى كأجرة للامام بالقرويين[73].

هل كان أهل المدينة هم الذين يستغلون تلك الأراضي أم سكان البادية؟

وقد أشار الجزنائي قبل ذلك في عهد المرينيين الى غلات أوقاف جامع القرويين فذكر أنها تناهز في بعض الأعوام عشرة آلاف دينار فضية[74] لكنه لم يذكر من كان يستغلها، أما ما استغل من أراضي الأحباس من طرف العائلات المنحدرة من الشخص الواهب كما ذكر الزياتي في مسألة طرحت على الشيخ ابن الضياء[75]... فهي كثيرة ولا يخفى ما كان لأهل البادية فيها من دور. غالبية الأراضي لفاس المحبسة على جوامع المدينة تستغل من طرف عدد من عائلات المدينة. ويظهر ذلك في التسجيل الحبوسي الذي جاء فيه ذكر كل العائلات التي التزمت بحرث أرض من أحباس القرويين بفاس سنة 998هـ[76] وفي هذه الحوالة الحبسية يمكن أن نلاحظ:

ـ أن عدد الأراضي التي التزم سكان فاس بحرثها يتعدى في هذه الحوالة وحدها 250 قطعة أرضية.

ـ أن أصل جل العائلات التي التزمت بحراثة تلك الأراضي من فاس. وهذه الأمثلة منها:

* سيدي عبد الرحمان وسيدي محمد العراقي	ورقة	179
* سيدي العربي بن يوسف شقرون (فدان السرايري)	"	179
* سيدي محمد الزواوي	"	179

(73) ماسينيون «المغرب في بداية القرن السادس عشر» ص 182.
(74) الجزنائي، جني زهرة الاس، ص: 67 ـ 68. وروض القرطاس، ص: 36.
(75) الجواهر المختارة، ص. 170.
(76) م.ف. 135.

* سيدي موسى بن زرقون (مدشر منصور الأسفل)	ورقة	179
* سيدي عبد السلام العليج	"	179
* مولاي ادريس بن محمد الشريف العراقي	"	179
* محمد بن محمد المرابط (فدان العقبة)	"	180
* سيدي العربي الصقلي	"	180
* سيدي محمد الدباغ	"	180
* سيدي الحاج محمد قصارة (بالسفوح)	"	180
* سيدي بن رضوان (فدان البير)	"	180
* سيدي عبد السلام بن حمو (مدشر اشنيخين)	"	180
* الشيخ سليمان الجامعي (فدان سهب الرمادي)	"	181
* الشيخ الفتحي الجامعي (فدان سهب الرمادي)	"	181
* الحاج محمد المعدني	"	181
* سيدي محمد بن سيدي محمد العكري	"	181

ـ يلاحظ كذلك أن عددا من هؤلاء الأشخاص قد التزم بحرث أكثر من أرض واحدة. ومثال ذلك ما جاء في الالتزام التالي:

«الحمد لله التزم مولاي ادريس بن مولاي محمد الشريف العراقي جميع الفدانين الاثنين أحدهما بباب الضفة الغربية خارج باب الجيسة، وفدان غنية بواروارات بأربعين اوقية قديمة لكل فدان منها للحبس، شطر منها عن الفدانين معا وما بقي يدفعه عن وجوبه للاثنين به إلا الواجب. . .» ثم التوقيع.

ـ يلاحظ أن الحوالات لا تذكر لنا إلا نادرا أثمنة الكراء.

ـ كما لا يمكن أن نعرف نسبة الأثمان التي تكترى بها تلك الأراضي لأن الحوالة إذا وقع أن ذكرت الثمن فإنها لا تشير الى المساحة كما هو الحال مثلا في ورقة 179 و180 من حوالة 998هـ وكما هو الحال كذلك في الالتزام بورقة 513 من نفس الحوالة[77].

ـ يلاحظ كذلك أن أسماء الملتزمين هي تقريبا نفس الأسماء في جل الحوالات المعاصرة للسعديين.

ربما فهمنا من هذا أن الالتزام في الحقيقة، يتجدد مباشرة وبدون الحاجة الى إعادة توزيع الأراضي. وهذا يؤدي الى تمليك غير مباشر، ذلك لأن هؤلاء الملتزمين باستغلالهم

(77) ميكروفيلم رقم 135.

لنفس القطع الأرضية طوال مدة طويلة، يغرسون فيها أشجارا وفي بعض الأحيان يبنون فيها منازلا.

قال أبو زيد عبد الرحمان الفاسي في «العمل الفاسي».

ويقعة الحبس من فيها بنى	ثم انقضى استيجاره ان عين
ففيه البناء منقوضا له	أو رفع الأنقاض وما استعمله[78]

وقد شرح محمد المهدي الوزاني هذا الكلام قائلا: [79]:

«يعني أن من استأجر أرضا محبسة لمدة معينة وكذا لو استعارها أو غصبها فبنى فيها أو غرس وانقضت المدة المعينة فطلب من الناظر قيمة بنائه أو غرسه قائما فليس له ذلك وإنما الواجب له قيمة البناء منقوضا أو الغرس مقلوعا يوم الحكم له بها بعد اسقاط أجرة هدم ذلك البناء وقطع الغرس من تلك القيمة المعتبرة فيهما ان أراد الناظر أخذها للحبس وإلا أمره بقلعهما وإزالتهما من أرض الحبس وكذا كل ما استعمله في أرض الحبس بإذن ناظره أو بلا إذن يأخذ من الناظر قيمته مقلوعا إن ظهر للناظر أخذه للحبس وإلا أمره بقلعه فالخيار للناظر لا له...».

وقد وضعت أملاك الحبس مشاكل عدة، تطرق إليها العلماء على شكل نوازل كالونشريسي والزياتي وعلى شكل قوانين مثل ما قدمه صاحب (العمل الفاسي). ومن ضمن هذه المشاكل: طريقة كراء أراضي وأملاك الحبس على العموم. يقول في ذلك سيدي عبد الرحمان الفاسي[80].

وأعط أرض حبس مغارسة	وفق عام دورها المحبسة
اكروا أرض حبس لا أكثر	من أربع لنحو عشرين يرا

وقد شرح محمد المهدي الوزان هذا الكلام كما يلي[81].

«أي واعط أيها القاضي أو ناظر الحبس أرض الحبس لمن يغرسها بالنصف مثلا فإذا غرسها وأطعمت أخذ الغارس النصف بغرسه وأخذ ناظر الحبس النصف الآخر كذلك

(78) أبو زيد عبد الرحمان الفاسي (العمل الفاسي) مخطوط خ.ع. بالرباط 1491
(79) شرح العمل الفاسي، الجزء 2، ص: 293.
(80) المصدر السابق، ص: 297.
(81) شرح العمل الفاسي، الجزء الثاني، ص: 278 و297.

فيكون باع نصف الأرض بنصف الغرس وفي الحقيقة هذه معارضة فيشترط فيها الخراب وقلة المنفعـة . . . واكتر أيضا أيها الناظر الدور المحبسة والمراد بها ما يشتمل سائر البقاع كالفناديق والحوانيت فوق عام أي أكثر منه إلى عامين إن كانت محبسة على معينين وكان ذلك الحبس يرجع لمكتريه بعد مدة الكراء حبسا عليه وإلا فجاز الكراء إلى أربعة أعوام ويرى تجويز كراء الناظر حبس لن ينتفع بها الزمن أكثر من أربع سنين الى نحو في مثل عشرين سنة . . . » .

وخـلاصة القول فإن سيطرة الملاكين والمزارعين الفاسيين على البوادي القريبة من المدينة مطلقة حيث أن الأراضي السلطانية ، زيادة على الأراضي الخاصة وهي على العموم أراضي واسعة كانت تستغل من طبقة معينة من أهل فاس بينما كانت أراضي الحبس تساعد الـطبقـة المتـوسـطة من سكان المدينة على التوصل الى ملكية الأراضي الفلاحية المجاورة للمدينة ، وكما لاحظنا فإن بعض أهل المدينة كانوا يبنون ويغرسون الأراضي التي اكتريت لهم .

وإذا كانت ظاهرة التحبيس على سيطرة أهل فاس على الأراضي المجاورة للمدينة فإن نظام الأراضي الجماعية المعتمدة في المناطق البعيدة يجعل تلك الأراضي تحت تصرف القبائل المجاورة ويمنع تسرب الملاكين الفاسيين إليها على الأقل نظريا .

ـ المجال الثالث : الأراضي الجماعية :

عرفت بوادي فاس على العهد السعدي عدة أنواع من الملكية الجماعية وأهمها أراضي القبائل القديمة الاستقرار بالمنطقة وأراضي الاقطاع وهي نسبيا حديثة العهد بناحية فاس . ومادامت أراضي القبائل في المنطقة لم تتغير كثيرا فسينصب اهتمامنا بالخصوص على الأراضي التي تغير مالكها أو على الأقل مستغلها كأراضي الاقطاع .

يمكن تعريف الاقطاع كما جاء عند الخوري : «أن يقطع السلطان رجلا أو قبيلة أرضا فتصير له رقبتها»[82] أي أن الأرض تصبح ملكا لصاحب الاقطاع ولكن حق الملكية لن يراعى دائـما بالمنـطقـة . ولا يحق للسلطان ـ نظريا ـ منح الاقطاعات إلا من أراضيه الخاصة[83] . ولكن هذه القاعدة أهملت في الغالب عند السعديين . حيث كان المنصور مثلا يعطي أراضي الدولة للقبائل التي يريد أن يراها تستقر في مكان معين . وقد شهد على ذلك

(82) انظر الخوري ـ مفاتيح العلوم ـ ص . 39

(83) الماوردي ـ الأحكام السلطانية ـ ص . 183 .

ابن القاضي[84] حيث قال: «واقطعتهم الدولة أراضي فسيحة بالجانب الغربي من فحصها الأفيح فاغترسوا بها جنات مغروسات. . .

كما شهد الفشتالي: [85] فيسكنها أهل البادية وأجري لهم على ذلك من إقطاع الأرض ما يكفيهم.

وتصنف الاقطاعات نظريا الى صنفين وذلك حسب ما يصحبها من حقوق:

أولا: إقطاع التمليك: وبموجبه تكون لصاحبه ملكية تامة، وقد تكون وراثية أيضا وعلى صاحب هذا الاقطاع دفع العشر[86]. ويعطى إقطاع التمليك عادة من أرض الموات لإحيائها، أو من أرض توفي صاحبها بدون وارث. وهذا النوع يقطع بالخصوص لأفراد من المدينة. وبموجب هذا الاقطاع تخرج الأرض المقصود من صنفها الجماعي.

وهذا مرسوم للسلطان زيدان بن المنصور السعدي مؤرخ بجمادى الثانية من سنة 1020 هـ بإقطاع سيدي ادريس بن أحمد العمراني جنان بباب عجيسة، وقد ورد ضمن وثائق جائزة الحسن الثاني للمخطوطات[87].

«أيده الله بالنصر العزيز وأحاط حوزته بالعون. . . صرفنا على خديم دارنا الكريمة المحب الخلوص الراعي مزوار الشرفاء السيد ادريس بن أحمد الشريف العمراني جميع الجنان المعروف بجنان الكبير الكائن بباب العجيسة مع المكان المعروف بحجرة المجاور له ومع ربع الجنان. . . سيدي صلاب المعروف بتنوز مع جميع نصف جنان المعروف بجنان الفين. . . بحيث تأمر الفقيهين المفتي السي السيد . . . والمفتي السي محمد. . . أن يمضيا له حكم. . . من غير أن يعارضه أو يناقضه مناقض وله عمل يعمل. . .»[88].

ثانيا: إقطاع الاستغلال: كان يعطى عادة مقابل نسبة من الحاصل أو دفع مبلغ نقدي محدود[89]، وقد جاء في مناهل الصفا أن الضريبة هنا كانت تدفع من نوع المحصول، «عشر الزيت. . . لاستئثار خزانة السلطان بها في سائر الأفق المراكشي» على أن تبقى الملكية للسلطان يسترجع الأرض متى شاء. لكن الوضعية لم تكن لتساعد على ذلك. «سئل الامام أبو العباس القباب عن الجند يعطيه السلطان أرضا على ما وصف ونية

(84) ابن القاضي - المنتقى المقصور - ص. 95.
(85) مناهل الصفا، ص. 42.
(86) الماوردي، مرجع سابق، ص176.
(87) عام 1970، اقليم فاس م.ف. 1، الرقم الخاص 7.
(88) النص الأصلي غير واضح وبه بعض البتر.
(89) رغم إلغاء المنصور لضريبة النائبة على غالبية الملكيات، فإنه أبقاها على أراضي الاقطاع وقد جاء في رسالة له «ذلك بأن يكون سبيلها في الفرض على إقطاع ما تحت أيديكم من أرض». رسائل سعدية، ص: 145.

السلطان أن ينزعها من يده متى شاء وكذلك هذا الجندي معول على أن تنتزع من يده أو تبقى . . . فغرس هذا الجندي لنفسه شجرا وشارك أقواما آخرين من الحراثين على غرس شجر . . .(90)، وقد كثر في كل أنحاء المغرب ـ وبناحية فاس ـ أخذ الأراضي وتمليكها قهرا خصوصا خلال الفترات الصعبة وقد استولى عدد من الأجناد والموظفين الساميين على أراضي كانوا قد حصلوا عليها للاستغلال فقط خصوصا في عهد الشيخ المأمون حيث كانت الحاجة ملحة الى دفع رواتب الجنود والموظفين ولم تكن لخزينة فاس الامكانيات الضرورية فانتشر بذلك الاقطاع العسكري وأعطيت مناطق ومقاطعات وحتى بعض أراضي الملاكين الصغار من أهل فاس للجنود.

ومقابل ذلك أسندت مجموعة من الأراضي لبعض القبائل مقابل خدمتها في الجيش. وقد كان ذلك واضحا بالخصوص أيام الشيخ المأمون وابنه عبد الله ومن جاء بعدهما. فقبائل شراكة التي أقطعها الغالب بأمر الله أراضي شمال فاس وراء زلاغ لعبت دورا هاما في سياسة الدولة السعدية واستطاعت بذلك توسيع أراضيها مسيطرة على الأراضي الزراعية الحبسية وغيرها وعلى غابات الزيتون ثم على الجنانات الواقعة قرب الأبواب الشمالية للمدينة، بل إن بعض فرقها تمكنت من احتلال أراضي زواغة وجنانات داخل المدينة «حتى إذا قيل لهم اخرجوا أجابوا أعطانيها عبد الله . . .»(91).

وعلى العموم وبدون الدخول في الجزئيات الكثيرة والمتشعبة لهذه القضية فقد أدى إقطاع جل الأراضي الزراعية المجاورة للمدينة الى خلق حصار بشري واقتصادي لم يكن دائما في صالحه حيث كان إقطاع الأراضي للقبائل المجاورة بمثابة رد فعل ضد ما أدت إليه الأحباس. وقد أثارت هذه الاقطاعات والعطاء العسكري عدة احتجاجات من طرف العلماء والفقهاء بالمنطقة. «على الأجناد اليوم في بلاد المغرب إنما يربطون الخيل فخرا ونواء لأهل الاسلام فهل يستحقون على ذلك عطاء أم لا . . .»(92) خاصة وأن هؤلاء الأجناد وهذه القبائل المجندة كانوا يهملون الأراضي وربما يكترونها لغيرهم، لانشغالهم بالحرب والفوضى أواخر العهد السعدي.

خلاصة القول أن التوازن الذي سعت إليه المنطقة في توزيع ملكية الأراضي ـ عن قصد أو غير قصد ـ كان يعتمد على مؤسستين: الأحباس والاقطاع. فالأولى كانت في صالح أهل المدينة حيث تمكنهم من استغلال أراضي في البادية والثانية كانت في صالح القبائل المجاورة حيث تجعل غالبية أراضي المنطقة تحت تصرفها.

---

(90) الزياتي، الجواهر، مصدر سابق، ص: 156.
(91) المؤرخ المجهول، تاريخ الدولة السعدية تاكمدرتيه. طبعة كولان، ص: 135.
(92) الزياتي، الجواهر، مصدر سابق، ص: 156، نوازل القسمة.

التوتر والانفراج في علاقات البادية والمدينة في مغرب ما قبل الاستعمار:

فاس وتازة وأريافهما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر

عبد الرحمن المودن

كلية الآداب ـ الرباط

أثار موضوع علاقات البادية والمدينة انتباهي عندما اهتممت بتاريخ المجموعات القبلية التي استوطنت حوض ايناون فيما بين ق 16 وق 19 [1]. وانتبهت بالخصوص إلى وفرة الفتاوي التي يكفّر فيها فقهاء فاس قبيلة الحياينة الموجودة إلى الشمال الشرقي من المدينة. فكان لابد من التساؤل عن أصل التوتر الذي أدى بالمدينة إلى تكفير البادية، ثم عن مدى اتصال أو تقطع هذا التوتر. وهل كان هذا التوتر تعبيرا عن هيمنة البادية على المدينة فيما قبل الاستعمار أم العكس؟

من ناحية أخرى، بما أن مدينة تازة أو مدينة فاس، ككل مدينة يستمر وجودها، كانت في حاجة إلى تبادل المنافع مع القبائل المجاورة. فإن تساؤلا آخر يتبادر إلى الذهن: وهو كيف كان التداخل يتم بين تبادل المنفعة وتبادل العنف في علاقات البادية بالمدينة.

والواقع أن ملامسة هذا الموضوع سرعان ما تُقنع بأن علاقات البادية والمدينة حتى ق 19 على الاقل، كانت لا تتحقق دائما بكيفية مباشرة. بل تتم غالبا عبر وسيط هو السلطة المركزية. فالعلاقة كانت في العمق ثلاثية الاطراف، وان كان الاختلاف بين المدينة والسلطة المركزية اختلافا نسبيا فقط. هذا ما جعل كل توتر في علاقة البادية بالسلطة

---

(1) دخل هذا الاهتمام ضمن تحضير رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الانسانية يوم 6 يوليوز 1984 تحت عنوان «إسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في مغرب القرن التاسع عشر، قبائل ايناون والمخزن: 1290 ـ 1873/1320 ـ 1902»

المركزية يتخذ أيضا صبغة التوتر في علاقتها بالمدينة. وهذا ما أدى كذلك إلى كون طابع العنف يطغى على هذه العلاقة بالرغم من وجود أشكال متعددة لتبادل المنافع.

وقبل التطرق إلى بعض نماذج التوتر، ومحاولة تأويلها، سوف أبدي بعض الملاحظات الاولية الكفيلة برفع عدد من احتمالات اللبس.

1 ـ ملاحظات أولية:

ـ التأكيد على المواجهة بين البادية والمدينة فيما بين ق 16 وق 19 لا يعني القول إن كلا من المجموعة الحضرية أو المجموعة القبلية، كانت تعرف الانسجام والتجانس. بل إن الشواهد التاريخية تتعدد حول ما كان يخترق كليهما من صراعات داخلية [2]. غير أن هذه الصراعات لم تحتدم إلى حد تحطيم التضامن العمودي داخل المدينة أو القبيلة.

ـ لا يعني التشديد على التوتر الحضري/القبلي أن الصراع كان تنافريا أو عدائيا باستمرار. بل إن فترات الانفراج كانت تفسح المجال أحيانا إلى تحالف واضح، في مواقف موحدة. يبدو ذلك من خلال المواقف المشتركة بين فاس والحياينة مثلا، في عدة حالات خلال ق 18 وق 19. ولعله من غير الصدفة أن تحصل تلك التحالفات، بالضبط، في فترات تتميز بهشاشة السلطة المركزية. (حصل ذلك بكيفية متكررة بعد وفاة المولى اسماعيل مثلا. وحصل أيضا عند انتقال السلطة إلى السلطان الحسن الأول) [3].

ـ لم يمنع التوتر بين المدينة والبادية من وقوع تبادل المنفعة على مستويات متعددة. وأقف بالخصوص عند بعض الوظائف التي تؤديها المدينة لفائدة ساكن البادية.

فالمدينة ملجأ سكان البادية المجاورة وقت المسغبة، إذ تفد الجموع عليها مؤملة الحصول على القوت الذي توفره الصّدقات؛ أو عاقدة العزم على أخذ ما تطاله اليد من مخزونات المدينة [4].

---

(2) في شأن الصراع الداخلي وسط القبيلة انظر أحمد التوفيق: «المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 ـ 1912)»، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، طبعة ثانية، 1983، ص 345 وما بعدها. أما عن الصراع داخل المدينة، فانظر: محمد المنوني: «مظاهر يقظة المغرب الحديث»، الرباط، 1973، ص 297 ـ 301.

(3) ع. المودن، م. س. الفصل الثالث.

(4) MIEGE, J-L, «Le Maroc et l'Europe», P.U.F, 1962, T. III, p 21

ثم إن المـديـنـة صلة وصل القبائل المحيطة بالعالم الخارجي ولاسيما مع بقية الامة الاسلامية. فالقروي الذي يريد التوجه إلى الحج كان عليه ان يرافق الموكب الحجي الذي ينطلق من فاس [5].

أخيرا، تمثل المدينة ذلك الطرف التجاري المتعامل مع البوادي المجاورة: توزع بها ما تصنعه في أوراشها الحرفية أو ما يفد عليها من الخارج، وتجلب منها ما تحتاج إليه أو ما تصـدره. ويكفي أن نتوقف مع دوفوكو الرحالة الفرنسي في ثمانينيات القرن الماضي، في أحد أسواق الحياينة لنقتنع بذلك: أهل فاس يبيعون «البلغة»، لكن كذلك المنسوجات القطنية والسكر والشاي.. ويشترون الحبوب، والزيت، والماشية والدواب [6].

فالمدينة أبعد ما تكون عن صورة ذلك الجسم الطفيلي الذي يعيش على ظهر البوادي المجاورة بكيفية مطلقة، وهي صورة تنتمي إلى كتابة ايديلوجية تعتمد على ثنائيات تبسيطية فاتها الركب. غير أنه حتى في تبادل المنفعة، ولاسيما في جانبها التجاري، نصادف بعض عناصر التوتر المحتملة، إذ أن عدم التكافؤ بارز في هذا التبادل. هذا ما يعيدنا إلى التوتر الذي انبأت عنه الفتاوي سابقة الذكر. فلنأخذ نماذج من هذا التوتر قبل أن نبحث له عن تأويل.

2 ـ بعض سمات التوتر:

ـ ما هي قصة هذه الفتاوى؟

يقول علي السوسي السملالي في مخطوط «مطالع الحسن»: واعلم أنني وقفت على فتاوي من علماء فاس بتكفير لَحْيَيْنَ [كذا] أي بحيث تباح دماؤهم وأموالهم ويخلدون في النار، منها فتاوي اثنا عشر عالماً افتوا بتكفير لحيينا [كذا] في أيام مولانا سليمان، وفتاوي أخرى في أيام مولاي اسماعيل... [7].

يعـود أصل هذه الفتاوي حسب مصادر أخرى إلى أواسط ق 17. ولم يكن عدد العلماء الذين افتوا وقتئذ يتجاوز السبعة [8]. وحسب ما وقف عليه السملالي في ق 19،

---

(5) محمد المنوني، «ركب الحاج المغربي»، تطوان، 1953.

(6) De FOUCAULD, Ch. «Reconnaissance au Maroc (1883-1884)», Paris, 1888, p 36

(7) علي السملالي، «مطالع الحسن» مخطوط الخزانة الحسنية، رقم 81، ص 79.

(8) سليمان الحوات، «البدور الضاوية» مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم د. 261 ص 233 ـ 238.

فقد تعددت الفتاوي مع توالي نسخها وتجديدها من قرن إلى قرن، يدل هذا التواتر على مدى اهتمام علماء فاس بالموضوع. كما تدل اسماء المفتين على مدى السلط الفقهية التي تصدت للموضوع. فمن بين الاسماء نصادف مثلا الشيخ عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، «حجة عصره في العلوم الاسلامية» على حد عبارة ليفي بروفانصال [9].

تهدف هذه الفتاوي التي تعرف تحت عنوان «الاجوبة في شأن الحياينة» [10]، إلى إقامة الدليل على كون الحياينة والاعراب المحيطين بفاس عامة، من المحاربين أي من قطاع الطريق. واعتمادا على جملة من الآيات والاحاديث يخلص بعض العلماء إلى أن جهاد هؤلاء الاعراب «مقدم على جهاد الروم والكفار» بل من العلماء من اعتبرهم في حكم «الردة والكفر الصريح».

لم هذا التحامل على الأعراب المجاورين لفاس؟ يجيب أحد الفقهاء:
«ليت شعري أي مسألة أحمد على المسلمين من قتال المحاربين (. . .) إذ بقتالهم (. . .) ينتظم شمل العالم ويحصل الأمن العام الذي تطمئن إليه النفوس (. . .) وتسكن فيه القرى (. . .) ويأنس فيه القوي والضعيف ويشمل النفع للشريف والمشروف وخصوصا التجارة (. . .) وقد روي عنه ﷺ أنه قال تسعة أعشار الرزق في التجارة (. . .) فإهمالهم وتركهم على حِرابتهم (. . .) يقبض الناس عن مصالحهم ويحجزهم عن تصرفاتهم. .».

والواقع أن قبيلة الحياينة بموقعها على مسالك فاس تجاه الشرق والشمال الشرقي كانت تتحكم في بعض شرايين المدينة التجارية، ولاسيما حينما كان للموكب الحجي، عبر هذه المسالك، كل أهميته قبل نهاية ق 18. فكأن المدينة تشعر بنفسها محاصرة.

إلا أن وضعية الحصار تبدو أوضح في علاقة غياثة بمدينة تازة. ويتخذ الحصار هنا شكلا ملموسا يتمثل في قطع الماء على المدينة. فقد سجل الوزان منذ اوائل ق16 ما يلي: «وينحدر من الاطلس نهر صغير يمر بالمدينة (. . .) ويغير الجبليون أحيانا مجراه عندما يختصمون مع سكان المدينة (. . .) فتتأدى المدينة كثيرا، إذ لا يمكن حينئذ طحن الحبوب ولا الحصول على ماء صالح للشرب، ويضطر السكان إلى الاكتفاء بماء الخزانات العكِر. ثم يردُّ الجبليون الماء إلى المدينة عندما يعود السلام. .» [11].

---

(9) ليفي بروفانصال: «مؤرخو الشرفاء» تعريب ع. الخلادي، الرباط 1977، ص 186.

(10) هناك نسخ متعددة من «الاجوبة في شأن الحياينة»، انظر نسخة خ. ع. بالرباط، ك. 3270.

(11) الحسن الوزان، «وصف افريقيا»، ترجمة محمد حجي ومحمد الاخضر، الرباط 1980، ج 1 ص 275 ـ 276. وقد تكررت قضايا الماء بين المدن والبوادي المجاورة، انظر مثلا النزاع بين فاس وأهل سايس في عبد الرحمن بن زيدان، «الاتحاف»، ج 2، ص 235 ـ 241 (سنة 1299 ـ 1301/1881 ـ 1883).

الجبليون المقصودون من طرف الوزان هم قبيلة غياثة، وكانوا يلجأون إلى هذا السلاح كلما تواجهوا مع أهل المدينة أو مع السلطة القائمة بها. بالطبع، أول من يمنع من الشرب داخل المدينة، حينما يقطع عليها الماء، هم السجناء الغياثيون، ضغطا على بقية القبيلة لكي تعيد الماء إلى المدينة. وهذا ما حصل بصفة متكررة حتى أوائل ق 20 [12].

وليست حالة تازة الا مثالا عن ارتباط سائر المدن بالبوادي المجاورة فيما يتعلق بتزودها من الماء (وقد استمعنا بالامس إلى حالة كل من فاس وآسفي في ق 16).

من خلال هذه النماذج تبدو مدينة فاس أو مدينة تازة، مطوقة محاصرة، ولكن إذا ما قبلنا بهذه الخُلاصة، فسوف نكون قد سقطنا ضحية لمصادرنا، التي هي في معظمها من وضع الحضريين. ولتجنب هذا المنزلق لابد من التساؤل عما يخفى من جبل الجليد، أي لابد من القيام بمجهود تأويلي، يرسم إطارا لهذا التوتر.

3 ـ مقترحات تأويلية:

إن التتبع المفصل لمختلف علاقات قبائل ايناون بمدينتي تازة وفاس كمركزين للاشعاع المخزني، جعلنا نخلص إلى أن التوتر الذي يطبع علاقات البادية بالمدينة يرتد إلى مستويين: أولهما سياسي وثانيهما اقتصادي اجتماعي.

أ ـ في المستوى السياسي:

تمثل المدينة تجسيدا ووسيلة للسلطة المركزية بالنسبة للبادية. ومن ثم فالعلاقة لا متساوية لفائدة المدينة.

ـ اداريا: قد يسكن القائد في المدينة ويحكم القبائل المجاورة.

ـ عسكريا: المدينة التي تمثل القاعدة المخزنية هي التي تشرف على جمع المحال والحركات وتوجيهها ضد القبيلة.

ـ دينيا: رأينا كيف تستطيع المدينة تكفير القبيلة وتزكية استباحة أموالها.

وليست اسوار المدينة رمزا للسلطة المخزنية فحسب، بل قد تتحول إلى مصيدة حقيقية حينما يُصدر الامر بالقبض على كل من يدخل المدينة من القبيلة الفلانية لهذا السبب أو ذاك [13].

---

(12) انظر: ع. المودن، م. س، ص 405 وما بعدها.

(13) ابن زيدان، م. س، ج 3، ص 388: قائد الصويرة يقبض على أناس من أهل سوس مكافقة فيما على اخوانهم الفارين من الديون.

LAROUI. A, «Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain» Maspéro, 1977, p. 269.

وتدل الوثائق أن فاس استُعملت للقيام بهذا الدور مرات متعددة في القرن الماضي على حساب كل من بني سادن، الحياينة، التسول والبرانس في حين استُعملت تازة لنفس الغرض في شأن غياثة.

فوق كل هذا فان المدينة، وفاس بالخصوص، كانت مصب منافع المخزن المركزي. ففي مسلسل الجمع واعادة التوزيع الذي كان يشرف عليه المخزن، كانت حركة الجمع في جلها تتم على حساب البوادي، إما في شكل مجابي أو مصادرات... في حين كانت عملية التوزيع، حينما تحصل، تتم لفائدة المدينة، كما يحدث مثلا اثناء السنوات العجاف.

كل هذه العناصر مكنت أهل المدينة من تدعيم أو فرض سيطرتهم على البادية في المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

ب ـ في المستوى الاقتصادي/ الاجتماعي:

كانت المدينة في القرن الماضي تنافس أهل البادية في وسائل عيشهم. فكم من مرة مثلا لا تقطع غياثة الماء على تازة إلا لاحتياجها اليه في سقي الذرة. ثم إن التنافس حول الأرض زاد حدة في اتجاه نهاية القرن. (وقد سمعنا بالامس أن هذا الامر كان معروفا منذ ق 16 على الاقل، إلا أن تغلغل المدينة العقاري امتد شعاعه)؛ فقد استفحلت ظاهرة العزبان في حوض ايناون، سواء تعلق الامر بعزبان في ملك السلطان أم في ملك اقربائه، أو بعض الشرفاء، ولاسيما الشرفاء الوزانيين، أو اثرياء المدينة: كأُسَرِ الفاسي وبنيس والرامي [14].. ولعل المدينة تعترف بهذه السيطرة وتفتخر بها حينما تنتج بعض الامثال الشعبية من صنف:

«ما تَيخْلاق فاسي حتى تيخلاقوا أربعين دْيال العرُوبية تَيْخدمُوه»

هذه العزبان لم تكن تزاحم أهل البادية على الصعيد العقاري فحسب، بل كانت أيضا نقطة استقطاب لكل من رغب الافلات من أداء الضريبة، فقد كانت عزبان شرفاء وزان تجير الفارين من أداء الكلف والوظائف، فينعكس نصيب هؤلاء الفارين بالضرورة على الباقين [15].

(14) LAZAREV, Grigori, «Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat» in Annuaire de l'Afrique du Nord, C.N.R.S. Paris 1975, pp 57-90.

(15) عبد القادر بن سودة، «أمثال فاس وما إليها»، خ. ح. رقم 10653، ج 2، ص 521.

يتضح إذا، من تحليل اطار التوتر بين المدينة والبادية أن المدينة هي صاحبة الهيمنة الفعلية في القرن الماضي، وان عنف سلوك القبائل ازاءها انما هو رد فعل المهيمن عليه الذي لا يتجاوز حد الفورة الآنية. وإذا كانت بعض هذه الفورات قد هددت فعلا في بعض الاحيان المدينة والمخزن، فلأن التفاوت في امتلاك وسائل العنف المباشر بين البادية ومركز السلطة مايزال نسبيا، مهما يكن، فان هذا التهديد المتقطع، لا يمكن مقارنته بالهيمنة المتصلة التي كانت المدينة والسلطة المركزية تبسطانها على البوادي عبر القنوات المتعددة التي وصفناها.

مثقف من البادية يعرِّف المدينة المغربية بواقع أوربا والمسلمين في القرن التاسع عشر

محمد المنوني
كلية الآداب ـ الرباط

والقصد إلى مثقف من «وريكة» جنوب مراكش، وهو مؤلف رحلة حجازية دون بها ارتساماته عن المواقع التي عبرها، وهو في طريقه لحجتين: عام 1263 / «1847»، ثم عام 1274 / «1858»، فكان هو المغربي الأول فيما يعرف لحد الآن، الذي نشر ـ بالمغرب في القرن التاسع عشر ـ وصف تقنيات حديثة: الباخرة والتلغراف والقطار والمطبعة وسواها. ثم كان الرحالة في طليعة المؤلفين الذين عرفوا بواقع المسلمين إزاء تفوق أوربا في القرن ذاته.

والمؤلف هو مُحمد بن عبد الله بن مبارك العمْري النسب، الغيغائي التّنصْغَرْتي القبيل، نزيل أسكي وريكة، ولا تعرف له ـ الآن ـ ترجمة، غير أن أسلوبه في عروض الرحلة، ينم عن ثقافة عامة مكيفة بطابع محيطها، مع معرفة ذكية ومعمقة ـ أحيانا ـ بواقع تقدم أوربا وحالة المسلمين، وعلى عمق تصورات المؤلف: فإن تعابيره تأتي ـ مرات ـ ممتزجة بالعامية.

والرحلة ـ المنوه بها ـ منها مخطوطة بالخزانة العامة رقم 98 ج، وقد تكون بخط المؤلف الذي توسع في عروضها، حتى استوعبت 446 ص من الحجم المتوسط، وهو يوزع مضامينها بين أربعة أبواب ومقدمة وخاتمة:

- المقدمة: في آداب السفر..
- الباب الاول: سفره في البحر والتعريف بالاسكندرية.

ـ الباب الثاني: التعريف بمصر القاهرة.
ـ الباب الثالث: التعريف بمكة المشرفة.
ـ الباب الرابع: التعريف بالمدينة المنورة.
ـ الخاتمة.

ولتوثيق هذه المدونة يصدرها المؤلف بثلاث تنويهات أو تقاريظ من جهة ثلاثة من علماء مراكش: الاول: كتبه محمد الامين بن عبد الله الحجاجي الصحراوي المؤلف الشهير، ويحمل تاريخ متم جمادى الاولى عام 1282/«1865»، وهو توقيت يفيد امتداد حياة المؤلف إلى هذا التاريخ.

التقريظ الثاني: لمحمد بن عمر الدغوغي ثم الجرّاري.

الثالث: يحمل اسم عابد التِّمَكَّدَشْتي السوسي، وهذا مع سابقة خاليان من التاريخ.

وقد كان محمد الأمين الصحراوي ومعه ستة من نُخبة مراكش: قد ألحوا على المؤلف في تدوين أخبار رحلته، فجاء هذا الاقتراح يسم الكتاب بطابع مصدر إعلامي موجه من البادية إلى المدينة المغربية، وبالخصوص في النقط الحساسة من مشاهدات الرحالة التي أثارت اهتمامه، ويتعلق الامر بحديث الغيغائي عما عرفه أواسط القرن التاسع عشر من تفوق منجزات أوربا التقنية، ثم انعكاس ذلك على واقع المسلمين.

* * *

ومن هنا، فمن بين موضوعات الرحلة: وصف خسمة هياكل تقنية حديثة، وهي التي يعرضها هذا التدخل في قسمه الأول انطلاقا من السفينة النارية، ويسميها المؤلف بالبابور، فيمهد لوصفه بمدخل قصير يقول فيه: «فأما وجوده وظهوره: فقد سألنا عنه عام ثلاثة وستين حين قدمنا إلى المشرق أولا، من وجدنا من أهل العلم من المغاربة هناك، فقالوا ظهر ـ والله أعلم ـ عام ثلاثين بعد المائتين، ولم يشتهر عند الاسلام إلا عام اثنين وأربعين، ولم يركبه الحجاج والتجار إلا عام اثنين وخمسين خصوصا لا عموما، وفي عام أربعة وخمسين ركبه بعض الناس من مراكش وأهل رباط الفتح حجاجا، ومعهم رجل من بلدنا أخبرنا بشأن البابور، وكراؤه ـ يوميذ ـ تسعون ريالا عن كل نفس» [1].

---

(1) «الرحلة» ص 79.

1 ـ وبعد هذا المدخل ينتقل المؤلف لوصف الباخرة التي ركبها في طريقه للحج، فيتتبع أجهزتها بدءا من دواليبها، ثم الصحون الضخمة، حيث يغلى بها الماء الذي يتصاعد منه البخار المحرك للسفينة، ثم طريقة تسخينه بالفحم الحجري، إلى الاشغال التي يتطلبها ـ انذاك ـ إقلاع الباخرة أو رسوها، إلى استيعاب باقي التجهيزات بداخل المركب.

ويهتم المؤلف بالتوضيح البياني، فيضيف رسما يصور هيكل الباخرة.

ثم يعقب بأن هذه التي ركبها كانت من الطراز الاول للمراكب النارية، ويشير إلى النوع الجديد وهو يتحرك بواسطة الجهاز الذي يسميه المؤلف بالرفاس [2].

2 ـ ولما يصل المؤلف إلى مصر يشاهد التلغراف، فيصف خيوطه وأعمدته العالية، ومسافة ما بين الواحد والآخر، مع البلاطات المنصوبة أعلى الأعمدة، ثم جهاز المكالمة: في شكل صندوق تتجمع به خيوط الجهات التي يمتد إليها التلغراف.

وعلى هذه الصفة يرسم شكل مصورتين تتبين فيهما سائر مواد التلغراف [3].

3 ـ وفي الكنانة يمتطي المؤلف القطار الذي يسميه بابور البر، فيلاحظ أن البابور منه هو مقدمه حيث الأجهزة المحركة، وباقيه عربات يصفها ويصف سكة حديدها، وهندسة فرشها على الأرض.

ثم يعقب برسم شكل القطار في سبع قطع متتابعة [4].

4 ـ وفي مصر ـ مرة أخرى ـ يقف المؤلف على المطبعة الاميرية الكبرى، فيحدد موقعها، ويلم بوصف دارها، ثم يقارن بينها وبين مطابع الهند وتركيا، فيفضل المطبعة المصرية بصحة منشوراتها، وجودة مدادها، وينوه بالمصححين بها، ويذكرهم واحدا واحدا إلى ستة أسماء [5].

5 ـ وآخر التقنيات التي يشير لها الرحالة: معامل الفحم الحجري، وقد شاهدها بمرسيليا وهو يمر بها في طريق عودته للمغرب [6].

* * *

(2) «الرحلة» ص 80 ـ 85.
(3) «الرحلة» ص 101 ـ 103.
(4) «الرحلة» ص 104 ـ 105.
(5) «الرحلة» ص 148 ـ 155.
(6) «الرحلة» ص 81.

وإلى هذه الارتسامات عن المنجزات التقنية في القرن التاسع عشر، يقف المؤلف وقفة ألم وحسرة. عند واقع المسلمين إزاء قوة أوربا، فيسجل قصة اقتطاع الروس لاجزاء كثيرة من الامبراطورية العثمانية: البلغار والقرم وسواها، وهو يوثق هذه الاخبار، ويذكر مستنداتها هكذا:

«... على ما حكاه الناس من ذلك، وتكرر لدينا، وسمعناه من غير واحد ممن له عقل وخبرة ومعرفة: من أهل الاسكندرية ومصر، وممن لقيناه من أهل الشام وتونس، ومنهم من حضر القتال، وكذلك ممن عرف بلاد الترك وسكن اصطنبول، ومن أهل مغربنا وسكن بمكة.. فأخذنا من الخبر ما اتفقوا فيه، وتركنا ما اختلفت فيه الاقوال، وكثر فيه اللغط والأحوال» (7).

وقريب من هذا التحري: يستخدمه الرحالة في الحديث عن ولاية عثمانية أخرى يحاصرها الروس الذين يسميهم بالمُسكوف، فيذكر ما يلي: «وزاد هذا العام الجنسَ المعروف بالبُشناكي، فإنه دار بهم المُسكوف من كل جانب بعساكره، ولم تصل إليهم الجنود الاصطنبولية، وحال بينهم وبين هذا العدو، ودار بهم من كل جهة، وهذا الخبر استفدناه من أهل بُشناك الواردين الحج، قالوا: ورد عليهم خبر هذا الحصر ونحن بمصر طالعون، ولم ندر ما آل إليه أمرنا معه، وهم أربعة رجال، فقلنا لهم كم تبلغوا «كذا» رجالا؟ فقالوا: كنا بالعدد والاسماء عند الباشا، فقيل لنا يبلغوا (كذا) ثلاثمائة الف رجل، وحال المُسكوف بينهم وبين اصطنبول يمنة ويسرة» (8).

وإلى هذه الإلمامة عن سكان البُشناك: يعرف المؤلف بحال من رآهم من سكان القرم الذين يسميهم قرمان: «وقرمان مسلمون مومنون خاشعون متواضعون، يبكون من خشية الله تعالى، ويتعلقون بالاستار عند البيت الحرام، ويبكون عند الدعاء كذلك، ومن رآهم يعلم منهم هذا الوصف المحمود ويعرفه» (9).

والرحالة ـ بعد هذا ـ يلاحظ عن الاسكندرية مشهدا لم يكن وصل لبلاده، فيسجله في هذه الفقرة: «وللنصارى بها حظ وافر من قصور بديعات، وغرف عاليات، وملابس فاخرة، ونساؤهم مزينات بالديباج والاملاف البُندقي الرفيع، والجواهر والاحجار اليمانية،

(7) «الرحلة» ص 95 ـ 96.

(8) «الرحلة» ص 96.

(9) «الرحلة» ص 96.

ومراكب حسنة جميلة: من عربيات، وهي أكداش مزوقة بالذهب والفضة، تجرها خيول عتيقة رفيعة، وخدام أمام وخلف» [10].

ثم يمتعض المؤلف لمشهد خدمة المصريين للأجانب، كعنوان مؤلم للسيادة والغلبة: «وإذا ركب النصراني مشى الفلاحون أمامه وخلفه، وكذلك الحمر المعدة للركوب بالكراء.. فيأتي النصراني فيدفع لما سكها كرشا وهو درهم، ويأخذ المسلم بركابه، والرومي يهمز الحمار فيجد في السير، والمسلم يجري خلفه نهارا كاملا، وكذلك يخدمون لهم الدواب، ويقفون على الأبواب يقضون الحوائج، ويتسخرون لهم كالعبيد» [11].

* * *

وبهذه الارتسامة مضافا لها سائر الملاحظات التي نشرها المؤلف: تكون الرحلة الغيغائية قدمت للمدينة المغربية تعريفا بجملة من منجزات أوربا التقنية، ثم انعكاس ذلك على واقع المسلمين في القرن التاسع عشر، وهو ما يلخصه الرحالة في فقرة نختم بها هذا التدخل: «وحاصل الأمر وغايته ونهايته: أن النصارى ـ لعن الله دينهم، وأذل حزبهم ـ تفوقوا على المسلمين، وظاهروا عليهم، وغلبوا على أكثرهم، أحرى من يليهم ويسكن معهم، وعلت كلمة الكفر بالثغور، وذلت كلمة الاسلام في كل الأمور، وعلت همة الكفرة، وخمدت همة الأمة المحمدية...» [12].

وهكذا فان رحلة الغيغائي، أدت مهمتها في اصدار إعلام مبكر للمدينة المغربية، عن واقع أوربا والمسلمين في القرن التاسع عشر.

---

(10) «الرحلة» ص 101.
(11) «الرحلة» ص 101.
(12) «الرحلة» ص 240.

المظاهر السوسيولوجية،
الديموغرافية والاقتصادية

التحديث القروي ورأسملة الزراعة المغربية

عبد الجليل حليم
كلية الآداب ـ فاس

إن الحديث عن «التحديث» يفترض ضمنيا القول بعملية انتقال، انتقال من مجتمع ـ أو من نوع من المجتمعات ـ يعتبر تقليديا، الى مجتمع حديث، الى مجتمع عصري. وأول سؤال يمكن طرحه بهذا الصدد، هو ما المقياس الذي نحكم به على أن مجتمعا ما مجتمع تقليدي أو مجتمع حديث؟ فالتقليد والحداثة لا يمكن أن يكونا إلا نسبيين، ولا يمكن الحديث عنهما إلا بالنسبة لمعيار. وإذا كان هذا المعيار لا يوجد في علم المثل الأفلاطوني، فبأي حق يجوز أن نتخذ من مجتمع معين معيارا نحكم من خلاله على المجتمعات الأخرى. ألا يؤدي بنا هذا الى السقوط في محورية عرقية، أقل ما يمكن أن ينتج عنها هو تشويه واقع المجتمعات الأخرى، المجتمعات التي نجعل منها موضوع احكام، كيفما كان نوعها: أخلاقية، اجتماعية أو سياسية... فنقرر من ثم العمل على تحديثها، أي على تغييرها؟

بالاضافة إلى هذا، ما الذي يبرر عملية التحديث هذه؟ لماذا الانتقال من وضعية اجتماعية، اقتصادية، سياسية الى وضعية أخرى؟ ما الرهان في عملية كهذه؟ ما هي القوى الاجتماعية التي تختار القيام بها؟ ومن سيكون المستفيد منها؟ وعلى حساب من؟ ثم ماذا سيكون مضمون هذا التحديث؟ وماذا ستكون نتائجه على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين؟

هكذا بالنسبة لموضوعنا، يمكن أن نتساءل متى بدأت عملية التحديث بالبادية المغربية؟ من قرر ذلك ولماذا؟ ما هي الأشكال التي اتخذتها هذه العملية؟ هل شملت كل المناطق أم بعضها فقط؟ هل شملت مجموع الفلاحين، أم فئات معينة منهم لا غير؟ ماذا كان موقف الفلاحين من هذا التحديث؟ ما هي النتائج التي أدى إليها؟...

هذا، عن التحديث. أما مفهوم «الرأسملة»، فإنه يقتضي الانتقال من نمط إنتاج ماقبل (أو غير) رأسمالي الى نمط رأسمالي، وبما أن الأمر يتعلق بالنسبة إلينا برأسملة الزراعة، يمكن أن نتساءل: ما هي خصائص كل الزراعة الرأسمالية والزراعة ماقبل الرأسمالية؟

وبما أن التحديث بالنسبة إلينا كان مقرونا بالرأسملة ينبغي أن نتساءل هل نبعت الرأسمالية في مجتمعنا من إمكانيات ذاتية، أم فرضت من أعلى؟ وما الذي أحدثته هذه الرأسملة لا على المستوى التقني فقط، بل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كذلك؟ ومن استفاد أساسا من هذه العملية؟ وما هي النتائج التي أسفرت عنها؟

إن أول مشكل تطرحه دراسة هذا الموضوع، هو مشكل المصادر ذلك حسب علمنا أن المغاربة لم يهتموا بهذه الظاهرة ولم يؤرخوا لها، ربما لأن قضايا من هذا القبيل لم تكن تهم «المثقفين» آنذاك، وربما لاهتمامهم بالمقاومة ثم بالمطالبة بالاستقلال أكثر من التأريخ والتنظير، بل ربما لعدم توفرهم على المعلومات الكافية لأن الادارة الاستعمارية لم تكن تستشيرهم في ما تقرره.

على كل، المصادر الكولونيالية هي كل ما يمكن الاعتماد عليه في هذا الميدان، ويتعلق الأمر في غالب الأحيان بوثائق رسمية: تقارير المراقبين المدنيين أو العسكريين، تعليمات حكومية، خطب بعض المسؤولين، الى غير ذلك وأحيانا، وذلك أقل، يتعلق الأمر ببعض الدراسات أو التأملات ذات الصبغة النظرية.

هذه المصادر تتصف كلها بصبغة رسمية. إنها تعبر عن وجهة نظر الحكومة، أعني الحكومة الاستعمارية بالمغرب آنذاك، مما يجعلها رغم المعلومات الدقيقة التي يمكن أن تمدنا بها أحيانا، تتميز حسب الحالات وحسب كاتبها بالعنصرية وبنوع من التعالي، ومن ثم باحتقار سكان البوادي إن لم يكن المغاربة قاطبة، أو بالأبوية و«العطف» على المستعمر الذي يعتبر دون مستوى الرشد، وفي جميع الحالات بالمحورية الأوربية والنظر الى مشكل البادية المغربية من وجهة نظر المتروبول الاستعمارية، وتبعا لمصالحها التي تصبغ عليها صفة الشمولية وتقدمها على أنها مصالح المستعمرة نفسها وعلى أنها لا تهدف إلا خدمة المستعمر.

من ثم، صعوبة التعامل مع مثل هذه الوثائق، لأنه ينبغي أن نطرح عليها أسئلة لم يطرحها المستعمر، أو لم يكن يطرحها، أو على الأقل لم يطرحها بنفس الطريقة وبنفس الحدة التي يمكن أن نطرحها بها نحن.

ماذا يمكننا، إذن، أن نستخرج من هذه «الأدبيات» بالنسبة لوضعنا؟ من المعلوم أن تحديث العالم القروي، بالمغرب، مرتبط بالتدخل الاستعماري، وقد كان الاستعمار ـ كنتيجة

لانتشار الرأسمالية خارج مهدها ـ يهدف أساسا الى ربط المستعمرات بالسوق الرأسمالية، والى خلق مستوطنات. في هذا الصدد، استولت الادارة الاستعمارية، بالمغرب، على مجموعة من الأراضي الجماعية والمخزنية ووزعتها على المستعمرين في إطار الاستيطان الرسمي. وكان من شروط هذا التوزيع أن يقيم المعمر بالأرض التي سلمت له، وأن يستغلها بطرق عصرية. وهكذا عرفت البادية المغربية «ازدواجية»: فمن جهة، هناك فلاحة تقليدية عتيقة في ملكيات قزمية ـ في أغلب الحالات ـ تنتج من أجل الكفاف، ومن جهة أخرى، فلاحة عصرية ممكننة في ملكيات شاسعة تنتج من أجل السوق.

وكان من أهداف إقامة المستعمرين بمستوطناتهم أن يؤثروا في الفلاحين المغاربة فيجعلوهم يتخلون تدريجيا عن تقنياتهم العتيقة للأخذ بالتقنيات الحديثة، ومن ثم ينتقلون من زراعة من أجل القوت الى زراعة رأسمالية تنتج بطرق عصرية عقلانية من أجل التصدير ومن أجل التصنيع.

بيد أن عملية الانتشار هذه لم تتم كما كان متوقعا، ذلك أن الوضعية الاستعمارية غالبا ما تفرز مثاقفة مضادة، إذ يرفض المستعمَر كل ما يفرض عليه دفاعا عن هويته وتشبثا بشخصيته، حتى وإن اتضحت له إيجابيات التقنيات المقترح عليه تبنيها. ومما جعل الفلاحين المغاربة يتخوفون من كل ما تقترحه عليهم الادارة الاستعمارية، ما قاسوه من قتل وقمع من طرف السلطة المستعمرة أثناء عملية الغزو العسكري التي كانت تدعوها بالتهدئة وإحلال السلم، ومن غصب واستيلاء على الأراضي بعد إخضاع القبائل بالقوة، هذا بالاضافة الى أعمال السخرة (الفريضة) التي كانت تفرض على حشود الفلاحين لصالح المعمرين.

كل هذا جعل الفلاحة المغربية ـ باستثناء بعض الحالات تهم أقلية من المتعاملين مع المستعمر ـ تبقى متشبثة بوسائل استغلالها التقليدية، ومن ثم لا تفي بسد الحاجيات الداخلية، سيما وأن البلاد بدأت تعرف تضخما ديمغرافيا، ولا تفيد المتروبول لعدم إنتاجها منتوجات قابلة للتصنيع ومن ثم للتصدير.

لذا، ارتأت الادارة الاستعمارية، في الأربعينات، نظرا لعدة أسباب ـ منها حاجة المركز أثناء الحرب العالمية الثانية، والجفاف الذي أصاب المغرب والهجرة القروية التي كانت تنمي البروليتاريا المدينية وبدأت تهدد الهيمنة الاستعمارية ـ أن تعمم رأسملة الزراعة بكافة أنحاء البلاد.

كيف تجلت عملية الرأسملة هذه؟ في ما كانت تكمن بالضبط؟ ما هي الوسائل التي اعتمدتها؟ ما هي الأهداف التي كانت تتوخاها؟ وما هي النتائج التي أسفرت عنها؟

في هذا الصدد يمكننا أن نميز بين الاستراتيجية أو السياسة العامة والمبادىء الفلسفية الكبرى التي كانت تخطط للتحديث، والتاكتيك أو التعليمات التقنية والقانونية التي كان ينبغي تتبعها بالنسبة لكل حالة خاصة.

فيما يتعلق بالفلسفة السياسية للتحديث، يمكن دراستها من خلال كتابات منظر هذه العملية، جاك بيرك. ونتوفر على خمسة نصوص أساسية :

1) نص كتبه بيرك مع كولو Couleau الذي شاركه في صياغة مشروع التحديث، ويحمل عنوان : «نحو تحديث الفلاح المغربي».
Vers la modernisation du fellah marocain, B.E.S.M., v.VII, n° 26, Juillet 1946.

2) Vers la modernisation rurale, Bulletin d'Information du Maroc, Octobre 1945 (n° spécial).

3) نص هو عبارة عن تدخلات لبيرك وأشخاص آخرين في ندوة حول التحديث القروي.
Les journées de la modernisation rurale, B.I.M., N° spécial, Mars 1946.

4) La situation générale de la modernisation, B.I.M., Janvier 1947.

5) نص غير منشور، مطبوع بالآلة الكاتبة، يوجد بمكتبة C.H.E.A.M. بباريس ويحمل عنوان المسألة الزراعية بالمغرب La question agraire au Maroc, C.H.E.A.M. 1945

بالاضافة الى هذه النصوص التي تعود الى منتصف الأربعينات، أي الى فترة التحديث نفسها، هناك بعض الصفحات كتبها بيرك فيما بعد يتأمل فيها هذه التجربة وذلك بكتابه[1] Dépossession du monde.

إن تحليل هذه النصوص يتيح لنا تكوين فكرة عن الوضعية التي كانت عليها الفلاحة المغربية في النصف الأول من هذا القرن، وكذا التعرف على الانجازات التي حققتها أو كانت تنوي تحقيقها الادارة الاستعمارية قصد تحديث البادية المغربية.

إن جميع النصوص التي بين أيدينا، سواء التي أشرنا إليها سابقا أو غيرها، أتعلق الأمر بدراسات ذات صبغة أكاديمية أو بتقارير إدارية، تركز على الطابع العتيق للبادية، الشيء

---

(1) J. Berque: Dépossession du monde, éd. du Seuil 1964, P. 145 Sq.

الذي يتجلى لا في نمط العيش فقط، بل في نمط الانتاج الذي كان سائدا كذلك. فإذا كان معظم الفلاحين يعتمدون في عيشهم أساسا على استهلاك الحبوب ويعيشون تحت الخيام أو النوالات، في ظروف غير صحية، فإن نمط استغلالهم للأرض كان جد متدن الى حد أن ما تنتجه لم يكن في كثير من الأحيان يكفيهم لسد حاجياتهم. ويمكن أن نلخص الوضعية العتيقة لوسائل الانتاج آنذاك في نوع المحراث الخشبي وشكله الذي لا يسمح إلا بعملية حرث سطحية، وفي نوع الحقوق المليئة بالأحجار والأعشاب وفي هزال حيوانات الجر[2]

إن أيا من هذه العوامل لا يمكن تفسيره بمعزل عن العوامل الأخرى. ذلك أنها ـ كما بين ذلك جاك بيرك ـ تكوّن كلا متلاحما ترتبط عناصره الواحد بالآخر، مؤثراً فيه متأثراً به. وبالفعل، فإن لنوع المحراث علاقة بنوعية تربية حيوانات الجر التي تتم فوق أراضٍ شاسعة حيث تكتفي الحيوانات بما تلتقطه من أعشاب، كما له علاقة ببساطة الوسائل التي يربط بها المحراث الى الحيوانات، وهو أمر ضروري لكثرة الأحجار بالحقول. ولنوع المحراث كذلك علاقة بغياب صناعة الجلد والحديد وغياب الاسطبلات. أضف الى ذلك نوعية تقسيم العمل وعلاقات الانتاج السائدة بالبادية.

هكذا، إذن، لا يمكن فصل التقنيات الفلاحية لا عن العادات والتقاليد الاجتماعية ولا عن المؤسسات القانونية ولا عن السلوك الفردي للفلاح. فتربية الماشية ونوعية زوجة الحرث وشكل المحراث ووضعية الحقل وعقدة الخماسة ثم نوعية وكمية المحصول وتغذية كل من الانسان والماشية تكون مع نوعية السكن والعادات والقوانين المنظمة للحياة الاجتماعية وحدة متكاملة، بحيث لا يمكن فصل ضعف الانتاج عن تقنية إراحة الأرض والدورات الزراعية ولا عن الاستغلال بطريق الخماسة اعتمادا على زوجة متوسطة، الشيء الذي يجعل الفلاحين المغاربة رغم كثرتهم ـ ثمانمائة ألف فلاح يحرثون بالزوجة المتوسطة ـ لا ينتجون إلا أربعة إلى خمسة قناطير بالهكتار[3].

كيف يمكن لفلاحة من هذا القبيل أن تتحول الى فلاحة عصرية تنتج من أجل السوق؟ كان المستعمر، أول الأمر، يعتقد أن هذه العملية ستتم عبر ظاهرة الانتشار، انتشار وسائل الانتاج الأوربية نتيجة احتكاك الفلاحين بالمعمرين. وللاسراع بهذه العملية، أسست ـ منذ 1918 ـ «جمعيات الضمان الأهلية» Les S.I.P. قصد تقديم قروض للفلاحين وتدريبهم على الآلات وطرق العمل العصرية. بيد أن هذه الجمعيات، رغم طابعها الالزامي لم تتح تحقيق الهدف المتوخى من إنشائها.

(2) انظر: J. Berque: «Vers la modernisation rurale» B.I.M. N° spécial, Octobre 1945

(3) انظر: J. Berque: La question agraire au Maroc, C.H.E.A.M., 1945, P:1

بقيت الفلاحة المغربية، إذن، مستمرة في الاعتماد على وسائل الانتاج التقليدية دون محاولة الأخذ عن الفلاحة الكولونيالية العصرية. كيف يمكن، والحالة هذه، تفسير هذا الاستمرار في الركود والنفور من كل ما هو حديث، من كل ما بإمكانه أن يتيح تقدما؟ ألم يكن المغاربة يعيرون أي اهتمام لما يجدُّ بالبادية ولما يحدث فيها من تغيير أمام أعينهم؟ ألم يكونوا يطمحون الى تحقيق ما حققته الفلاحة الكولونيالية؟ ما الذي جعلهم يرفضون كل تغيير رغم ما بإمكانهم - مبدئيا - أن يستفيدوه منه؟

يفسر كل من (كولو) و(بيرك) هذه الوضعية بعوامل نفسية يمكن تلخيصها في جهل الفلاح المغربي لفكرة السببية واقتصاره على القيام بمجموعة من الأفعال بطريقة آلية وطقوسية، وكذا في تصوره للزمن حيث ينغمس في الحاضر ولا يعير أي اهتمام للمستقبل[4]. ويرد بيرك هذه العوامل النفسية هي بدورها الى عامل بيولوجي: الى اختلاف دماغ الفلاح المغربي عن دماغ العامل الصناعي (الأوربي)[5].

من المعلوم أن هذا «التفسير» ذات النزعة السيكولوجية (psychologisme) لا يمت الى التفسير العلمي بصلة ولا يتيح تفسير عوامل اجتماعية جد معقدة، كما أن التفسير البيولوجي يقود الى تصور عرقي للقضايا الاجتماعية.

لذا، لفهم عدم إقبال الفلاحين على وسائل التحديث وتشبثهم بطرقهم العتيقة ينبغي التخلي عن هذا النوع من التفسير/ التبرير النفسوي/ البيولوجي للبحث عن أسباب اجتماعية اقتصادية وسياسية.

في هذا الصدد، تجدر الاشارة الى أن الفلاحة المغربية لم تكن دائما متأخرة وإنما تقهقرت تحت تأثير غزو البدو والرحل، مما أدى الى اختفاء التقنيات التي كانت مزدهرة، ومن ثم الى افقار الأرض والقضاء على الغابات، وظهور الخيم والنوالات. وإن رفض الفلاحون أو امتنعوا عن الأخذ بما كانت تقترحه عليهم الادارة الكولونيالية، فليس ذلك راجعا لدماغ مركب من خلايا تختلف عن خلايا دماغ الانسان الأوربي أو لعقلية ما قبل منطقية أو ما شابه ذلك، وإنما هو راجع لتخوف الفلاح من كل ما يصدر عن المخزن وعن عدم ثقته في الادارة الاستعمارية، ذلك أن جمعيات S.I.P مثلا لم تكن تهدف أساسا، كما

(4) انظر: Berque: La question agraire au Maroc, C.H.E.A.M., 1945, P:1
Couleau: Essai de sociologie rurale dans la région de Fès, CHEAM. p:52.
Berque et Couleau: Vers la modernisation du fellah marocain, CHEAM, P:4.

(5) بيرك: المصدر السابق، ص: 16.

تنص على ذلك النصوص الرسمية، الى إعانة الفلاح وإنقاده من المرابين والى تلقينه تقنيات عصرية، بقدر ما كانت تهدف الى خلق طبقة متوسطة تكون دعامة للوجود الفرنسي، والى الاستيلاء على أراضي جديدة لفائدة الاستيطان الرسمي. أضف الى ذلك أن العلاقة التي تربط الفلاح بالأرض وأن تصوره للعمل الزراعي وكذا روح التضامن الجماعي السائد بين أفـراد البادية، كل هذا لم يكن ليدفع بالفلاحين ـ الذين لم يكن قد غزاهم بعد التفكير الرأسمالي الذي لا يتصور العمل إلا من أجل الربح ـ للحصول على أكثر مما تنتجه أرضهم.

بيد أن النمو الديمغرافي الذي بدأت تعرفه البلاد وحاجيات المتروبول جعل الادارة الفرنسية تفكر في الأربعينات في الاسراع بتحديث البادية. ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك وقد مضت ثلاثة عقود على تجربة الـ .S.I.P دون جدوى؟

يشرح لنا جاك بيرك، وهو المنظر الرسمي لعملية التحديث هذه، أن الحياة بالبادية المغـربية تكون ـ كما سبق أن بينا ذلك ـ كلا لا يمكن تجزئته. لذا عوض تقدم تدريجي بواسطة عنصر من العناصر، كمنح القروض أو تبسيط Vulgarisation التقنيات الفلاحية، كما كان معمولا بذلك في نطاق الـ .S.I.P ، ينبغي القيام بعمل كلي يشمل مختلف جوانب الحياة بالبادية. فالتقدم سيكون كليا أو لن يكون. وهذا التقدم الشامل لن يتم إلا عن طريق صدمة نفسية تكون الآلة مصدرها. فبواسطة الآلة ستستطيع الفلاحة أن تتغلب على الصعوبات الطبيعية، ومن ثم أن تتقدم، الشيء الذي سيتيح تحطيم المحددات التقليدية بحيث سيعي الفلاح أن بإمكانه التحكم في الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وتغييره وفقا لما تقتضيه مصلحته، وتحسين وضعيته.

غير أن إدخال التقنية وحده لا يكفي لاحداث مثل هذا التغيير. ذلك أن قبول وسائل إنتاج جديدة والأخذ بها يقتضي إحداث تغييرات أخرى على المستوى الاجتماعي، ويتعلق الأمـر بإنشـاء بنية تحتية اجتـماعية تشمـل كلا من مستلزمـات التعليم والمراقبة الصحية والسكن. هكذا، إذن، يمكن تحقيق تغيير شامل على المستوى التقني والاقتصادي، وكذا على المستوى الاجتماعي والأخلاقي كذلك، تغيير يتم بسرعة حيث كان من المتوقع تحديث عشر البادية المغربية في ظرف ثماني سنوات، تحديث لا يمس الأرض وحدها بل الانسان كذلك. هذا التحديث سيمثل ثورة أو قفزة تحل محل التقدم التدريجي البطيء الذي كان يراد تحقيقه في إطار الـ .S.I.P [6] ، وينبغي أن يتم بطريقة مجزأة ومركزة في أماكن جد محددة.

---

(6) انظر: بيرك، .Vers la modernisation rurale, B.I.M. Octobre 1945, P:12

هكذا، أنشئت في منتصف 1945، في إطار الـ Paysanat مراكز التحديث القروي les S.M.P. ، ويتعلق الأمر بمؤسسات عمومية تسير من لدن السلطة المحلية ومجلس إداري، وتنطلق من مبدأ وحدة العمل ومركزة الوسائل. أي العمل على جميع المستويات ـ التقنية والاجتماعية ـ في أراضي محددة بوسائل تقنية مكثفة. وبالفعل فإن مركز التحديث القروي يمثل وحدة عقارية ينبغي أن لا تتعدى مساحتها مساحة ضيعة عصرية. هدف هذا المركز (S.M.P.)، الذي يمده بكل الوسائل التقنية التي يحتاج إليها مركز التجهيز الفلاحي La C.E.A.P. هو العمل على تحسين مردودية الأرض بتوجيه الفلاحة المغربية نحو منتوجات جديدة وتحسين شروط العمل، وكذا الرفع من وضعية الفلاح بإنشاء المدارس والمستوصفات وأماكن للسكنى، وتهيئه الى أن يتحمل مسؤوليته مستقبلا.

يستغل مركز التحديث القروي الأرض بطريقة مباشرة أو باشتراك مع أصحابها. في حالة الاستغلال المباشر، غالبا ما كانت تقام المراكز فوق أراضي جماعية تستغلها بوسائلها الخاصة مقابل ربح يدفعه للجماعة. أما في الحالة الثانية، فإن الاستغلال كان يتم حسب عقدة يتفق عليها مسبقا. وبإمكان المركز كذلك، أن يقدم خدماته للفلاحين مقابل أجرة.

إذا كانت أهداف التحديث المباشرة تكمن في تحسين مردودية الأرض وفي تلقين بعض التقنيات للفلاحين، فما هي الأهداف البعيدة المدى التي كانت ترمي إليها هذه العملية؟

ينبغي أن لا ننسى أن استعمار المغرب لم يكن إلا تتويجا لعملية إدماجه ـ التي بدأت في النصف الثاني من القرن الماضي ـ في السوق الرأسمالية. ومع احتلاله رسميا، بدأت السلطات الاستعمارية تسعى الى أن تجعل من كل المناطق التي اخضعتها مناطق تسير وفق قوانين نمط الانتاج الرأسمالي. ومن المعلوم أن هذا النمط عندما يغزو تشكيلة اجتماعية ما قبل رأسمالية، فإنه لا يقضي كليا وبصفة نهائية على أنماط الانتاج المحلية، بقدر ما يعمل على الحفاظ عليها وتدجينها لاستغلالها لصالحه.

هكذا، كانت جمعيات الـ S.I.P. تعمل على خلق طبقة وسطى تستطيع أن تتمثل التفكير الرأسمالي، وعلى الحفاظ على طبقة الفلاحين الصغار الذين سيمدون المعمرين بالشغيلة التي يحتاجونها في ضيعاتهم. هذا ما يفسر ازدواجية الفلاحة المغربية: ضيعات عصرية ممكننة بجانب حقول عتيقة. وبما أن الحقول التي يملكها الفلاحون المغاربة، التي تستغل بطرق تقليدية، كانت هي الطاغية من حيث العدد، فإن ضيعات المعمرين لم تكن لتكفي لسد الحاجيات الداخلية وللتصدير نحو المتروبول. مما حدا بالادارة الاستعمارية الى

العمل على رأسملة الفلاحة المغربية بطريقة أسرع وأعمق، وأنشأت لهذا الغرض مراكز التحديث القروي.

كان هدف هذه المراكز هو نقل البادية المغربية من العتاقة الى الحداثة، وذلك بتحقيق تقدم على مستوى التقنيات المادية، وكذا على مستوى أنماط العيش. هذا التحول الشامل سيتيح للانسان أن يتحرر من القيود التي كانت تكبله، أن يحطم الشروط التي تحد من فاعليته، وذلك بزعزعة ثقته في الأفعال الروتينية التي كان يعتبرها شيئا طبيعيا، وبإذكاء حسه النقدي. هكذا، إذن، سيمكن خلق إنسان جديد، إنسان يعي الظروف التي تحيط به، يثق في المستقبل ويطمح الى تحسين وضعيته باستمرار. هذا التغير سيجعل الخماس والفلاح بصفة عامة، يتحول الى عامل، الى منتج والى مستهلك في نفس الوقت[7]. إن فكرة الاستهلاك هذه التي يلح عليها بيرك ستجعل روح الفردانية تهيمن أكثر فأكثر على سلوك الفلاح، مما سيؤدي الى تحطيم التوازن القروي التقليدي ذلك أن الغاية من التحديث هي إعادة صنع البادية المغربية، أي خلق فلاحة عصرية، وكذا لخلق طبقة من الفلاحين على النمط الأوربي un paysanat à l'européenne ، ولعل هذا هو الأهم. وبالفعل إن السلطات الاستعمارية كانت تسعى الى أن تربط المغرب نهائيا بالمتروبول الفرنسية،حتى إذا ما اتفق ـ ولعل ذلك كان متوقعا من طرف البعض ـ إن استقل المغرب يوما ما، فإنه سيكون مضطرا لأن يبقى تابعا للرأسمال الفرنسي. كان هدف التحديث، إذن، هو ربط مصير المغرب بمصير فرنسا، بحيث لا يحدث أي تغيير ولا أي تقدم خارج الاطار الفرنسي. إنها فكرة يركز عليها بيرك في كل النصوص التي أشرنا إليها، فهو ينادي بدمج انعتاق الأهالي l'émancipation indigène بالوجود الفرنسي la présence française وبالقيام بتغيير تقني واقتصادي واجتماعي ينبثق من وجود فرنسا، من قراراتها ومن تدخلها، الشيء الذي لن تستطيع فرنسا بدونه أن تنجح في تحقيق مهمتها sa mission بالمغرب. ذلك أن التحديث يمثل الحل للخروج من التناقض الموجود بين التوسع الفرنسي ورغبة السكان في التحرر، فلتفادي أي اصطدام ـ قد يؤدي الى الخراب بالنسبة للمستعمر ـ مع القوى الوطنية المغربية، يرى بيرك أن الحل الوحيد يكمن في غزو حياة تكون في نفس الوقت من صنع فرنسا ومن صنع الانسان المغربي المسلم Une conquête de la vie qui soit à la fois nôtre et sienne[8].

---

(7) انظر: Berque: Vers la modernisation rurale, P:9

(8) بيرك: نفس المصدر، ص: 10.

إن الـوسيلة الوحيدة لضمان استمرار الوجود الفرنسي - بالمغرب وبإفريقيا الشمالية بصفة عامة - ولنشر القيم الفرنسية، يكمن، إذن، في تحسين وضعية الانسان المغربي، ماديا ومعنويا، بحيث يصبح من الصعب تصور أي تغيير بعيداً عن الوجود الفرنسي.

إذا كان هذا الهـدف - نظرا للتنـاقضات التي كانت موجودة آنذاك بين السلطات الاستعمارية والقوى الوطنية - يبدو مغرقا في الخيال، فإن بيرك لم يكن يستبعد تحقيقه على المدى البعيد.

إلى ماذا، إذن، كانت ترمي بالضبط مؤسسة الـ Paysanat ؟ إن مراكز التحديث القـروي لم تكن تسعى فقط الى رفع المردودية وتحسين وضعية الفلاح، بل كانت تسعى كذلك الى نشر سلوك رأسمالي، بل الى نشر وترسيخ القيم الأوربية، والفرنسية خاصة، بالمجتمع المغربي. ألسنا - والحالة هذه - إزاء مشروع للتمثل Assimilation يضمن تبعية المغرب، ولو استقل سياسيا، للمجتمع الفرنسي والرأسمالي بصفة عامة؟

لقد طرحنا، شخصيا، هذا السؤال على جاك بيرك نفسه، فكان جوابه بالنفي. إنه يؤكد أن تجربة الـ Paysanat لم تهدف قط التمثل، وإنما تعاونا فرنسيا مغربيا قد يقترب من الاشتراكية. ولكن، يمكننا أن نتساءل الى أي مدى يجوز الحديث، في وضعية استعمارية، عن تعاون؟ أليست علاقة المستعمِر بالمستعمَر علاقة قوى؟ أليس الرهان من وراء كل ما تنجزه الادارة الاستعمارية هو خدمة المتروبول أساسا؟

لننـظر الى ما حققته الادارة الفرنسية. إننا نجد أنفسنا أمام إنجازات جد إيجابية يمكن تلخيصها في تنقية الحقول من الأحجار والأعشاب، وتحسين الفلاحة البورية والكلأ وغـرس الأشجـار، وكـذا تحسـين تربية المـواشي وقـوة الجر، بالاضافة الى كل الأشغال الهيدرولية، وإنشاء محطات لتقديم الخدمات التقنية. هذا عدا الخدمات الصحية والاجتماعية.

ولكن، ماذا نجد وراء هذه الواجهة البراقة؟ التفقير والتكديح، فحيثما خلقت فلاحة عصرية - ويمكننا أن نفكر في منطقتي الغرب وتادلة - يتزايد التغلغل الفرنسي - على حساب السكان المحليين بالطبع - وذلك في كثير من الأحيان باسم المصلحة العامة. فهكذا استولت شركة سبو على أغلب أراضي الغرب و«مكتب بني عامر وبني موسى» على أهم أراضي تادلة. في مثل هذه الحالات، يتحتم على الفلاحين الذين اغتصبت أراضيهم إما أن يشتغلوا في ضيعات المعمرين أو يهاجروا الى المدن.

إن ظاهـرة الهجـرة، هذه، أخـذت تهدد «السلم» الاستعـماري، خصـوصـا وأن البروليتاريا المغربية أصبح لها وزن من حيث العدد وأخذت تتنظم «نقابيا وسياسيا» [9]، مما دفع بالادارة الفرنسية الى أن تتخذ بعض القرارت تبدو في ظاهرها ايجابية وفي صالح المواطن المغربي، بينما هي لا تخدم إلا مصلحة المستعمر. أهم هذه القرارات فرض «الملكية العائلية» le bien de famille أي في حالة بيع أرض ضرورة الاحتفاظ بمقدار لا يجوز بيعه. إن الأمر يتعلق بمؤسسة ذات طابع عمومي، إلزامية وتشمل كل المغرب النافع، الغرض منها هو حفظ الملكية الصغرى من المضاربات العقارية، بعبارة أخرى الاحتفاظ بحد أدنى يحول دون الفـلاح والهجـرة الى المـدن، وفي نفس الوقت يدفع بالرأسماليين الفرنسيين الى أن يستثمروا رساميلهم في الصناعة. في نفس الوقت، سيضطر الفلاحون الصغار الى اللجوء الى الاقـتراض، مما سيتيح للادارة الفـرنسية أن تفـرض عليهم وصـايتهـا بطريقـة جد فعالة[10]، وصاية تمكنها من فرض قيمها وثقافتها، ومن تحويل الملكية الصغيرة الى ضيعة ممكننة تنتج وفقاً لقانون الانتاج الرأسمالي.

بيد أن عملية التحديث، هاته، لم تسفر عن النتائج التي كانت مرتقبة، وذلك لعدة أسباب منها أن مراكز التحديث لم تغط إلا مساحات قليلة - حوالي مائتي ألف هكتار ما بين أراضي تزرع بطريقة مباشرة، وأخرى عن طريق إعارة الخدمات، وثالثة كانت تستفيد من إشعاع المراكز - بينما تقدر الأراضي التي كان يزرعها المغاربة في نفس الوقت أي سنة 1954 بـ 4.775.000 هكتار[11]. من الأسباب التي تفسر كذلك فشل عملية التحديث أنها لم تكن لتفيد إلا الوجهاء والفلاحين المتوسطين مما جعل صغار الفلاحين لا يرون في مراكز التحديث مصدرا يستفيدون منه، وإنما جهازا للاستيلاء على أراضيهم، فدفع بهم أحيانا الى معارضة إنشائها، كما حدث بالدخيسة. ذلك - كما اتضح لنا من خلال مقابلة بعض سكان المنطقة - أن الفرنسيين عند نزولهم بهذه الناحية استولوا - على غرار ما فعلوه في مختلف المناطق - على أجود الأراضي. ولما قررت الادارة إنشاء مركز التحديث بالدخيسة لم تستشر السكان مما جعلهم، خصوصا وقد تضرروا من توزيع أول محصول زراعي جناه المركز، يثورون ويمنعون الجرارات من القيام بعملية الحرث الى أن تدخلت قوة المستعمر.

ماذا استفاد جمهور الفلاحين، إذن، من عملية التحديث؟ إن الفلاحة المغربية فـي مجملها بقيت على ما كانت عليه، وأهم ما استفادته عند حصول المغرب على استقلاله هو

---

(9) انظر: Pierre Galissot: Le patronat français au Maroc (1931 - 1942) C.U.R.S., 1964.

(10) انظر بيرك، نحو التحديث القروي، ص: 13.

(11) A. Ayache: Le Maroc, bilan d'une colonisation, éd sor 1956, P:236.

مجموعة الآلات التقنية التي تركها المستعمر بمراكز التحديث القروي. إلا أن عددا من الآلات إن لم يذهب ضحية الدمار فقد ذهب ضحية الاهمال، كما حدث بالدخيسة، حسب ما شرحه لنا الأفراد الذين اتصلنا بهم. على المستوى الرسمي، يمكن ملاحظة نوع من التراجع بالنسبة للتجربة التي بدأتها فرنسا، رغم سلبياتها. فالجانب الاجتماعي المتعلق بالتعليم والصحة والسكنى، قد تخلى عنه وتحولت مراكز التحديث القروي الى مراكز للأشغال (C.T.) هي عبارة عن مجرد مراكز لكراء الآلات ولبيع المواد الزراعية من أسمدة وغيرها. ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن السياسة المغربية في ميدان الفلاحة هي استمرار للسياسة التي سبق أن سنتها فرنسا، ويتجلى ذلك أساسا في الاهتمام بالسقي وإحلال مجموعة من المزروعات الصناعية والقابلة للتصدير محل الحبوب، ومن ثم ربط المغرب بالسوق الأوربية المشتركة.

ألا يمكننا، إذن، أن نقول بأن ما كان يهدف إليه المستعمر، وما سبق أن عبر عنه بيرك، قد تحقق؟ فالمغرب أصبح أكثر من أي وقت مضى تابعا للمركز الرأسمالي. فبالاضافة الى ارتباطه بالسوق الأوربية المشتركة، هناك رساميل أجنبية تستثمر في ميدان الفلاحة، ونذكر على سبيل المثال مرعى «رانش» Le Ranch ادروش بناحية أزرو، ويتعلق الأمر بشركة مغربية ـ أمريكية اكترت عشرة آلاف هكتار لتربية الأبقار[12].

إن تحليل الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بالبادية المغربية يبين أن تحديث الفلاحة، سواء أثناء الحماية أو بعد الاستقلال كان عاملا من عوامل رأسملة المجتمع المغربي، وبالفعل فإن الضيعات العصرية التي كانت بأيدي المعمرين والتي هي الآن ملك لمواطنين مغاربة تنتج من أجل السوق ووفقا لقوانين نمط الانتاج الرأسمالي. بل أن الحقول المتوسطة والصغيرة السائرة في طريق التحديث وكذا التي لازالت تنتج بطرق تقليدية تخضع هي بدورها لقانون الانتاج الرأسمالي. ذلك أننا في حالة الضيعات العصرية، نجد أنفسنا بصدد خضوع العمل واقعيا للرأسمال، الشيء الذي يتجلى في تقسيم العمل، واستخدام الآلات، وإنتاج كمي من أجل السوق، وعمل بالأجرة الخ. أما في حالة الحقول التقليدية، فنعثر على خضوع العمل شكليا للرأسمال[13] أي أن الانتاج يتم حسب تقنيات تقليدية. مما يجعل المنتج يتمتع باستقلال نسبي، إلا أن هذا العمل يخضع للرأسمال من حيث التوزيع. فالفلاح لا يختار ما سينتج، ولا لمن سينتج. الشيء الذي يحيل الفلاح، رغم ما يمكن أن

(12) انظر استجوابا لعبد الله الغساني في Maroc Busines, N° 18 Août 1981

(13) للمزيد من التفصيل بصدد التمييز بين خضوع العمل الواقعي للرأسمال وبين الخضوع الشكلي له، انظر Gilles Breton: La place des producteurs agricoles dans les rapports de production capitaliste, Anthropologie et societé, 1977,V1, N° 2, PP: 56-69.

يشعر به من استقلال ذاتي، الى مجرد عامل، الى مجرد بروليتاري يستغله كل من الوسطاء ومن الاحتكاريين.

باختصار، إن التحديث/ الرأسملة قد أدى، بالاضافة الى التغييرات التقنية المحض، الى عدة نتائج اقتصادية، اجتماعية وثقافية يمكن أن نجملها في ما يلي:

- انتشار الاقتصاد النقدي - خصوصا بالبوادي - عوض المقايضة.
- توسيع الانتاج من أجل السوق عوض الانتاج من أجل الكفاف.
- تفتت الأسرة الممتدة لفائدة الأسرة النووية.
- تراجع التضامن الجماعي لصالح الفردانية.
- التفقير والتكديح ونمو الهجرة الى المدن.
- نمو المدن على حساب البوادي.
- ظهور طبقة متوسطة من الفلاحين، وكذا بورجوازية زراعية مكونة من المدنيين.

على ضوء هذه النتائج، يمكن فهم ما يسميه البعض بالازدواجية والتي ليست في الواقع الا حفاظ نمط الانتاج الرأسمالي على الأنماط السابقة قصد استغلالها وتسخيرها لفائدته، كما يمكن كذلك، فهم الفروق الموجودة بين مناطق متقدمة وأخرى لم تعرف نسبيا أي تغيير، بحيث أصبحت تكون محيطات بالنسبة للمتروبولات الدولية مع كل ما ينتج عن ذلك على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية

قيس مرزوق ورياشي

كلية الآداب ـ فاس

موضوع العلاقة بين البادية والمدينة يصدم الباحث منذ الوهلة الاولى بعتامة عميقة لا يمكن تحويلها إلى شفافية قابلة للتحليل ومساعدة عليه إلا عبر التسليم بضرورة وامكانية قراءة متعددة خاضعة لتعدد التضمينات الاجتماعية ـ التاريخية والمعاني الدلالية التي تحملها هذه العلاقة وطرفاها (المدينة والبادية). وهذه العتامة تتحول تدريجيا إلى شفافية دالة كلما تبنت الموضوع، أي العلاقة بين البادية والمدينة، منطقة خاصة من مناطق علوم الانسان والمجتمع، وواجهته بعددها وأسلحتها النظرية والمنهجية. هذه المناطق الخاصة التي تقارب موضوعها كل على طريقتها، لا يمكن أن تقاربه، من وجهة نظر التماسك العلمي و/ أو الايديولوجي، إلا في ومن خلال استراتيجية بحث محددة. من هنا فحتى ان حددنا مسبقا مقاربتنا في اطار المنطقة السوسيولوجية، فإن المقاربة ستختلف باختلاف استراتيجية البحث المرسومة، وبالتالي ستصبح القراءة المتعددة ليس مجرد انطباع اولي، بل كضرورة منهجية خاضعة لمقدمات نظرية، أو على الاقل، لاسقاطات ايديولوجية. من جملة هذه المقدمات يمكن أن نسوق المقاربة البنيوية ـ الوظيفية المتمثلة في النظرية التجزيئية La théorie segmentariste [1] أو المقاربة الامبيريقية التي تتناول موضوع البادية والمدينة من وجهة نظر وصفية أو وظيفية فتتخذ كموضوع لها الهجرة القروية والاندماج والانحراف والباتولوجيا الاجتماعية الخ.

---

(1) خصوصا اعمال R. Jamous, D. Seddon, E. Gellner, J. Waterbury, D. Harth

بالنسبة لنا فإن الزوج بادية/مدينة، إذا ما تناولناه كحقل للدراسة في حد ذاته، لا يستطيع أن يقدم لنا إطارا نظريا متماسكا في اتجاه استراتيجية بحث تهدف إلى معرفة ميكانيزمات التحول الاجتماعي. لذلك، فبدلا من الزوج بادية/مدينة، نقترح الحديث عن مركز/محيط كشكل جديد لامتلاك المجال وكشكل جديد لتحديد العلاقة بين مختلف المجالات الاجتماعية.

ا ـ من الزوج بادية/ مدينة إلى الزوج مركز/ محيط.

المجال ينتج، يستهلك ويتحول. وهذه العمليات الثلاثة تتم من خلال تدخل الانسان والمجتمع وبالتالي تخضع لنفس الرهانات السياسية والاجتماعية التي تخضع لها مناطق أخرى من النشاط البشري. هذه الرهانات تدفع البشر، انطلاقا من مواقعهم الاجتماعية، إلى امتلاك المجال وتمثله حسب تراتبات hiérarchies ذات علاقة وطيدة بالتراتبات الاجتماعية السائدة.

وعندما نعوض الزوج بادية/مدينة بالزوج مركز/محيط، تكون استراتيجيتنا المنهجية الاساسية هي دراسة امتلاك المجال ضمن سيرورة تحوله وعملية انتاجه/استهلاكه من جهة، وضمن الرهانات الاجتماعية ـ السياسية المرتبطة به من جهة أخرى. هذه الاستراتيجية تدعمها من جهة أخرى كون التبادلات الاجتماعية الرئيسية (تبادل الخيرات المادية والخدمات، تبادل النساء، التبادلات اللسنية) تتموضع بالضرورة في إطار زمان ومجال اجتماعيين محددين، وبالتالي فإن شكل وطبيعة هذه التبادلات يطبع بالضرورة انتاج المجال واستهلاكه وتحوله، وبمعنى آخر فإن العلاقة بين مجالات معطاة تخضع لنفس العلاقة التي تسود بين الافراد والجماعات اثناء ممارساتهم للتبادلات الثلاثة، أي تخضع لعلاقات سوق محددة. وإذا كانت السوق، في إطار نسق رأسمالي، لا تسمح بالتبادلات فقط، بل تكون ايضا كشرط يسمح بانتاج فائض القيمة، فإن امتلاك فائض القيمة هذا هو الذي ستنتج عنه تراتبات اجتماعية (أي تمايزات طبقية)، ولكنه سيتحول ايضا، بفعل ضرورة التمركز والاحتكار التي تلصق بالنسق الرأسمالي، إلى فائض قيمة للسلطان plus-value du pouvoir أي احتكار السلطان الاجتماعي والسياسي من طرف طبقة أو تحالف طبقي سائدين وتمركزه على مستوى مجالي محدد.

وبصدد العلاقة بين البادية والمدينة، كشكلين محددين لتقطيع المجال، تحدثنا الادبيات الماركسية عن طبيعة معينة لهذه العلاقة: علاقة استغلال المدينة للبادية عبر تراكم الرأسمال المادي والبشري والرمزي في المدينة واستيلاء هذه الاخيرة على فائض القيمة على

حساب البادية (2). كما تشير إلى المحرك الاجتماعي لهذا التمايز الاجتماعي ـ المجالي: تطور التقسيم الاجتماعي للعمل (تطور النشاط الصناعي في المدينة، والنشاط الزراعي في البادية) (3). لكن بالرغم من أهمية هذا التمييز ومحاولة فهم دوافعه من طرف الماركسية الكلاسيكية، فإن على السوسيولوجيا أن تتجاوزه إلى نطاق أوسع وأقدر على التفسير. ويمكن اعتبار مساهمة Henri Lefebvre في بناء اقتصاد سياسي للمجال (4) ومساهمات Manuel Castells في تعرية التضمينات الاجتماعية ـ التاريخية لمسألة التحضر (5) ضمن أهم المحاولات التي انجزت في هذا الموضوع.

ان المقاربة السوسيولوجية التي نتوخاها، تنطلق من كون المجال يمكن دراسته عبر تراتباته وبالتالي تقسيمه إلى مستويات لا يتحكم فيها التقسيم الاجتماعي للعمل فقط، وانما ايضا السيرورة اللامتكافئة لتطور القوى المنتجة داخل تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة من جهة، وطبيعة تمركز السلطان في مجال محدود (المجال السائد أو المركز) والعلاقات التي تربطه بمختلف المستويات المجالية الاخرى (المجالات المسودة أو، إذا استعرنا مفهوم Milton Santos- المجالات المشتقة (espaces dérivés)) والمسافات التي تفصله عنها.

ان تحديد هذه المستويات المجالية والتمييز بينها يمكن أن يساهم بطريقة انجع في دراسة العلاقة بين المدينة والبادية والتضمينات الاجتماعية ـ التاريخية التي تحملها. وهكذا فإن ظهور المجال الحضري، كمجال متميز، هو تعبير عن المكان lieu الذي تتمركز فيه وسائل الانتاج والتبادلات والقوى المنتجة. وهذا التمركز يتطابق وتراكم الرأسمال، كما أنه يبرز إلى الوجود «مفعولات تجمع نافعة» effets utiles d'agglomération، أي قيم استعمال ناتجة عن الاجتماع في نفس المكان لمختلف عمليات الانتاج واعادة الانتاج (6) كما أن تمركز الناس، وبكثرة، في مكان محدود جدا، بالاضافة إلى تقسيم دقيق للعمل، هو الذي يفسر ظهور المدن والعمران بالنسبة لابن خلدون (7). غير أن تجمع السكان لا يتم بنفس الطريقة، كما وكيفا، في كل مجال ممتلك، بل يختلف حسب تخصص كل مجال في اداء

---

(2) البيان الشيوعي.

(3) الايديولوجية الالمانية.

(4) H. Lefebvre: «Les institutions de la société «posttechnologique», **Espaces et sociétés**, N° 5, avril 1972 et **Le droit à la ville**, Anthropos, 1972.

(5) M. Castells: La question urbaine, Maspero

(6) **F. Ascher: «Objets locaux et processus d'urbanisation capitaliste», in l'Objet local, col. 10/18, UGE, Paris 1977.**

(7) انظر بالخصوص الفصل السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر من «المقدمة».

وظيفة معينة (وظيفة تفرضها شروط اجتماعية - تاريخية)، وبالتالي وانطلاقا من هذه الوظيفة، يمكن أن نميز، ليس فقط بين مستويين من تحديد المجال (مجال سائد أو مركز، ومجالات مسودة أو محيط)، بل أيضا بين مستويات مجالية تلعب دور الوسيط الرابط بين المجال السائد وهوامشه، وهكذا يمكن ان نقسم المجال الوطني على سبيل المثال إلى مجالات حضرية عديدة: الميتروبول، المدينة الاقليمية (أو المدينة المتوسطة) والمدينة الصغيرة، أو الحلقة الدنيا في شبكة العلاقات المجالية الحضرية، وهذه الاخيرة هي الاكثر ارتباطا بالمجالات غير الحضرية، أي بالبادية عينها. إذن، فتمفصل العلاقة بادية/مدينة من جهة ومركز/محيط من جهة أخرى، يمر، منظورا إليه من الزاوية التي تهمنا، عبر تمفصل العلاقة بين مختلف المستويات المجالية التي يمكن للباحث ملاحظتها، هذه المستويات التي لا تعبر فقط عن علاقة استغلال المدينة للبادية (الاطروحة الماركسية الكلاسيكية). ولا عن تخصص محلي في عملية انتاجية معينة (زراعة، استخراج المعادن، تسويق، صناعة، الخ.)، بل أيضا تعبر عن علاقات توزيع السلطان بين مختلف الفئات والطبقات المتحالفة من جهة، وعن محاولة التخفيف من حدة التناقضات داخل المركز (التي هي نتيجة التمركز ذاته) عبر تصديره لها إلى المجالات الوسيطة. وهكذا فالمدن الاقليمية والمدن المتوسطة لا تلعب فقط دور ضمان تبعية المحيط للمركز واعادة انتاج هذه التبعية وهيمنة المركز على المحيط، بل هي ايضا «ذلك الصنف من المدن التي تعتبر، في المرحلة الحالية من الرأسمالية في ازمتها وتناقضاتها الاقتصادية والسياسية، موضوع ممارسات سلطان الدولة المركزية التي تهدف إلى تنقيل تناقضاتها، أو بالاحرى حلّها» [8].

إن الزوج بادية/مدينة اذن لا يمكن ان يفسر لنا طبيعة العلاقة التي يتضمنها الا إذا تعمقنا في قراءة حقل الدلالة التي يحملها التناقض بين اطراف هذه العلاقة، هذا الحقل الدلالي الذي «يكشف عن لعبة «وظائف» المدينة التي تخفي مفعولات السلطان effets du pouvoir التي توجد وراء هذه الوظائف» [9].

لكن هذا الحقل الدلالي ايضا هو الذي بامكانه ان يكشف عن طبيعة توزيع الخيرات المادية والرمزية، بين مختلف الافراد والجماعات تبعا لطبيعة التراتبات بين مختلف المستويات المجالية السالفة الذكر. وهكذا فالمدن، بغض النظر عن المواقع التي تحتلها في هذه التراتبية hiérarchie، وبغض النظر عن تناقضاتها الداخلية، لن تكون فقط ذلك الحيز المحظوظ

(8) F. Ascher, op. cit.

(9) **L'équipement du pouvoir, Recherches, N° 13, 1973, p. 53.**

المفتوح أمام تراكم الرأسمال وتحقيق الارباح، وتمركز النشاط الصناعي والخدمات، بل ستتحول ايضا إلى مدينة - ميتافورة نقرأ من خلالها السلطان الاجتماعي للمؤسسات (مدارس، مستشفيات، دور ثقافة، ادارات عمومية. . .) وعنف اجهزة الاكراه (كوميساريات، محاكم، سجون، «اصلاحيات»، ملاجيء المجانين والمشردين واليتامى . . .)، كما نقرأ من خلالها صراع المصالح والايديولوجيات (فن، ادب، شعر، مسرح، سينما، صحافة، نشر، موسيقى. . .) ورغبات الناس في العثور على الذات (رياضة، العاب، طقوس الحياة اليومية في الشارع، والمقهى والحمام. . .)، وتتحول المدينة، نتيجة اجتماع هذه المتكاملات والمتناقضات، من شكل متميز لامتلاك المجال: المجال الحضري، إلى شكل متميز لامتلاك الانسان: الاخضاع والاستيلاب.

II ـ الدعامة الاقتصادية والسياسية لسيرورة التحضر وامتلاك المجال:

1 ـ الميتروبول الوطني:

قبل التساؤل عن السيرورة التاريخية للتحضر التي ابرزت ظاهرة الماكروسيفالية الحضرية macrocéphalie urbaine من جهة، وظاهرة المدن الاقليمية أو المتوسطة من جهة أخرى، يجدر بنا تحديد المجال الحضري السائد في المغرب، حتى نطلق عليه مفهوم الميتروبول الوطني: طبعا، هنا ستكون مدينة الدار البيضاء هي المجال السائد بدون منازع، وبالتالي يمكن اعتبارها هي هذا الميتروبول الوطني بالضبط، لكن امتداد مجال الدار البيضاء لا يرتبط فقط بحدود حضرية ادارية محضة، بل انه يستوعب شعاعات أكثر اتساعا تضم إلى هذه المدينة مجالات أخرى تسيطر عليها بصفة مباشرة، سواء أكانت مجالات مبنية ام غير مبنية، وحتى إذا كانت الدار البيضاء الكبرى تستحوذ على 1615 كلم ^{2} حسب التقسيمات الادارية الاخيرة (1981)، فإن هذه المنطقة تمتد في العمق إلى أكثر من ذلك لتشمل كل الشريط الساحلي الممتد من أقصى الحدود الجنوبية للدار البيضاء إلى أقصى الحدود الشمالية للبلاد مرورا بالمحمدية والصخيرات وتمارة والرباط. نحن إذن أمام ظاهرة مجالية يمكن تناولها من زاويتين: اما من زاوية سيفالية حضرية مزدوجة bicéphalie urbaine (البيضاء - الرباط)، وإما انطلاقا من وحدة مجالية يمكن أن نطلق عليها الاصطلاح الذي يقترحه P.M. Hauser وهو «الدائرة الاحصائية الميتروبوليتانية المعيارية» [10]، وكيفما

(10) Phippe M. Hauser: Manuel de la recherche sociale dans les zones urbaines. UNESCO, 1965.

كان الحال، فالميتروبول الوطني الذي نتحدث عنه هنا هو هذا المجال الذي يشمل، اداريا ولايتي الدار البيضاء الكبرى والرباط ـ سلا حسب التقسيمات الاخيرة، أي منطقة تشمل حوالي 2860 كلم 2 يقطنها 665 456 3 نسمة، منهم 154 . 300 قرويا، أي 68 , 8٪ فقط من مجموع سكان هذه الدائرة الميتروبوليتانية. وهذا يعني، بلغة الارقام النسبية، ان 4 , 0٪ من المجال الوطني يتوزع عليه 9 , 16٪ من مجموع السكان، وبالتالي فإن هذا المجال يمثل الحيز الوطني الاول الذي يتمركز فيه أكبر عدد من الافراد في الكيلومتر الواحد (= 62 , 1208 ، مقابل 7 , 28 بالنسبة للمعدل الوطني)، الشيء الذي يترجم مدى تراكم الرأسمال البشري في هذه الدائرة الميتروبوليتانية.

ان شروط تشكيل الدائرة الميتروبوليتانية الرباط ـ البيضاء لا يمكن أن تفسر إلا من خلال ظاهرة التحضر التابع التي لحقت هذا المجال منذ بداية انخراطه في النسق الاستعماري والنسق الرأسمالي اولا، ثم النسق الامبريالي ثانيا. وإذا كانت الخطاطة التي يصوغها M.Castells لتفسير التحضر التابع مطابقة لمجتمعات امريكا اللاتينية، فإنها يمكن أن تنطبق أيضا، وإلى حد بعيد، على واقع التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية. ويمكن تلخيص السمات الرئيسية للتحضر التابع، كما يحددها M. Castells في النقاط التالية (10 مكرر):

- التطور السريع للتحضر في اتجاه تضخم القطاع الثالث وتجميد أو ضعف القطاع الثاني.
- تكوين تمركز سكاني دون أن يقابله تطور في القدرة الانتاجية.
- الاتجاه نحو تمركز السكان في الاقطاب الاقتصادية وبالتالي ظهور ظاهرة الماكروسيفالية الحضرية.
- تطور التفرقة المجالية والتباين الاجتماعي (اتساع الهوة الاجتماعية والثقافية بين المدن والأرياف والتفرقة الايكولوجية داخل المجالات الحضرية «التهميش»).

وهكذا نجد أن التحولات المجالية مرتبطة اشد الارتباط، في الدول التابعة، الخاضعة لمختلف اوضاع التبعية (الاستعمارية والامبريالية).

وبالنسبة للنموذج الذي يهمنا، فإن بروز الدار البيضاء كميتروبول وكمجال سائد في التبعية الاستعمارية فرض نفسه انطلاقا من عامل رئيسي محدد: **الميناء**. هذا الميناء الذي يعتبر أضخم ميناء مغربي، بالاضافة إلى جعل الدار البيضاء الحلقة الرئيسية في شبكة

(10 مكرر) M. Castells: «L'urbanisation dépendante en Amérique latine», **Espaces et sociétés**, N° 3, 1971.

السكك الحديدية التي بنتها الادارة الاستعمارية منذ 1912، استطاع أن يستقطب المجال حوله [11] لينتجه ويحوله في اتجاه التحضر التابع.

ان قراءة شكلية لمنحنى التطور الديموغرافي للدار البيضاء الكبرى ستمكننا من ملاحظة سرعة وتيرة التطور المطلق لعدد السكان بحيث أن الزيادة التي حققها هذا المجال الحضري خلال 22 سنة (من 1960 إلى 1982) سيكون بمثابة ظهور 22 مدينة جديدة في حجم الناظور أو سطات حاليا. من هنا تبدو استمرارية الدار البيضاء الكبرى في استقطاب الرأسمال البشري من مختلف المجالات الوطنية وبالخصوص من المناطق الريفية المجاورة لها جنوبا (السهول الساحلية الاطلسية) ومن جنوب غرب الاطلس الكبير والاطلس الصغير [12]. لكن بالرغم من الاهمية القصوى لهذه الزيادة الديموغرافية وتفوقها بصفة مطلقة على كل الزيادات المسجلة في أماكن أخرى، فان الطرف الثاني في السيفالية الحضرية المزدوجة التي تحدثنا عنها آنفا (الرباط ـ سلا ـ تمارة) يسجل وتيرة نسبية تفوق وتيرة تطور الدار البيضاء الكبرى، إذ أننا نجد مؤشر (أو مدل أو رقم قياسي) تطور السكان في سلا ـ الرباط ـ تمارة بلغ 3 , 174 سنة 1971 و3 , 282 سنة 1982 في الوقت الذي تسجل فيه الدار البيضاء مؤشرا قيمته 3 , 156 و4 , 221 بالتوالي (أساس 100 عن سنة 1960)، الشيء الذي يترجم الاتجاه نحو ادماج العاصمة السياسية في منطقة مترو ـ بوليتانية متكاملة تنتفي فيها مستقبلا ازدواجية السيفالية الحضرية لصالح الماكروسيفالية المنسجمة.

هذا التمركز البشري يقابله تمركز على جميع المستويات: تمركز الصناعة التحويلية، تمركز الرساميل، تمركز الخدمات، الخ. فإذا اخذنا على سبيل المثال النتائج التي توصل اليها H. Béguin [13] نجد الدار البيضاء وحدها «تجمع 55٪ من المؤسسات الصناعية في المغرب وتوزع 62٪ من الاجور الصناعية وإذا اخذناها مع مدينة المحمدية التي تبعد عنها بـ 28 كلم، نجدها تنتج 68٪ من القيمة الزائدة الصناعية الوطنية». وفي البحث الذي نشره D. Noin سنة 1968 [14] نجد مدينة الدار البيضاء وحدها (الدار البيضاء آنذاك) تضم 1 , 54٪ من اليد العاملة الصناعية، وباقي المدن تقتسم 9 , 45٪.

وإذا تناولنا أحدث الاحصائيات المتوفرة (وهي الاحصائيات التي تتضمنها النشرة الاحصائية السنوية لسنة 1983 عن سنة 1982)، فإن هذه الحقائق الاحصائية تبقى

---

(11) D. Noin: **Casablanca**, Notes et études documentaires, N° 3797-98, 14 juin 1971 (La Documentation française).

(12) D. Noin, op. cit.

(13) H. Béguin: «La ville et l'industrie au Maroc», **rev. Tiers-Monde,** N° 45, jan-mars 1971.

(14) D. Noin: «Eléments pour une étude géographique de l'industrie marocaine», **Rev. de géogr. du Maroc,** N° 13, 1968.

ثابتـة، بل وأكثـر من ذلك تتجه نحو المزيد من التمركز. ففي هذه السنة، نجد توزيع المؤسسات الصناعية وعدد المستخدمين الصناعيين الدائمين كما يلي :

	عدد المؤسسات	٪	عدد المستخدمين	٪
الدار البيضاء الكبرى	1679	56,26	111 380	58,42
المدن الصناعية السبع الموالية (طنجة، فاس الرباط/ سلا، آسفي مكناس، القنيطرة)	829	27,78	59 280	31
باقي المغرب	476	15,95	19 968	10,47

وإذا أخـذنـا توزيع المبيعـات والاستثمارات في القـطاع الصنـاعي فإن الحقـائق الاحصـائية ستؤكـد مرة أخـرى ظاهـرة التمـركـز الصنـاعي، وبـالـرغم من كون هذه الاحصائيات تعطى على مستوى المناطق الاقتصادية، فإن انتماء الدار البيضاء الكبرى إلى منطقة الوسط، والرباط ـ سلا إلى منطقة الشمال الغربي، هو الذي يفسر تضخم النسبة المئوية لهذه المبيعات والاستثمارات، كما سنبين في الجدول التالي (سنة 1980، بآلاف الدراهم) :

المنطقة الاقتصادية	قيمة المبيعات	٪	قيمة الاستثمارات	٪
الوسط	18 485 469	64,3	808 609	61,7
الشمال الغربي	4 483 919	15,6	267 584	20,4
تانسيفت	2 927 786	10,2	75 089	5,7
الوسط الشمالي	1 043 078	3,6	71 131	5,3
الجنوب	815 923	2,8	51 635	3,9
الوسط الجنوبي	745 639	2,6	21 340	1,6
الشرق	252 306	0,9	14 550	1,1
المجموع	28 754 120	100	1 309 938	100

كمثال آخر على التمركز، نسوق تمركز الرأسمال المالي. ففي شهر يوليوز، سجلت مختلف وكالات بنك المغرب في عملياتها المتعلقة بالايداع والسحب وبالنسبة المئوية، الارقام التالية [15] :

	الايداع	القرض
الدار البيضاء ـ الرباط	59,7	71
باقي المغرب	40,3	29

من خلال هذه الارقام التي نسوقها كأمثلة فقط، إذ العمل الاحصائي في هذا الميدان ينبغي أن يدعم بتحليل دقيق وشامل حول مختلف القطاعات الانتاجية، نستطيع أن نتبين مدى استحواذ المنطقة الميتروبوليتانية البيضاء ـ الرباط على جل المرافق الانتاجية والرساميل البشرية والمالية. وتبقى بالرغم من كل محاولات اللامركزية والتشجيعات القانونية المتعلقة بالاستثمارات خارجها، القطب الاساسي لكل أنواع التمركزات.

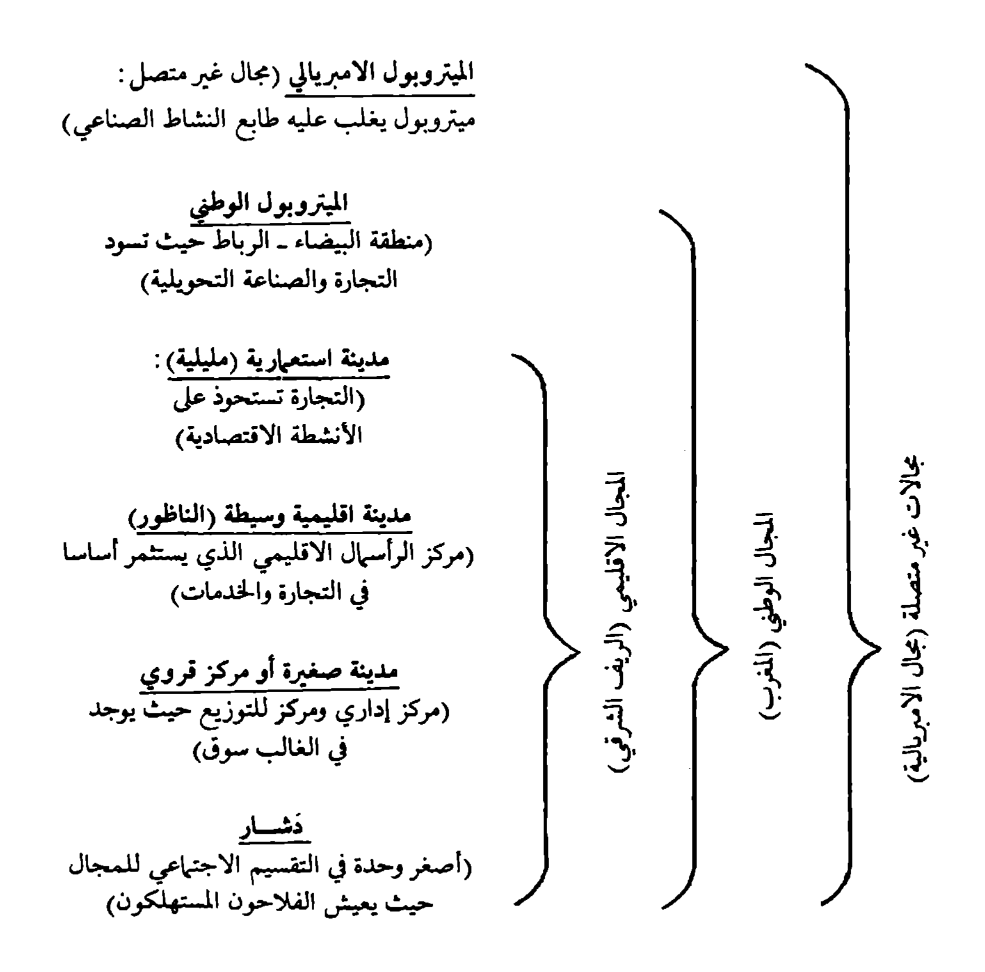
2 ـ المحيط : حالة الريف الشرقي :

نختار في دراستنا للعلاقة بين المركز والمحيط بالمنظور الذي حددناه سابقا حالة الريف الشرقي ليس كصنف مثالي (type idéal) ـ إذ هناك مناطق ربما تستجيب لشروط بناء صنف مثالي ـ ولكن كحالة لها خصوصية تبعية مزدوجة تتجلى في ارتباطها في نفس الوقت بمجال استعماري مباشر (مليلية) وبالمنطقة الميتروبوليتانية الوطنية (البيضاء ـ الرباط)، بالاضافة إلى الخصوصية التاريخية حيث نجد أن تدخل الدولة منذ رحيل الاستعمار المباشر ركز بصفة رئيسية على تدعيم البنية الادارية المحلية وتهجير اليد العاملة إلى اوربا كحل موقت للمنطقة اجتماعيا وسياسيا.

ان وجود مليلية كجيب استعماري وهجرة اليد العاملة إلى أوربا (حوالي 000 50 مهاجر، أي 10٪ من مجموع السكان، و50٪ من السكان النشيطين)، بالاضافة إلى ضآلة القطاعات المنتجة بالمنطقة سيساعد على ظهور أنشطة اقتصادية ذات طبيعة تبعية بالاساس الشيء الذي سيحدث تغييرات ملموسة على امتلاك المجال وظهور الناظور كقطب اقليمي بالرغم من صغر حجمها ديموغرافيا (000 62 نسمة حسب احصاء 1982).

(15) Paolo de Mas: **Marges marocaines**, NUFFIC, La Haye, 1978 p. 317.

ان المنطقة التي نتحدث عنها (الريف الشرقي) هي بالضبط المجال الذي يمثله اداريا اقليم النـاظـور، والـذي تبلغ مساحته 130 6 كلم [2] ويقطنه 255 593 نسمة حسب إحصاء 1982 . هذا المجال الاقليمي الذي يعتبر احدى الهوامش الرئيسية للنسق المجالي المغربي لا يمكن فهمه إلا في إطار تمفصل ذي بعد مزدوج : مركز/محيط، مدينة/بادية، إذ على المستوى الثاني فقط (مدينة/بادية) يمكن فهم التمفصل مركز/محيط باعتبار أن المدينة الاقليمية تلعب بالاساس دور المجال الوسيط بين المنطقة الهامشية أو المحيطية، والمنطقة الميتروبوليتانية. ويمكن تلخيص هذا التمفصل على الشكل التالي :



أ ـ تمفصل العلاقة مركز/ محيط (المدينة كحلقة وسيطة)

على مساحة 11 كلم ^{2} التي تمثل المجال الحضري لمدينة الناظور يعيش 000 62 نسمة من السكان، أي تقريبا بمعدل 5636 في الكلم ^{2} الواحد. هذا المجال الوسيط يلعب ـ في إطار علاقة التبعية المجالية التي كانت من وراء التحضر التابع على مستوى الاقليم ـ وظيفتين أساسيتين: وظيفة التوزيع ووظيفة التحويل.

في إطار وظيفة **التوزيع**، تعتبر مدينة الناظور مجرد وسيط فرعي في عملية توزيع المنتوجات الرأسمالية العالمية ومجرد وسيط intermédiaire في توزيع المنتوجات الوطنية. من هنا فمدينة الناظور هي بمثابة سوق رئيسية لمنطقة تضم حوالي 000 600 فرد. ففي سنة 1971، حيث لم تكن المدينة قد تجاوزت بعد 000 35 نسمة، كان النشاط التجاري يمثل، إذا ما اعتبرنا المنشآت المختصة في هذا النشاط، 7، 71٪ من مجموع المنشآت الاقتصادية (منشأة تجارية واحدة لكل 35 نسمة من سكان المدينة)، والتي كانت تتوزع كما يلي:

نوع التجارة	عدد المنشآت	٪	عدد المستخدمين	٪
التغذية	441	47	709	47
التجهيزات المختلفة	296	32	494	34
الملابس	193	21	290	19
المجموع	930	100	1493	100

هذه المنشآت في إطار وظيفة التوزيع، كانت تختص في توزيع انواع عديدة من المنتوجات الوافدة من المنطقة الميتروبوليتانية الوطنية والميتروبول الامبريالي، في الوقت الذي نجد فيه عددا من المشاريع المحلية عرقلتها سياسة الليبيرالية المتوحشة التي مورست بالخصوص خلال فترة الستينات، من بين هذه المشاريع: مركب الحديد والصلب، مشروع SINADOR للخيوط والقطن، ومشروع CIMAC لصناعة عجين الورق... [16].

وفي إطار وظيفة **التحويل** فإن مدينة الناظور تقوم اساسا بدور ضمان تحويل خيرات المنطقة إلى الميتروبولين الوطني والعالمي. وهذه الخيرات المحولة محدودة جدا وتتلخص في

(16) K. M. Ouariachi: Le Rif Oriental. Thèse de 3ème cycle, EHESS, Paris, 1981.

تصدير معدني الحديد والصلصال، لكن أهم «معدن» تنتجه المنطقة ويتم تحويله إلى المركز (الميتروبول الوطني)، هو «العملة الصعبة» التي يبعث بها الـ 50 000 مهاجر إلى الخارج.

عملية تصدير معدن الحديد عرفت في السنوات الاخيرة انخفاضا ملحوظا وصلت إلى حد التوقيف نظرا لازمة التسويق وفوضى في التسيير الاداري لشركة مناجم الريف. غير أن تحويل العملة الصعبة يبقى الحركة الاساسية التي تربط الاقليم بالمنطقة الميتروبوليتانية. فالاقليم يستقبل سنويا حوالي 400 مليون درهم [17]، الشيء الذي جعل من الناظور مقرا لشبكة بنكية مهمة بالقياس إلى حجمها وعدد سكانها، بحيث نجدها سنة 1979 تضم 12 وكالة بنكية (14 سنة 1982) مع 13 شباك في المدينة و6 شبابيك في مراكز حضرية صغيرة. هذه الشبكة البنكية التي استطاعت أن تجمع خلال عامي 1975 و1976 على سبيل المثال مبالغ هامة من الايداعات: 72 , 466 و498 مليون درهم، لم توزع في شكل قروض في نفس السنتين سوى 59 , 49 و72 , 69 مليون درهما. وإذا قارنا بلغة الارقام النسبية مبالغ الايداع والقرض بالنسبة لكل من الناظور والدار البيضاء، ستتجلى لنا بوضوح نسبة تحويل الرساميل المالية من الناظور واستفادة الدار البيضاء منها بالاساس (الارقام تعبر عن النسبة المئوية بالقياس إلى المجموع الوطني):

	الدار البيضاء		الناظور	
	الايداع	القرض	الايداع	القرض
ديسمبر 75	53,54	65,05	4,51	0,75
يوليوز 76	45,07	62,4	5,1	0,7

من خلال هذا الجدول يتبين لنا تراكم الرأسمال المالي لمصلحة الدار البيضاء بنسبة ايجابية، بينما يستنزف هذا الرأسمال لغير مصلحة الناظور:

(17) K. M. Ouariachi: op. cit.

	الدار البيضاء	الناظـور
	القرض (ناقص) الايداع	القرض (ناقص) الايداع
ديسمبر 75	+ 11,51	- 3,76
يوليوز 76	+ 16,7	- 4,4

هذه الاحصائيات التي يعطيها بنك المغرب، وان كانت ناطقة في حد ذاتها، فإنها لا تترجم كل الواقع، فهناك عملية جد نشيطة يصعب ضبطها احصائيا في تحويل الرأسمال المالي (العملة الصعبة) إلى مليلية عن طريق التهريب، تحول اما لغرض الايداع في الابناك الاسبانية، واما لغرض اقتناء مختلف السلع المهربة. إن دور مليلية هنا كمجال ممتلك من طرف قوة استعمارية، بقدر ما يقوم بوظيفة تمرير شتى انواع البضائع الرأسمالية العالمية، وبـالخصـوص الادوات والتجهيزات المنـزليـة والكهـربـائية والالكـترونية. يـقـوم أيضـا بامتصاص الكتلة المالية التي يتوفر عليها الاقليم. ونظرا لصعوبة حساب عملية الامتصاص هذه فإن أهمية القطاع التجاري في مليلية ومبلغ المداخيل الذي تحققه بلدية مليلية كافيان لاعطاء صورة لأهمية هذه العملية [18]:

السنة	مبلغ الضرائب البلدية بالبسيطة	المبلغ لكل ساكن
1965	106 200 000	1467,5·
1966	113 900 000	1605
1967	141 000 000	1998
1968	142 000 000	2083

جدول مداخيل بلدية مليلية

(18) Resena estadistica: Ceuta y Melilla, Madrid, 1972.

السنة	عدد السكان	عدد المحلات التجارية	عدد السكان لكل محل تجاري
1965	72 360	2 136	33,9
1966	70 951	2 384	29,8
1967	70 569	2 468	28,6
1968	68 215	2 455	27,8

جدول المنشآت التجارية بمليلية

ب ـ تمفصل مدينة / بادية

ان تحديد العلاقة بين المدينة والبادية يعبر هنا عن علاقة جديدة في إطار مستويات التراتب المجالي، فالبادية في الريف الشرقي ليست هي السهول الاطلسية الغنية، انها بالعكس من ذلك منطقة فقيرة على وشك الانذار بالخطر كما يؤكد على ذلك Paolo de MAS [19]. انها لا تنتج، بصفة مباشرة، فائضا للانتاج يمكن تسويقه إلى المدينة ليكون موضوع حديث عن استغلال المدينة للبادية فالارقام المتعلقة بهذا الموضوع لا تسمح بالحديث عن ذلك إلا في إطار محدود جدا :

نسبة ضئيلة من الأراضي الصالحة للزراعة (2,23٪)، نسبة ضعيفة من الاراضي المسقية (5,17٪ من الاراضي الصالحة للزراعة)، مردودية ضعيفة ايضا (8 إلى 12 قنطار من القمح في الهكتار الواحد)، انخفاض ملموس في قيمة العمل الزراعي ورفض فلاحة الارض رغم البطالة (ففي احصاء 1971، نجد فقط 38٪ من السكان النشيطين كانوا يشتغلون في الزراعة بالرغم من أن سكان البادية كانوا يمثلون 91٪ من مجموع السكان)، وأخيرا هناك عدد قليل من رؤوس الماشية (بمعدل رأس واحد لكل فرد بالتقريب). من هنا فالخيرات التي يمكن أن توفرها البادية للمدينة نادرة جدا ولا يمكن أن تكون موضوع استغلال نسقي، بالرغم من ذلك فالمدينة تمارس على مجالها الريفي المباشر سيطرة تكاد تكون تامة وبالتالي تدخل البادية في علاقة تبعية ليس فقط مع المدينة، ولكن أيضا هي والمدينة مع المركز الميترو ـ بوليتاني. ان علاقة البادية بالمدينة في الريف الشرقي هي أساسا علاقة خضوع : خضوع تفرضه الزبونية الاقتصادية كنتيجة للتناقض بين وجود قوة شرائية

(19) P. de Mas: op. cit.

(استهـلاك) وتغييب قوة انتاجية (الهجرة) من جهة، وتفرضه الزبونية السياسية التي هي نتيجة رغبة في الحفاظ على مكتسب حياتي (القوة الشرائية) دون أن يعقب ذلك تحول على مستـوى البنيات الانتاجية التي يعتبر تطورها بمثابة دعامة مادية لكل تحول سياسي. ان الهجـرة والتهريب كعاملين ساهما بقسط كبير في حل بعض مظاهر ازمة التشغيل بالنسبة للفلاحين الذين يشكلون معظم سكان الريف الشرقي، لا يمكن لهما أن ينتجا إلا بنية مفككـة وهشـة على المستوى الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن أن ينتجا الا بنية هشة على المستوى السياسي، بمعنى أن الخضوع للمركز لا يمكن أن يتم عن طريق المشروعية، وانما عن طريق الضغط والاكراه، الشيء الذي يضيف هوة أخرى بين المركز والمحيط بجانب الهوة الاقتصادية: هوة سياسية واجتماعية تزيد في تعميق الصراع بين المحيط والمركز.

III ـ التجهيزات الجماعية كمحلال (analyseur) للتمييز الاجتماعي ـ المجالي (مستوى المنطقة ومستوى الحي)

تعتـبر الابحـاث التي أجراها Hubert Béguin حول تنظيم المجال في المغرب [20] احدى المساهمات الاساسية في تحديد بنية العلاقات المجالية وتراتبها وتمفصلها، وبالتالي فإن التصنيفات التي صاغها يمكن الاعتماد عليها كمنطلق في التحليل مع تحيين (أو تحيين ac-tualisation) معطياتها، الا أن التحليل السوسيولوجي ينبغي أن يتجاوز هذه التصنيفات المـورفـولـوجية والـوظيفية ليتناول تمفصل المجال في إطار تمفصل السلطان. من هنا فإن التجهيزات الجماعية لا تعبر فقط عن استجابة لحاجة المستعملين لها والتي تفرضها المفعولات النافعة للتجمع، كما أن «البحث عن اصلها وتطورها لا ينبغي أن يتم فقط داخل تناقضات التراكم الرأسمالي» [21]، بل ينبغي النظر اليها على اساس رهان اجتماعي مرتبط بتوزيع السلطان ايضا على الصعيدين الوطني والمحلي، فكم من تجهيزات جماعية وفرتها الدولة في هذه المنطقة أو تلك. وفي هذه المدينة أو تلك، لمجرد انتماء وزير قوي لهذه المنطقة أو تلك المدينة! . غير أن التجهيزات الجماعية ينبغي قراءتها في اتجاه رغبة مزدوجة: رغبة الرأسمال في تقـويض بنيات تقليدية وخلق بنيات جديدة تتطابق ونزعته الهيمنية، ورغبة السلطان السياسي في فرض تواجده المادي والرمزي معا على مستوى كل جزء من المجال، أي على المستوى «المحلي»، إنه الواجهة الرئيسية للسلطان «التي تساهم في خلق العلاقات الاجتماعية

(20) H. Béguin: L'organisation de l'espace au Maroc Bruxelles, 1974.

(21) Marc Guillaume: L'objet local, op. cit. p. 303.

عن طريق انتاج جزء من القانون الاجتماعي (code social) »[22]. وإذا كانت التجهيزات الجماعية ضرورة تفرضها كما أسلفنا حاجات المستعملين والمفعولات النافعة للتجمع، فهي تعتبر ايضا كمحلال analyseur للتمييز الاجتماعي - المجالي على مستوى المنطقة والحي معا (الحي كمجال ممتلك طبقيا)، وهو ما سنحاول تبيانه من خلال الامثلة التي نسوقها في قطاعي التعليم والصحة، معتمدين في ذلك على آخر الاحصائيات المتوفرة لدينا عن سنتي 1982 - 1983 (النشرة الاحصائية السنوية للمغرب 1983).

أ - قطاع التعليم:

نظرا لما لنسق التعليم من أهمية في اعادة انتاج القوى المنتجة وعلاقات القوى داخل المجتمع، فإن كل نسق اجتماعي متطور أو كلياني يحاول باستمرار امتلاك هذا القطاع. وللتجهيزات الاجتماعية التربوية وظيفة «حقن الدولة والتراتبية على جميع المستويات»[23] ووظيفة انتاج الخضوع وقبول الامر الواقع. وإذا ما اعتبرنا هذه الوظيفة صحيحة، فلماذا نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة المتعلقة بالامية والتمييز على مستوى ولوج المدرسة؟ ان رغبة سلطان الدولة من طبيعة الحال هو تعميم التعليم قصد اعادة انتاج علاقات القوة السائدة، لكن التناقضات التي لم تحسم بعد، سواء على مستوى المجتمع أو مستوى المؤسسة المدرسية ذاتها، هي التي توجد، في رأينا، من وراء التمييز المجالي والطبقي في التعامل مع مستعملي المدرسة وزبنائها، فولوج المدرسة هنا مرتبط بالثقل (أي بعلاقات القوة) الذي تملكه هذه الجماعة أو الطبقة، أو يملكها هذا الاقليم أو ذاك. ان التمركز على مستوى القوى المنتجة والخبرات المادية والرمزية، لا يمكن أن ينتج إلا تمركزا على مستوى التجهيزات الجماعية والتجهيزات التربوية كجزء منها، وذلك ما يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول التالي:

(22) Marc Guillaume: op. cit. p. 305.

(23) Les équipements du pouvoir, Recherches, N° 13, 1973. p. 168.

المنطقة أو العمالة	عدد السكان (فئة الاعمار 5 ـ 19 سنة) (أ)	عدد مؤسسات الابتدائي والثانوي (ب)	أ/ب	عدد الاقسام في الابتدائي والثانوي (ج)	أ/ج	أعضاء هيئة التدريس في الابتدائي والثانوي (د) *	أ/د	عدد تلاميذ الابتدائي والثانوي (هـ)	نسبة التمدرس
الدار البيضاء الكبرى	908 875	630	1442,6	14 593	62,3	17 349	52,4	609 900	٪67
الريف الشرقي	221 284	96	2305	2 571	86	2 831	78,2	87 892	٪39,7
البيضاء ـ آنفا	344 514	349	987	6 339	54,3	7 384	46,6	265 782	٪77,15
عين السبع ـ الحي المحمدي	157 134	92	1708	2 486	63,2	3 032	51,8	106 183	٪67,57
المحمدية ـ زناتة	57 378	39	1471	957	59,9	1 145	50,1	37 515	٪65,38
عين الشق ـ الحي الحسني	111 294	65	1712	1 662	66,9	2 080	53,5	65 429	٪58,78
ابن مسيك ـ سيدي عثمان	238 555	85	2806,5	3 149	75,7	3 708	64,3	134 991	٪56,58

ملحوظة: * هذه الأرقام تتعلق بالسنة الدراسية

وتشير إلى التعليمين العمومي والحر باستثناء العمود (د) حيث يتعلق الامر بالتعليم العمومي المزدوج فقط

لم نتمكن من حساب التمدرس على مستوى التعليم الثانوي والابتدائي معزولين نظرا لصعوبة تقدير عدد السكان القابلين للتمدرس على مستوى كل فئة عمر، بينما تتوفر لدينا امكانية تقدير السكان الذين هم في فئة العمر 5 ـ 19 سنة.

هذا الجـدول الـذي يمثل ارقاما تقديرية صيغت انطلاقا من معطيات احصاءي 1971 و1982 والنشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة 1983 ، يبين لنا بوضوح الفوارق الهامة بين امكانيات التمدرس المتوفرة في الميتروبول (المركز) والامكانيات المتوفرة في المحيط ، فعلى مستوى مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ، هناك في الدار البيضاء الكبرى مؤسسة واحدة لكل 1442 فرد، تتراوح اعمارهم بين 5 سنوات و19 سنة . بينما في اقليم الناظور هناك مؤسسة واحدة لكل 2305 نسمة في نفس السن ، والفوارق تعيد تقريبا نفسها سواء تناولنا عدد الاقسام أو عدد اعضاء هيئة التدريس . لكن أهم الارقام التي تبين لنا بوضوح التفـرقـة المجالية في ميدان التجهيزات التربوية هي نسبة التمدرس . فالارقام الاولى في الجـدول تبـين الفـوارق بين المركز والمحيط (67٪ هي نسبة التمدرس في الدار البيضاء الكبرى ، و7 , 39٪ في الريف الشرقي ، أي بفارق 3 , 27 نقطة) . هذا وإذا كانت نسبة التمدرس في الريف الشرقي قريبة جدا من المعدل الوطني الذي تعطيه النشرة الاحصائية السنوية (7 , 41٪) فإن الدار البيضاء الكبرى كما نرى تسجل معامل تشتت قيمته 3 , 25 ، وهي قيمة ذات دلالة بالنسبة للموضوع الذي يشغلنا : موضوع التمركز والسيادة .

غير أن المعدلات غالبا ما تخفي الكثير من الحقائق . فنسبة التمدرس في الدار البيضاء الكبرى تختلف من حي إلى حي ، ومن عمالة إلى عمالة ، فعمالة البيضاء ـ آنفا التي تعتبر المجال الممتلك في معظمه من طرف البورجوازية والطبقات المتوسطة ، تسجل نسبة تمدرس تفوق معدل الولاية (15 , 77٪) ، بينما عمالة ابن مسيك ـ سيدي عثمان ، التي تعتبر التجمع الـرئيسي للبروليتاريا والمهمشين ، تسجل أدنى نسبة في الولاية (58 , 56٪) . ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الارقام تميل إلى تدعيم محظوظية المركز بغض النظر عن تناقضاته الداخلية ، وتهميش المحيط بغض النظر عن تحالفاته السياسية ـ الطبقية . إذن ، هناك بالملموس تفرقة مجالية ـ اجتماعية على مستوى العلاقة مركز/محيط ، لكن هناك أيضا ، وبالتأكيد ، تفرقة على مستوى العلاقة مدينة/بادية ، فنسبة التمدرس على الصعيد الوطني هي 2 , 64٪ في الوسط الحضري مقابل 8 , 25٪ في الوسط القروي . إذن فالبادية هي المجال الاجتماعي الاقل تجهيزا من الناحية التربوية والاكثر تهميشا من الناحية الاجتماعية .

ب ـ قطاع الصحة :

من وجهـة النـظر التي تهمنا ، لن نتعرض لقطاع الصحة في تضميناته الاجتماعية المختلفة كدوره في اعادة انتاج القوى المنتجة مثلا ، فقط يهمنا كواجهة للدولة تضمن من خلاله ، أي من خلال مؤسسة المستشفى وسلطان الاطباء والمرضين المنتدبين لتصريف سلطان الدولة وسلطانهم المهني معا ، وجدها الدائم على مستوى «المحلي» ، لكن الدولة

ليست مضطرة إلى أن تتواجد في كل مكان بنفس الثقل، فهذا الوجود مكلّف، فهي تختار التواجد الاكثر مردودية رمزية باقل تكلفة مادية، والتمييز الذي يمكن أن نلاحظه على مستوى التجهيزات الصحية، العمومية منها بالخصوص، بقدر ما هو مرتبط بجدلية العلاقة مركز/محيط وبادية/مدينة، بقدر ما هو مرتبط ايضا بجدلية المردودية الرمزية باقل تكلفة مادية.

انطلاقا من جدلية المركز/المحيط، نجد المنطقة الميتروبوليتانية تحتكر سنة 1982 61٪ من أطباء القطاع العمومي (394 من ضمن 1306 في كل المغرب)، 48٪ من أطباء القطاع الخاص (565 من ضمن 1181 في جميع مناطق المغرب)، 5, 66٪ من الصيادلة العموميين، 50٪ من الصيادلة في القطاع الخاص، 64٪ من أطباء الاسنان، الخ.

وإذا أخذنا كمثال العلاقة بين المركز والمحيط على مستوى كل التجهيزات الصحية، سنرى بوضوح كيف تتحدد علاقة اللامساواة بينهما، وهو ما يمكن أن نستنتجه من الجدول التالي:

المنطقة	عدد الاطباء في القطاع العمومي (بما فيهم أطباء الأسنان)	عدد المواطنين لكل طبيب واحد	الجهاز الشبه طبي	عدد مو لكل مم	الأسِرَّة	عدد مو لكل سر
البيضاء ـ الرباط	862	3864	3518	947	6415	519,2
الريف الشرقي	12	49 416	333	1781	317	1870,6

مو = مواطن
مم = ممرض
سر = سرير

النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن

موسى كرزازي
كلية الاداب ـ الرباط

العلاقة جدلية بين البوادي والمدن المغربية بحيث لا يمكن فصل مشاكل الاولى عن الثانية، والعكس صحيح.

ومن معضلات الارياف المغربية التي تعرقل التنمية بها، وتنعكس سلبيا على المدن النظام والبنية العقاريان للأراضي، لكونهما يشكلان ركائز أساسية في الهياكل الفلاحية. فالوضعية المعقدة للنظام العقاري، والتباين الكبير في تملك الاراضي ينعكس على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالارياف والمدن، مما يؤدي إلى خلق عدم توازن بين البوادي والمدن من جهة، وداخلهما ايضا من جهة ثانية، وهذا ما يعرقل بالتالي التنمية الشمولية، ويتطلب مراجعة شاملة للبنيات العقارية.

1 ـ الوضعية المتأزمة بالارياف، وانعكاساتها على المدن:

لا جدال في أن المغرب المتميز باتساع سهوله الخصبة وموارده المائية يفوق في الحظوظ الفلاحية جيرانه من البلدان المغاربية كليبيا والجزائر. كما أن أهمية القطاع الفلاحي في حياة سكان البوادي والمدن بارزة، بحيث أن أي كارثة تحل بالاولى، تجد انعكاساتها المباشرة في الثانية (كالجفاف مثلا). وقد يبرر الاهتمام الكبير بهذا القطاع من طرف الدولة منذ استقلال البلاد، انطلاقا من هذه المعطيات على الاقل.

إنما رغم كل ما للقطاع الفلاحي من أهمية، وما لقيه من رعاية، خاصة في كل التصاميم الخماسية والثلاثية، فإن النتائج غير مشجعة، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تبعث على الارتياح.

فمن جانب اقتصادي محض، يبدو واضحا ان الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية لم يتحقق، بدليل أن المغرب لازال معتمدا في نسبة هامة من المواد الضرورية لعيش السكان،

على الخـارج. فهو يستورد الحبوب، والزيوت، واللحوم والالبان ومشتقاتها، هذا في الوقت الذي يصنف فيه كبلد «فلاحي» وليس صناعيا. وغني عن التذكير أن المغرب الذي كان إلى عهد قريب (القرن 19) يصدر منتوجات فلاحية، هو اليوم مضطر لاستيرادها. وهذا يعني بكل بساطة عدم ضمان البلاد لأمنها الغذائي، وانطلاقا من وضعية اقتصادية هشة يمكن أن يستخدم السلاح الأخضر ضد البلاد من طرف البلدان الرأسمالية المحتكرة لتلك المواد في السوق الدولية. كما يمكنها كذلك في ظروف معينة املاء شروطها التي قد تمس بالسيادة، وفي هذا خطر على استقلال البلاد. إن هذه الاحتمالات واردة، وليست مجرد تخمينات، وقد سبق استخدام السلاح الاخضر في جهات أخرى من العالم بالامس القريب.

ومن جانب اجتماعي، فإن البطالة المقنعة والمكشوفة تتزايد في الارياف بسرعة، وقد بلغت أوجها في السنوات العجاف المتعاقبة منذ نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات خاصة في المناطق الفقيرة (الجبال، الواحات. . .).

وبعد تقلص امكانية الهجرة إلى الخارج - خاصة بعد إغلاق أبواب أوربا الغربية - أصبحت المدن هي الملجأ الوحيد للنزوح القروي. لكن الحواضر لم تبن قاعدة اقتصادية صلبة لاستقبال النازحين اليها، في غياب التصنيع. وإن هذه الوضعية لجد خطيرة بصفة مزدوجة: أولا على مستقبل الارياف التي تتخلص عمليا من ثروة بشرية عادة ما تكون من الطاقات الشابة (عبد المنعم محمد بدر، 1979، ص 29)، لكونها لم توفر لها الحد الادنى لامكانية العيش.

ثانيا: على مستقبـل المـدن العـاجـزة عن توفـير سبـل العيش والايواء والخدمات الضرورية للوافدين عليها، مما يزيد في تضخم حجمها بدون اساس صلب كما هو الحال في مدينة الدار البيضاء. وكما يرى ملتون سانتوس، فإن هذه المدن الضخمة الرأس (ma-crocéphalie) في البلدان المتخلفة، ظاهرة غير صحية باعتبارها تنمو على حساب مدن أخرى.

فحسب إحصاءي 1971، 1982 قفزت نسبة سكان المدن من 35٪ إلى 42,75٪ في حين تقلصت نسبة سكان البوادي في نفس الفترة الفاصلة بين الاحصاءين من 65٪ الى 57,25٪. إن هذا التمدن السريع وتضخم المدن لم يكن تطورا عاديا، لكونه يعتمد على اقتصاد هش يتخذ من القطاع الثالث البدائي كما تنعته «بوجوكارني» (J. Beaujeu-Gar-nier) احدى ركائزه التي يعيش عليها سكان المدن لذلك سرعان ما تبرز علاته. ومن مظاهره ظهور أحياء الصفيح والأحياء المستترة بمعظم المدن المغربية. ومن الامثلة الحية: القرية،

وحي سيدي موسى، ودوار الجديد، والشيخ المفضل بمدينة سلا ودوار الدوم والحاجة والدباغ بالرباط، وحي بن امسيك والحي المحمدي بالدار البيضاء.. والاحياء المخفية بتطوان، وفاس.. وأحياء القصدير بالقنيطرة.. هذه الأحياء بنوعيها لم تخضع في غالب الأحيان لأي تصميم، ولا لأي ترخيص قانوني رسمي.

وعادة ما لا تتوفر على ابسط الضروريات للحياة، وفي مقدمتها الماء والواد الحار. ولذلك كثيرا ما التجأت السلطات المحلية إلى هدمها، كما حدث في الفترة الاخيرة بحي سيدي موسى بسلا حيث أطلق أحد المعلقين ـ الذين عاينوا عملية الهدم ـ على هذه العملية «الزلزال الاصطناعي». وقد تضرر عشرات الالاف من السكان أيما ضرر من عمليات الهدم، أو اضرام النار في سكنى البراريك في عدة جهات من مدن البلاد. وكثيرا ما اتخذت هذه المشاكل ابعادا خطيرة. ومن هنا يطرح التساؤل، ما هو الاصل في هذه المشاكل المترابطة الحلقات سواء في البوادي أو المدن؟ فهل هي مجرد مشاكل ظرفية سرعان ما تختفي ولا تحتاج إلى تفكير عميق في أصل الداء ومسبباته لاستئصاله من جذوره؟ وهل يمكن حل مشاكل المدن بدون حل معضلات الارياف لتحقيق التنمية؟

2 ـ البنيات العقارية في الأرياف، عوامل أساسية في عرقلة التنمية بالبلاد:

ان الاسباب متعددة ومتشابكة بحيث يستحيل فصل احداها عن الاخرى، واعتبارها مسؤولة عن التخلف في البلاد. إنما أحد العوامل المسببة فيه، هو الوضع والبنية العقاريان للاراضي اللذان يساهمان بدور أساسي في عرقلة التنمية بالبوادي والمدن على السواء، نظرا للعلاقة الجدلية الرابطة بينهما والتفاعل المستمر القائم بين الارياف والمدن. فإذا كانت العلاقات بين المدن والبوادي في أوربا خلال عهد الثورة الصناعية قائمة على التكامل بينهما، ذلك أنه بتحرير الطاقات البشرية من البوادي، ونزوحها الى المدن، استخدمت كايدي عاملة ساهمت في التقدم الصناعي، الذي ساهم هو الآخر في تطوير الفلاحة، فإنه في بلدنا لم يحدث نفس التطور. وظلت مشاكل الارض والبنيات العقارية بصفة عامة تلعب دور المعرقل للنمو الاقتصادي، والتنمية بصفة شمولية.

2 . 1 ـ القوى الحية في البلاد واهتمامها الكبير بمشكل الأرض:

أولت القوى السياسية والنقابية في البلاد أهمية بالغة لمشكل الارض والاصلاح الزراعي بصفة خاصة، منذ فجر الاستقلال إلى اليوم.

ففي وثيقة المركزية العمالية **«الاتحاد المغربي للشغل»** ترجع إلى سنة 1961 حول «المسألة الفلاحية» اعطت أهمية بارزة لمسألة الارض وتساءلت عن «من يملك الارض في المغرب؟» . وبينت أن الوضعية العقارية للارض هي المهيمنة على المسألة الفلاحية، ولذلك فإنه لا اصلاح زراعي بدون ادخال هذا العنصر الحيوي في الاعتبار، ذلك أن الارض مركزة في يد اقلية من الملاكين، بينما تظل نسبة 50٪ من الفلاحين لا تملك أي شبر أو تملك فقط قطعا صغيرة المساحة ومجزأة. واقترح «الاتحاد المغربي للشغل» إصلاحا زراعيا جذريا يزيد من فرص الشغل، ويرفع مردودية الأرض، ويوزع مداخيلها بعدالة على المستغَلين (بفتح الغين)، كما يرى أن «الاصلاح العقاري يظهر كشرط أساسي وضروري في كل إصلاح زراعي»[1].

كما أن حزب **الاستقلال** هو الاخر قد وضع مشاريع حول «الاصلاح العقاري» سنة 1963، و«الاصلاح الزراعي» سنة 1965 حيث يدعو إلى استرجاع فائض القيمة الناتج عن استصلاح الأراضي، وتجهيزات الري من طرف الدولة حسب درجة الاستفادة. كما يدعو إلى تحديد الملكية، واصلاح القانون العقاري للاراضي الجماعية، وتوزيع الاراضي.

وأصدرت منشورات «الكفاح الوطني» وثيقة تحت عنوان «يستحيل الخروج من التخلف العام بدون اصلاح زراعي»، وهي موقعة باسم مديرها علي يعته سنة 1965 يوم كان **الحزب الشيوعي المغربي** محظورا وقد جاء فيها، أن الوضعية التي يجتازها القطاع الفلاحي خطيرة، رغم أهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للسكان، ودعت إلى تطوير قوى الانتاج فيه. وبينت «ان الارض والملكية العقارية عوامل مصيرية ومهمة يجب تغيير قانونها الاساسي». كما أكدت على أهمية التصنيع، واصلاح زراعي جذري يحدد الملكية الفردية ويحسن وضعية صغار الفلاحين.

كما أن **حزب التقدم والاشتراكية** كان قد تقدم بمقترح قانون حول «الاصلاح الزراعي» أمام البرلمان السابق (77 ـ 1983) لحل المشاكل الفلاحية، ونظم مناظرة علمية حول «المسألة الزراعية» سنة 1980.

وفي أوائل الستينات (64 ـ 1965) تقدم الفريق البرلماني **للاتحاد الوطني للقوات الشعبية** بمشروع «الارض للفلاحين» جاء فيه، أن مسألة اصلاح الهياكل العقارية تطرح بإلحاح واستعجال، وانها تشكل عرقلة اساسية لرفاهية الفلاح وتطور وتنمية الامة. كما يدعو

---

(1) مجموعة وثائق تعبر عن مواقف القوى النقابية والسياسية في المغرب جمعت في المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع
N.BOUDERBALA et autres, la question agraire au Maroc, (BESM) N° triple 123-124-125 pp (115-195).

ايضا إلى تحديد الملكية الفردية للارض، وتوزيع اراضي الحبوس والكّيش والزوايا والمخزنية على من يستحقها من الفلاحين. كما جاء في وثيقة أخرى لنفس التنظيم سنة 1973، أن التركيز للأراضي، يظهر في كون 4٪ من الفلاحين يملكون أكثر من $\frac{1}{3}$ الاراضي الزراعية في المغـرب، في حين أن حوالي $\frac{1}{3}$ الأسر الفـلاحية لا تملك أرضـا. وأن 54٪ من أسر الفلاحين تمتلك $\frac{1}{3}$ الاراضي الزراعية على شكل قطع صغيرة تتراوح بين 1,0 هـ. . ويدعو إلى تغيير الوضعية.

ومن خلال هذه المـواقف يتضح بجلاء أن المسألة الفلاحية وفي طليعتها الوضعية العقارية تحظى باهتمام كل الرأي العام الوطني بمختلف مشاربه السياسية والايديولوجية. وان الكل يؤكد على أن الوضعية تتطلب التغيير، بغض النظر عن حدود وجهة نظر كل تيار، وابعادها المستقبلية.

2.2 ـ معضلة الهياكل العقارية :

عند تحليل الاحصائيات الرسمية المبنية على دراسة ميدانية، وعلى الخصوص نتائج الاحصاء الفلاحي 73 ـ 1974 (2)، يظهر بصورة بارزة شدة التركز للاراضي من جهة، والتشتت على مساحة صغيرة من جهة ثانية. كما أن النظام العقاري متنوع، ولكن أراضي «الملك» هي المهيمنة في البلاد.

1.2.2 ـ تركز وتشتت الاستغلاليات :

يضم القطاع الفلاحي 300 927 1 استغلالية من مختلف الاحجام، منتشرة على مسـاحـة عامـة تبلغ 300 438 7 هـ منها 400 231 7هـ مساحة زراعية موزعة على 000 477 1 استغلالية. إنما يلاحظ تركز الاراضي من جهة، حيث أن 4٪ من مجموع الاستغلاليات من فئة 20 هـ فأكثر تغطي ثلث المساحة الزراعية العامة (33,6٪). ومن جهة ثانية يظهر التشتت، حيث أن ما يقرب من $\frac{3}{4}$ الاستغلاليات (73,7٪) لا تغطي إلا أقل من ربع المساحة الزراعية (24,5٪). ولهذه الوضعية عواقبها على عدة مستويات نظرا لما لحجم مساحة الاستغلالية من علاقة مع استخدام المكننة، والتمويل، والانتاج. . .

(2) Secretariat d'Etat au Plan et au Développement Régional. Direction de la Statistique, Recensement Agricole 1973-74. Volume 1, Rabat

2 . 2 . 2 ـ النظام العقاري للأراضي غير موحد :

لايزال النظام العقاري متنوعاً، ويمكن حصره في خمسة اصناف تتصدرها من حيث الاهمية والمساحة أراضي «الملك» (جدول رقم 1).

* **إن الملكية الفردية للأرض «الملك»**، هي النوع الاكثر شيوعا في البلاد. وتمثل نسبة استغلالياته 5 , 88٪ من مجموع الاستغلاليات، وتغطي 2 , 74٪ من مجموع المساحة الزراعية بالبلاد. ولعل هذه النسب العالية تفسر بعاملين أساسيين: **عامل تاريخي** مرتبط بالتدخل الاوربي في المغرب وتشجيعه للتملك الفردي للاراضي، ووضعه قوانين لصيانة الملكية[3]، الشيء الذي ساهم في تقليص مساحة الأراضي الجماعية. **والعامل الثاني** مرتبط باختيارات البلاد ما بعد الاستقلال ـ أي الطريق الرأسمالي الليبرالي.

* **الاراضي الجماعية** ويأتي هذا النوع من حيث الاهمية بعد «الملك» رغم ما طرأ عليه من تطورات كانت على حسابه. ومع ذلك فهو يمثل 1 ، 13٪ من مجموع الاستغلاليات، و14٪ من المساحة الزراعية العامة. وله أهمية عظمى في جهات من البلاد، خاصة بسهل الغرب حيث تبلغ مساحته 900 158 هـ، مع ملاحظة أساسية، وهي أنه عمليا في طريق التمليك الفردي.

* **اراضي المخزن والكَيش** وتغطي الاولى مساحة زراعية تمثل 2 ، 6٪ من المساحة الزراعية العامة، وتشكل 9 ، 1٪ من مجموع الاستغلاليات مقابل 4 ، 4٪ من المساحة الزراعية، و9 ، 2٪ من مجموع الاستغلاليات في الثانية.

* **أراضي الأوقاف** (أو الحبوس) رغم كونها تشكل 7 ، 2٪ من مجموع الاستغلاليات بالمغرب فإنها لا تغطى سوى 1 ، 1٪ من المساحة الزراعية العامة. ولذلك فأهميتها أقل من الانواع الاخرى. وهي تضم الاراضي التابعة لوزارة الاوقاف وكذا اراضي الاحباس الخصوصية كما ورد في الجدول (1).

---

(3) وضعت من طرف الاستعمار الفرنسي مجموعة قوانين في الفترة (1913 ـ 1916) حول تملك الأراضي منها ظهير 12 غشت 1913 حول تحفيظ الأملاك العقارية.

جدول رقم 1 . توزيع مساحة الاراضي الزراعية والاستغلاليات حسب النظام العقاري والحجم (٪):

فئات الاستغلاليات	عدد الاستغلاليات (٪)							المساحة الزراعية (٪)						
	م	جـ	د	كـ	ح	أخرى	المجموع	م	جـ	د	كـ	ح	أخرى	المجموع
أقل من 0،5 هـ	93،2	5،8	0،3	0،9	2،2	0،1	102،5	91،2	5،7	0،3	1	1،6	0،2	100
0،5 ـ 20 هـ	88	14	2،1	3،1	2،8	0،1	110،1	79،6	13	2،3	3،7	1،3	0،1	100
20 هـ فأكثر	63،1	22،7	5،8	7،2	2،3	0،0	101،1	63،4	16،1	13،8	5،9	0،6	0،2	100
المجموع	88،5	13،1	1،9	2،9	2،7	0،1	109	74،2	14	6،2	4،4	1،1	0،1	100
متوسط حجم الاستغلالية	4،1	5،2	15،6	7،4	1،9	3،3	-	4،1	5،2	15،6	7،4	1،9	3،3	-

المصدر Recensement agricole 1973 ـ 74

م = الملك . د = الدولة ح = حبوس
ج = جماعة كَ = كَيش

ومن خلال تحليل هذه الارقام، واستعراض مكانة كل فئة من الاراضي في النظام العقاري يمكن استخراج عدة ملاحظات واستنتاجات منها :

ـ تعـدد الانواع في النظام العقاري المغربي، الشيء الذي لا يساعد على استغلال تام وعقلاني لمجموع الاراضي الزراعية. فتعقد النظام العقاري وعدم توحيده يشكل عقبة في سبيل تطوير القطاع الفلاحي والبوادي بصفة عامة. وكان بالامكان حل هذه المشاكل منذ سنوات كما حدث في بلدان عربية ومغاربية.

ـ أراضي الملكية الفردية هي التي تظل في طليعة الملكيات الاخرى، لا من حيث عدد الاستغلاليات، ولا من حيث المساحة التي تُغطيها، وفي جميع فئات الاستغلاليات. ولرفع الغموض، فإن الاستغلالية لا تعني ملكية رغم العلاقة التي تربط بينهما. وقد يمتلك المالك أكثر من استغلالية.

وبـالمقارنة ما بين حجم الاستغلاليات في الأنواع الخمس، يظهر جلياً أن أراضي «الملك» أكثر تجزيئاً من غيرها، حيث يبلغ معدلها الوطني العام 1 , 4 هـ مقابل 6 , 15 هـ في أراضي الـدولـة، و4 , 7 هـ في أراضي الجيش، و2 , 5 هـ في الأراضي الجماعية. هذا التجـزيئ ناتـج بالأسـاس عن مسلسـل الارث والـذي يبلغ أوجـه في الفئـة الدنيا من الاستغـلاليات تلك التي تقـل عن 5 , 0 هـ، ويتنـاقص في اتجاه الاستغلاليات الكبيرة المساحة خاصة تلك التي تبلغ أو تفوق 20 هـ. هذا التجزيئ الكبير لا يساعد على تطوير قوى الانتاج.

ويظهر التباين شاسعا بين فئات الاستغلاليات من حيث عددها والمساحة العامة التي تشغلها. وينعكس ذلك على انتاج الاستغلالية، من الجانب الاقتصادي، وله أيضا عواقب على الجانب الاجتماعي، (جدول رقم 2).

جدول (2) أراضي الملك : بنية الاستغلاليات.

فئات الاستغلاليات	أقل من 5 هـ	5 ـ 20 هـ	20 ـ 50 هـ	50 ـ 100 هـ	100 فأكثر هـ	المجموع
عدد الاستغلاليات نسبتها المائوية (٪)	1 539 330 (٪79،87)	333 840 (٪17،32)	43 840 (٪2،27)	7720 (٪0،4)	2520 (٪0،13)	1 927 250 ٪100
المساحة العامة هـ نسبتها المائوية (٪)	1 771 900 (٪24،50)	3 032 400 (٪41،93)	1 215 300 (٪16،80)	512 300 (٪7)	699 500 (٪9،67)	7 231 400 ٪100
حجم الاستغلالية في المتوسط (هـ)	0،11 هـ	0،90 هـ	2،77 هـ	6،63 هـ	27 ،75 هـ	0،37 هـ

المصدر: Recensement agricole
(1973 ـ 1974)

2 . 3 ـ الترابط وثيق بين مساحة الاستغلالية ودرجة المكننة واستعمال التقنيات الحديثة :

مما لا ريب فيه، أن تطوير القطاع الفلاحي يتطلب تطوير قوى الانتاج، ومنها ادخال وسائل وتجهيزات عصرية للرفع من المردودية وفي مقدمتها المكننة واستعمال التقنيات الفلاحية الجديدة. وقد تبين من خلال دراسة واقع الاستغلاليات أن استعمال المكننة مرتبط بحجم مساحة الاستغلالية. ويبلغ عدد الاستغلاليات التي تستخدم المكننة على الصعيد الوطني 000 327 إستغلالية، على مساحة تبلغ 900 316 2 هـ (أي ٪31 فقط من المساحة الزراعية)، وبدرجات متفاوتة. ومعنى هذا أن ٪69 من مساحة الاستغلاليات تسودها الوسائل والتقنيات التقليدية، وبالتالي تأخر في قوى الانتاج في الفلاحة المغربية [4].

ومن خلال دراسة الاحصائيات الرسمية (الاحصاء الفلاحي 73 ـ 1974) يتضح أن حجم الاستغلالية حاسم في درجة استعمال المكننة والتقنيات الجديدة. فبقدر اتساع مساحتها يزداد تملك واستعمال الالات والتجهيزات الفلاحية بأنواعها المجرورة كالمحراث العصري، والمتحركة كالجرار، والثابتة كالمضخة لاستخراج المياه الباطنية. وعلى سبيل المثال

(4) A. Belhamed, «Les structures foncières, freins au développement agricole», La question agraire au Maroc (P.P.S). Ed. AL BAYANE. 1981. pp (405-421).

فإن نسبة الاستغلاليات المستعملة للجرار تنتقل من 15٪ بالنسبة للفئات الأقل من 5 هـ إلى 7، 87٪ بالنسبة للاستغلاليات التي تبلغ 100 هـ فأكثر، علما بأن الجرار حيوي بالنسبة للفلاحين، بغض النظر عن وضعيتهم كفلاحين صغار أو كبار.

وعلى العموم، فإنه سواء تعلق الامر باستعمال المكننة، أو الطاقة الميكانيكية فإن الاستغلاليات الاقل من 5 هـ تستعملها بدرجة اقل مما هو عليه الحال في الاستغلاليات الكبرى. الشيء الذي يدفع الاستغلاليات الصغرى إلى الاعتماد على استعمال التقنيات التقليدية، والطاقة البشرية والحيوانية، وهذا ما ينعكس سلبيا على تطور الانتاج الفلاحي بصفة عامة، وعلى صغار الفلاحين بصفة خاصة.

2 . 4 ـ درجة استخدام اليد العاملة، وارتباطها بحجم الاستغلاليات:

إن درجة استخدام اليد العاملة ـ خاصة المأجورة منها ـ تعتبر أحد المؤشرات الاساسية التي تبرز مدى تطور القطاع الفلاحي. واذا كانت نتائج الاحصاء الفلاحي، تظهر ان كل الاستغلاليات تقريبا قد صرحت باستخدامها للايدي العاملة (6، 99٪) ـ وهو شيء إيجابي ـ فإن المعطيات الأخرى تميز بين أصناف العاملين، ذلك أن أزيد من 2/3 الاستغلاليات الفلاحية (2، 67٪) تشغل فقط أفراد العائلة أي بدون أن تقدم لهم أجوراً[3]، بينما تظل تلك التي تشغل أيدي عاملة مأجورة، جد محدودة، لا تزيد نسبتها عن (6، 8٪)، والتي تشغل الفئتين معا لا تزيد نسبتها عن (2، 24٪)، مما يدل على ضعف قوى الانتاج. وحتى بالنسبة للاستغلاليات المشغلة للعمل المأجور ـ والتي لا يتعدى عددها 000 630 إستغلالية ـ فإن معظمها يقتصر على تشغيل يد عاملة موسمية (80٪)، و7، 6٪ منها فقط تشغل يدا عاملة دائمة.

ولكن من المؤكد أن الاستغلاليات التي تشغل النصيب الاكبر من اليد العاملة، وتخصص مناصب الشغل أكثر من غيرها، هي الاستغلاليات الكبرى التي تبلغ أو تفوق 50 هـ. وقد تبين أن 6، 70٪ من هذه الاخيرة تشغل أيدي عاملة مأجورة، مقابل نسبة 6، 3٪ لا غير من الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن 5 هـ. ويفسر هذا بالامكانيات المادية التي هي في حوزة الاولى، وافتقار الثانية لها.

وهناك مؤشر آخر يوضح بكيفية جلية تخلف قوى الانتاج، وهو ضعف مساهمة المرأة ـ التي تشكل نصف المجتمع ـ كيد عاملة مأجورة في الاعمال الفلاحية. ذلك أن 6، 97٪ من فرص الشغل المعروضة كانت من نصيب أيدي عاملة رجالية، مقابل 4، 2٪ أيدي عاملة نسوية.

2 . 5 ـ العلاقة بين حجم الملكية والتمويل البنكي ومساعدات الدولة لها:

إن تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القروض يرتكز على شروط مادية. أي أن القرض ومبلغه يعطى على أساس ما في حوزة الفلاح من أملاك، وفي مقدمتها حجم ملكية الارض. لذلك يحدث اقصاء عمليا للفلاحين الصغار والمحرومين من الارض من الاستفادة من القروض الفلاحية [5]. ولذلك فإن الذين يستفيدون بنصيب الاسد من القروض، هم الفلاحون المتوسطون والكبار. ونفس الشيء ينطبق على المساعدات المقدمة من طرف الدولة للقطاع الفلاحي، خاصة القطاع السقوي منه. فبالاضافة إلى التجهيزات الفلاحية من سدود وقنوات، والفائدة المنخفضة للقروض المسلمة للفلاحين، وإعفاء كبار الفلاحين من الحقوق الجمركية عند استيراد الآلات الفلاحية، بالاضافة إلى ذلك، تم مؤخرا إعفاؤهم من دفع الضرائب الفلاحية إلى عام 2000.وتنازلت الدولة للمتنازعين معها في شأن اراضي المعمرين عن 000 22 هـ. علما بأن المديونية الخارجية للمغرب بلغت 11 مليار دولار، وأن الدولة في حاجة ماسة إلى مداخيل الضرائب. كما أن فائض القيمة للاراضي في القطاع السقوي الذي كان من المفروض تأديته على شكل تنازل عن قسم من الارض لفائدة الدولة بمقتضى قانون 1969، لم يطبق لحد الآن.

إن وضعية مثل هذه لن تعمل إلا على تعميق الفوارق الاجتماعية بين العمال الزراعيين وصغار الفلاحين من جهة، وأولائك الذين لهم ملكيات شاسعة وقواعد مادية من جهة ثانية، وهذا ما يعرقل، التنمية في الأرياف. وقد جاء في تقرير للبنك الدولي بأن عدد الفقراء في البوادي الذين يعيشون على عتبة الفقر قد ازداد بنسبة 24٪ خلال الفترة 60 ـ 1977 [6]. ولم تمس الاصلاحات التي قامت بها الدولة لحد الآن جوهر المشاكل. وما قامت به، ظل مقتصرا على الحلول التقنية، وتوزيع بضع مئات آلاف هكتار من أراضي الدولة (حوالي 000 320 هـ لفائدة 000 22 مستفيد خلال الفترة 56 ـ 1977). في حين يظل أكثر من 1 مليون أسرة محرومة من الأرض، وحوالى 1,5 مليون أسرة تملك قطعاً تقل عن 4 هـ. بينما 7٪ من الأسر المغربية الثرية تملك 53٪ من الأراضي أي 7,7 مليون هكتار (عبد العزيز بلال، 1980، ص. 31 ـ 48).

---

(5) Berrada. A, Le credit agricole au Maroc 1917-1977.
Ed. de la Fac. Sc. Jur. Eco. Soc. Rabat, 1979.

(6) ALI YATA, Budget d'état 1981, critiques et propositions, Ed. Al BAYANE, pp (57-65)

وفي سهل تريفة السقوي وحسب عينة 10٪ من المصرحين بالملكية سنة 1981 (7) فإن الذين يملكون قطع أرضية تقل عن 2 هـ تبلغ نسبتهم 47٪ على مساحة 11٪ من الاراضي، في حين أن 2٪ من الملاكين يملكون قطعا تزيد عن 20 هـ على مساحة تبلغ 28٪ من الاراضي. ومن ملاكي هذه الفئة الاخيرة من يملك وحده 1514 هـ منها 244 هـ مغروسة بالحوامض و146 هـ مغروسة كروما.

وفي سهل الغرب فإن نسبة 7,1٪ من مجموع الملكيات، تتجاوز مساحة الواحدة منها 50 هـ، تغطي 32٪ من مجموع الاراضي أي 000 52 هـ. في حين أن ما يقارب 70٪ من مجموع الملكيات تقل الواحدة منها عن 5 هـ لا تزيد مساحتها عن 000 37 هـ (أي أقل من ربع المساحة) حسب وضعية 1983.

ومن هنا يظهر جليا أنه كلما اتسعت مساحة الملكية الا واستفاد ملاكوها عمليا من القروض ودعم الدولة.

3 ـ عواقب الوضعية العقارية على البوادي والمدن:

إن تنوع الوضع العقاري لايسمح بتطوير الفلاحة. وبما أن الملكية الفردية للاراضي هي السائدة، فإن التباين الكبير في تملكها، يؤدي بنا إلى التمييز بين:

* **أولا**: ملكيات شاسعة سواء في القطاع البوري أو المسقي، في يد اقلية تستفيد من خدمات ومساعدات الدولة دون أن تؤدي الواجبات المفروض تقديمها لخلق توازن في البادية والمساهمة في تنميتها. وقد اتضح جليا بأن هناك علاقات وثيقة بين اتساع الاستغلاليات والتمويل، والمكننة، وبالتالي رفع الانتاج والزيادة في الأرباح، لفائدة الأقلية المالكة لها.

* **ثانيا**: ملكيات مجهرية على مساحة ضيقة، تعيش عليها اغلبية ساحقة من صغار الفلاحين والمحرومين من الارض والتي لا تكفيها لسد حاجياتها الضرورية. كما أنها لا تملك قواعد مادية على اساسها تستفيد من القروض، ومساعدات الدولة ومشاريعها، وان استفادت تظل استفادتها محدودة. وليس باستطاعتها توسيع المكننة والتقنيات الحديثة. وبالتالي سيظل انتاجها منخفضا، ومداخيلها ضعيفة مما يعرضها لاخطار البطالة، والفقر،

---

(7) كرزازي موسى، الاستثمار الفلاحي في قطاع الري العصري بالضفة اليمنى لملوية السفلى (تريفة)، الواقع والصعوبات وآفاق المستقبل.
كلية الآداب بالرباط، 1984، ص (434 ـ 438).

والجهل. وقسم كبير من أفراد هذه المجموعة، مرشحون للنزوح القروي خاصة من أراضي البور. فقد ورد في تحقيق قام به المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لحوض اللكوس [8] في الأراضي البورية، بأن 75٪ من الأسر في الوسط القروي يملكون أقل من 5 هـ. وأن 35٪ لا يملكون شيئا (عمال خماسة، مربو الماشية) أو يملكون قطعا أقل من 2 هـ. بينما 3٪ يملكون قطعا تفوق 20 هـ وتغطي مساحة 39٪ من المساحة الزراعية.

ورغم أنه يفترض أن معدل التساقطات يتراوح بين 600 و700 ملم فإن نتائج التحقيق ترى بأن المساحة التي تضمن دخلا فلاحيا مقبولا، يجب أن لا تقل عن 6 هـ للاسرة الواحدة أي بمعدل 1 هـ لكل نسمة. ويخلص البحث إلى تقسيم الفلاحين إلى 3 فئات:

الفئة الأولى: تمثل 20٪ من الفلاحين الحقيقيين، لهم استغلاليات لا تقل عن 6 هـ.
الفئة الثانية: تمثل 40٪ من الفلاحين وهم مهمشين وفي حاجة إلى موارد اضافية.
الفئة الثالثة: تمثل 40٪ (من الفلاحين المعوزين) وهم المرشحون للنزوح القروي.

إن عواقب الوضعية العقارية وخيمة في الارياف، ولها انعكاساتها السلبية على المدن.

خلاصة عامة:

من خلال التحليل السابق للوضعية العقارية، تتضح خطورة الوضعية العامة في الأرياف، وهي التي أدت إلى عدم ضمان الاكتفاء الذاتي في تغذية السكان، وإلى استنزاف خزينة الدولة عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة من الخارج، الشيء الذي لا يساعد على الادخار والاستثمار في قطاع الصناعة لوضع حد للتبعية للخارج.

كما أن هذه الوضعية أيضا لا تسمح بتوفير الشغل سواء في البوادي أو المدن، ولا كذلك بتوسيع الخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والصحة. ولذلك فإن الوضعية تتطلب تدخلا عاجلا لمراجعة أوضاع البادية، وفي مقدمتها: حل مشاكل النظام العقاري، وتطبيق ما شرع في ميدان الملكية خاصة في القطاع السقوي، وتحديد الملكية للاراضي، لخلق توازن بين فئات المجتمع القروي، وتطوير قوى الانتاج، والقضاء على علاقات الانتاج المعرقلة للتنمية. ولا يمكن تطوير الفلاحة في غياب التصنيع، أو في غياب تعبئة

---

(8) Enquête ORMVAL, 1976, 8 communes.

شاملة لسكان البوادي والمدن، في جو يسوده الثقة المتبادلة بين المواطنين والمسؤولين. ان الوضع يتطلب ايضا تخطيطا محكما وعقلانيا، يراعي الحاجيات، ويقدر حق التقدير الامكانيات، وعلى اساسها توضع الاولويات قبل الكماليات. كما أن الهدف النهائي من كل تخطيط تنموي يجب أن ينصب على تحسين أحوال معيشة اغلبية السكان في الارياف والمدن، وخلق فرص العمل وبناء التجهيزات الاساسية لتثبيت السكان حتى لا يهاجروا إلى المدن.

أهم المراجع :

- عبد المنعم محمد بدر، **دراسات في التنمية الريفية**، دار المعارف بمصر 1979.
- كرزازي موسى، **الاستثمار الفلاحي في قطاع الري العصري بملوية السفلى (تريفة): الواقع، والصعوبات وآفاق المستقبل**، كلية الآداب بالرباط، يوليوز 1984 (دبلوم الدراسات العليا - غير منشور).

- Belal. A, Développement et facteurs non économiques. Ed (SMER) Rabat, 1980.
- Berrada. A, Le crédit agricole au Maroc 1917-1979, Ed. de la Fac sc. Jur. Eco. Soc. Rabat, 1979.
- N. Bouderbala, M. Chraïbi, P.Pascon, La question agraire au Maroc, B.E.S.M., N° triple 123-124-125.
- Colloque sur la question agraire (P.P.S), Ed. Al BAYANE, 1981.
- Sécretariat d'Etat au Plan et au Développement Régional. Direction de la statistique, Recensement Agricole 1973-74 Volume 1, Rabat.

الاستحواذ العقاري للسكان الحضر
على الاراضي الزراعية في الجمهورية التونسية

حـافـظ ستـهـم
الجامعة التونسية ـ تونس

يمثل الاستحواذ العقاري على الارض الزراعية ظاهرة عادية في الماضي وفي الحاضر في الاقـطار التي مازالت تتميز باقتصـاد تلعب فيه الزراعة دورا أساسيا كما هو الشأن في الجمهـورية التـونسية. وانه لمن المعتاد أن نرى أن فئة الملاكين الحضر المتغيبين الذين لا يقومون غالبا بأي مجهود لاحياء الارض وتكثيف الزراعة يتقاضون ريعا عقاريا هاما ومتزايدا بسبب الضغط السكاني على الاراضي الزراعية.

لكن الاستحـواذ العقاري ليس له نفس الاهمية في كل المدن التونسية ففي مدينة بنزرت مثلا يكاد يكون الاستحواذ العقاري للسكان الحضر على الاراضي الزراعية البعيدة وحتى المجاورة منعدما تماما وذلك منذ عهد بعيد وان الوضع لم يتغير منذ القرن التاسع عشر وانتصاب الحماية الفرنسية وحتى بعد الاستقلال وبقيت المدينة بدون علاقات عقارية مع ظهيرها الزراعي. وفي بعض الحالات الاخرى مثل سوسة والمهدية وغيرها فإن الاستحواذ العقاري موجود ولكنه محدود ولا يتعدى الاراضي الواقعة على بعد عشرة أو عشرين كلم من المدينة: واخيرا يمكن أن يهيمن السكان الحضر على كامل المجال الجغرافي لولايتهم وأن يهم هذا الاستحواذ قسما كبيرا من البلاد كما هو الشأن بالنسبة لسكان صفاقس المهيمنين على جزء لا بأس به من وسط البلاد وسكان مدينة تونس على القسم الشمالي والشمال الشرقي من الجمهورية.

ولم يظهر الاستحواذ العقاري للسكان الحضر في نفس الفترة ولم يتطور بنفس الشكل، فبالنسبة للاستحواذ العقاري لسكان العاصمة فإن الظاهرة قديمة ولكنها شهدت تطورات جوهرية منذ انتصاب الحماية وبعد الاستقلال واخذت اشكالا جديدة مختلفة تماما عن اشكالها القديمة، وأما بالنسبة لصفاقس فإن الاستحواذ العقاري الحالي على ظهيرها الزراعي في شكله الحالي حديث ويرجع في معظمه إلى الفترة التي تبعت انتصاب الحماية وسياسة الزيتون بطريقة عقد «المغارسة» وأما فيما يخص الاراضي السقوية لمدن الوطن القبلي، فإن الاستحواذ العقاري للسكان الحضر تدعم خاصة بعد الاستقلال على اثر تطبيق قانون حل الاحباس العامة والخاصة وأحباس الزوايا ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة في ظهير قليبية وقرية وسليمان ومنزل بوزلفة وغيرها.

وشهد الاستحواذ العقاري للسكان توسعا واضحا منذ انتصاب الحماية الفرنسية بالنسبة لسكان صفاقس على أراضي ولاية صفاقس وولايات سيدي بوزيد والقيروان والمهدية وغيرها ولسكان الكاف على ظهير المدينة وتقلصا تدريجيا في أواخر فترة الحماية وخاصة منذ الاستقلال بالنسبة لملكية سكان سوسة وشهد الاستحواذ العقاري في مدينة تونس في آن واحد تقلصا في أشكاله القديمة الموروثة وتوسعا في اشكاله الحديثة.

ويمثل الاستحواذ العقاري للسكان الحضر ظاهرة طفيلية بصفة كلية تقتصر على استخلاص الريع العقاري كما كان الوضع بالنسبة لملكيات سكان العاصمة قبل انتصاب الحماية ومازالت بعض ملكيات سكان مدينة تونس تسير على نفس النسق ولم تشهد أي محاولة لتكثيف الزراعة وتطويرها الخ، وأحيانا ظاهرة تقدمية على الاقل بصفة جزئية وذلك عندما يقوم الملاك الحضري بتمويلات هامة تساهم في احياء الاراضي وإدخال تقنيات جديدة إنتاجية أكثر نجاعة من التقنيات القديمة مثال ذلك نشر زراعة الزيتون والأشجار المثمرة البعلية في ظهير صفاقس التي اخذت مكان الاقتصاد الزراعي الرعوي الشبه ترحالي الذي كان سائدا عند قبائل المثاليت والمهاذبة ونفات وغيرها وكذلك توسع المناطق السقوية في ظهير قرية على اثر حل احباس المعاوين وفي ظهير سليمان ومنزل بوزلفة وبنى خلاد على اثر حل أحباس الحضر المتغيبين من سكان العاصمة ونتج عن ذلك امتداد لم يسبق له مثيل في هذه المناطق لزراعة القوارص والاشجار المثمرة وزراعة الخضر منذ الاستقلال.

تبرهن كل الملاحظات السابقة على أن ظاهرة الاستحواذ العقاري للسكان الحضر على الاراضي الزراعية في الجمهورية التونسية متنوعة ومختلفة من مدينة إلى أخرى ومع الأسف فانه لا توجد لا دراسة تأليفية عن هذا الموضوع أو العدد الكافي من الدراسات المنوغرافية التي تمكننا من تصنيف العلاقات بين المدن والأرياف من ناحية الاستحواذ العقاري للسكان الحضر لجميع المدن التونسية ولذا فإننا سنحاول عرض بعض النماذج لظاهرة الاستحواذ اعتمادا على الدراسات الجزئية آملين أن يجذب الموضوع انتباه الباحثين

في السنوات القادمة وسنقدم أولا الانماط البسيطة بادئين بالاستحواذ العقاري المحدود جدا لسكان مدينة بنزرت ثم سندرس تقلص الهيمنة العقارية لسكان مدينة سوسة على ظهيرها الزراعي ونختم عرض الانماط البسيطة بالتركيز على الاستحواذ العقاري الشبه كلي لسكان مدينة صفاقس على أراضي ولاية صفاقس والولايات المجاورة منذ انتصاب الحماية الذي خلق وضعا فريدا من نوعه في البلاد وآل إلى حالة جمود عقاري واقتصادي منذ امتداد غابة الزيتون على كل الاراضي الصالحة للغراسة وتراجع النشاط الرعوي وهجرة قسم هام من السكان الشبه رحل الذين كانوا يستغلون المنطقة ثم سننقل إلى الدراسة انماط اكثر تعقدا
السكان الشبه رحل الذين كانوا يستغلون المنطقة ثم سننقل إلى الدراسة أنماطا أكثر تعقدا
واستحواذا عقاريا حديثا على اثر حل الاحباس بعد الاستقلال كان منطلقا لنهضة اقتصادية زراعية ترتكز على زراعة الخضر السقوية كما نرى ذلك في ظهير قربة وكذلك في المناطق الداخلية للشمال الغربي التونسي حيث تدعمت في عهد الحماية الملكية الحضرية الكبيرة للمعمرين الاوروبيين والملاكين التونسيين معتمدة على التجهيزات الميكانيكية من جرارات وحاصدات دراسات ومستعملة وسيلة اكتراء اراضي الملاكين الصغار والمتوسطين لتكوين ضيعات كبيرة وكذلك لاشتراء القطع المكرية كلما امكن ذلك إما عاجلا أو آجلا، وسنعتمد على مثال الكاف لدراسة هذا النوع المعقد من الاستحواذ. ثم سنختم بدراسة المثال الاكثر تعقدا وهو مثال السكان الحضر لتونس العاصمة حيث نجد بقايا للملكيات الموروثة التي يقتصر اصحابها على الاستفادة بالريع العقاري بدون القيام باي عمل انمائي وكذلك محاولات متعددة متنوعة لتطوير زراعة الحبوب البعلية وادخال البذور المحسنة واستعمال كل أنواع الآلات الميكانيكية العصرية والأسمدة والأدوية والمواد المبيدة للطفيليات ولبعث مناطق سقوية وزراعتها بالخضر أو غراستها بالأشجار المثمرة وإدخال تربية الماشية المندمجة في هذه الأصناف المختلفة من الضيعات وكذلك تربية الدواجن العصرية.

ا - الانماط البسيطة للاستحواذ العقاري لسكان المدن:

سندرس ضمن هذه الأنماط البسيطة يكون فيها الاستحواذ العقاري إما محدودا جدا أو في حالة تقلص واضح وسريع أو تكون فيها الهيمنة العقارية كلية وقارة منذ فترة طويلة.

1 - الاستحواذ العقاري المحدود لسكان مدينة بنزرت على ظهيرهم الزراعي:

رغم أن الموضوع لم يدرس بصفة مفصلة فإن كل الوثائق المتوفرة تبرهن على أن مدينة بنزرت لا تملك أي هيمنة عقارية على ظهيرها الزراعي لا اليوم ولا في الماضي ففي القرن التاسع عشر قبل انتصاب الحماية كانت المنطقة الزراعية لماطر تحت سلطة ملاكين من سكان مدينة تونس لا من مدينة بنزرت وكان الاستحواذ العقاري لسكان بنزرت منعدما تماما في

شبه جزيرة راس الجبل حيث كانت ملكية الارض كلها بايدي سكان القرى المجاورة واما المناطق الزراعية المحاذية لمدينة بنزرت فإنها ضيقة ولذا فإن زراعة ضواحي بنزرت كانت ضعيفة أي أن منطقة بنزرت كانت مستقطبة من الناحية الزراعية من طرف سكان مدينة تونس فقط في إقليم ماطر. ومنذ انتصاب الحماية الفرنسية فإن قسما كبيرا من أراضي السكان الحضر من مدينة تونس أصبحت بايدي المعمرين الأوروبيين ولم يتمكن سكان بنزرت من الخروج من عزلتهم وانكماشهم والتفتح على ظهيرهم الزراعي. ولقد ساهم بعث الميناء الحربي لبنزرت ـ فيرفيل وتجهيزه بترسخانة بتوجيه نشاط سكان مدينة بنزرت وفرفيل نحو العمل في الميناء والترسخانة والاعمال التابعة للجيش البري والبحري الفرنسي وعزلهم بصفة تكاد تكون كلية عن ظهيرهم الزراعي. وهكذا فإن بنزرت مركزا حربيا استراتيجيا هاما في البحر الابيض المتوسط ينظر للبحر وليس له أي علاقة بظهيره الزراعي مساعدا للعلاقات الادارية لأن بنزرت كانت مركز المراقبة المدنية والقيادة. ولم يمكن الوضع من نشأة برجوازية محلية زراعية أو تجارية. وكان نشاط السكان يقتصر على العمل المستأجر التابع للقاعدة العسكرية البحرية والوظيفة العمومية وتجارة التفصيل البسيطة وبقي ظهير بنزرت الزراعي مستقطبا من طرف مدينة تونس العاصمة.

وكذلك فإن سكان بنزرت لم يغتنموا فرصة بيع بعض أراضي المعمرين وتصفية الاحباس العمومية والاحباس الخاصة المملوكة من طرف سكان تونس بعد الاستقلال لاشتراء اراضي زراعية والاشعاع على ظهيرهم الزراعي وذلك لأنه ليس بهم الاموال الكافية وليس لهم تقاليد زراعية تربطهم بالريف وبخدمة الأرض وهكذا فإن ريف اقليم بنزرت بقي متجها نحو العاصمة وتحت نفوذها وسلطة سكانها الذين اشتروا بعض الاراضي الاستعمارية وكذلك الاراضي التي بيعت على اثر تصفية الاحباس ولذا فإن بنزرت لا تملك أي نفوذ على ظهيرها الزراعي لا من الناحية العقارية ولا حتى من الناحية التجارية والبضائع تسوق اساسا في سوق الجملة في العاصمة وتحت سلطة المؤسسات التجارية للعاصمة أي أن وضع المدينة بقي مستقرا واستمرت المدينة معزولة عن ظهيرها ولم تساهم الاحداث التي شهدتها البلاد بعد انتصاب الحماية ثم بعد الاستقلال في تغيير الوضع.

2 ـ تقلص الهيمنة العقارية لسكان مدينة سوسة على ظهيرهم [1]:

كانت سوسة ككل مدن وقرى الساحل مدينة تعيش معتمدة على النشاط الزراعي وعلى ملكية الارض لكن هيمنة سوسة من الناحية العقارية كانت دائما محدودة ولا تتعدى منطقة تبعد 10 إلى 20 كم من المدينة وذلك لان سوسة كانت ولازالت تواجه منافسة شديدة

(1) A. Fahem: «Un exemple des relations ville-campagne: Sousse et le Sahel Tunisien». in Revue Tunisienne des Sciences Sociales. N° 15, Decembre 1968.

من طرف سكان القرى والمدن المتعددة والنشيطة الموجودة حولها وبما أن ظهير سوسة الزراعي متركب اساسا من غابة زيتون عتيقة لم يدخل عليها أي تحوير منذ عهد بعيد فإن هيمنة سوسة بقيت مستقرة ثم بدأت في التراجع في أواخر عهد الحماية على اثر التوسع السكاني والسكنى للمدينة وتنويع النشاطات التجارية الحضرية والادارية وغيرها، وتصاعدت سرعة هذا التطور بعد الاستقلال على اثر ادخال تجهيزات عمومية هامة تعليمية وصحية وادارية وبعث صناعات متعددة ومتنوعة وتجهيز المدينة وشواطئها بالفنادق والنشاطات السياحية وكل المؤسسات التي تخدم السياحة والمؤسسات الاقتصادية الاخرى من بنوك ووسائل نقل وتجهيزات سلكية ولاسلكية الخ . . وعلى اثر هذه التحولات فإن نسبة المزارعين تراجعت وأصبحت تمثل اقل من 5٪ من القوة العاملة عام 1962 ويمكن أن نعتبر أن العاملين بالزراعة اليوم في مدينة سوسة زالوا بصفة تكاد تكون كلية، وانه لمن الواضح أن التوسع الكبير لمساحة المدينة قضى على عدد كبير من الاراضي المزروعة زيتونا التي كانت تحف بالمدينة ويبرهن امتداد المنطقة البلدية من 29 هـ عام 1881 إلى 3884 هـ عام 1976 على أن البناءات والطرقات اخذت مكان مساحات زراعية شاسعة، وزيادة على الاراضي التي تحولت إلى بناءات وطرقات فإن نسبة كبيرة من القطع المتبقية المغروسة زيتونا اصبحت مهملة وتكون ما يمكن أن نسميه «بورا اجتماعيا» des friches sociales وينتظر اصحابها الفرصة التي ستمكنهم من بيعها كاراضي للبناء باسعار مرتفعة أي أن أغلب الملاكين الزراعيين تحولوا إلى مضاربين عقاريين كما نلاحظ ذلك أيضا في منطقة نابل والحمامات السياحية وكذلك على أطراف مدينة تونس وغيرها وقد ساهم التقتيت القطعي على اثر كل قسمة ورائية في تدعيم هذا الاتجاه الذي يعتبر أن غابة الزيتون في الساحل القديم ليس لها مستقبلا وان أحسن استعمال لمثل هذه الاراضي هو بيعها للبناء باعلى سعر ممكن.

ولقد تراجعت ايضا الهيمنة العقارية لسكان سوسة على اراضي منطقة النفيضة والسواسي التي كانت تمثل المجال الجغرافي الوحيد الذي يمكن فيه لسكان سوسة زراعة الحبوب الموسمية بطريقة الكراء أو الشركة أو اشتراء الارض بعد اكترائها ببضعة سنوات وهكذا ففي عام 1962 كان 82 مزارع من سوسة يملكون 11653 هـ في معتمديات السبيخة والقيروان و38 مزارع يملكون 1520 هـ في منطقة السواسي ولقد تحولت هذه الملكيات من زراعة الحبوب احيانا إلى غراسة الزياتين والاشجار المثمرة البعلية لكن الهيمنة العقارية لسكان سوسة على أراضي النفيضة والسواسي والقيروان بطريقة الكراء والشركة تقلصت تدريجيا منذ الاستقلال بسبب تدخل دواوين النفيضة والسواسي لاحياء الأرض وغراسة الاشجار المثمرة والزياتين وتحول سكان هذه المناطق إلى فلاحين مختصين في غراسة الأشجار.

وهكذا فإن السكان الحضر لمدينة سوسة لم يساهموا في تكثيف الزراعة في الاراضي التي كانوا يملكونها حول المدينة وفي ظهيرها القريب واقتصروا على استغلالها تقليديا وعندما وجدوا الفرص المواتية لبيعها للبناء والكسب بهذه الطريقة فإنهم تخلصوا منها وافقدوها اتجاهها الزراعي ولم يحتفظوا بسلطهم على الأراضي الزراعية في النفيضة والسواسي بسبب يقظة سكانها منذ الاستقلال ونفور سكان سوسة تدريجيا من النشاط الزراعي وتحولهم إلى القطاعات الاقتصادية الحضرية من صناعة وسياحة وتجارة وإدارة الخ . . ولكن التحضر السريع والتضخم السكاني لمدينة يفوق عدد سكانها اليوم 000 100 نسمة والعدد المتزايد للسواح الذين يزورون المدينة كل سنة ساهمت في خلق سوق استهلاكية للخضر والفواكه والحليب ومشتقاته واللحوم والبيض والدواجن الامر الذي ساعد الزراعات السقوية للخضر والاشجار المثمرة في كامل المنطقة الساحلية من اكودة شمالا إلى المهدية جنوبا ثم إلى دفع الدولة إلى بناء سد خزان على واد نبهانة شمال القيروان ونقل مياهه نحو الساحل لخلق مناطق سقوية فسيحة على 000 5 هـ مبدئيا شمال وجنوب مدينة سوسة وتحويلها نحو زراعة الباكورات والخضر التي تنضج في غير أوقاتها وذلك باستعمال البيوت المكيفة البلاستيكية لكن كل هذه الزراعة الجاهدة السقوية في اكودة وشط مريم وسيدي بوعلي وفي طبلبة وفي المدينة المهدية ليست بايدي حضر من مدينة سوسة بل بايدي مزارعين محليين أي أن سكان سوسة انسلخوا تماما من ميدان استغلال وملكية الارض الزراعية المنتجة ماعدا بعض الحالات المتبقية في النفيضة والسواسي وحتى في ميدان جمع وتحويل الزيتون وصنع الزيت فإن معاصر الزيت العصرية شيدت اغلبها في المدن والقرى المجاورة مثل المكنين وجمال والمهدية ومساكن والقلعة الكبرى واما معاصر سوسة فإنها مازالت من النوع القديم واصبحت بايدي ملاكين من المدن والقرى المجاورة ولا تحول الا نسبة ضئيلة (5٪) من انتاج الساحل من الزياتين.

كل هذا يبرهن على أن سكان سوسة عدلوا تماما عن النشاطات الزراعية المباشرة أو الغير مباشرة وان تحول برصة الزيتون من سوسة إلى صفاقص منذ عام 1962 يشخص هذا العدول الكلي عن الزراعة، وحتى في الميدان التجاري فإن ميناء سوسة اصبح لا يصدر إلا 10٪ من انتاج البلاد بينما يبلغ انتاج الساحل اليوم حوالي ربع الانتاج الجملي للجمهورية وان انتاج السباسب العليا والسفلى وحتى الساحل الجنوبي أصبح يمر عن طريق ميناء صفاقس وان انتاج منطقة القيروان والنفيضة يصدر إلى العاصمة أي أن ظهير سوسة العقاري والزراعي والتجاري الذي كان يغطي بين الحربين كامل الساحل وولايات القصرين والقيروان تقلص شيئا فشيئا وذلك لفائدة صفاقس وتونس العاصمة. ولا تلعب سوسة دورا هاما من الناحية الزراعية الا كسوق استهلاكية وكعاصمة بنكية تعطي القروض

للفلاحين قروضا موسمية وكذلك قروضا متوسطة وطويلة المدى لمنطقة الساحل وحتى في هذا المجال فإن المدن الاخرى مثل المنستير والمهدية والمكنين ومساكن وغيرها اخذت قسما من هذه النشاطات خصوصا بالنسبة للقروض الموسمية.

وأخيرا يمكن القول بأن سكان مدينة سوسة فقدوا شيئا فشيئا دورهم الزراعي خاصة منذ الاستقلال وتحولوا إلى النشاطات الحضرية بصفة كلية وأصبحت سوسة مدينة صناعية وسياحية وتجارية وادارية. تشتري سوسة المواد الزراعية وتستهلكها ولكنها لا تنتج منها لا الكثير ولا القليل ولا تسيطر على تجارتها وتحويلها وليس لها أي هيمنة على الزراعة مساعدا عن طريق توزيع القـروض وبيع البضـائـع الصنـاعية من آلات فلاحية ومن جرارات ومضخات آلية واسمدة وادوية أي أن الوضع أصبح مشابه لما وجدناه في بنزرت رغم أن حالة الانطلاق كانت مختلفة.

وبالعكس فإن صفاقس تهيمن حتى اليوم بصفة تكاد تكون كلية على ظهير زراعي يبعد أكثر من 100 كم من المدينة.

3 ـ الهيمنة الكلية للسكان الحضر الصفاقسيين على ظهيرهم الزراعي منذ انتصاب الحملة:

تمثل الهيمنة الكلية لسكان مدينة صفاقس على ظهيرهم الزراعي ودورهم النشيط في نشر غابة الزيتون في منطقة زراعية فسيحة يفوق عرضها اليوم 100 كم في اتجاه الغرب والشمال الغـربي للمـدينة مثالا فريدا من نوعه في الجمهورية التونسية وفي كامل المغرب العربي. ولا غرابة في ذلك فإن صفاقس هي المدينة الوحيدة في الاقليم وتضم نسبة هامة من سكـان الـولاية تفـوق 55٪ حسب تعداد عام 1975 ـ 268.500 نسمة من بين 475 000 ساكن في كامل الولاية ـ وأكثر من 60٪ اليوم ولذا فإن ظهير صفاقس يتميز بفراغ حضري يكاد يكون كليا والتجمعات السكانية الموجودة مثل محرص وجبنيانة ومنزل شاكر وغيرهما يمكن اعتبارها مجرد قرى أو مراكز صغيرة بدون اشعاع حقيقي ولا تمثل ابدا مدنا منافسة لصفاقس.

إذا خلافا لسوسة التي تعتمد على عدد من المراكز والمدن المختلفة الحجم والاهمية والمنافسة لها في كثير من المجالات وخاصة في ميدان السيطرة الزراعية فإن صفاقس لم تلاق أي مدينة منافسة وتمكنت من القيام بعملية احياء اراضي ظهيرها الزراعي وحدها خاصة وان اقليمها كان فسيحا ومستغلا استغلالا زراعيا ورعويا ممتدا بينما لم تجد سوسة مجالات فسيحة غير مستغلة وصالحة للغراسة وحتى لو وجدتها فإنها كانت ستواجه منافسة مساكن والمكنين وقصر هلال والمنستير والمهدية وغيرها.

فقبيل انتصاب الحماية الفرنسية عام 1881 فإن الاراضي المشجرة المحاذية لمدينة صفاقس كانت لا تتجاوز 15 ـ 18 كم حول المدينة وكانت متركبة من 000 7 هـ من «الاجنة» المسكونة والمغروسة اشجارا مثمرة بعلية و000 18 هـ من الزياتين. وأما بقية السهل فإنه يحتوي على 000 500 هـ من الاراضي المستغلة لزراعة الحبوب وخاصة كمراعي لتربية الماشية من طرف قبيلة المثاليث الذين كانوا يدفعون نوعا من الكراء والضريبة السنوية لمصلحة املاك الدولة أو البيليك أو في بعض الفترات لعائلة اقطاعية حلت مكان الدولة وهي عائلة «سيالة» وكانت كل هذه الاراضي الفسيحة رملية وصالحة لغراسة الاشجار البعلية وخاصة الزياتين وابتداءا من عام 1871 فإن الدولة اقصت عائلة سيالة واسترجعت نفوذها المباشر على هذه الاراضي وبدأت عملية نشر غراسة الزيتون وذلك بمنح الفلاحين قطع أرض حسب عقد «المغارسة» وفي اتجاه الجنوب الغربي من صفاقس فإن الاراضي كانت أقل خصوبة لأنها أكثر جفافا وتنتشر فيها التربة الجبسية وتقدر مساحتها بـ 000 366 وكانت تمثل حبس سيدي مهذب وفي اتجاه الشمال والشمال الغربي كانت هنالك احباس أخرى مثل حبس الحاج قاسم وحبس الشرميطة وحبس عزيزة عثمانة وتمسح في الجملة حوالي 000 50 هـ وتوجد أيضا بعض الأراضي الجماعية التي تملكها العروش القبلية ولكن أهميتها كانت محدودة.

فبعد انتصاب الحماية ساهمت الحكومة الاستعمارية في ضبط برنامج طموح لنشر غراسة الزيتون اعتمادا على المزارعين الصفاقسيين وعمال المثاليت وأموال المعمرين الفرنسيين وذلك في نطاق عقد «المغارسة» المتداول في المنطقة وهكذا فإن المنطقة ستشهد تحولا مذهلا في اقتصادها الزراعي ابتداءا من عام 1892 ويتمثل هذا التحول في العدول عن الاقتصاد الزراعي والرعوي البدوي وتبديله بغراسة زياتين واشجار مثمرة بعلية تحت اشراف المزارعين الصفاقسيين وذلك بفضل جلب كمية هائلة من رؤوس الاموال الحضرية وتتمثل في أموال المعمرين وأموال التجار الصفاقسيين وكذلك القروض البنكية وبمشاركة عمل الفلاحين الصفاقسيين المختصة في غراسة الاشجار وخاصة الزيتون واليد العاملة البدوية التي عدلت شيئا فشيئا عن نمط العيش الرعوي البدوي الشبه ترحالي إلى نمط العيش الزراعي المستقر والعمل المستأجر لغراسة الاشجار، ولذا فإن تدخل الاستثمارات الحضرية والمزارعين الصفاقسيين والطرق الفنية الصفاقسية لغراسة الزيتون والاشجار المثمرة البعلية كان في جملة لفائدة السكان الحضر معمرين أوروبيين وصفاقسيين وعلى حساب القبائل الرعوية التي خسرت استقلالها وتحولت إلى عمال مستأجرين وكانت ضحية هذا التطور.

ففي أوائل القرن العشرين كانت مدينة صفاقس تهيمن على ما يقرب من 000 350 هـ منها 000 108 هـ بايدي المعمرين وقبيل الاستقلال كان الصفاقسيون

يملكون ثلثي الزياتين المزروعة في ولايتهم وذلك لان الملكية الصفاقسية تدعمت باشتراء حوالي 30 000 هـ من الغراسات الاستعمارية بين الحربين و000 11 هـ بين عام 1956 وعام 1964 . لكن هذا الاستحواذ العقاري الكلي المتمحور حول غراسة الزياتين خاصة كانت عملية منتهية في معظمها في أوائل الخمسينات وان أغلب الأراضي الخاصة والاراضي الدولية وأراضي الأحباس العامة كانت مغروسة ولم يتبق إلا أراضي الأحباس الخاصة مثل حبس سيدي مهذب وحبس سيدي عمر بوحجلة وحبس الحاج قاسم وغيرها التي لم تدخلها حركـة الغراسات إلا بعد عام 1945 . ومنذ الحرب العالمية الثانية فإن حركة الغراسات أصبحت بطيئة وتمثلت في غراسة قطع صغيرة من طرف السكان البدو المستقرين على أراضي الأحباس الخاصة وفي تقسيم حبس الحاج قاسم الواقع على بعد 75 كم من صفاقس بعد عام 1945 واعطائه لمغارسين صفاقسيين لغراستها زيتونا وأشجارا مثمرة ومنذ تلك الفترة فإن المزارعين الصفاقسيين توقفوا عن عملية الغراسة في ولايتهم وذلك لان أغلب الاراضي الصالحة للغراسة غرست ولم يتبق إلا أراضي رديئة جبسية وجافة في حبس سيدي مهذب وأراضي متضرسـة أو محلية غير مواتية وسـاهمت سياسة التعاضد ومحاولة تعميمه بين عام 1962 وعام 1969 في تعطل الاستثمارات الزراعية وخاصة المغراسات الجديدة.

ومنـذ عام 1970 والعـدول عن سياسة التعاضد فإن حركة الغراسات استؤنفت خاصة على أطراف ولاية صفاقس في مناطق السواسي وشربان وسيدي بوزيد والمكناسي على بعد أكثر من 100 كم من صفاقس. لكن المساحات التي غرسها الصفاقسيون لا تفوق 10 000 هـ في هذه المناطق منذ عام 1970 أي أن هذه الظاهرة متواضعة وذلك لأن هذه الأراضي بعيدة عن المدينة وكذلك لان سكان هذه المناطق استيقظوا وأخذوا يقومون بعملية الغراسة بأنفسهم.

ولـذا فإنـه يمكن القـول اليوم بأن إحياء الأراضي مِن طرف السكـان الحضر الصفاقسيين في ظهير صفاقس عملية منتهية في معظمها بالنسبة للأراضي الصالحة للغراسة وان الحضريين الصفاقسيين يملكون أغلب اراضي ظهيرهم ولكنهم لا يقومون بإحياء أراضي زراعية جديدة ويقتصرون على استغلال غراسات بلغت فترة إنتاجها المثلى وانهم أصبحوا لا يخدمـون زياتينهم بانفسهم كالمغارسين الصفاقسيين الذين غرسوا الزياتين في نطاق عقود المغارسة في النصف الاول من هذا القرن أي أن الصفاقسيين ابتعدوا شيئا فشيئا عن العمل الزراعي المباشر وأصبحوا من صنف الملاكين المتغيبين الذين يقتصرون على تسيير ضيعاتهم مستعملين العـمال المستـأجـرين البـدو والآلات الميكانيكية وخاصة الجرارات وحيث أن الزياتين المنتجة لا تتطلب إلا أعمالا موسمية فإن العمال العقاريين نادرون وان أغلب اليد العاملة من الموسميين ولا يزور الملاك غراساته الا في تلك الفترات ولذا فإنه يتعاطى غالبا

اشغالا أخرى غير زراعية كالتجارة أو الصناعة أو الوظيفة العمومية. وأن مداخيل الزراعة أصبحت تستهلك في المدينة ولا تستعمل إلا نادرا لاحياء أراضي جديدة ما عدا عندما يقع اقتلاع الزياتين القديمة وتعويضها ببساتين لوز وأشجار مثمرة بعلية.

إن الفلاح الصفاقسي الذي كان يغرس بنفسه ويحرث الأرض بنفسه وكان يقتصد كثيرا ويذخر الأموال للتوسع في عملية الاحياء ويستهلك قليلا صار اليوم نادر الوجود وأصبح الحضر الصفاقسيون يصرفون مداخيل الأرض في بناء ڤيلات فخمة واشتراء ثلاجات وتلفزات وسيارات جديدة الخ.. واتجهوا نحو النشاطات الحضرية من صناعة وتجارة ووظيفة عمومية وغيرها. ويمكن القول بأن انظار الصفاقسي اليوم ليست متوجهة نحو السباسب القابلة للغراسة وللاحياء. ان هذه العملية انجزت في معظمها وحتى عندما نلاحظ وجود هذا الاهتمام فإنه اصبح ثانويا بعد أن كان مهيمنا في النصف الاول من هذا القرن. ان للحضر الصفاقسيين اليوم اهدافا أكثر طموحا ولذا فإننا نراهم يستقرون في تونس العاصمة لسد الفراغ الذي تركه الاوروبيون واليهود الذين هاجروا إلى فرنسا بعد الاستقلال وتعاطي نشاطاتهم المربحة التجارية والصناعية وغيرها.

يقتصر الصفاقسيون اليوم على استغلال الثروة الهائلة من الزياتين والاشجار المثمرة التي كونوها في ظهيرهم وبما أنهم مشغولون بمهن أخرى ولا يستطيعون خدمة الأرض بايديهم فإنهم يحاولون مكننة الأعمال الزراعية أكثر ما يمكن. ولقد نتج عن هذا السلوك تقلص مواطن الشغل المتوفرة في ظهير صفاقس وتصاعد سرعة النزوح الريفي واخلاء غابة الزيتون من السكان بصفة تكاد تكون كلية في بعض الحالات خاصة وان تربية الماشية تراجعت بسبب غراسة أغلب الأراضي وكذلك تدهور وضع ما تبقى من المراعي. ولقد نتج عن الهجرة الريفية تضاؤل اليد العاملة الموسمية المتوفرة وتعطل زراعة الحبوب عند الملاكين الكبار حتى إذا كانت زياتينهم حديثة تتحمل الزراعة الموسمية للحبوب وذلك لأنه يصعب أيضا استعمال الحصادات الدراسات الآلية في سباسب ظهير صفاقس. أي أن مدينة صفاقس في توسع مستمر على حساب ظهيرها الزراعي الذي أصبح يكاد يكون خاليا من السكان. ساهمت مدينة صفاقس في عملية غراسة غابة زيتون وأشجار مثمرة على نطاق واسع وكانت المستفيد الوحيد من هذه العملية وأصبح ظهير المدينة يتصف بفراغ سكاني واضح لأن استغلال الزياتين لا يتطلب إلا بعض العمال الموسميين وأجهزة هائلة من الآلات الميكانيكية وهكذا فإن المنطقة تتميز اليوم بوجود حاضرة اقليمية كثيرة السكان (أكثر من 000 350 ساكن) تتمتع بحركية ونشاط كبير وظهير زراعي بلغ أوجه من التطور الزراعي في نطاق النظام الحالي لزراعة الاشجار البعلية ومازال يغذي نزوحا ريفيا رغم انه قليل السكان ويسير نحو فراغ سكاني.

وفي الجملة يمكن القول أن الهيمنة العقارية للحضر الصفاقسيين على ظهيرهم ساهمت في عملية احياء زراعية نموذجية وكانت هذه العملية من صنع الصفاقسيين ولفائدة الصفاقسيين. ولقد حولت اغلب السكان البدو المستقرين في منطقة الغابة اما على عمال مستأجرين زراعيين أو إلى مترشحين للهجرة نحو مدينة صفاقس أو نحو تونس العاصمة أو في الفترة الاخيرة نحو ليبيا.

وان الصفاقسيين لا يهيمنون على ظهيرهم بامتلاك الاراضي فقط بل إنهم يتحكمون في أهم منتوجات الاقليم ماعدا منتوجات الماشية. وحسب الدراسات الأخيرة فإنهم ينتجون ثلثي زياتين الولاية وما يقرب من نصف لوزها وثلاثة أرباع فواكهها الأخرى من مشمش وخوخ وإجاص وتفاح الخ.. وزيادة على ذلك فإن الصفاقسيين يقومون بعملية نقل وتسويق كل انتاجهم من الزيتون والفواكه وكذلك انتاج الملاكين البدو في معظمه وذلك منذ القرن التاسع عشر. ورغم ظهور معاصر زيتون حديثة في مراكز ظهير صفاقس وخاصة في محرص وجبنيانة ومنزل شاكر وبير علي بن خليفة الخ... فإن معاصر مدينة صفاقس تحول ثلاثة أرباع انتاج الولاية من الزيتون إلى زيت وتستقبل ايضا زياتينا من مناطق أخرى من الجمهورية وخاصة من الوسط التونسي وتمثل الكميات القادمة من خارج الولاية التي تحول في معاصر المدينة ما بين 10 و15٪ من الزياتين المعصورة في صفاقس وذلك عن طريق اشتراء صابة الزيتون على أشجار وهو ما يسمى «بالخضارة» وهكذا فإن صفاقس اصبحت عاصمة زيت الزيتون وأهم ميناء تونسي لتصدير الزيوت اذ يصدر سنويا أكثر من 80٪ من الزيوت التونسية.

لكن ظهير صفاقس لا يوفر الا نسبة محدودة من استهلاك المدينة من الفواكه والخضر لا تفوق 15٪ وذلك لان الوسط الطبيعي غير مواتي خاصة في الشتاء ولذا فإن استهلاك صفاقس من القوارص يستورد من الوطن القبلي واستهلاكها من التمور يستورد من الجريد وحوالي 90٪ من الخضر تستورد من الوطن القبلي وولايات الشمال الشرقي وكذلك من الساحل وولايات القيروان وسيدي بوزيد وغيرها وتقوم مدينة صفاقس بتوزيع هذه المواد نحو المراكز الاقليمية الصغيرة مثل محرص وجبنيانة وغيرها. وبالنسبة للمواد الغذائية المستوردة من الخارج فإن ميناء صفاقس لا يستورد إلا زيت السويا واحيانا الحبوب وأما بقية المواد الغذائية المستوردة فإنها تجلب عن طريق تونس العاصمة وتقوم صفاقس فقط بتوزيعها على مراكز ظهيرها أي أن هيمنة صفاقس التجارية شاسعة ولايحدها إلا انعدام أو ضعف ظهير صفاقس بالنسبة لقسم من المنتوجات الزراعية وكذلك سلطة تونس العاصمة الكلية على تجارة كل المواد الزراعية ماعدا زيت الزيتون. وان نفوذ الصفاقسيين من الناحية التجارية يتعدى ولاية صفاقس ويشمل قسما هاما من تجارة التفصيل في القسم الاوسط من الجمهورية وكذلك في تونس العاصمة.

وإن مدينـة صفاقس تلعب دورا ماليا وبنكيا اساسيا بالنسبة لكامل الولاية. وان المـزارعـين الـذين غرسـوا الـزياتـين وكذلك اصحاب معاصر الزيتون يلجأون دائما إلى الاقتراض البنكي ومن المعلوم أن تكوين غابة الزيتون منذ القرن التاسع عشر اعتمد على قروض طويلة المدى على 15 أو 20 سنة بالنسبة للغراسات وقروض متوسطة المدى بالنسبة لاشـتراء الالات الميكـانيكية وقـروض موسمية بالنسبة للاعمال السنوية. وان من تقاليد المزارعين ايداع أموالهم ومدخراتهم في البنوك. وان كل البنوك التي تملك مقرا اجتماعيا في العاصمة لها فروعا في صفاقس ولذا فإن صفاقس تلعب دور الوسيط البنكي بين قسم من الجنوب التونسي وبنوك العاصمة وان هذا الدور كلي في ولاية صفاقس.

ومن المعروف أيضا أن للصفاقسيين خبرة كبيرة في ميدان الصناعات التقليدية مثل صناعة الأحذية والخشب وإصلاح السيارات والالات الكهربائية والالكترونية (الراديو أو التلفزة والخياطة الخ..) ولذا فإن إنتاج الصناعات التقليدية الصفاقسية يشع على كامل الجنوب التونسي ويباع في كل الأسواق الاسبوعية في الوسط والجنوب وزيادة على ذلك فإن عددا كبيرا من الصفاقسيين الذين يتعاطون الصناعات التقليدية استقروا في مراكز ظهير صفاقس وكذلك في أقاليم سيدي بوزيد والقصرين وقفصة والقيروان وسيدي عمر بوحجلة وغيرها واكتسبوا اسواقا وذلك بوجودهم على عين المكان.

وختاما يمكن القول بأن صفاقس تملك نفوذا كليا على اقليمها في كل الميادين وان هذا النفـوذ يفوق سلطة العاصمة على ظهيرها الزراعي ولكن هيمنة صفاقس لا تتعدى ولايتها إلا بالنسبة لبعض المدن والمراكز والاسواق وبعض النشاطات وتلاقي منافسة نفوذ تونس العاصمة التي تهيمن على الجنوب كما تهيمن على كامل المجال القومي.

II ـ الأنماط المعقدة من الاستحواذ العقاري لسكان المدن:

ويتخذ الاستحواذ العقاري أشكالا أخرى أقل بساطة مثلا في مدينة قربة المختصة في زراعة الخضر السقوية وكذلك في مدينة الكاف المتجهة منذ عهد بعيد نحو زراعة الحبوب البعلية.

1 ـ تدعيم الهيمنة العقارية القديمة لمدينة قربة على ظهيرها على اثر عملية حل الاحباس بعد الاستقلال.

تمثل بلدة قربة مدينة زراعية صغيرة تعد حسب تعداد عام 1975 ما يزيد بقليل عن 13 000 نسمة، أي مدينة صغيرة جدا بالنسبة لصفاقس وحتى لسوسة وبنزرت، ومع

ذلك فإن استحواذها العقاري على ظهيرها هام ويفوق منذ القدم الاستحواذ العقاري لسكان مدينة بنزرت ومدينة سوسة وشهد توسعا ملحوظا وخلافا للاستحواذ العقاري لمدينة سوسة وبنزرت وصفاقس منذ الاستقلال. وقربة من المدن الزراعية الصغيرة التي كان سكانها في الماضي يتعاطون الزراعة ويعيشون منها مثل مثيلتها في الوطن القبلي وفي ساحل بنزرت. ولكن سكان قربة كانوا منذ القرن التاسع عشر من المزارعين المحظوظين من الناحية العقارية ويملكون ظهيرا يمتد على منطقة عرضها حوالي 10 كم حول قربة ويتعاطون زراعة الخضر السقوية وكذلك الاشجار المثمرة البعلية وخاصة الزياتين والكروم والعنب وأخيرا زراعة الحبوب البعلية. ولكن زراعة الخضر السقوية كانت متواضعة حتى الاستقلال لان السوق الاستهلاكية الحضرية في البلاد بقيت محدودة حتى الاستقلال وكانت تعتمد على المناطق التقليدية لزراعة الخضر في الجنوب الشرقي من الوطن القبلي وفي ضواحي تونس العاصمة وفي ساحل بنزرت. ولم تشهد قربة قبيل الاستقلال توسعا ملحوظا إلا بالنسبة لزراعة الفلفل الذي كان يغذي تجارة نشيطة كفلفل مجفف.

لكن منذ عام 1958 فإن بعث عدد هام من مصانع تصبير معجون الطماطم وهريسة الفلفل في الوطن القبلي وخاصة في ضواحي العاصمة فإن زراعة الطماطم والفلفل والخضر الاخرى شهدت في قربة توسعا مذهلا استفاد من الخبرة القديمة لفلاحي قربة في ميدان زراعة الخضر السقوية وكذلك من عملية حل الاحباس وتقسيمها وامكانية اشترائها. ولقد ساهم هذا الوضع الجديد في تحويل مساحات فسيحة من الظهير التقليدي لقربة إلى اراضي مزروعة خضر سقوية على حوالي 6000 أو 8000 هـ، واشترى أيضا سكان مدينة قربة آلاف الهكتارات (أكثر من 5000 هـ من الأراضي السقوية) في تفلون وبير مسعودة وقصر سعد وغيرها وحولوها من الاستغلال الممتد الزراعي البعلي والرعوي إلى زراعة الخضر السقوية أي أن الاستحواذ العقاري لسكان قربة على أراضي احباس قبيلة المعاوين الذين كانوا يجهلون كل شيء عن زراعة الخضر وكانوا يفتقرون إلى الأموال اللازمة لتكثيف الزراعة تبعته عملية جبارة لاحياء الأراضي وتكثيف زراعتها وجعلها تنتج وتعطي مدخولا ماليا يفوق عشرات المرات المدخول القديم وبطبيعة الحال فإن هذه العملية ساهمت في اثراء سكان قربة على حساب المعاوين وفي توسيع ظهير قربة الزراعي السقوي الذي تمدد من مسافة 5 كلمترات من المدينة إلى حوالي عشرين كلمتر شمال المدينة في اتجاه أراضي المعاوين.

لكن آزدهار مدينة قربة وسكانها لم يكن نتيجة الاستحواذ العقاري على ظهير غني وتحويله إلى منطقة سقوية مختصة في زراعة الخضر لفائدة المدينة وسكانها فقط بل انه يرجع أيضا إلى تدعيم دور قربة في ميدان تحويل المنتوجات الزراعية وتصنيعها وتوفير الخدمات

الـلازمة للفلاحين، فلقد شيد في قربة بعد عام 1958 مصنع لتصبير الطماطم والفلفل يستهلك قسـما من إنتـاج المنـطقة، وتلعب قربة دورا نشيطا في ميدان تسويق المنتوجات الزراعية وخاصة الخضر الموجهة نحو المصنع المحلي وكذلك نحو مصانع ضواحي العاصمة ونحـو سوق الجملة في تونس بالنسبـة للخضر التي تستهلك طازجـة وتـوجـه عن طريق الشاحنات والزيتون الذي يوجه إلى معاصر مدينة قربة بالنسبة لكل إنتاج ظهير المدينة وتجارة الفلفل الأحمر المجفف والتوابل والبقول والماشية في السوق الأسبوعي لقربة يوم الأحد الذي يجذب سكان الأرياف بالنسبة لمجال يبعد ما بين 20 و30 كلمتر عن المدينة.

وان قربة تلعب دورا سياسيا في تجارة الأسمدة والأدوية الكيماوية، وفي توفير البذور المحسنـة وقطع الغيار وبيع المازوت وفي كل هذه المجالات فإنها تلعب دور الوسيط بين العاصمة والريف. ويبدو هذا الدور واضحا أيضا في الميدان البنكي والمالي، ولقد شرعت قربة ببنوكها الفرعية وصندوقها للقرض التعاوني في منح الفلاحين قروضا قصيرة، ومتوسطة المدى ولقد ساهمت هذه القروض المتنوعة في توسع زراعة الخضر وخاصة الطماطم والفلفل، وفي تجهيز الفلاحين بآلات ميكانيكية من جرارات وخاصة مضخات آلية جعلت عملية توفير مياه الآبـار للسقي آلية بصفـة كلية في ظهـير قربة، ولقد ساهمت قروض البنك القومي التـونسي المتـوسطة المدى في تجهيز كل الآبار بالمضخات الآلية. وان 90٪ من الجرارات المتواجدة في ظهير قربة ملك لسكان المدينة، وان أصحابها يستعملونها لضيعاتهم وكذلك يستعملونها لحراثة اراضي جيرانهم، ولنقل الاسمدة أو الانتاج الزراعي للمزارعين الذين لا يملكون مثل هذه التجهيزات ويتقاضون مقابل ذلك مداخيل هامة، وان عمليات اصلاح الآلات الميكانيكية المعطبة تقع في مدينة قربة بالنسبة لاغلب الحالات ولكن المزارع يجبر احيانا إلى الذهاب إلى العاصمة للحصول على قطع الغيار المنعدمة في قربة، وزيادة على الدور الصناعي والتجاري الذي تلعبه قربة بالنسبة لظهيرها فإنها تحتل دورا إداريا هاما وذلك لأنها مقر معتمدية، وتعليميا وذلك بمدارسها الثانوية وصحيا. . الخ. وحيث أن زراعة الخضر تتطلب السكن بالقرب من الضيعات فإن أكثر من نصف المزارعين القربيين لا يسكنون المدينة واستقروا على بعد 10 أو 20 كلم منها ولذا فإن هنالك حركة ذهاب واياب بين المدينة وظهيرها، حركة بضائع مختلفة وحركة سكان يبرهن على أن هذه المدينة الصغـيرة لها إشعـاع متنـوع الأشكـال وحـركية كبيرة. وظهرت فيها أشكال جديدة من النشاطات والفنيات الزراعية، أي أن علاقات قربة مع ظهيرها ليست جامدة كما هو الشأن اليوم بالنسبة لصفاقس بل إنها حية ورغم أنها لفائدة قربة وسكانها خاصة فإنها لا تعمل على إخلاء وتفريغ ظهيرها من السكان بل العكس فإنها تكثف الزراعة وتجعلها تتطلب أكثر ايدي عاملة وتنتج كميات متزايدة من المواد الزراعية.

2 ـ تدعيم الهيمنة العقارية لسكان الكاف على إثر تعميم استعمال الآلات الميكانيكية قبل الاستقلال وبعده.

تتميز مدينة الكاف الواقعة في الشمال الغربي من البلاد بضعف هيمنتها العقارية على ظهيرها في النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان الوضع يتصف باهمية الملكيات الصغيرة أو المتوسطة التي تسمح ما بين 30 و60 هـ وكانت مستغلة استغلالا مباشرا، ولكن الامور أخذت في التحول بظهور ملكيات كبيرة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر على إثر الانتفاضة الشعبية لسنة 1864 وما تبعها من مجاعة وقمع وتراجع في عدد سكان المنطقة الأمر الذي مكن القياد والكواهي والقضاة والأعيان بصفة عامة من الاستحواذ على ملكيات كبيرة لكن كل هذه الملكيات الشاسعة مستغلة استغلالا غير مباشر بطريقة المتسوغين أو الشركاء أو «الخماسة» وكان قسم كبير منها مستغل خاصة في قيعان السهول المستنقعة الصعبة الحراثة، وحتى في اماكن أخرى وذلك لتقلص عدد السكان.

ولم يتغير الوضع بصفة سريعة على اثر انتصاب الحماية عام 1881، وذلك لان المنطقة بعيدة عن تونس العاصمة وكذلك لان البيليك والاحباس واعيان العاصمة كانوا لا يملكون اراضي هامة في اقليم الكاف. ولم تبدأ عملية الاستحواذ العقاري الاستعماري على الأراضي الزراعية في هذه المنطقة الا بعد الحرب العالمية الاولى عندما مكن انتشار استعمال الالات الميكانيكية من حراثة أراضي شاسعة بعدد قليل من العمال القارين والموسميين، وتمكن المعمرون الاوروبيون من استغلال مساحات هامة ومتزايدة من الاراضي الزراعية بوسيلة اكتراء الأرض واعطاء القروض إلى أصحابها ثم اشترائها عندما يعجز الملاك المتداين عن دفع الديون المتراكمة وهكذا فإن المعمرين تمكنوا من الاستحواذ على أراضي السهول الطينية واستطاعوا حراثتها بسهولة باستعمال الجرارات، ولقد تدعم الاستحواذ العقاري الاستعماري بالتملك ببعض الأحباس العامة التي منحتها حكومة الحماية للمعمرين. وتمكن المزارعون التونسيون الأغنياء من سكان مدينة الكاف من اقتناء تجهيزات هامة من الآلات الميكانيكية مقتدين في ذلك بالمعمرين وشاركوا في حركة اكتراء أراضي الفلاحين الصغار وكذلك أراضي الملاكين المتغيبين وفي منحهم قروضا ثم اشتراء أراضيهم، أي أن طريقة استغلال الأراضي المكرية بالآلات الميكانيكية العصرية ثم اشترائها ساهمت في تدعيم الضيعات الكبيرة الاستعمارية وكذلك الضيعات الكبيرة التونسية.

ونلاحظ أن المزارعين التونسيين الذين استفادوا من هذا الظرف هم التجار وأصحاب المهن الحرة والموظفون الذين استطاعوا اشتراء جرارات وحصادات دراسات وتسوغوا أراضي شاسعة يمكن أن تبلغ 500 هـ وحتى 1000 و2000 هـ، وكونوا شركات لاستغلال

الأراضي تملك خاصــة الآلات الميكـانيكية واسـتـطاعـوا أيضا اشتراء قسم لابأس به من الأراضي المعروضة للكراء. ولقد برهنت الدراسة الاحصائية للمعهد القومي للاحصاء عام 1962 أن المزارعين المنتمين للقطاع الثالث القاطنين بمدينة الكاف الذين يتصرفون في اكثر من 50 هـ يستغلون 37٪ من الأراضي الزراعية وأنهم يملكون حوالي ثلث الأراضي التي يستغلونها وان الثلثـين أراضي كراء، وزيادة على ذلك فإن هنالك عددا كبيرا من التجار الصغـار والمـوظفـين الذين يستغلون ما بين 10 و40 هـ من الأراضي الملك أو المتسوغة ويستعملون لخدمتهـا آلات ميكـانيكية هي أيضـا مكرية، كل هذا يدل على أن التطور الحديث منذ عام 1920 وإدخال الآلات الميكانيكية مكن اصحاب رؤوس الاموال من الاستحـواذ على قسم متزايد من الاراضي الزراعية بطريقة اشتراء الارض أو اكترائها أو بالاحرى بطريقة اكتراء الارض ثم اشترائها وحمل عددا متزايدا من الفلاحين الصغار إلى ترك الاستغلال المباشر والبحث عن عمل مستأجر عند المزارعين الكبار، لكون امكانيات التشغيل المحدودة بسبب تعميم المكننة وضعف الصناعة الاقليمية ساهمت في ارتفاع نسبة البطالة الاقليمية وفي حمل افواج متزايدة من اليد العاملة الزراعية على النزوح نحو المدن وخاصة نحو مدينة تونس.

وهكذا فإن الضيعات الكبيرة التي تسع أكثر من 50 هـ في سهل الكاف عام 1962 تمثل أكثر من 85٪ من المساحات الزراعية، لكن قسما هاما من هذه الاراضي تمثل اراضي مكرية (أكثر من 40٪ حسب الدراسة الاحصائية لعام 1962) [2] أن المزارع الكبير اليوم ليس دائما ملاك كبير، ويمكن القول بأن تعميم المكننة غير العلاقة بين المستغلين والارض الزراعية، فليست الملكية الكبيرة هي التي تصنع المزراع الكبيرة بل التجهيزات الميكانيكية من جرارات وحصـادات دراسـات الخ . . . . والملاحظ أن هذا الوضع السائد في سهل الكاف واستحواذ السكان الحضريين على الأراضي الزراعية البعلية المزروعة وحبوب بطريقة اشتراء الآلات الميكانيكية واكتراء أراضي الفلاحين الصغار والملاكين المتغيبين موجود وعام في كل سهـول التل الاعلى وسهول مجردة الوسطى وبلاد باجة وماطر وكل مناطق زراعة الحبـوب في الشـمال التـونسي وهو مرتبط بتعميم المكننة وتقسيم الملكيات الصغيرة وتفقير الفلاحين الصغار والنزوح الريفي وأن الاستغلال غير مباشر بطريقة الكراء أو الشركة في مناطق زراعة الحبوب في الشمال التونسي اصبح مرتبطا بتعميم المكننة وبالضيعات الكبيرة.

إذا من الواضح أن التطور الحديث وتعميم المكننة في الشمال التونسي ساهم في دعم الاستحواذ العقاري للسكان الحضريين من المدن الاقليمين الكاف وباجة وجندوبة وكذلك

(2) حسب دراسة لوزارة الزراعة عن ولاية الكاف عام 1974 فإن 40٪ من الاراضي الزراعية المستغلة مكرية أو مستغلة بطريقة الشركة وان الاستغلال الغير مباشر يهم 51٪ من أراضي المزارعين الذين يتصرفون في أكثر من 100 هـ .

من سكان العاصمة على الاراضي الزراعية المختصة في زراعة الحبوب وفي احتداد مشكل البطالة الاقليمية وتصعيد سرعة النزوح الريفي وفي تدعيم زراعة الحبوب الممتدة Extensive التي لا تسعى إلى الزيادة في الانتاج والانتاجية بخلق مناطق سقوية أو ببعث غراسة الاشجار المثمرة أو تطوير تربية الماشية بل بالعكس تعتمد أساسا على الآلات الميكانيكية التي تقضي على مواطن الشغل الاقليمية وتتماشى مع التغيب الزراعي l'Absentéisme والاستغلال المنجمي للأرض الزراعية والتركيز على زراعة واحدة وهي الحبوب، ومازال هذا الاتجاه السائد في أغلب سهول الشمال التونسي هو المسؤول الأساسي عن تدهور الأوضاع الاجتماعية في الأرياف وتفقير الفلاحين الصغار واستمرار البطالة المزمنة والنزوح الريفي، الزراعة التي تدر على المزارعين الكبار المتغيبين وخاصة الحضريين منهم مرابيح طائلة على حساب سكان الريف والاقتصاد القومي.

وهكذا فإن اقتناء التجهيزات الميكانيكية الذي مكن سكان المدن المتغيبين من الاستحواذ على أراضي زراعية شاسعة بطريقة الكراء أو الشركة ثم الشراء ساهم في تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مناطق زراعة الحبوب في الشمال التونسي وفي استمرار التخصص في الزراعة الاحادية للحبوب La monoculture céréalière وعدم تكثيف الزراعة والتوسع في الزراعات السقوية وغراسة الاشجار المثمرة وتربية الماشية العصرية وفي تدعيم البطالة والنزوح الريفي أي في استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي للشمال الغربي التونسي، ولذا فإنه يمكن القول بأنه خلافا للاستحواذ العقاري لسكان مدينة قربة على ظهيرهم الذي ادى إلى تكثيف للزراعة وتوسع لزراعة الخضر السقوية وخلق ازدهار زراعي ومواطن شغل جديدة وخدمات وصناعات متنوعة فإن الاستحواذ العقاري لسكان مدن المناطق المختصة في زراعة الحبوب للشمال التونسي يمثل استحواذا طفيليا على حساب الزراعة والاقتصاد الاقليمي وساهم في تدهور الوضع الاجتماعي وفي تصعيد سرعة الهجرة نحو المدن الساحلية وخاصة تونس العاصمة.

III - الصنف الاكثر تعقيدا : الاستحواذ العقاري لسكان تونس العاصمة :

تهيمن مدينة تونس على ظهير زراعي فسيح يتعدى اقليمها الخاص ويهم قسما كبيرا من المناطق الزراعية في شمال البلاد وحتى في وسطها وان عراقة مدينة تونس كعاصمة للبلاد منذ العهد الحفصي بدون انقطاع تمثل العامل الأساسي الذي يفسر الهيمنة الكبيرة لسكان مدينة تونس في القرن التاسع عشر على اقليمها وعلى سهول مجردة السفلى والسهول الواقعة جنوب العاصمة حتى زغوان مرورا بالفحص وبعرادة والعروصة وقعفور وعلى سهل قرنبالية وبلاد تكلسة في الوطن القبلي وعلى سهول ماطر وبلاد باجة وبنسبة اقل أهمية على سهول

مجردة الوسطى إلى جانب بعض الملكيات الشاسعة في التل الأعلى والنفيضة وجنوب الساحل وإقليم صفاقس وحتى في منطقة السباسب السفلى والعليا.

وإن هذه الهيمنة العقارية لمدينة تونس على المجال القومي متنوعة ومعقدة، وهكذا فإن قسما من الاراضي التابعة للعاصمة كان ملكا للدولة أي لما كان يسمى «بالبيليك» وقسما آخر كان يتكون من «هناشر» [3] فسيحة تمثل أحباسا عامة وأحباس زوايا مرتكزة في مدينة تونس، وكانت كل هذه الأحباس مستغلة من طرف جمعية الأحباس وقسطا آخر كان ملكا لأعيان من مدينة تونس يمثلون الموظفين السامين والعائلات المحظوظة التي تعيش حول العائلة المالكة وكانت هذه الأراضي إما ملكا خاصا للسكان الحضر أو أحباسا خاصة لهذه العائلات.

وإنـه لمن العسير تقدير المساحات التي كانت سلطة الادارات العمومية من بيليك وأحباس عامة أو المساحات التي كانت املاكا خاصة للسكان الحضر القاطنين بالعاصمة ولذا فإنه لا يمكن تقدير هذه المساحات بالهكتارات وسنقتصر على اعطاء بعض النسب المئوية. يبدو أن الملكية الحضرية لسكان مدينة تونس العاصمة كانت تمثل على الاقل 80٪ من اراضي سهول تونس وماطر وحتى 90٪ في بعض الحالات وأكثر من 50٪ من أراضي سهل قرنبالية وبلاد تكلسة ونسب اقل أهمية في بلاد باجة وسهول مجردة الوسطى وجنوب تونس وفي القسم الاوسط من البلاد.

ومن المعروف أن الاستحواذ العقاري لسكان مدينة تونس على الاراضي الزراعية كان طفيليا تماما، إذ أن البيليك والاحباس العامة والملكيات الخاصة كانت تقتصر على نسخ أراضيها أو على منحها لفلاحين يستغلونها بطريقة الشركة أو الخماسة أو على تكليف مصلحة غابة الشمال باستغلالها بالنسبة للزياتين العتيقة أي أن سكان العاصمة كانوا يقتصرون على اقتناء الربح العقاري ولا يقومون بأي عمل استثماري ولم يقوموا بادخال مزروعات جديدة أو إحداث غراسات أو حفر آبار وخلق مناطق سقوية الخ... ويبدو أن الزياتين التي كانت بيد اعيان مدينة تونس أو الاحباس العامة أو البيليك غرسها السكان القرويون ثم انتزعت السلطة الملكية من أصحابها وضمتها إلى نفوذ العاصمة أو غرسها القرويون على إثر عقود مغارسة مع سكان العاصمة، وعلى كل حال فإن غابة الزيتون المنتشرة في الشمال الشرقي من البلاد وصفها الملاحظون في القرن التاسع عشر بأنها «غابة قليلة الانتاج وهرمة وتنقصها الصيانة».

ولذا فإن سكان العاصمة كانوا يحصلون على مداخيل زهيدة من أراضيهم خاصة وأن البلاد شهدت في السنوات التي سبقت انتصاب الحماية أزمات سياسية واقتصادية تبعتها

(3) هنشير: منطقة زراعية فسيحة لها حدود طبيعية أو خاصيات بشرية معينة.

سنوات مجاعة وأوبئة فادحة تسببت في تراجع سكاني عميق، ولذا فإن البلاد التونسية كانت تبدو لكل الملاحظين في ذلك العهد كبلد يشتكي من نقص في السكان واليد العاملة، وكانت نسبة هامة من الأراضي الزراعية الخصبة بورا غير مزروع بسبب النقص في اليد العاملة.

سيغتنم الاستعمار الزراعي الأوربي بعد انتصاب الحماية هذا الوضع، وذلك بالاستيلاء السريع على أراضي البيليك وقسم كبير من أراضي الأحباس العامة وكذلك الملكيات الخاصة التابعة لأعيان العاصمة، وهكذا فإن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أصبحت ملكا للأوروبيين وتدعمت بعد تعميم استعمال المكننة الزراعية بطريقة اكتراء مساحات هامة كانت ملكا للمتغيبين من العاصمة وكذلك للسكان المحليين ولقد قدر جان بونسيه Jean Poncet المساحات التي أصبحت تحت تصرف الاوربيين بما بين 260 200 و270 000 هـ في سهول تونس وكانت الملكية الاوربية تمثل في هذه السهول ما بين النصف والثلثين واحيانا الثلاثة أرباع المساحات الزراعية الجملية، وزيادة على ذلك فإن المعمرين الاوربيين كانوا يتصرفون في أكثر من 000 40 هـ في سهل قرنبالية وبلاد تاكلسة وأكثر من 000 35 هـ في اقاليم ماطر وبنزرت أي في الجملة ما بين 000 330 و000 340 هـ في الشمال الشرقي من البلاد وذلك بدون الاخذ بعين الاعتبار الاراضي التي كانت ملكا للمعمرين وكانت تحت تصرفهم بطريقة الشركة أو الكراء في بلاد باجة وسهول مجردة الوسطى والتل الاعلى والوسط والجنوب التونسي والتي كانت تقدر بحوالي 000 500 هـ.

لكن الاغلبية الساحقة من الاحباس الخاصة للسكان الحضر المقيمين بمدينة تونس وأحباس الزوايا بقيت كما هي بدون تغيير وتحت تصرف المستحقين حتى الاستقلال، ولذا فإن ابحاثنا الميدانية في اقليم الوطن القبلي برهنت على أن الملاكين المتغيبين من العاصمة مازالوا يملكون عام 1956 حوالي 000 11 هـ في سهل قرنبالية وفي بلاد تاكلسة منها 9000 هـ من الاحباس الخاصة وما يقرب من 000 20 هـ في منطقة ماطر وأعالي واد جرمين وحوالي 000 4 إلى 000 5 هـ في بلاد باجة وبعض مئات الهكتارات في سهول مجردة الوسطى وخاصة في منطقة بوسالم حسب دراسة الاستاذ أحمد القصاب، وكانوا يملكون مساحات شاسعة في سهول تونس وخاصة في منطقة المرناق وسهول مجردة السفلى ومجاز الباب وعلى أساس المثال لا الحصر فانهم كانوا يملكون نصف الزياتين التي كانت تحت سلطة مصلحة غابة الشمال والتي كانت تقدر بـ 000 750 أصل زيتون.

وفي الحقيقة فإن أغلب هذه الاراضي لم تكن مستغلة استغلالا مباشرا من طرف اصحابها بل كانت مسوغة للمعمرين الاوربيين وللمزارعين التونسيين المجهزين بالالات

الميكانيكية، أو الفلاحين المستقرين على هذه الاراضي منذ عهد بعيد في المناطق المتضرسة التي يصعب حرثها واستغلالها بالالات الميكانيكية العصرية أو ممنوحة لفلاحين تونسيين أو أوروبيين بطريقة الشركة أو تحت اشراف مصلحة غابة الشمال بالنسبة للزياتين العتيقة، ولا توجد إلا نسبة ضئيلة من المستحقين الاغنياء والنشيطين الذين كانوا مجهزين بآلات ميكانيكية الذين يستغلون أراضيهم بطريقة مباشرة بالنسبة للاراضي المختصة في زراعة الحبوب، وكان الاستغلال المباشر يهم 40٪ من الاراضي التي كانت ملكا لسكان مدينة تونس في إقليم ماطر ولكن نسبة الاستغلال المباشر تنخفض في أراضي المتغيبين من مدينة تونس إلى 15 ـ 20٪ في أعالي واد جرمين و15٪ في سهل تونس وأقل من 10٪ في سهل قرنبالية وبلاد تكلسة.

ولكن خلافا للاستحواذ العقاري الأوربي الذي شرع بعد فترة انتقالية دامت أحيانا حتى الحرب العالمية الاولى في الاستغلال المباشر وفي إدخال أنواع جديدة من البذور المحسنة من القمح وكذلك في غراسة الاشجار المثمرة وخاصة كروم العنب والزياتين والقوارص الخ . . فإن استمرار ملكية المتغيبين من سكان العاصمة على أرض شاسعة من القسم الشمالي الشرقي من البلاد جمد هذه الاراضي وكان حجر عثرة أمام كل عملية احياء أو غراسة اشجار مثمرة أو خلق مناطق سقوية وساهم في الابقاء على غابة الزيتون العتيقة الغير منتجة وكانت التأثيرات السلبية لهذا الوضع معروفة عند العام والخاص.

ولذا فإن حكومة الاستقلال اتخذت سنة 1956 و1957 عدة قوانين لحل كل الاصناف من الاحباس. ونتج عن هذه القوانين تراجع سريع للملكية التقليدية لسكان العاصمة في أرياف القسم الشمالي الشرقي من البلاد. وكان هذا التقلص نتيجة منح السلط التونسية الجديدة حق «الانزال» للمستقرين على الأراضي منذ عهد بعيد وكذلك حق «الكردار» للمستقرين على الأراضي منذ فترة محدودة لكنها تفوق عشر سنوات من الاستغلال المباشر وبيع الأراضي التي تحررت من قيود الأحباس إلى السكان المحليين الريفيين. وهكذا نلاحظ أن أغلب الملاكين من سكان تونس العاصمة باعوا هذه الملكيات البعيدة التي لم يستغلوها بصفة مباشرة أبدا ولم يزوروها أحيانا ولو مرة واحدة. ولقد استفاد من هذا التحول العقاري السريع بعد الاستقلال سكان الأرياف وخاصة القرويون وسكان المراكز الحضرية الصغيرة مثل سليمان ومنزل بوزلفة ومجاز الباب وماطر وباجة الخ . . . وعلى أساس المثال فإن 80٪ من الاحباس الخاصة المنحلة بعد الاستقلال في إقليم ماطر بيعت لمزارعين ليسوا من سكان العاصمة، وفي سهل قرنبالية وبلاد تكلسة فان 90٪ من الملكيات القديمة لسكان العاصمة بيعت بعد الاستقلال لاصيلي الوطن القبلي وان 10٪ المتبقية استمرت بايدي المستحقين الذين كانوا مجهزين بالالات الميكانيكية الزراعية وكانوا يستغلون بصفة

مباشرة قبل الاستقلال، ومن بين المشترين نلاحظ ظهور فئة جديدة من سكان العاصمة القادمين من أقاليم أخرى من الجمهورية من الساحل أو صفاقس مثلا وينتمون من الناحية المهنية إلى قطاعات البناء والنقل والتجارة، ونجدهم خاصة في اقليم ماطر وبأهمية أقل في بلاد باجة وسهل قرنبالية وبلاد تكلسة.

وإلى جانب هذا الانكماش العام للملكية المتغيبين من سكان العاصمة بعد الاستقلال على اثر حل الاحباس فإننا نلاحظ ظهور وتدعيم ملكية جديدة لسكان العاصمة بعد الاستقلال تكونت على اثر اشتراء أراضي كانت ملكا للمعمرين الأوربيين أي الاغنياء من سكان العاصمة من تجار واصحاب المهن الحرة والموظفين السامين تمكنوا من اشتراء ضيعات استعمارية مزروعة كروم وعنب وقوارص وزيتون وحتى حبوب في سهول تونس وقرنبالية وبلاد تكلسة وماطر الخ.. وانهم اشتروا غالباً أراضي مغروسة بالأشجار المربحة أو مساحات شاسعة لزراعة الحبوب والبعض منهم قام بعملية غراسة الأشجار المثمرة بعد اشتراء الأرض في نطاق استغلال مباشر يستعمل الآلات الميكانيكية واليد العاملة المستأجرة أي أن الملكية الحضرية لسكان العاصمة أصبحت غالبا اليوم مستغلة استغلالا جاهدا وتدر على أصحابها مداخيلا هامة الـ 600 5 هـ من القوارص وكروم العنب والاشجار المثمرة والاراضي البيضاء التي يملكها سكان العاصمة اليوم في الوطن القبلي مثلا لها قيمة تفوق بكثير الـ 000 11 هـ من الملكيات القديمة التي كانت تحت ذمتهم قبل الاستقلال والمتكونة من الزياتين العتيقة والاراضي البيضاء والاحواش الدون مستغلة أي أن الملكية الجديدة لسكان العاصمة في الوطن القبلي تحتل مساحات أقل بأكثر من 50٪ من الملكيات القديمة ولكن لها قيمة فائقة لأنها مغروسة بالأشجار المثمرة وتكونت على إثر اشتراء أراضي للمعمرين الأوروبيين وكذلك بساتين الملاكين الصغار الذين تفقروا بسبب النقص في مياه السقي وتقلص المياه الجوفية وتأرجح اسعار القوارص والعنب والزيت ويلجأ الملاكون الجدد إلى الاستغلال المباشر بطريقة اليد العاملة المستأجرة خلافا للملاكين التقليديين الذين كانوا يستغلون الشركاء والخماسة والمكترين. ومنذ أكثر من 15 سنة فإن الملاكين من سكان العاصمة توجهوا ايضا نحو تربية الدواجن العصرية لانتاج البيض ودجاج اللحم ونلاحظ هذه الظاهرة خاصة في سهل قرنبالية وفي اقليم تونس ويتعاطون هذا النشاط إما بأنفسهم أو في نطاق نظام الشركة مع مؤسسة كبيرة مختصة في تربية الدواجن وهي بولينا Poulina ولقد ساعدت الدولة الاتجاه نحو تربية الدواجن وذلك بمنحهم قروضا طويلة المدى بفوائض زهيدة وكذلك اعانات متنوعة ولذا فإن سكان العاصمة اصبحوا يتحصلون على مداخيل هامة من استغلال الأرض الزراعية تفوق بكثير ما كانوا يتحصلون عليه قبل الاستقلال.

ولذا فإنه خلافا لسكان مدينة سوسة الذين تركوا بصفة تكاد تكون كلية كل نشاط زراعي وخسروا كل هيمنة على الأراضي الزراعية فإن سكان العاصمة باعوا أراضيهم على

مرحلتين المرحلة الأولى بعد انتصاب الحماية باعوا فيها الأغلبية الساحقة من أراضيهم إلى المعمرين الأوربيين ثم في المرحلة الثانية بعد الاستقلال وحل الاحباس باعوا ما تبقى لهم من الاراضي ثم ظهرت ملكية جديدة لسكان العاصمة بعد الاستقلال متكونة من البساتين ونشـاطات عصرية مثل تربية الدواجن وتربية الابقار وزراعة للحبوب باستعمال المكننة، ويمكن ان نعتبر أن أراضي المعمرين المسترجعة التي مازالت مستغلة تحت إشراف ديوان أراضي الـدولـة تخدم مصـالح سكان المدن وتدر على العاصمة خاصة وعلى مدن أخرى مداخيل طائلة.

إن علاقات العاصمة مع ظهيرها الزراعي تغيرت بصفة جوهرية منذ انتصاب الحماية ومنـذ الاستقلال. فبعد أن كان الاستحواذ العقاري للبيليك والأحباس العامة والأعيان استحواذا طفيليا فإنه تحول اليوم وأصبح يشتمل على أراضي شاسعة تتصرف فيها الدولة مبـاشرة وبواسطة تعاونيات وتقوم في نطاقها بعمليات إحياء وبعث مناطق سقوية وغرس الأشجار المثمرة وإدخال نشاطات جديدة من تربية للأبقار والدواجن وغيرها وكذلك على ملكيات خاصة لسكان العاصمة من الأغنياء الجدد المهاجرين من داخل الجمهورية من السـاحـل وولاية صفـاقس الخ . . مستغلة استغلالا مباشرا وجاهدا ومكونة خاصة من الاراضي المشجـرة وتعتمـد على نشاطات مربحة من تربية الدواجن والابقار الخ . . وان هيمنـة سكان العاصمة على ظهيرهم الزراعي تدعمت ايضا منذ الاستقلال باحتكارهم تجميع وتحويل وتجارة المواد الزراعية وتمويل المشاريع والنشاطات الزراعية. أي أن دراسة الاستحـواذ العقـاري لسكـان العاصمة على ظهيرهم الزراعي يجرنا إلى دراسة علاقات العـاصمـة مع كامل المجال التونسي وهيمنة العاصمة على كامل البلاد. وخلافا للمدن التونسية الاخرى التي لا تملك الا اشعاعا محليا أو اقليميا مثل الكاف أو قربة أو صفاقس (4).

لكن هذا الاشعاع الاقليمي يمكن أن يكون اجبائيا كما هو الشأن بالنسبة لصفاقس بينما كانت هيمنة العاصمة على ظهيرها الزراعي في القرن التاسع عشر هيمنة عقارية وادارية وسياسية تتصف بأنها هيمنـة طفيلية وقمعية فإن العـلاقـات الحالية أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا ولكنها مازالت علاقات هيمنة رغم أنها تشتمل على بعض الجوانب الايجابية تتمثل في عمليات احياء الارض وغراسات الاشجار وبعث المناطق السقوية واعطاء القروض وبناء السدود الخ . .

---

(4) نذكر بأن سكان مدينة الكاف عام 1975 بلغت 939 27 نسمة، وسكان بنزرت 856 65 نسمة وسكان سوسة الكبرى أكثر من [illegible]00 000 نسمة وسكان صفاقس 000 268 نسمة وسكان تونس العاصمة 000 900 نسمة.

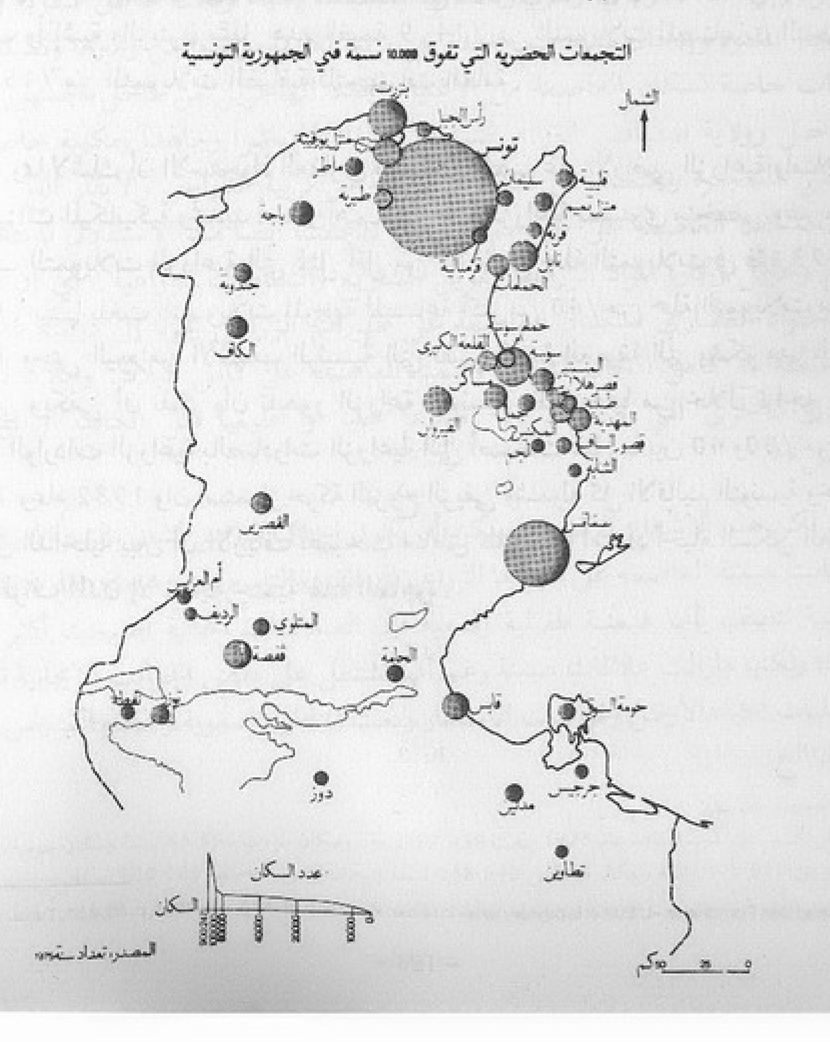
حاولنا من خلال هذه الدراسة للاستحواذ العقاري للسكان الحضر على الاراضي الزراعية للبلاد التونسية ان نتعرف على أهمية هذه الظاهرة وعلى تنوعها بين مختلف المدن وعلى تطورها منذ القرن التاسع عشر وعلى دورها في هيمنة المدن على الارياف وامتصاص قسم من مدخول الارض الزراعية لفائدة سكان المدن على حساب سكان الارياف، لكن الاستحواذ العقاري لسكان المدن على الاراضي الزراعية لا يمثل إلا شكلا من أشكال هيمنة المدن على الارياف وابتزاز جزء من مداخيلها، ولقد برهنت دراسة حديثة على[5] أن السكان الحضر أصبحوا يتحكمون في قسم هام من الفائض الزراعي، امتلاك التجهيزات الميكانيكية وان الدولة تمكنت بطريقة التحديد الاجباري لاسعار عدد هام من المنتوجات الزراعية وخاصة الحبوب والمنتوجات الحيوانية من لحم والبان وزيت الزيتون، منذ الاستقلال من اقتطاع نسبة مذهلة من المنتوج الزراعي وقع تقديرها بالنسبة لسنة 1975 ـ بـ 000 816 54 دينارا أي 1 , 16٪ من الانتاج الزراعي الجملي و2 , 28٪ من قيمة انتاج الحبوب والماشية والزيتون وتمثل هذه القيمة 9 , 14٪ من التمويلات للصناعات التحويلية و4 , 151٪ من التمويلات الصافية للتجهيزات العامة.

ومما لاشك أن الاستحواذ العقاري للسكان الحضر على الأراضي الزراعية وامتلاكهم التجهيزات الميكانيكية وتحديد أسعار أهم المنتوجات الزراعية بمستوى منخفض وغير مربح وضعف التمويلات الزراعية التي تمثل أقل من 13٪ من جملة التمويلات في فترة 1973 ـ 1981، بينما بلغت التمويلات الموجهة للصناعة أكثر من 40٪ من جملة التمويلات منذ عام 1973 وحتى اليوم من الأسباب الرئيسية التي تفسر الأزمة العميقة التي يشكو منها الريف التونسي ويكفي أن نذكر بأن تدهور الزراعة التونسية يظهر جليا من خلال تراجع نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية التي أصبحت تمثل ما بين 40 و60٪ من عام 1970 وعام 1982 وان استمرار حركة النزوح الريفي وشموله كل الاقاليم التونسية وخاصة المناطق الداخلية يبين أن الأرياف أصبحت مناطق طاردة وما امتداد أحياء السكن العفوي على أطراف المدن إلا نتيجة حتمية لهذه الظاهرة.

(5) Mohamed Ben Romdhane: «L'Etat et la paysannerie» in revue: «Le Mensuel» N° 2, Juin 1984, p. 33, à 51, Tunis.

المراجع بالفرنسية

- Mohamed FAKHFAKH: «La grande exploitation agricole de la région sfaxienne et les problèmes qu'elle pose». Cahiers du C.E.R.E.S. Série géographique. N° 3. 1976. 294 p.
- Ahmed KASSAB: «L'évolution de la vie rurale dans les régions de la Moyenne Medjerda et de Béjà-Mateur». Public de l'Univ. de Tunis, 1979, 675 p.
- Ezzedine MAKHLOUF: «Structure agraire et modérinisation de l'agriculture dans les palaines du Kef». Cahiers du C.E.R.E.S. Série géographie, N° 1, 1976. 248 p.
* Hafedh SETHOUM: «L'agriculture de la presqu'île du Cap Bon: structures sociales et économie rurale». Publ. de l'Université de Tunis. 1977; 532 p.
- Hafedh SETHOM: «Les fellahs de la presqu'île du Cap bon: étude de géographie sociale régionale». Publ. de l'Univ. de tunis, 1977, 372 p.
- Hafedh SETHOM: «Les propriétaires fonciers tunisois dans la presqu'île du Cap bon». in Revue tunisienne des Sciences Sociales». N° 52, 1978; pp. 95-115.



تطور العلاقات بين المدن والمحيط
في الساحل التونسي

محمد الجديدي

الجامعة التونسية ـ تونس

مقدمة :

من المعلوم أن المدينة هي مركز لنشاطات معقدة وليست «عالما مغلقا» [1] لذلك فهي تربط العديد من العلاقات مع المجال الذي يحيط بها وحتى مع المدن الأخرى للمجال الوطني. إذ توجد في الجهاز الحضري تدفقات (Flus) من جميع الأنواع ضمدينية (intra-urbains) وبيمدينية (inter-urbains) . وبدونها قد تكون الحياة مستحيلة [2] وهذه التدفقات هي في نفس الوقت مندفعة نحو المركز (centripètes) نظرا الى أن المدينة تسحب على حساب إقليمها ليس فحسب منافع لغذائها وإنتاجها وتجارتها واستثماراتها بل وأيضا اليد العاملة بواسطة خدماتها ذات المستوى المعين ـ ومبعدة عنه (centrifuges) كتوزيع جزء هام نوعا ما من المواد المصنوعة و(أو) المستوردة وتبليغ التعليمات الادارية والاقتصادية . وقد تكون أيضا تيارات بشرية وكذلك تدفقات مادية (سلع) وغير مادية (رساميل، مبادلات هاتفية، الخ .) .

إن المعرفة الدقيقة لهذه التدفقات لها أهمية جوهرية نظرا لكونها تُوضّح كثافة وأنواع العلاقات بين المدينة وريفها وحتى «إقليمها» وكذلك مختلف نطاقات النفوذ الحضري .

(1) Pierre Merlin: «Méthodes quantitatives et éspace urbain» p: 20. Collection de géographie applicable – Masson et Cie. Paris 1973.

(2) J. B. Racine et H. Raymond: «L'analyse quantitative en géographie» p: 16. Collection S. U. P. Paris 1973.

المعدلات السنوية لنسب النمو الديمغرافي الحضري في الساحل من 1956 الى 1975

حسبت هذه النسب لجميع البلديات الموجودة عام 1975 (مهما كان حجمها) وكذلك للتجمعات غير البلدية التي تعد أكثر من 2.000 نسمة في تعداد 8 ماي 1975

من 0,1 إلى 1%
من 1,1 إلى 1,5
من 1,6 إلى 2
من 2,1 إلى 3
من 3,1 إلى 6,78
نسبة غير مضبوطة نظرا الى ان عدد السكان لعام 1956 غير معروف

نسمة
80449 35000 20000 10000 5000 3000 1000

ق.ز.ث : القصيبة - الزاوية - الثريات
م : المسعدين
س.س.م : الساحلين - سيدي عامر
معتمر
ب : بنان
ص.ا.ب : صيادة - لمطة - قصر هلال

بوفيشة
النفيضة
هرقلة
سيدي بو علي
أكودة
حمام سوسة
القلعة الكبرى
سوسة
المنستير
القلعة الصغرى
ق.ز.ث
مساكن
قصيبة المديوني
الوردانين
بنبلة
منارة
منزل النور
البرجين
بوحجر
طبلبة
طوزة
منزل كامل
البقالطة
جمال
المكنين
زرمدين
بني حسان
المهدية
بو مرداس
رجيش
قصور الساف
سيدي علوان
البرادعة
السواسي
الجم
شربان
الشابة

0 75 15 كلم

مخبر رسم الخرائط بكلية الآداب والعلوم الانسانية بتونس

ومن البديهي أن هذه العلاقات قد تطورت عبر الزمن ليس فقط في البلدان المتقدمة الصناعية بل وكذلك في البلدان المتخلفة لاسيما منذ الخمسينات والستينات حيث تشهد هذه البلدان انفجارا ديمغرافيا حقيقيا وتوسعا حضريا عشوائيا لا مثيل له تحت تأثير النزوح الريفي وتركيز العديد من التجهيزات الحضرية والخدمات المتنوعة ذات الصبغة الاقتصادية والثقافية . . .

وكبقية بلدان العالم الثالث عموما والعالم العربي على وجه الخصوص تعرف العلاقات بين المدن والبوادي بالجمهورية التونسية تطورات سريعة منذ استقلال البلاد عام 1956 وخاصة منذ بداية السبعينات .

وسأحاول من خلال هذا العرض تسليط الأضواء على هذه الظاهرة بالاعتماد على دراسة تطور العلاقات بين المدن و«المحيط» (l'énvironnement) بإقليم الساحل التونسي منذ الاستقلال .

وفي الحقيقة يُعزى اختياري لهذا المثال لثلاثة أسباب رئيسية :

ـ يتمثل السبب الأول في أن هذا الاقليم ذو الماضي المجيد والذي يوجد في الوسط الشرقي للبلاد التونسية ويغطي ولايات سوسة والمنستير والمهدية [3] ـ التي لا تمثل مجتمعة سوى 3,63 ٪ من كامل مساحة البلاد (أي 5967 كلم^2 من جملة 150 . 164 كلم^2) ـ ليس فقط يحتوي على 5, 12٪ من السكان (745 ـ 701 من 229 . 572 . 5 نسمة حسب التعداد العام للسكان والمساكن في 8 ماي 1975) بل يتميز خاصة بارتفاع كثافاته السكانية وبسكنه المتجمع[4] الذي يضم حوالي ثلثي سكان الإقليم (مقابل النصف على مستوى القطري)، بل ما يفوق ثلاثة أرباع السكان (5, 77٪) إذا نحن اقتصرنا على إقليم الساحل التاريخي» . كما يتميز بالنمو السريع للأنشطة الحضرية ـ أي أنشطة القطاعين الثاني والثالث ـ التي تضاعف نصيبها أكثر من مرة منذ الاستقلال إذ تطور بالنسبة لمجموع السكان النشيطين المشتغلين من أقل من الثلث (67, 30٪) عام 1956 الى قرابة الثلثين (58, 65٪) عام 1975 [5].

(3) تنقسم الجمهورية التونسية إداريا الى 23 ولاية منها 3 ولايات بإقليم تونس العاصمة .

(4) هناك 40 بلدية وتجمع غير بلدي يعد بألفي ساكن على الاقل . وهذه التجمعات الحضرية هي ذات أحجام مختلفة : أكثر من 80 ألف نسمة (سوسة). 5 بين 20 و50 الف (مساكن والمنستير والمهدية والمكنين والقلعة الكبرى) و8 بين 10 و20 ألف و11 بين 5 و10 آلاف و15 أقل من 5 آلاف نسمة .

(5) بالنسبة لكامل البلاد تطور هذا النصيب من 02, 35٪ عام 1956 الى 80٪ عام 1975 .

ـ أما السبب الثاني فهو أن هذا الاقليم قد حظي مؤخرا بدراسة ميدانية أكاديمية دامت عدة سنوات [6] وقد مكنتني هذه الدراسة من إبراز التغيرات التي شهدها الساحل منذ الاستقلال على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها على المجال الحضري سواء من حيث النمـو السريع للمدن أو من حيث التنظيم الحضري الحالي أي تصنيف المدن بالاعتـماد خاصة على كثافة ونوعية ومستوى التجهيزات والخدمات الحضرية ذات الطابع العام والخاص وكذلك علاقة المدن بمحيطها والتسلسل الحضري الاقليمي .

وأخيرا اعتقد أن إقليم الساحل لا يختلف كثيرا ـ من حيث أهمية كثافاته السكانية وشبكته الحضرية وكذلك من حيث نوعية وحدة المشاكل الناجمة عن تطور العلاقات بين المدن والمحيط ـ عن أقاليم أخرى مغربية تطل على المحيط الأطلسي [7] .

وبالتالي فقد يسهم هذا العرض ولو بصورة متواضعة في إثراء النقاش حول موضوع الندوة فتكون الاستفادة بلاشك متبادلة .

وسأسعى الى دراسة العلاقات بين مدن الساحل ومحيطها من خلال ثلاث زوايا :

- العلاقات بين المدن والأرياف .
- التدفقات ومناطق نفوذ المدن .
- النشاطات المهنية واستقطاب المجال الجغرافي .

I ـ العلاقات بين المدن والأرياف :

سأقوم بتحليل جانبين هامين من هذه العلاقات :

ـ من جهة الوصاية الزراعية (la tutelle agricole) وبالأخص وضع مدن الساحل يدها عقاريا على الأرياف .

ـ ومن جهة أخرى توسع المجال الحضري ونمو البور الاجتماعي (la friche sociale)

(6) Mohamed Jedidi: «développement économique et social et espace urbain dans le Sahel Tunisien depuis l'indépendance» Ronéo. 2 volumes + Annexe – Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie – Université de Paris VII Juin 1983.

(7) Robert ESCALLIER: Le système urbain marocain: métropoles et petites villes in «Maghrebe – Machrek» N° 96 PP 19 - 40. Avril - Juin 1982.

أ) وضع مدن الساحل يدها عقاريا على الارياف ـ رغم تراجعه المستمر ـ هو عامل جمود أكثر منه عامل تقدم:

المعلوم أن الوصاية الزراعية لكل مدينة على الأرياف المجاورة ـ أو أحيانا البعيدة نوعا ما ـ قد تكون في آن واحدة مباشرة عن طريق التملك العقاري وتهيئة المجال الزراعي وغير مباشرة بواسطة تجميع المنتوجات الزراعية وتحويلها وتسويقها وحتى تمويل النشاطات الزراعية.

بيد أن هذه الوصاية الزراعية المباشرة لمدن الساحل على الأرياف هي عامل طفيلي بالنسبة لهذه الأخيرة أكثر منه عامل إفادة.

وفي الحقيقة فإن الملكية العقارية لسكان المدن وللقرويين المستقرين حديثا بالمدن قلما تتعدى بصفة عامة المحاط (le finage) لاسيما على الشريط الساحلي والشبساحلي حيث الكثافة السكانية المتقاربة جدا.

وحتى في سوسة «جوهرة» الساحل وثالث مدينة على الصَّعيد القطري (449 . 80 نسمة في ماي 1975) بعد تونس وصفاقس ـ حيث كانت مداخيل ما بين ثلثي وثلاثة أرباع السكان في آخر الفترة الاستعمارية تتأتى تقريبا فقط من الزيتونة [8] فإن الملكية العقارية الحضرية في تقلص مستمر ويعزى هذا التقلص ليس فقط للاندثار التدريجي للملكيات السوسية الكبيرة تحت تأثير وفاة أصحابها وتقسيم هذه الملكيات بين عدد كبير من الورثة وللمردود الضعيف لزراعة الزيتون نظرا للتهريم المتواصل لغابة الزيتون وارتفاع ثمن الأرض والزيتونة بالقياس مع الدخل المتوفر بل وخاصة للاهتمام المتزايد للسوسيين بالنشاطات الاقتصادية الجديدة ذات الربح الأوفر بكثير (مثل الصناعات التحويلية الخفيفة والسياحة والتجارة. . .). ولذلك فهم لا يتأخرون عن بيع زياتينهم قصد إحداث مشاريع جديدة في القطاعين الثاني والثالث لاسيما وأن شراء أراضي زراعية جديدة أصبح أمرا صعبا منذ إحداث الدواوين الدولية للأحياء في أوائل الستينات بالنفيضة شمالا والسواسي في الجنوب الغربي ثم القيام بعملية تصفية الأراضي الاشتراكية والدولية سابقا وتوزيعها بداية من عام 1973 بين السكان المحليين غير المتغيبين [9] وفعلا يشهد على عدم اهتمام

(8) Jean DESPOIS: «La Tunisie Orientale: Sahel et Basses Steppes». p: 489. 2ème édition. P. U. F. Paris. 1955.

(9) تمثل الاراضي «الملك» في آخر عام 1979 حوالي ثلثي مساحة الاراضي بالساحل (35، 65٪، أي 372 . 394 هك من جملة 988 . 603 هك) مقابل قرابة الربع (02، 24٪ أي 975 . 144 هك) بالنسبة للاراضي «الاشتراكية» التي هي في طريق التملك الفردي وأكثر من العشر بقليل بالنسبة للاراضي «الدولية» (63، 10٪ أي 143، 64 هك).

السوسيين المتزايد بالاستغلال الزراعي التراجع المستمر لنسبة النشيطين العاملين في القطاع الأول: 5، 6٪ في 1963، 5٪ في 1971 و27، 2٪ فحسب في 1975.

وإذا كان الاشعاع العقاري لسوسة وحتى للمنستير (126. 33 نسمة في ماي 1975) إشعاعا محدودا على الدوام، فإن مدنا أخرى ذات هيمنة عقارية أكبر سابقا على الأرياف[10] مثل مساكن (214. 33 نسمة) وجمال (886. 18) والمكنين (977. 25) وقصور الساف (784. 14) والقلعة الكبرى (181. 23) وحمام سوسة (523. 15) وأكودة (8394) وخاصة المهدية (184. 27 نسمة) تشهد تقهقرا واضحا أكثر فأكثر لهذه الهيمنة العقارية على الأرياف[11] وهو ما يتناسب تماما مع أزمة زراعة الزيتون بصفة عامة[12].

ومن جهة أخرى فحتى الطريقة ذات الانتشار الواسع جدا سابقا والمتمثلة في التسويغ من طرف الساحليين لأراضي بيضاء قصد زراعتها حبوبا في المناطق الهامشية للساحل (مثل النفيظة ـ بوفيشة والسواسي ـ شربان) وعلى الأطراف الشرقية لسهل القيروان هي أيضا في تقهقر ملحوظ. ويرجع هذا التقهقر لعاملين رئيسيين:

ـ من ناحية فإن الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب أصبحت نادرة أكثر فأكثر نظرا للمجهودات الكبيرة التي قامت بها السلطة العمومية في مجال تنمية غراسة الأشجار (زياتين، لوز...) بواسطة دواوين الأحياء بالسواسي والنفيضة (خلال الستينات) وبرنامج التنمية الريفية ومشروع «بام 482» العالمي (منذ السبعينات).

---

(10) وتعود هذه الهيمنة إما لوجود أقلية من كبار الملاك العقاريين الحضريين منذ أمد بعيد (مثلما هو الحال في المهدية) أو لضعف الكثافة السكانية والقروية في مدن أخرى أكثر قارية (مثل مساكن والمكنين والقلعة الكبرى...)

(11) لا يزال يوجد بالمهدية في عام 1975: 410 ملاك يملكون زياتين خارج «غابة المدينة»، أي 4، 28٪ من مجموع عدد الملاكين وأكثر من نصف عدد الزياتين (75, 55٪ أي 439. 248 من جملة 811. 445) لكن إذا كان المهديون يراقبون 14، 72٪ من زياتين معتمديتهم (التي تغطي المدينة وضواحيها) فإن النسبة تنزل الى 10 بمعتمدية قصور الساف (في الجنوب) بل الى 37، 2٪ بمعتمدية المكنين (في الغرب) و1753٪ بمعتمدية الجم (في الجنوب الغربي). انظر:
A. Masmoudi, Mahdia Etude urbaine géographie. P: 55

(12) رغم أن ولايات الساحل الثلاث تعد أكثر من ربع العدد الجملي لأشجار الزيتون بالبلاد (58، 26٪ عام 1977 أي 000. 681. 14 من جملة 000. 270. 55 زيتونة) فإنها لا تسهم الا بأقل من خمس إنتاج الزيت (748 16٪ أي 440. 20 طن من جملة 786. 153 طن المعدل السنوي للفترة من 76 ـ 1975 الى 79 ـ 1978).

- من ناحية أخرى فإن ملاك الأراضي البيضاء هم أقل استعدادا من قبل لتسويغ أراضيهم، سواء لأنهم أصبحوا غير قادرين على ذلك، (بالنسبة للمنتفعين الجدد بأراضي كانت دولية أو اشتراكية) نظرا لإمكانية تعرضهم لعقوبات صارمة من طرف ديوان الأراضي الدولية وحتى لتجريدهم من أراضيهم، أو لأنهم لم يعودوا في حاجة ملحة لذلك نظرا للتشجيعات العينية والنقدية الهامة التي وضعتها السلطة العمومية تحت تصرفهم عن طريق القروض الزراعية النقدية للصندوق الخاص للتنمية الزراعية (F.O.S.D.A.) والقروض العينية لديوان إحياء أراضي نبهانة (O.M.I.V.A.N.) ولمشروع «بام» العالمي (الذي يمنح للمنخرطين في تعاضديات الخدمات الزراعية قروضا نقدية وعينية لايستهان بها).

لكن مهما يكن من أمر فإن الهيمنة العقارية لمدن الساحل هي عنصر جمود في الأرياف إذ قد ترتبت عن هذه الهيمنة نتائج سلبية وذلك للأسباب التالية:

- وجود نسبة عالية من الملاكين المتغيبين الذين يعتبرون غالبا الزيتونة كشكل من أشكال الاكتناز وبالتالي لا يحاولون البتة تحسين التقنيات الزراعية أو تنويع المزروعات. وهذا ما يفسر حالة الاهمال شبه التام لغابة الزيتون وتهريمها المتواصل[13] والمكانة المحدودة نسبيا لبقية المزروعات.

- إن الملكية العقارية الحضرية تكاد تقتصر فقط على الزياتين. بيد أن هذه الزراعة الممتدة والفصلية تتطلب نسبيا قليلا من العناية والاستثمارات ويدا عاملة موسمية محدودة العدد (غالبا ما تكون عائلية) وبالتالي فهي قلما تستوجب الحضور الدائم للملاك الذي هو بذلك مستغل مباشر دون أن يكون فلاحا.

- إن البورجوازية الحضرية الساحلية لم تقم إلا بزيادة المشكلة الزراعية حدة إذ أنها استغلت السنوات الزراعية الرديئة وتداين الفلاحين لتتمكن - بفضل إمكانياتها المالية الكبيرة - من تجريد هؤلاء من جزء من زياتينهم أو من كامل زياتينهم مما أرغمهم إما على غراسة الأشجار بتزاحم أكبر إذا كانت لاتزال بحوزتهم قطع أخرى من الأرض أو على الهجرة الى المدينة أو الى الخارج.

(13) كان يوجد بالساحل في عام 1977 000 . 450 . 2 زيتونة هرمة جدا أي 41،5٪ من المجموع الوطني (000 . 218 . 5 زيتونة).

وأخيرا فحتى التعصير الحديث للزراعة تحت تأثير النمو الحضري والازدهار المشهود للسياحة[14] ـ مع التوسع الملحوظ في غراسة الأشجار المثمرة وخاصة في زراعة الخضر السقوية من النوع المضاربي وتنمية تربية البقر الحلوب والدجانة الصناعية ـ هو من عمل قرويين قدامى «تحضروا» حديثا (مثلا من حمام سوسة وأكودة وسيدي بوعلي والساحلين وبنبلة والمكنين وطبلبة والبقالطة وهيبون ورجيش الخ . . .) أكثر منه من حضريين «متجذرين» (من مدن سوسة والمهدية والمنستير) .

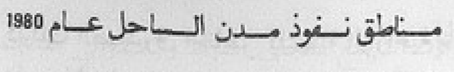
وفي الجملة فإن الوصاية الزراعية المباشرة لمدن الساحل على الأرياف ـ رغم أنها أصبحت محدودة أكثر فأكثر في مجال الاشعاع العقاري ـ هي عنصر جمود في الأرياف أكثر منها عامل تقدم خاصة مع نفور الحضريين المتزايد من النشاطات الزراعية لفائدة النشاطات الأخرى غير الزراعية أو الحضرية تماما .

وحتى الوصاية الزراعية غير المباشرة لمدن الساحل على الأرياف هي أكثر فأكثر أقل قوة ونفعا .

ـ صحيح أنه على صعيد **تمويل النشاطات الزراعية** لعبت مدن الساحل الى نهاية الفترة الاستعمارية ـ دورا لا يستهان به في منح القروض الزراعية سواء بواسطة البنوك الموجودة بسوسة والمهدية والمنستير أو بالأخص بواسطة عدد كبير من المرابين المسلمين واليهود من المكنين والمنستير . . . وخاصة من سوسة مما نجم عنه تحويلات هامة في الملكية لفائدة البورجوازية الحضرية .

لكن بعد **الاستقلال** أصبح الربا التقليدي محظورا ومنذ ذلك الوقت تقوم البنوك بصفة رسمية بمنح القروض الزراعية سواء منها القصيرة الأمد (أو القروض الفصلية) أو المتوسطة والطويلة الأمد (أو «قروض التجهيز») ومن الطبيعي أن تحظى المدن المجهزة ببنوك مختصة نوعا في القرض الزراعي ـ مثل البنك التونسي والمصرف العقاري والتجاري التونسي ولاسيما البنك القومي التونسي (البنك القومي الزراعي سابقا) الذي يتصرف في الصناديق

(14) يوجد بالساحل في موفى سنة 1980 ، 56 فندقا سياحيا (مقابل 3 في عام 1956) بها 17 . 204 سريرا أي 5 ، 28٪ من طاقة الايواء بكامل البلاد (مقابل 250 سرير في عام 1956) وقد استقبلت هذه الفنادق التي تشغل أكثر من 8 آلاف عامل مباشر مقابل 100 في عام 1956) 35٪ من السياح الاجانب (أي 560 . 720 من 1 . 602 . 054) وسجلت ثلث الليالي المقضاة (أي 4 . 250 . 000 من جملة 12 . 792 . 378 ليلة) وحوالي 37٪ من المداخيل بالعملة الصعبة (أي 96 مليون دينار من قرابة 260 مليون دينار) .


مناطق نفوذ مدن الساحل عام 1980

1/ أولوية التنقلات واهمية مناطق نفوذ المدن مراكز المعتمديات في الساحل
منطقة نفوذ
هامة نسبيا
هامة نوعاما
ظعيفة نوعاما
ظعيفة
ظعيفة جدا
2/ مؤشر الإستقطاب الإقتصادي والتجاري وتسلسل المدن مراكز المعتمديات في الساحل
السواسي : مدينة ذات استقطاب قوي جدا (موشر الإستقطاب يفوق 1,8)
قصور الساف: مدينة ذات استقطاب قوي (مؤشر يتراوح بين 1,2 و 1,8)
مساكن : مدينة ذات استقطاب ضعيف (مؤشر يتراوح بين 0,5 و 0,8)
قصرهلال : مدينة ذات استقطاب ضعيف جدا (موشر يتراوح بين 0,1 و 0,5)
القلعة الكبرى: مدينة ذات استقطاب منعدم تقريبا
الحدود التقريبية لمنطقة النفوذ
الشمال
بوفيشة
النفيضة
سيدي بوعلي
القلعة الكبرى
حمام سوسة
سوسة
المنستير
مساكن
الوردانين
قصيبة المديوني
صيادة
قصرهلال
طبلبة
جمال
البقالطة
المكنين
زرمدين
المهدية
بومرداس
قصور الساف
السواسي
الجم
سيدي علوان
الشابة
شربان
كم 15 7,5 0
أولوية تنقلات الساحليين ومنطقة نفوذ سوسة والمنستير والمهدية عام 1980
منطقة نفوذ:
سوسة
المنستير
المهدية
حدود الولاية
حدود الساحل الإدارية
كم
المصدر: تحقيق شخصي بالعينة
مخبر رسم الخرائط بكلية الاداب والعلوم الانسانية تونس

المحلية للقرض التعاوني وكذلك الصندوق الخاص للتنمية الزراعية بأكبر قدر من الهيمنة في هذا المجال. غير أن هذه المدن لاتزال قليلة العدد (لا تتجاوز الاثني عشر).

ـ ومن جهة أخرى فإن سوسة وبقية المدن الهامة في الساحل قد فقدت مراقبتها التامة على الريف سواء في ميدان تجميع الزيتون أو في تحويله نظرا من ناحية الى أن نفور سكان المدن من زراعة الزيتون ووفرة وسائل النقل العصرية (لاسيما الشاحنات الصغيرة التي تقل حمولتها عن طن واحد) جعلت الريفيين أنفسهم يقومون أكثر فأكثر بجمع الزيتون ونقله. ومن ناحية أخرى الى أن المدن لم تعد تقوم وحدها بعصر الزيتون وتخزينه، إذ أن جميع القرى تقريبا ـ حتى الصغيرة منها ـ أصبحت تمتلك معصرتها (أو معاصرها). و«زندالتها» (أو «زندالاتها») الخاصة بها.

ـ أما التسويق الخارجي والداخلي للزيت فهو منذ إحداث الديوان القومي للزيت (عام 1958) من مشمولات الدولة. لذلك فإن بورصة الزيت بسوسة (التي أحدثت عام 1954) قد اختفت من الوجود وأجبر العدد الكبير من تجار الزيت بالجملة (لاسيما بسوسة) على تغيير نشاطهم التقليدي. وهكذا فبالرغم من أن القسط الأكبر من صادرات زيت الساحل وبقية تونس الوسطى لايزال يتم بواسطة ميناء سوسة ومن أن للديوان القومي للزيت بهذه المدينة ـ وثانويا بالمهدية ـ إدارة لا يستهان بها وطاقة خزن كبيرة للزيت، فإنه مما لاشك فيه أن تلك الأقلية الحضرية من تجار الزيت بالجملة ـ الذين كانوا في آن واحد منتجي وعاصري زيتون قد اختفت تماما. لكن، في مقابل ذلك حلّ محلّها تجار جملة وسطاء (أو «هبّاطة») مختصون في التسويق الداخلي للمنتوجات الزراعية الأخرى (مثل الخضر والفواكه ولحوم المجازر والدواجن) في أسواق الجملة البلدية الموزعة بين 23 بلدية مختلفة. وهكذا فقد تدعم شكل جديد من الاستغلال للفلاحين منتجي الخضر والفواكه والمربين.

ـ أضف الى ذلك أن **تلوث الماء والهواء** من جراء النمو الصناعي السريع خاصة[15] **يهدد أكثر فأكثر وبصورة جدية المحيط الزراعي** بَل وبالأخص أن **التوسع الحضري الحديث يسحب لفائدة المدن كميات متزايدة من الماء كانت في الأصل معدة للمناطق السقوية ذات المزروعات المضاربية ويُخْلِي يوما فيوما الأرياف من قسم لا يستهان به من عناصرها الشابة الأكثر حيوية وإقداما.**

(15) يعد إقليم الساحل في يناير 1981، 290 مؤسسة للصناعات التحويلية بها عشر أجزاء فما فوق وتضم مجتمعة أكثر من 26 ألف عامل (منهم حوالي 21 ألف عامل قار) في حين لم يكن عدد العمال الصناعيين يتجاوز 3500 في عام 1961.

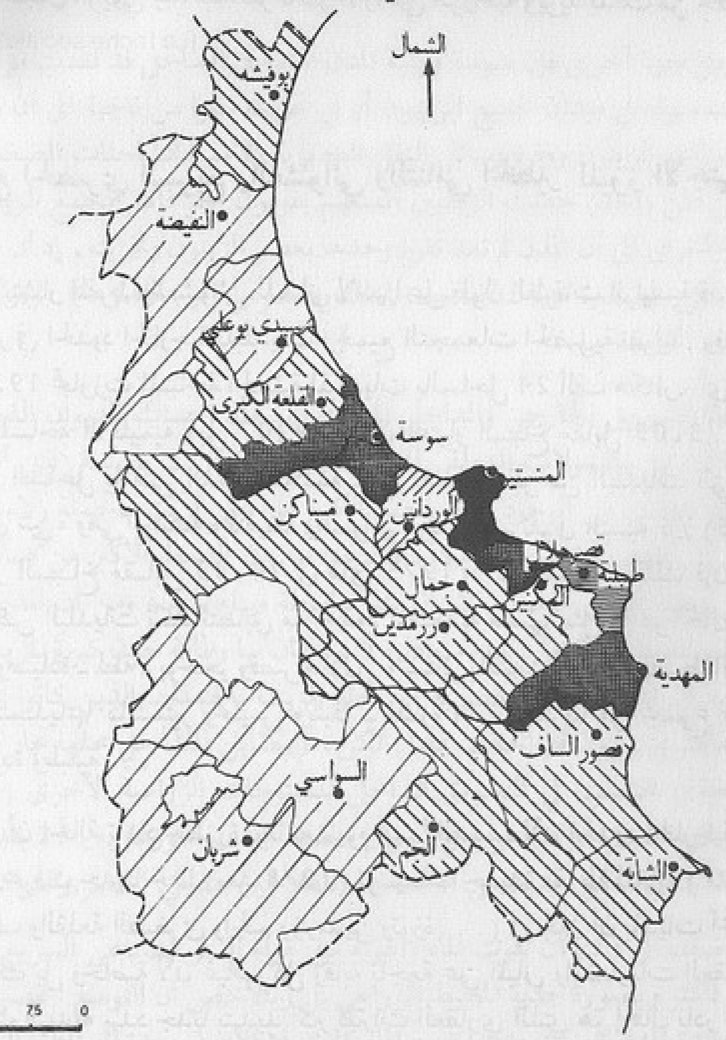
وأسوأ من ذلك فإن التوسع المجالي المفرط والعشوائي للتجمعات الحضرية الساحلية على حساب المجال الريفي يُجدِب أكثر فأكثر الأراضي الزراعية ويزيد بذلك من حِدّة «البور الاجتماعي» (La friche sociale)

ب) التوسع الحضري السريع والعشوائي والتنامي الخطير للبور الاجتماعي

إن الانتشار المفرط والعشوائي للمباني لاسيما على طول الطرقات الرئيسية قد أدى الى التوسع الكبير في الحدود الخارجية للبلديات ولجميع التجمعات الحضرية تقريبا. وفعلا ففي موفى عام 1978 تجاوزت المساحة الجملية للبلديات بالساحل 24 ألف هكتار، أي 7، 3٪ من مجموع المساحة الاقليمية (بل 07، 4٪ بدون اعتبار السباخ مقابل 05، 3٪ في ماي 1975) وفي الساحل بالمعنى الدقيق للكلمة - أي بقطع النظر عن البلديات التي ليست «ساحلية» في شيء وهي بوفيشة والنفيظة والسواسي وشربان - تفوق النسبة 6٪ (26، 6٪ بدون اعتبار السباخ مقابل 83، 4٪ في ماي 1975). بل أسوأ من ذلك فإن الحدود الخارجية لبعض البلديات تكاد تتطابق مع حدود المعتمدية نفسها مثل ما هو الحال بالنسبة لحمام سوسة وصيادة - لمطة - بوحجر وقصر هلال. وتستأثر بلديات أخرى بالقسط الأكبر من مساحة معتمدياتها كالمنستير وخنيس وبنيلة - المنارة (71٪ تقريبا من مجموع معتمدية المنستير) وأكردة وطبلبة. . .

ويبدو أن الحالة تزداد خطورة يوما بعد يوم ليس فحسب لأن الحدود الخارجية لبعض البلديات قد عرفت حديثا جدا (بعد 1978) توسيعات جديدة مفرطة للغاية (مثل أكودة وقصور الساف والقلعة الصغرى والجم وزرمدين وتوزة. . .) في حين أن بلديات أخرى لن تتأخر عن ذلك بل وخاصة لأن غياب كل رقابة ناجعة على المباني والمضاربات العقارية من قبل السلطات البلدية يهدد جديا بتبديدٍ أكبر للتراث العقاري الذي هو إجمال نادر في إقليم مثل إقليمنا يختص كما أسلفنا بارتفاع الكثافات السكانية وشدة التحضر. وحتى المساحات الزراعية المتبقية كيفما كان داخل الحدود البلدية مآلها الانقراض تحت وطأة الزحف الحضري، مما يزيد في حدة البور الاجتماعي بل وأيضا يؤدي الى انعكاسات سيئة على التوازن البيئوي (أو الايكولوجي) الهزيل ويزيد من حدة العجز الغذائي. قد يقال أن زراعة الساحل - التي لاتزال الى اليوم أساسا ممتدة وذات إنتاجية ضعيفة - تستطيع أن تصبح عصرية ومِغلالة لكن لا ينبغي أن ننسى أن كل عملية تعصير وتكثيف على نطاق واسع (مثل تنمية المزروعات العلفية وتوسيع المناطق السقوية من النوع المضاربي) ستكون صعبة

4 الامتداد المجالي للحدود الخارجية لبلديات الساحل حسب المعتمديات في ديسمبر 1978



نصيب المساحة البلدية من المساحة الجملية للمعتمدية

- أقل من 1 %
- من 1 إلى 5 %
- من 6 إلى 10 %
- من 11 إلى 20 %
- من 21 إلى 30 %
- حوالي 71 %

المصدر : تحقيق شخصي

مخبر رسم الخرائط بكلية الاداب والعلوم الانسانية بتونس

جدا، على الأقل لأنها ستحتاج الى كميات أكبر بكثير من الماء[16]، مما يستوجب مراجعة كلية لسلم الأولويات وبالتالي أخذ قرار سياسي جريء في أعلى مستوى. غير أن أخذ ذلك القرار أمر صعب جدا لأنه سوف لن يتم إلا على حساب التنمية السياحية[17] التي حظيت ـ ولا تزال تحظى ـ بالأولوية على الأقل على المدى القصير وربما حتى المتوسط.

وهكذا وبدون أن نصل الى القول أن «المدينة في حالة توسع تهاجم الريف وتَحُتُّه وتُذيبُه»[18] فإنها بلا شك «تجتاح الريف»[19] وأن «هذا الاجتياح هو في نفس الوقت مجالي واجتماعي»[20].

لذلك فإن العلاقات بين المدن والأرياف في إقليم الساحل قد أصبحت علاقات هيمنة أو بالأحرى علاقات تكامل.

إذا كانت الأشكال القديمة للوصاية (سيما وضع اليد العقاري) آخذة في التلاشي شيئا فشيئا، فإن الأشكال الجديدة (وبالأخص التنامي المتواصل للبور الاجتماعي) تزداد بخلاف ذلك تدعيما مع الأيام.

II ـ التدفقات ومناطق نفوذ المدن الساحلية.

نظرا لعدم توفر معلومات كاملة ودقيقة عن التدفقات غير المادية (مثل السيول النقدية والتيارات الهاتفية) وحتى عن تدفقات نقل السلع فسأقتصر على التعرض الى التدفقات البشرية التي هي في آن واحد التيارات الهجرية وتيارات نقل المسافرين بواسطة حافلات «شركة النقل بالساحل» التي تؤمن المواصلات تقريبا لجميع تجمّعات ومناطق الاقليم.

---

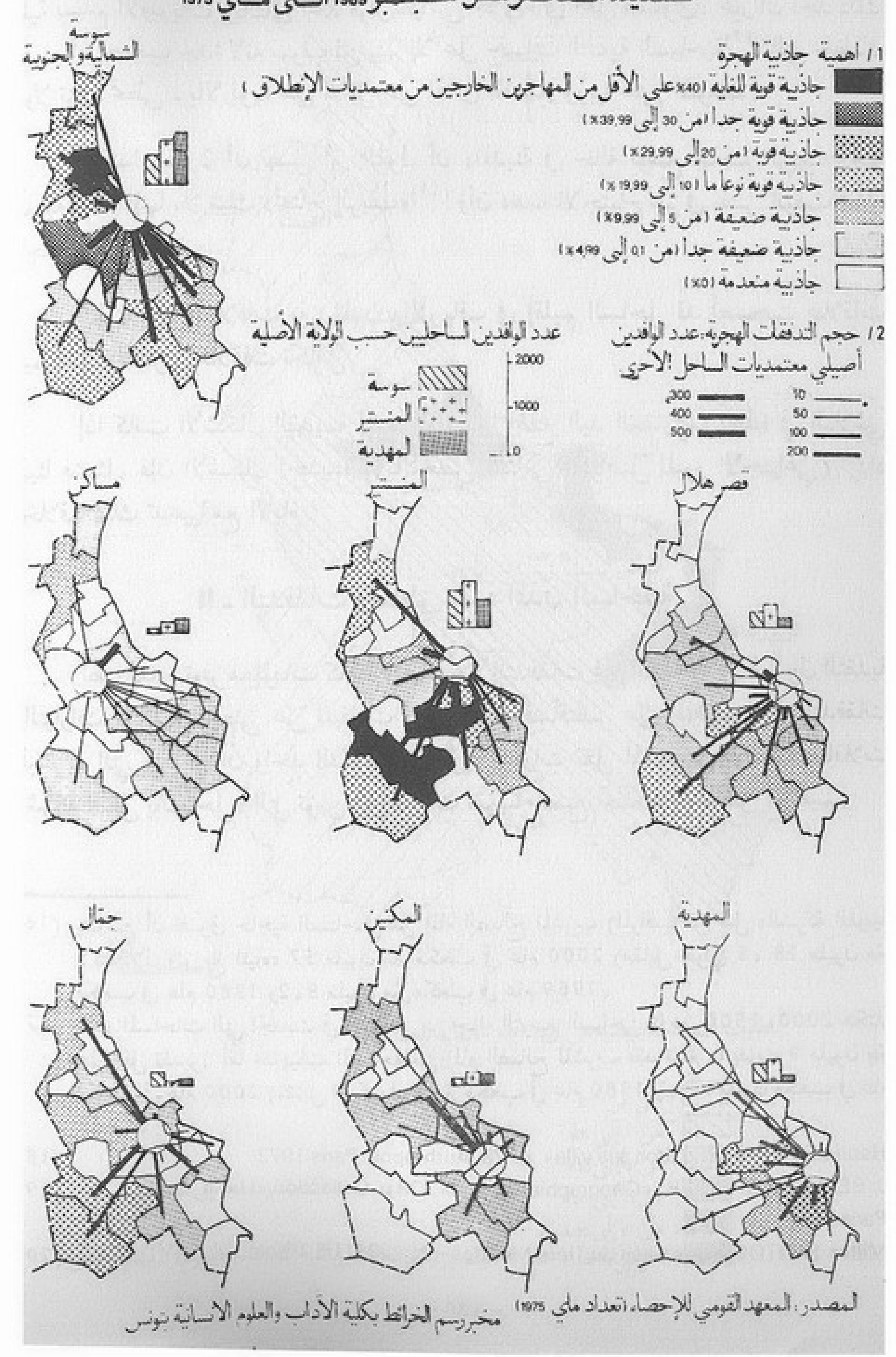
(16) يتوقع أن تفوق حاجية الساحل من الماء الصالح للشرب (المراقب من قبل «الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه» 57 مليون متر مكعب في عام 2000 (مقابل حوالي 5، 18 مليون متر مكعب في عام 1980 و2، 8 مليون متر مكعب في عام 1969.

(17) تقدر المساحات التي اجدبت في الساحل من جراء التوسع السياحي ما بين 1500 و2000 هكتار على أقل تقدير. أما حاجيات السياحة من الماء الصالح للشرب فقد تبلغ ما يقرب 9 مليون متر مكعب في عام 2000 (مقابل 3، 3 مليون متر مكعب في عام 1980 ونصف مليون مكعب في عام 1969.

(18) Henri LE FEVRE: «Le droit à la ville». p: 78. Anthropos. Paris 1973

(19) J. BEAUJEU-GARNIER: «Géographie urbaine» 339 p. Collection «U». A. Collin Paris 1980

(20) Milton SANTOS: «Les villes du Tièrs-Mondes». N°: 394. TH. Genin.



تدفقات الهجرة الداخلية في الساحل، مناطق الجاذبية لبعض المعتمديات
الشديدة التحضر من سبتمبر 1969 الى ماي 1975
1/ اهمية جاذبية الهجرة
جاذبية قوية للغاية (40٪ على الأقل من المهاجرين الخارجين من معتمديات الإنطلاق)
جاذبية قوية جدا (من 30 إلى 39,99٪)
جاذبية قوية (من 20 إلى 29,99٪)
جاذبية قوية نوعا ما (10 إلى 19,99٪)
جاذبية ضعيفة (من 5 إلى 9,99٪)
جاذبية ضعيفة جدا (من 0,1 إلى 4,99٪)
جاذبية منعدمة (0٪)
2/ حجم التدفقات الهجرية: عدد الوافدين أصيلي معتمديات الساحل الأخرى
10
50
100
200
300
400
500
عدد الوافدين الساحليين حسب الولاية الأصلية
2000
1000
0
سوسة
المنستير
المهدية
سوسة الشمالية والجنوبية
مساكن
المنستير
قصر هلال
جمال
المكنين
المهدية
المصدر: المعهد القومي للإحصاء (تعداد ماي 1975)
مخبر رسم الخرائط بكلية الآداب والعلوم الانسانية بتونس

أ ـ التيارات الهجرية :

كان الساحل حتى الى منتصف الستينات إقليم انطلاق أكثر منه إقليم استقبال وحتى بين 1956 و1966 كان رصيد الهجرة سلبيا بالنسبة لجميع مدن الساحل باستثناء مدينة سوسة التي كانت على الدوام ـ على الأقل منذ بداية هذا القرن ـ مدينة جاذبية وكانت جاذبيتها إقليمية أو بالأحرى شبإقليمية في حين أن جاذبية بقية المدن الرئيسية ـ التي هي في الحقيقة ضعيفة ـ كانت محلية أو فوق المحلية ذات مجال محدود أي أنها نادرا ما تتجاوز حدود المعتمدية أو أنها في أحسن الحالات تضم سكان بعض عمادات المعتمديات الأخرى (قسم من الساحل الأوسط ولاسيما الوردانين بالنسبة للمنستير، معتمدية قصور الساف بالنسبة للمهدية، بعض عمادات السواسي بالنسبة للمكنين الخ.)

لكن منذ منتصف الستينات، أدى انقلاب الوضع الديمغرافي الى جعل الساحل ولاسيما وسطه الحضري ـ إقليما جاذبا أكثر منه إقليما طاردا وهو ما يفسر كيف أنه خلال الفترة 1966 ـ 1975، أصبحت نسبة النمو الديمغرافي في الوسط الحضري محسوسة جدا (3،47٪ سنويا مقابل 1،89٪ في 1956 ـ 1966) **بيد أن مدينة سوسة صارت أقل جاذبية مما كانت عليه عام 1966 وأخذت منطقة جذبها تضيق تدريجيا بالساحل نفسه حتى أنها لم تعد تغطي كامل الاقليم ويُعزى ذلك الى مزاحمة مدن أخرى سعت لتوسيع منطقة جذبها تدريجيا مثل المنستير** (معتمديات الوردانين وزرمدين وجمال والسواسي) وبدرجة أقل المهدية (معتمديات قصور الساف والمكنين) وقصر هلال (معتمدية شربان).

لكن مهما يكن من أمر فإن التيارات الهجرية الضِّمْإقليمية ـ التي تؤدي الى تغيير مقر السكنى من طرف المهاجر الساحلي سواء أكان حضريا أم ريفيا واستقراره في هذه المدينة أو تلك من مدن الساحل ـ تبقى نسبيا ضعيفة[21] نظرا ليس فقط لقصر المسافات الفاصلة بين المدن المستقبلة ومدن أو مناطق الانطلاق بل وخاصة لوفرة وتوافر وسائل النقل، لا سيما العمومية. لذلك **فإن الهجرات الدهائكلية هامة للغاية** خاصة وأنه في المراكز الحضرية الكبيرة المستقبلة للهاجرين، أدّت قلة المساكن الى جعل الكراء مُجْحفا في غالب الأحيان.

ب ـ تدفقات النقل العمومي للمسافرين :

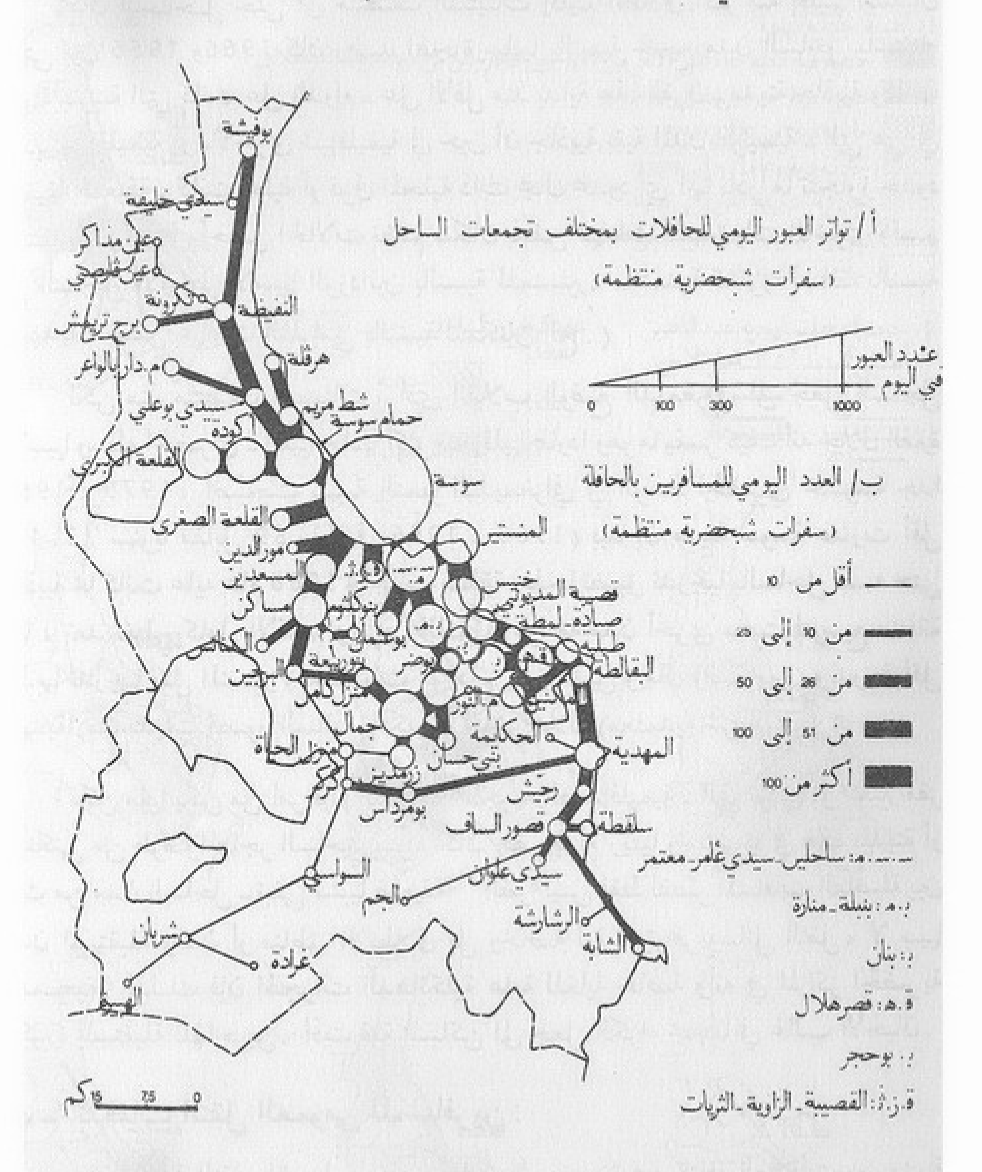
«إن دراسة النقل لها مدلول كبير جدا وتعطي صورة عن كثافة العلاقات بين مدينة ومحيطها»[22] وفضلا عن ذلك «فإن أجهزة نقل حسنة التنظيم (بما في ذلك التجميعات

---

(21) حوالي 46٪ من مجموع المغتربين من شتنبر 1969 الى ماي 1975 أي 590 . 13 من 620 . 29 .

(22) J. BEAUJEU-GARNIER: «Géographie urbaine» p. 330.

تدفقات النقل العمومي للمسافرين في الساحل عام 1980 بواسطة السفرات الشبحضرية المنتظمة لحافلات شركة النقل بالساحل

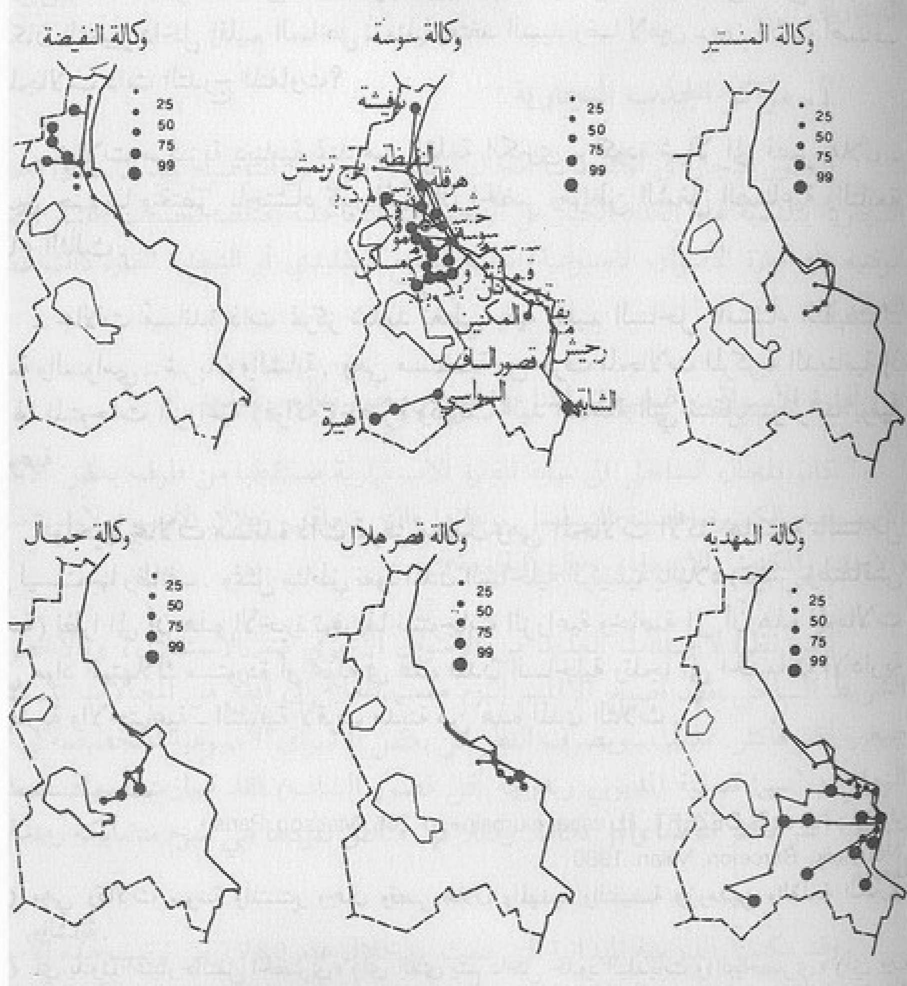


مخبر رسم الخرائط بكلية الآداب والعلوم الانسانية بتونس

المصدر: احصائيات شركة النقل بالساحل

تدفقات النقل العمومي للمسافرين في الساحل عام 1980 بواسطة السفرات الشبحظرية المنتظمة لحافلات شركة النقل بالساحل

ج) نصيب وكالات شركة النقل بالساحل في عبور الحافلات (ب)



المصدر: إحصائيات شركة النقل بالساحل. سوسة

مخبر رسم الخرائط بكلية الآداب والعلوم الانسانية بتونس

العمالية والمدرسية) تعزز بصفة مهمة جاذبية الحواضر على الاقليم»[23] وتلعب شركة النقل بالساحل دورا كبيرا في نقل السكان وتراقب في الاقليم عَشْر وكالات لنقل المسافرين[24]

غير أن النقل العمومي «الشبحضري»[25] (suburbain) للمسافرين الذي تؤمنه هذه الشركة في المجال الساحلي بدرجات متفاوتة للغاية، إذ في حين يتجاوز العدد اليومي للمسافرين على بعض الخطوط 1500 شخص (بل 7270 شخص عام 1978 على الخط الرابط بين سوسة والقلعة الكبرى) يقتصر على خطوط أخرى على بضع عشرات من المسافرين (61 مسافر فقط على الخط الرابط بين المهدية وقصر هلال). هل معنى ذلك أنه بالامكان التمييز داخل إقليم الساحل ـ مثلما يعتقد السيد رضا لامين ـ بين ثلاث أصناف من المجالات ذات التدرج المتفاوت؟

ـ مجالات مركزية دينامية تمتد من القلعة الكبرى ـ أكودة شمالا الى قصر هلال ـ المكنين جنوبا وتختص باحتشاد كبير للسكان الحضر ومواطن الشغل الصناعية والتابعة للقطاع الثالث.

ـ مجالات مُسانِدة ذات تمركز شديد تُغطّي بقية إقليم الساحل باستثناء النفيضة ـ بوفيشة والسواسي ـ شربان والشابة. وهي مستقطبَة من طرف المجالات المركزية الدينامية إذ توفر لها المنتوجات الزراعية (فواكه وخضر) وكذلك اليد العاملة التي تتنقل بتواترات يومية وأسبوعية.

ـ **وأخيرا مجالات مُساندة ذات تمركز معتدل** وهي المجالات الأكثر هامشية بالساحل والتي ليست بها وظائف. وتمثل مناطق نفوذ المدن الساحلية الرئيسية بالبلاد (تونس وصفاقس وسوسة) نظرا الى أن هذه الأخيرة توفر لها المنتوجات الزراعية وخاصة الى أنّ هذه المجالات تتلقى مواد استهلاك مستورَدَة أو محوَّلَة في هذه المدن الساحلية وتلجأ الى الخدمات الادارية والتجارية والاجتماعية ـ الثقافية لأقرب مدينة من هذه المدن الثلاث.

---

(23) J. BASTIE et B. DEZERT: «L'espace urbain». p. 265. Masson. Paris. Neu Jaik - Barcelon, Milan. 1980

(24) وهي وكالات سوسة والمنستير وجمال وقصر هلال والمهدية والنفيضة وزرمدين والقلعة الكبرى والشابة.

(25) أي بدون اعتبار «النقل الحضري» (أي الذي يتم داخل حدود البلديات و«البيحضري» (أي بين الساحل وبقية البلاد) و«الخصوصي» (أي خدمات استثنائية شبحضرية غير منتظمة خاصة بمناسبة الاعياد الدينية والوطنية والعطل المدرسية والمهرجانات الرياضية الخ.. والنقل بين «الاسواق» (أي يؤمن النقل للاسواق الاسبوعية الموجودة بالساحل وحتى خارجه).

في الحقيقة ليست تدفقات النقل العمومي للمسافرين، وبالأولى التيارات الهجرية، كافية وحدها لتأييد هذا الرأي أو الطعن فيه لأنه ينبغي أيضا التركيز على دراسة مناطق نفوذ مختلف مدن الساحل بواسطة المدنية.

III ـ النشاطات المهنية واستقطاب المدن للمجال الجغرافي:

سأركز الاهتمام أولا على مناطق الجذب التجارية ثم على عوامل الجذب غير التجارية.

أ ـ مراكز الجذب التجارية:

إن دور التجارة في استقطاب المجال الجغرافي غني عن التوضيح بيد أن نطاق الجاذبية التجارية بالنسبة لهذا العدد الكبير من التجمعات الساحلية يختلف بحساب اعتبار التجارة الوقتية (أو تجارة الأسواق الأسبوعية) ذات الطابع التقليدي أو التجارة القارة ذات الطابع العصري.

1) تجارة الأسواق: غياب تسلسل واضح ووجود تنافس شديد.

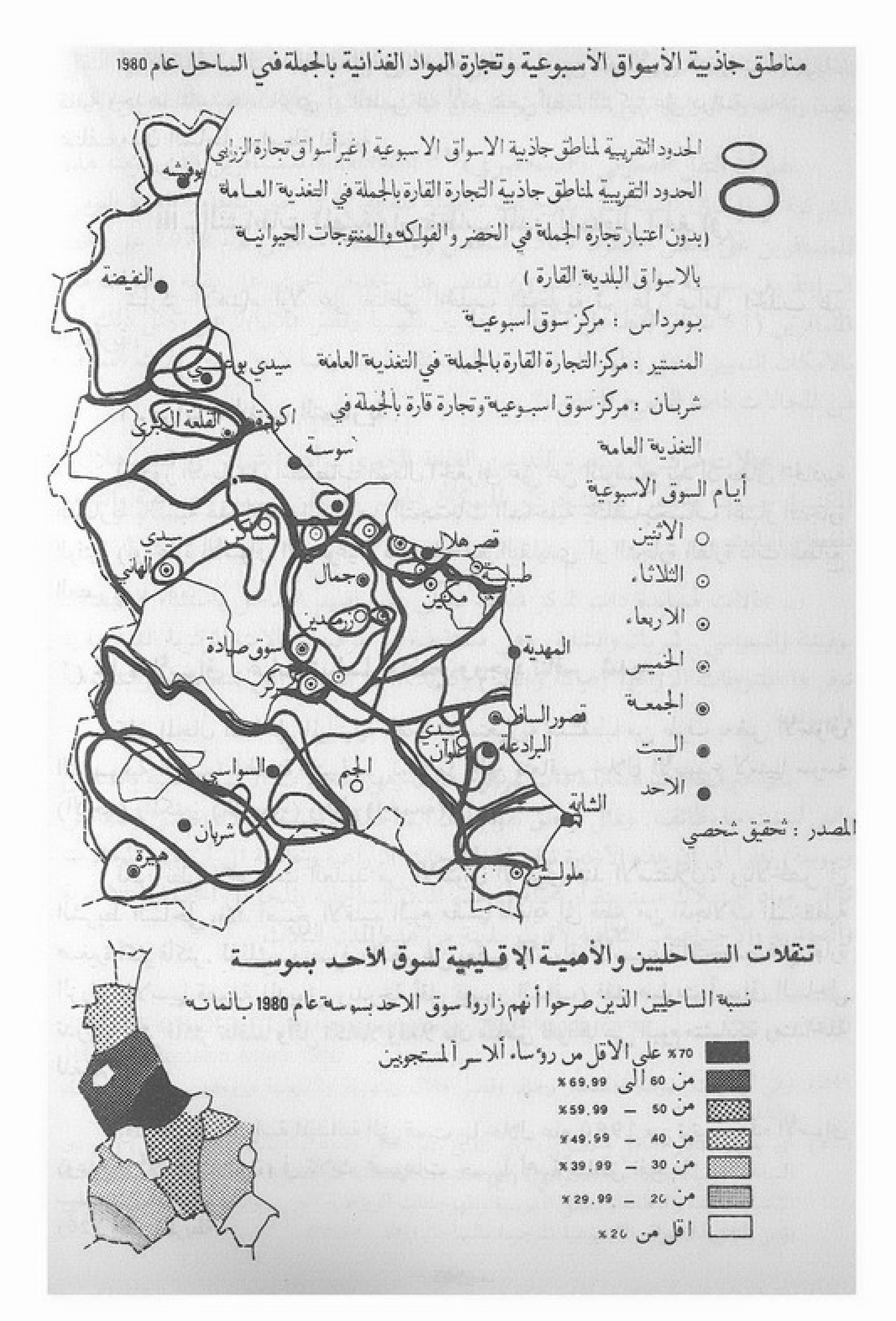
كان المجال الساحلي الى نهاية الفترة الاستعمارية مستقطبا من طرف بعض الأسواق الأسبوعية الكبيرة الحسنة التسلسل نوعا ما والتي تتعاقب خلال الأسبوع لاسيما سوسة (الأحد) والمكنين (الأربعاء) وجمال (الجمعة).

لكن نظرا لاحداث العديد من الأسواق الأخرى منذ الاستقلال، وبالأخص في الشريط الساحلي،فقد أصبح الاقليم اليوم مقسما للغاية الى قطع من المجالات المستقطبة صغيرة أكثر فأكثر. لذلك ـ وبصرف النظر عن بعض الأسواق الأسبوعية المتخصصة في تجارة الزرابي (لاسيما قصيبة المديوني وبدرجة أقل قصور الساف) **فقد صارت أسواق الساحل تدريجيا أكثر فأكثر تنافسا وأقل تكاملا وفعلا فإن مناطق نفوذها هي اليوم متشابكة ومتداخلة للغاية**[26].

وقد مكنتني الدراسة الميدانية التي قمت بها خلال عام 1980 من ترتيب هذه الأسواق (وعددها ثلاث وثلاثون) في ثلاث مجموعات حسب أهمية مناطق نفوذها:

---

(26) انظر الخريطة.



مناطق جاذبية الأسواق الأسبوعية وتجارة المواد الغذائية بالجملة في الساحل عام 1980
الحدود التقريبية لمناطق جاذبية الاسواق الاسبوعية (غير أسواق تجارة الزرابي)
الحدود التقريبية لمناطق جاذبية التجارة القارة بالجملة في التغذية العامة
(بدون اعتبار تجارة الجملة في الخضر والفواكه والمنتوجات الحيوانية
بالاسواق البلدية القارة)
بومرداس : مركز سوق اسبوعية
المنستير : مركز التجارة القارة بالجملة في التغذية العامة
شربان : مركز سوق اسبوعية وتجارة قارة بالجملة في
التغذية العامة
أيام السوق الاسبوعية
الاثنين
الثلاثاء
الاربعاء
الخميس
الجمعة
السبت
الاحد
المصدر : تحقيق شخصي
النفيضة
القلعة الكبرى
سوسة
قصر هلال
جمال
المهدية
سوق صيادة
قصور الساف
البرادعة
الجم
السواسي
شربان
الشابة
ملولش
تنقلات الساحليين والأهمية الاقليمية لسوق الأحد بسوسة
نسبة الساحليين الذين صرحوا أنهم زاروا سوق الاحد بسوسة عام 1980 بالمائة
70% على الاقل من رؤساء الأسر المستجوبين
من 60 الى 69.99%
من 50 _ 59.99%
من 40 _ 49.99%
من 30 _ 39.99%
من 20 _ 29.99%
اقل من 20%

ـ **المجموعة الأولى : الأسواق ذات منطقة الجذب المتسعة نسبيا** أي التي تفوق حدود المعتمدية وهي سوسة والسواسي والمكنين والجم والنفضية وجمال.

ـ **المجموعة الثانية : أسواق ذات منطقة جذب محدودة نوعا ما** أي التي لا تستقطب حتى كامل سكان معتمديتها وهي شربان والمهدية قصور الساف وبوفيشة ومساكن والشابة وسيدي علوان وبو مرداس.

ـ **المجموعة الثالثة : أسواق ذات منطقة نفوذ محلية أو تكاد** وهي الأسواق التي أُحدثت في المناطق البلدية لكنها لا تجذب بقوة إلّا سكان المدينة وضواحيها القريبة مثل قصر هلال وصيادة والقلعة الكبرى وطبلبة وأكودة وسيدي بوعلي وقصيبة المديوني وبنبلة والوردانين والساحلين وزرمدين وبني حسان، وهي كذلك الأسواق الريفية والصغيرة بسيدي الهاني وسوق الصيادى وكَركر وهبيرة والبرادعة وملوش التي لا تستقطب في أحسن الحالات إلا سكان عمادتها.

وفي النهاية إذا كانت الأسواق الأسبوعية لاتزال تلعب دورا كبيرا في الاقليم فإنه يبدو على عكس ذلك أن الظاهرة الحديثة المتمثلة في إحداث أسواق جديدة في كل مكان تقريبا تؤدي حتما الى الحد التدريجي من منطقة نفوذ الأسواق الكبيرة التقليدية والى التجزئة المتواصلة للمجالات المستقطبة مما ينقص تدريجيا من منطقة النفوذ التقليدي للمراكز الحضرية الرئيسية التي توجد بها أسواق أسبوعية هامة.

2) التجارة القارة والتنقيص المتواصل في مناطق نفوذ المدن الساحلية الرئيسية :

بخلاف تجارة التفصيل لمواد الاستهلاك العادية الغذائية وحتى غير الغذائية (مواد البناء، الملابس، الأحذية. . .) التي لها بصفة عامة منطقة جذب محدودة للغاية، فإن للتجارة النادرة أو شبه النادرة لمواد الاستهلاك الدائمة (مثل الأثاث المنزلي والأدوات الكهربائية المنزلية الخ. . .) مناطق نفوذ أكثر اتساعا بكثير رغم أن هذه الأخيرة آخذة في التقلص شيئا فشيئا منذ السبعينات نظرا بالخصوص لتحرير النشاط التجاري مما نجم عنه ازدهار هذا النوع من التجارة في كل مكان تقريبا في الساحل، على حساب سوسة خاصة.

صحيح أن بعض أنواع التجارة المختصة جدا لاتزال محتكرة من قبل سوسة (مثل تجارة التفصيل للمحركات وتجهيزات المكاتب وتجارة الزهور والنباتات).

بيد أن بقية أنواع تجارة مواد التجهيز الدائمة أو المتخصصة لم تعد حكرا على هذه المدينة إذ أصبحت عدة مدن أخرى تزاحمها في ذلك.

ـ وحتى بالنسبة لتجارة الجملة القارة فإن منطقة نفوذ سوسة ومدن الساحل الرئيسية الأخرى آخذة في التقلص سواء أكان ذلك بالنسبة لتجارة الحبوب بالجملة (وثانويا تجارة علف الحيوانـات والسماد الكيماوي) بواسطة الـ21 محطة للخزن التابعة للديوان القومي للحبوب أو لتجارة الخضر والفواكه ولحوم المجازر والمنتوجات المدجنة عن طريق 23 سوق جملة بلدية أو خاصة بالنسبة لتجارة الجملة القارة في التغذية العامة إذ تبين الدراسة الميدانية التي قمت بها في أبريل ـ ماي 1980 والتي همت 55 مؤسسة تجاريّة أن منطقة الجذب القوي لتجارة الجملة في التغذية العامة بسوسة رغم أنها أكثر اتساعا من منطقة جذب سوق الأحد الأسبوعية ـ لا تشمل في الواقع كامل المجال الجغرافي الساحلي إذ أن 15 مركزا حضريا آخر تقتسم بصورة متفاوتة جزءا لا يستهان به من هذا المجال[27].

وهكذا يتبين أن التنافس بين مدن الساحل يزداد حدة يوما بعد يوم سواء أكان ذلك بالنسبة للتجارة التقليدية أو بالنسبة للتجارة العصرية مما يؤدي الى التقلص الكبير لمناطق النفـوذ الغـابـرة للمـراكـز الحضرية الأكثر قِدماً وأهمية. وهو تقريبا نفس الوضع بالنسبة للنشاطات غير التجارية، وبالتحديد خدمات القطاع الثالث.

ب ـ عوامل الجذب غير التجارية:

من الطبيعي أن الفارق كبير بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة، فالأولى لها مناطق جذب متصلبة واصطناعية نظرا إلى أن السلطة العمومية توجه «اجباريا» أو تكاد تنقلات السكان في حين أن الأخيرة لها دلالة أكبر بكثير إذ بفضل مرونتها الكبيرة تترك نسبيا أكثر حرية للسكان المعنيين.

1) الخدمات العامة والاتجاه نحو التكوين التدريجي لمجالات مستقطبة ضيقة أكثر فأكثر:

ويلاحظ هذا الاتجاه سواء بالنسبة للخدمات الادارية البحتة أو بالنسبة للخدمات والتجهيزات القضائية والمدرسية والصحية الخ.

---

(27) انظر الخريطة.

وفعلا فحتى إلى حوالي يناير 1974 ، كان استقطاب المجال الساحلي من الناحية الادارية من طرف مدينة سوسة واضحا إذ أن هذه الأخيرة كانت المقر الوحيد للادارة الاقليمية (مركز ولاية) بالنسبة لمجموع الساحل. وكان يساعدها في ذلك اثنا عشر مركزا حضريا. لكن منذ يبراير 1974 ، لم تعد هذه المدينة تراقب إلا الساحل الشمالي (إضافة الى بوفيشة التي كانت تابعة لولاية نابل) نظرا الى أن المنستير والمهدية قد أصبحتا بدورهما مركزي ولاية يستقطبان على التوالي مناطق الساحل الوسطى الجنوبية. والأسوأ من ذلك أن المدن الأخرى مراكز المعتمديات قد اقتطعت أجزاء من مجالات استقطابها إذ أن عدد المعتمديات قد انتقل في ظرف بضع سنوات فحسب من 13 (في يناير 1974) الى 20 (في يبراير 1974) ثم الى 28 (في ديسمبر 1980)[28].

وكذلك الشأن بالنسبة لبقية الخدمات التابعة لوزارة الداخلية (الأمن الوطني، الاصلاحيات . . .) أو الخدمات ذات الطابع الاجتماعي - الثقافي (القضاء، الصحة العمومية، التعليم. . .) والتقني - الاقتصادي . . . حيث أن أعلى مستوى ترتيبي في الاقليم يبقى وقفا على المدن الثلاث مراكز الولايات تليها مراكز المعتمديات القديمة منها أولا ثم شيئا فشيئا الأكثر حداثة.

2) ويختلف الأمر فيما يتعلق بالخدمات الخاصة غير التجارية التي تبقى - لاسيما بالنسبة للخدمات النادرة والنادرة جدا - متجمعة بشدة في المراكز الحضرية الرئيسية «بالساحل التاريخي» الأكثر تحضرا وكثافة سكانية. مما يسمح لهذه المدن - وبالأخص سوسة - امتلاك مناطق جذب شاسعة نسبيا.

وفي نهاية الأمر، إذا نحن حاولنا التحديد الدقيق نوعا ما لمناطق نفوذ مختلف مدن الساحل باعتبار أولوية تنقلات الساحلين نحو هذه المدينة أو تلك - وذلك بالاعتماد على التحقيق المباشر بالعينة[29] - فإننا سنصل الى نفس الاستنتاج ألا وهو **تفتيت المجال الاقليمي بين عدد كبير من التجمعات السكانية المستقطبة ذات التحضر الواضح أو السائرة في طريق التحضر.** إلا أن حدود مناطق النفوذ هذه ليس فقط نادرا ما تتطابق مع الحدود الادارية، بل وخاصة أن المجالات المستقطَبَة من طرف هذه المدن هي بصفة عامة أكثر **اتساعا على الهوامش الريفية تماما للاقليم منه في «الساحل التقليدي» حيث التنافس على أشده بين عدد كبير من المراكز الحضرية القريبة للغاية بعضها من بعض والتي هي فضلا عن ذلك حسنة التجهيز نوعا ما وذات حجم محترم نسبيا.**

---

(28) ويبلغ عددها في الوقت الحاضر 36 معتمدية.

(29) اعتمدت في ذلك على منهج PIATIER الاستقرائي الذي في رأيي منهج جغرافي أكثر من المنهج الاحصائي الاستنتاجي (قانون REILLY).

غير أنه بالامكان تقديم الترتيب التنازلي التالي لمدن الاقليم التي هي في نفس الوقت مراكز معتمديات[30] وعددها ست وعشرون، باعتبارها أولوية تنقلات السكان عام 1980[31].

- مدينة واحدة ذات منطقة نفوذ هامة نسبيا وهي سوسة.

- 7 مدن ذات منطقة نفوذ لاتزال هامة نوعا ما نظرا لكونها تتجاوز حدود المعتمدية وهي توجد جميعها - باستثناء قصر هلال - بمناطق الساحل الهامشية نسبيا (جمال وقصور الساف) أو الهامشية تماما (النفيضة والجم والسواسي وشربان).

- 5 مدن ذات منطقة نفوذ ضعيفة نوعا ما إذ أنها تتطابق فعليا مع حدود المعتمدية وهي المنستير والمهدية، (**والحال أنهما مركزا ولاية**) وكذلك المكنين والشابة وطبلبة.

- 6 مدن ذات منطقة نفوذ ضعيفة إذ أنها لا تغطي إلا بعض عمادات المعتمدية وهي مساكن (نظرا لقربها من سوسة) ثم بوفيشة وزرمدين وسيدي علوان وبومرداس والبقالطة. وهي مدن تشكو نقصا في التجهيز الى درجة أنها غير قادرة على استقطاب مجموع سكان معتمديتها.

- وأخيرا 7 مدن أخرى مراكز معتمديات ذات منطقة نفوذ ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة تقريبا نظرا لكونها لا تستقطب - بقطع النظر عن سكان المنطقة البلدية إلا السكان الريفيين قليلي العدد غالبا، القاطنين بنفس العمادة وهي **سيدي بوعلي والقلعة الكبرى وأكودة** والوردانين وقصيبة المديوني وصيادة وحمام سوسة.

وهكذا فإن معظم مدن الساحل تشع على مجالات قليلة الاتساع نسبيا، لا سيما في المناطق القريبة من البحر. وأكثر من ذلك فإنه يبدو أنه **كلما كانت المدينة صغيرة الحجم وكان سكان المجال المستقطب** (غير سكان المدينة المستقطِبة) **كثيري العدد، كلما كان إشعاعها قويا والعكس بالعكس.**

وفعلا إذا نحن اعتبرنا **مؤشرَ الاستقطاب الاقتصادي والتجاري**[32] (indice de polarisation économique et commerciale) **فإننا نلاحظ وجود خمس مستويات تسلسلية للمدن في الساحل:**

---

(30) باستثناء قرية أولاد الشامخ التي لا تتمتع بعد بالنظام البلدي والتي لا تعد سوى 263 نسمة (في تعداد ماي 1975).

(31) انظر الخريطة.

(32) نحصل على هذا المؤشر بقسمة عدد سكان منطقة النفوذ على عدد سكان المدينة.

ـ **المستوى الأول: المدن ذات الاستقطاب الاقتصادي والتجاري القوي جدا (مؤشر يفوق 1، 8)** وهي جميع البلديات الصغيرة الحجم [33] الواقعة على هوامش الساحل: السواسي (المؤشر = 23، 27) وشربان (21، 10) والنفيضة (6، 38) وبوفيشة (4، 11) والجم (2، 35) وبومرداس (2، 19).

ـ **المستوى الثاني: المدن ذات الاستقطاب القوي (مؤشر يتراوح بين 1، 2 و1، 8)** وهي قصور الساف (1، 59) وجمال والشابة (1، 41 لكل منهما) وسيدي علوان (1، 25).

ـ **المستوى الثالث: المدن ذات الاستقطاب الضعيف (مؤشر يتراوح بين 0، 5 و0، 8)** وهي زرمدين (0، 72) وسوسة (0، 60) والمكنين (0، 56) ومساكن (0، 53).

ـ **المستوى الرابع: المدن ذات الاستقطاب الضعيف جدا (مؤشر يتراوح بين 0، 1 و 0، 5)** وهي المهدية (0، 46) والمنستير (0، 34) وقصر هلال (0، 32) والبقالطة (0، 24) وأكودة (0، 21) وسيدي بوعلي (0، 13).

ـ **المستوى الخامس: المدن ذات الاستقطاب الضعيف للغاية (مؤشر يقل عن 0، 1)** وهي طبلبة (0، 09) والقلعة الكبرى (0، 04) والوردانين (0، 03) وصيادة وحمام سوسة (0، 02 لكل منهما) وقصيبة المديوني (0، 01).

ومهما يكن من أمر فإن جل المدن في الساحل هي بدورها مستقطَبة من طرف المدن الأكثر أهمية، وبالأخص من طرف مراكز الولايات الثلاث (سوسة والمنستير والمهدية) التي لها مناطق نفوذ متفاوتة جدا[34] إذ لا تستقطب المنستير إلا معتمديتها والمهدية إلا الأجزاء الشرقية من ولايتها في حين تبسط سوسة نفوذها على معظم إقليم الساحل.

الخاتمة

شهد إقليم الساحل التونسي منذ الاستقلال ولا سيما منذ منتصف الستينات نموا ديمغرافيا واقتصاديا سريعا وتغييرات اجتماعية محسوسة مما أدى الى تطورات كبيرة للعلاقات بين المدن والمحيط تمثلت في النقاط التالية:

(33) باستثناء الجم التي تعد أكثر من عشرة آلاف نسمة.
(34) انظر الخريطة الصغيرة.

1) الطابع السلبي أكثر فأكثر للهيمنة الزراعية ـ رغم تقلصها المجالي المتواصل للمدن على الأرياف سواء بصورة مباشرة (التملك العقاري) أو بصفة غير مباشرة (تجميع المنتوجات الزراعية وتحويلها وتسويقها وتمويل الأنشطة الزراعية . . .).

2) التنامي الخطير للبور الاجتماعي من جراء التوسع الحضري السريع والعشوائي خلال السنوات الأخيرة.

3) التكثيف المستمر للتدفقات بمختلف أنواعها ـ لاسيما التيارات الهجرية وتدفقات النقل العصري للمسافرين ـ وبالتالي التقلص التدريجي لجاذبية المدن التقليدية ـ وعلى الأخص سوسة ـ لفائدة مدن أخرى ذات ديناميكية متزايدة توجد في الشريط الساحلي الممتد من القلعة الكبرى أكودة شمالا الى قصر هلال المكنين جنوبا.

4) ازدهار النشاطات غير الزراعية (خاصة منها الخدمات التجارية وغير التجارية) وتنويع التجهيزات المستقطِبة في جل مدن الساحل وما نتج عن ذلك من زيادة في التنافس بين هذه المدن ومنْ تضييق لمناطق نفوذها التي أصبحت متداخلة ومتشابكة أكثر فأكثر.

وقد انعكست هذه التغييرات على التسلسل الحضري الاقليمي (أو الهيراكية الحضرية الاقليمية La hierarchie urbaine régionale).

وفعلا فحتى الى أواخر الخمسينات كان التنظيم الحضري الاقليمي بسيطا نسبيا نظرا الى أن مدينة سوسة كانت تهيمن على كامل المجال الجغرافي الساحلي إذ من جهة لم يزاحمها ـ وبصورة محدودة جدا في الساحل الجنوبي ـ إلا المهدية ومن جهة ثانية ـ وباستثناء البلديات الكبيرة الجم التي بها أسواق أسبوعية (les gros bourgs ruraux) وعلى الأخص المكنين وجمال ـ فإن العدد الكبير من التجمعات السكانية الأخرى نصف الحضرية ـ نصف الريفية (بما في ذلك المنستير) كانت لها منطقة نفوذ محدودة للغاية، قلما تتجاوز حدود المحاط.

أما اليوم فقد أصبح التنظيم معقدا أكثر فأكثر إذ صار التسلسل الحضري التنازلي **بالاقليم يتألف من سبع مستويات متدرجة مختلفة[35] بدءا «بالعاصمة الشبئقليمية المكتمِلة» (أي مدينة سوسة التي هي بدورها مستقطبة من طرف مدينة تونس العاصمة)** التي تهيمن - ولو بدرجات متفاوتة ـ على كامل المجال الجغرافي القطري[36]، وانتهاء «بالمراكز المحلية من

---

(35) انظر خريطة التسلسل الحضري في الساحل سنة 1980 .

(36) P. SIGNOLES, A. BELHADI, J. M. MIOSSEC et H. DLALA «Tunis – Evolution et fonctionnement de l'espace urbain» 249. p. C.N. R. S. Tours (E. R. A 706) 1988.

الدرجة الثالثة» لكنها في الحقيقة لا تؤلف شبكة حضرية حسنة التسلسل إذ على الرغم من كثرة عددها (40 تجمع) فإن هذه المدن هي في معظمها متزاحمة عوض أن تُكمّل بعضها البعض والعلاقات بين المدن من نفس المستوى هي عموما ضعيفة للغاية إن لم تكن منعدمة من جراء عدم تخصصها. ثم إنه بفضل وفرة وسهولة وسائل النقل العمومي بات سكان المراكز المحلية أو البسيطية يتصلون من أجل اقتناء بعض المواد النادرة نوعا ما مباشرة بسوسة أو المنستير أو المهدية عوض أن يتصلوا بمراكز ذات مستوى أعلى مباشرة ولو كانت هذه الأخيرة توفر المواد المذكورة. معنى ذلك أن ظاهرة **«اختصار الطريق»** (phénomène de court - circuitage)[37] **التي تميز البلدان المختلفة متواترة جدا.**

ومن المتوقع أن تتفاقم مستقبلا سلبيات هذه التغييرات في العلاقات بين مدن الساحل والمحيط خاصة إذا نحن علمنا أنه في حالة تواصل النمو الحضري على نسقه الحالي، فإن سكان المدن قد يتضاعف في أفق 2000 ليتجاوز 900 ألف نسمة (مقابل أقل من 459 ألف نسمة في ماي 1975) وأن نسبة التحضر قد تصل الى حوالي 70٪ كما أن نسبة السكان المتجمعين قد تنتقل من 50، 77٪ الى قرابة 84٪ وأخطر من ذلك إذا تواصلت الظاهرة الحالية للانتشار الأفقي المفرط والعشوائي للمباني، فإن جميع مدن وقرى المجال الساحلي الذي يحده شرقا البحر وشمالا حمام سوسة ـ أكودة ـ القلعة الكبرى وغربا المسعدين ـ مساكن ـ الوردانين وجنوبا ـ طبلبة ـ البقالطة قد تتصل ببعضها البعض في النهاية. هل معنى ذلك أنه بفضل الدعم المتواصل للتجهيزات بمختلف أنواعها والتنويع في نشاطات القطاعين الثاني والثالث قد يكون هذا الشريط الساحلي الضيق الشديد التحضر في أجل قريب «ميغا لوبوليس» (Mégalopolis) صغيرة ترتكز على مدن سوسة والمنستير وقصر هلال ـ المكنين وتضم بضع عشرات من المدن الأخرى والقرى التي تدور في فلكها؟

وفي هذه الحالة، كيف يمكن مواجهة الحاجيات الاستهلاكية الكبيرة لسكان حضر يتطلبون أكثر فأكثر تجهيزات وخدمات ومساكن ومواد غذائية وماء ومواطن شغل الخ . . . خاصة وأنه لا يخفى على أحد أن هذا التحضر المفرط للغاية سيتم حتما على حساب المحيط الريفي وسيزيد بالتالي من تفاقم اختلال التوازن الحالي لفائدة الوسط الحضري عموما والشريط الساحلي الضيق على وجه الخصوص، فإن هذا الشريط الساحلي الذي لا يغطي أكثر من سُبُع المساحة الجميلة للساحل (أي 915 كم2) ويضم ـ بفضل عشرين تجمع يعد أكثر من أَلْفَيْ نسمة ـ حوالي نصف مجموع سكان الاقليم (أي ما يفوق 325 ألف

(37) Milton SANTOS: «Les villes du Tièrs-Monde» pp: 176-177.

نسمة في ماي 1975) وأكثر من ثُلثي السكان الحضر (أي 315 ألف نسمة)، قد يبلغ عدد سكانه في عام 2000: 600 ـ 650 ألف نسمة كلهم تقريبا حضر وقد تصل فيه الكثافة السكانية العامة الى 650 ـ 700 نسمة في الكيلومتر مربع، أي ضعف ما هي عليه حاليا وهو لعمري أمر مقلق للغاية!

معنى ذلك في نهاية المطاف أن تدخل السلطة العمومية من أجل مراقبة النمو الحضري العشوائي عن كثب أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى، إذ يجب على هذه الأخيرة أن تعمل على الحد من الاختلال الواضح الموجود حاليا في الاقليم بين شريط ساحلي محظوظ للغاية قد استفاد تماما بمجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجبارة منذ الاستقلال وبقية الاقليم حيث التحضر لايزال ضعيفا جدا والتجهيزات ناقصة بشكل محسوس وأفضل من ذلك فإن كل سياسة للبناء الاقليمي تمر حتما بترتيب مُحكَم للمدن التي تعتبر ركيزة أساسية لكل عمل تنموي جاد فإنه صحيح أيضا أن كل سياسة للتنمية الاقليمية وتهيئة المجال الجغرافي تبتغي النجاعة لا يمكن أن تكون إلا إجمالية حيث أن أي محاولة لتهيئة المجال الحضري ستُمنى أكيداً بالفشل إن هي أهملت المُحيط الريفي وانفتاح (désen-clavement) الأرياف. بل أكثر من ذلك ينبغي أن تندمج في إطار سياسة عامة لتهيئة كامل التراب الوطني.

التسلسل الحضري في الساحل عام 1980

1) عاصمة شبه اقليمية مكتملة
2) عواصم تحت اقليمية غير مكتملة : تجمعات مزدوجة متعددة الوظائف ذات غالبة عصرية لكن مع وجود نشاطات أولية :
محدودة جدا
هامة نسبيا
3) مراكز بسيطة من الدرجة الاولى
أ - تجمعات مزدوجة متعددة الوظائف ذات غالبة عصرية :
إنتاج + تأطير
ب - تجمعات ذات غالبة تقليدية
زراعة + تأطير
زراعة + صناعات تقليدية + إنتاج عصري + تأطير
4) مراكز بسيطة من الدرجة الثانية :
تجمعات مزدوجة متعددة الوظائف ذات غالبة تقليدية
زراعة+صناعات تقليدية+ إنتاج عصري +تأطير
زراعة+صناعة تقليدية+تأطير
زراعة+تأطير
5) مراكز محلية من الدرجة الاولى :
تجمعات مزدوجة متعددة الوظائف ذات غالبة تقليدية
زراعة+انتاج حرفي وثانويا صناعي + تأطير
إنتاج حرفي وثانويا صناعي + تأطير
6) مراكز محلية من الدرجة الثانية :
تجمعات مزدوجة متعددة الوظائف ذات غالبة تقليدية
زراعة+إنتاج حرفي وثانويا صناعي + تأطير عصري جنيني
تجمعات تقليدية متعددة الوظائف
زراعة + تأطير عصري جنيني
7) مراكز محلية من الدرجة الثالثة :
تجمعات تقليدية متعددة الوظائف
مع وجود تأطير عصري جنيني
هيمنة الصناعات التقليدية
هيمنة الزراعة

بوفيشة
النفيضة
هرقلة
سيدي بوعلي
أكودة
حمام سوسة
سوسة
القلعة الكبرى
القلعة الصغرى
المنستير
المسعدين
مساكن
الوردانين
خنيس
بنان
منزل كامل
طبلبة
البقالطة
المكنين
البرجين
جمال
زرمدين
بني حسان
المهدية
رجيش
بومرداس
قصور الساف
سيدي علوان
البرادعة
السواسي
الجم
الشابة
شربان

س.ع.م. : ساحلين. سيدي عامر معتمر
ب.م. : بمبلة منارة
ق.م. : قصيبة المديوني
ق.ه. : قصر هلال
م.ن. : منزل النور
ط. : طوزة
ق.ز.ث. : القصيبة. الزاوية. الثريات

المصدر : تحقيق شخصي

مخبر رسم الخرائط بكلية الاداب والعلوم الانسانية

بعض المظاهر من تحول بادية الدار البيضاء

قاسم جمادي
كلية الآداب ـ فاس

ظاهرة توسع المدن على حساب محيطاتها الريفية ظاهرة معروفة وغير جديدة، فكل المدن تنمو وتتوسع على حساب البوادي المجاورة لها. وتؤثر المدن في هذه البوادي بسبب العلاقات التي تربطها بها. وفي القرن 20 أصبحت المدن المراكز الاساسية في تحريك أنشطة المناطق المجاورة لها حتى وإن كانت المدن المتقاربة من بعضها ولا يفصلها إلا أقل من 100 كلم فإنها تصبح وكأنها في تنافس على استقطاب انشطة المناطق الموجودة بينها، وأن كل واحدة تفرض نوعا من الهيمنة على المجال الجغرافي القريب من حدودها وتترك المجالات البعيدة للمدن الاخرى.

هذا في حالة ما إذا كانت المدن متساوية أو قريبة من ذلك وفي حالة ما إذا وقع طغيان واحدة، فإنها لا تستقطب أنشطة البوادي المجاورة لها فقط ولكن تزيد،على ذلك جميع البوادي والمدن الاخرى. والكل يصبح تابعا ويتعامل حسب الانشطة الموجودة في العاصمة الاقتصادية الواحدة كما هو الحال اليوم بالنسبة لمدينة الدار البيضاء.

وهذا الاستقطاب أو التأثير تختلف حدته من مدينة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ففي المغرب يعرف التمدين نموا مضطردا منذ بداية هذا القرن. وهذا النمو الحضري لا يظهر فقط في تزايد عدد سكان المدن بل يتجلى كذلك في توسعها المجالي على حساب البوادي، وكذلك في غزو نمط الحياة الحضرية لجميع البوادي، ليس في ميدان الاستهلاك فحسب، ولكن كذلك في ميادين الانتاج المختلفة.

وكمثال على ذلك نأخذ حالة تحول البنيات الريفية في مجال جغرافي عرف أكثر من غيره من المجالات الجغرافية المغربية الاخرى تركزا سكانيا في تجمعات حضرية هامة،

ونخص بهذا المجال الجغرافي المنطقة الساحلية الاطلنتية وعلى الخصوص منها ولاية الدار البيضاء الكبرى وما جاورها.

هذه الولاية التي عرفت أكثر من غيرها مدا سكانيا متزايدا منذ بداية هذا القرن. وهذا المد السكاني يتكون من مصادر مختلفة من جميع مناطق المغرب.

فقد أصبح غير خاف على أحد اليوم ما تمثله مدينة الدار البيضاء من قوة اقتصادية في المغرب. هذه المدينة التي قفزت في ظرف نصف قرن من مدينة صغيرة جدا إلى مدينة عملاقة تتركز فيها جميع الانشطة التجارية والصناعية وتصبح مصدرا للتحديث والعصرنة بالنسبة للبلاد في الوقت الراهن.

نمو سكان مدينة الدار البيضاء

- 1907 : كان عدد السكان 25000 نسمة منهم 24000 مغاربة و1000 أوربيون.
- 1918 : كان عدد السكان 56000 نسمة منهم 45000 مغاربة و11000 أوربيون.
- 1938 : كان عدد السكان 265000 نسمة منهم 190000 مغاربة و75000 أوربيون
- 1955 : كان عدد السكان 790000 نسمة منهم 655000 مغاربة و133000 أوربيون.
- 1960 : كان عدد السكان 965277 نسمة
- 1971 كان عدد السكان 1506373 نسمة منهم 1458320 مغاربة و48053 أجنبي
- 1982 : كان عدد السكان 2138784

بهذا الرقم الذي وصلت إليه مدينة الدار البيضاء أصبحت تمثل ما يزيد على (الربع (9, 25٪) من السكـان الحضريين بالمغـرب وإذا أضيفت إليها ولاية الرباط وسلا فإن نسبتها تصبح في نفس السنة 1, 36٪ من مجموع سكان مدن المغرب [1]، فهذه الزيادة الكبيرة في سكان مدن المغرب تنتج عن زيادة طبيعية وزيادة هجرة سكان البوادي وكذلك ادخال عدد من البوادي المجاورة في دائرة المدن أو ترقية بعض التجمعات القروية إلى درجة مراكز حضرية. وهذه الحالة نلاحظها في السنوات القليلة الاخيرة على الساحل الممتد من الدار البيضاء إلى القنيطرة شمالا، فهذا الشريط الساحلي أصبحت فيه المدن متقاربة من بعضها، فمدينة الدار البيضاء لا تبعد عن مدينة المحمدية الا بأقل من 25 كلم ومدينة المحمدية نفسها أصبحت قريبة من مدينة الرباط حيث لا يفصلها إلا أقل من 60 كلم.

---

(1) الاحصاء العام 1982، مديرية الاحصاء - الرباط.

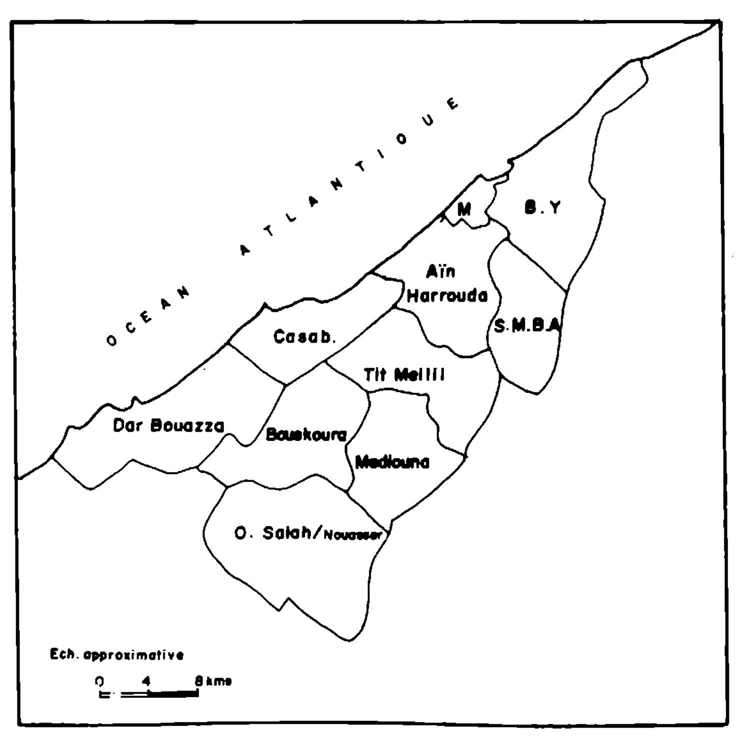
ومدينة الرباط ومدينة سلا لم تعودا تكونان إلا مدينة وحيدة كبيرة، لا تبعد بدورها إلا بأقل من 35 كلم من مدينة القنيطرة. وذلك باعتبار التوسع المجالي لهذه المراكز في اتجاه بعضها البعض.

فهذه المدن الكبرى الموجودة في هذا الشريط الساحلي تفصلها بوادي «غنية» تتأثر بقربها من هذه المدن ومجموعها أمسى في طور تبدل مستمر من هيئة البادية التقليدية في مظاهرها العامة إلى بادية أقل ما يقال عنها أنها في طور التمدين.

ويمكن لمس هذه الظاهرة من خلال دراسة ثلاث جماعات قروية قريبة من المدار الحضري لمدينة الدار البيضاء ومدينة المحمدية وهي :

- جماعة عين حرودة
- جماعة بني يخلف
- جماعة سيدي موسى بن علي (انظر خريطة الحدود الادارية).

Limites administratives dans l'arrière pays
de Casablanca et de Mohammedia



فهذه الجماعات الثلاث كلها توجد في الضاحية الشمالية الشرقية لمدينة الدار البيضاء، هذه المنطقة يلمس فيها بوضوح مظاهر التحول السريع والامتداد المديني المستمر لوجودها في آن واحد قريبا من العاصمة الاقتصادية للبلاد، وكذلك من مدينة المحمدية، هذه المدينة التي استفادت وتستفيد كثيرا من قربها من مدينة الدار البيضاء وتعرف هي بدورها توسعا دائما في مجال هذه الجماعات الثلاث.

ويمكن رصد ظاهرة التحول في هذه الجماعات من خلال عدة مؤشرات:

أولا: دور مدينة الدار البيضاء في تبدل النشاط الفلاحي في الشريط الساحلي الشمالي للشاوية.

عرفت ضاحية مدينة الدار البيضاء في مرحلة الاستعمار الفرنسي ومنذ سنة 1908 تحولا جذريا لجميع البنيات الاقتصادية حيث أصبحت معظم المساحات تحت تصرف المعمرين، ولقرب هذه المنطقة الريفية من أكبر سوق استهلاكية من جهة ولقربها كذلك من مينائين للتصدير من جهة أخرى، فقد وجه المعمرون عنايتهم في الميدان الفلاحي إلى انتاج كثيف لجميع الغلل القابلة للنمو في بيئة هذا الشريط الساحلي للشاوية.

ومنطقة الشاوية معروفة في تاريخ المغرب بخصوبة تربتها واعتدال مناخها واستقرار سكانها وعيشهم حياة قروية تعتمد على إنتاج الحبوب وتربية الماشية، وانتاجها كان مرتفعا نسبيا ودائما إذا قيس بالانتاج في المناطق المغربية الاخرى.

وبحثنا اليوم يخص هذا الجزء الضيق من الشاوية الذي، إلى جانب أنماط الانتاج التقليدي، أدخلت أنماط جديدة حيث توفقت البستنة لانتاج جميع الخضر إلى جانب الحبوب والكروم واعلاف الماشية، أي فلاحة تسويقية تعتمد على رؤوس أموال كبيرة وعلى خبرة متقدمة نسبيا.

فلقد بدأ تصدير الخضر البكرية (البواكر) المغربية من هذه الناحية إلى فرنسا منذ سنة 1922 أي بعد أن تجهزت المنطقة [2] بتجهيزات حديثة مستوردة من أوروبا وبعد أن فتح ميناء الدار البيضاء وميناء المحمدية في وجه الملاحة التجارية.

---

(2) Bulletin économique du Maroc 1933 page 148

1 ـ التحولات على مستوى البنية العقارية :

في عهد الحماية كانت معظم المساحات القابلة للفلاحة في هذه الجماعات الثلاثة في ملك الاجانب وخاصة الاوروبيين، فقد قُدر سنة 1961 أن 60٪ من الاراضي الخصبة المخصصة لانتاج الخضر الصالحة للتصدير كانت في ملك المعمرين [3].

والمساحات التي يمكن سقيها في هذه الجماعات الثلاثة تقدر بـ 4000 هكتار منها 200 هكتار صالحة لانتاج البواكر للتصدير. فرغم أن الظروف البيئية متشابهة في الضاحية كلها نلاحظ تباينا في التربة من منطقة إلى أخرى. فالاراضي الموجودة على يمين وادي النفيفيخ عند بني مكراز وبني راشد (حول قصبة المنصورية) تربتها ثقيلة ولا تتلاءم والبستنة، بينما تربة الاراضي الموجودة في الضفة اليسرى لهذا الوادي عند بني مغيث وعند أولاد لحسن بالقرب من عين تكي، تربة خفيفة تساعد على نمو أنواع شتى من الخضر إذا ما توفرت مياه الري، غير أن بعدها نسبيا من البحر يجعل طقسها يحد من انتشار زراعة البواكر فيها.

أما الاراضي المنخفضة، وخاصة في الحوض الاسفل لوادي المالح فإن دوام المياه فوق السطح تحد من الاستغلال المستمر في جميع الفصول السنوية؛ لذا فإن المعمرين لم يهتموا كثيرا بهذه الاراضي في الميدان الفلاحي وتركوها لاصحابها أو لاشغالها في الميادين الصناعية كإنتاج الأجور...

فالمنطقة التي عرفت استغلالا مكثفا في البستنة هي جميع الاراضي الموجودة في داخل حدود جماعة عين حرودة، الممتدة من وادي حصار جنوبا إلى شاطىء المحيط شمالا، أي جميع اراضي أولاد سيدي علي بن عزوز، وأراضي عربات وغزوان. هذه الاراضي تتكون من هضبة منبسطة تتخللها مناطق مسطحة واسعة، وذات تربة خفيفة تحتمل البستنة في جميع فصول السنة ثم كذلك لقربها من مدينة الدار البيضاء ومن مدينة المحمدية، كل هذه العوامل تفسر استحواذ المعمر على جل هذا المجال.

2 ـ تحولات على مستوى المشاهد :

سبب هذا التدخل المباشر تحولات في المناظر الريفية، فمن ناحية الحيازات، أصبح امتداد ملكيات المعمرين والاجانب عن المنطقة امتدادا واسعا حيث أن عددا من المستغلين

---

(3) Hermelin (M): Les culturs maraichèrs de la zone côtière de Fedala à Oualidia, C.O.M. n 39 Juil-sept, 1957, Bordeaux.

لهذه الحيازات الكبرى نسبيا نزحوا إليها من خارج المنطقة منهم، إلى جانب الاوروبيين، عدد من سكان المدن، وبالخصوص مدينة الدار البيضاء والذين أخذوا يستثمرون أموالهم في إنتاج الخضر للتسويق.

ومن الخصوصيات العامة في هذه الحيازات، الى جانب كبرها (في المتوسط 30 هكتارا) فهي منظمة تنظيما هندسيا يجعلها تتصل بالطريق من جهة أو أخرى لان المنطقة كلها عرفت نمو شبكة طرقية متكاملة قل نظيرها في المناطق المغربية الاخرى (انظر خريطة شبكة الطرق).

هذه الطرق، زيادة على أنها شقت لربط مدينتي الدار البيضاء والمحمدية لكثرة العلاقات المختلفة التي نمت مع الزمن بينهما، فإنها ساعدت كذلك على تخفيف العزلة لمعظم دواوير المنطقة كلها، بل إن عددا من الطرق الثلاثية شقت لصالح عدد من الضيعات ويظهر هذا بوضوح على الخريطة الطبوغرافية (50000 1 وعلى الصور الجوية للمنطقة)

أما الحيازات الصغيرة التي لم يتمكن الاستغلال الرأسمالي من تملكها، فقد زادت في التشتت من جراء النمو الديمغرافي السريع (عامل الارث) وعمليات التفويت المختلفة. وتتركز هذه الملكيات الصغيرة بالقرب من المجموعات السكنية التقليدية - الدواوير - التي كانت تختار المناطق المرتفعة في هذه الهضبة وكذلك في جميع مساحات الشريط المنخفض على طول مجرى واد المالح، وفئة الملاكين لهذه البقع الصغيرة تكون مجموعة كبيرة جدا إذا قيست بفئة الملاكين الكبار.

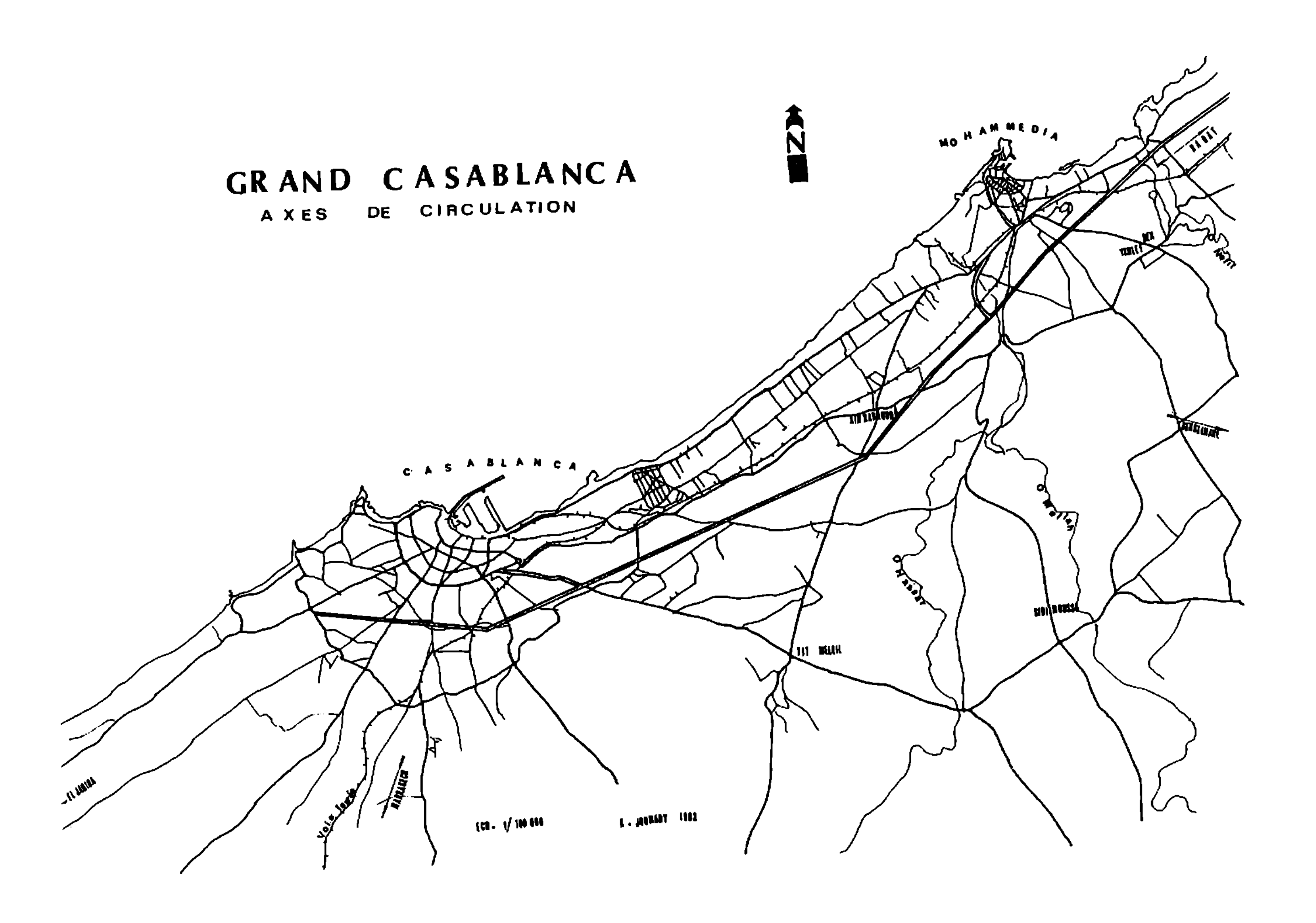
فحسب إحصاء نيابة وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي بولاية الدار البيضاء، نجد أن مجموعة الاراضي الفلاحية في النيابة إلى حدود سنة 1980 كانت موزعة كما يلي:

47000 هكتار مستغلة من طرف 24٪ من المزارعين و329 20 هكتار مستغلة من طرف 76٪ من المزارعين.

3 - تحولات على مستوى نوعية الانتاج:

كما ذكرنا في التقديم أن الاستغلال الجديد أصبح مركزا على إنتاج الخضروات بجميع اصنافها للتسويق الداخلي فوق جميع الاراضي الصالحة للزراعة في المنطقة وللتسويق الخارجي فوق جزء من المنطقة القريبة من الشاطىء.

فإذا كان انتاج جميع الخضر يتطلب امكانيات لابد من توفرها فإن البواكر تعتمد على نسبة مرتفعة من هذه الامكانيات. ثم إن المغرب لقربه من الاسواق الاوربية يمكنه



GRAND CASABLANCA
AXES DE CIRCULATION
N
MOHAMMEDIA
CASABLANCA
O. Mellah
O. Hassar
Voie ferrée

استغلالها أكثر من دول حوض البحر المتوسط الأخرى، زيادة على أن مناخ المحيط الاطلنتكي يساعد بتأثيره على المنطقة كلها وخاصة القريبة جدا منه. وبما أن الفرنسيين هم الذين حكموا المغرب فإن عنايتهم وجهت لتلبية حاجيات السوق الفرنسية من جميع الغلل الممكن انتاجها في هذه المستعمرة القريبة، وبما أن فرنسا لا يمكنها انتاج الطماطم والبطاطس ما بين فاتح اكتوبر وفاتح يوليوز، فقد شجعت سلطات الحماية المعمرين على انتاج هذه الخضر في ضاحية الدار البيضاء أولا. وإلى جانب التشجيعات الادارية وغيرها لتسهيل تملك الاراضي الفلاحية من طرف الاوربيين، مدت لهم جميع المساعدات التقنية لتجهيز هذه الحيازات واستيراد البذور، وإقامة مصالح الابحاث في كل من عين السبع ودار بوعزة للابحاث الزراعية التي كانت تمد المعمرين بالخبرة وبالمواد الكيماوية اللازمة. . .

وقد ترتب عن تواجد المستعمر واستمرار هياكل زراعية تقليدية محليا ثنائية طرق الاستغلال.

وفي ميدان التسويق ولتشجيع الفلاحين على تحسين الانتاج تأسس مكتب المراقبة والتصدير (O.C.E) [4]. وقد تكاثر عدد المعمرين في زناتة، الذين اعتنوا كثيرا بانتاج الخضروات، وخاصة الطماطم والبطاطس إلى حدود السبعينات وكان الاستغلال يعتمد على الري الذي كان لا يتوفر إلا بواسطة ضخه من الابار أو رفعه من وادي المالح أو وادي النفيفخ وروافدهما.

فهذا النوع من البستنة الذي كان مزدهرا في المنطقة كان لا يعتمد على رطوبة الجو أو تساقطات الامطار [5] فقط بل حفرت الابار في جميع الحيازات وشُيِّدت قناطر لمد الحقول بالمياه ولم تقف تضاريس الهضبة حاجزا أمام جلب الماء من الاودية العميقة إذ أقيمت المضخات لتصعيد الماء في أنابيب مدت لعدة كيلومترات في بعض المناطق كما هو الحال في جماعة سيدي موسى بن علي، وإلى جانب تجهيزات جلب المياه الجوفية والسطحية للري اعتمدت هذه الفلاحة التسويقية على الميكنة المتعددة الجوانب وعلى استخدام المواد الكيماوية الشيء الذي كان يتطلب اموالا كثيرة لا تتوفر عليها إلا طبقة المعمرين ونخبة قليلة من «الاهالي».

لذا بقي إلى جوار هذه الفلاحة العصرية قطاع الفلاحة التقليدية التي لم تساير هذا التحديث وظلت تعتمد الطرق التقليدية في زراعة الحبوب والاعتناء ببعض الاشجار وتربية

(4) ظهير 12 غشت 1932.

(5) Monition (L) et Nerat de Lesguise: «notice explicative de la carte hychogéologique de la region de Casablanca» Notes et Mémoires du service géologique n° 131, Division de la géologie, Rabat, 1960.

الماشية على الطريقة التقليدية كذلك بالاعتماد على المراعي إن وجدت في الاراضي غير المزروعة أو على هوامش الطرق التي شقت في المنطقة.

إذن فبادية الدار البيضاء و(المحمدية) عرفت تحولا كبيرا في عهد الحماية ومن سماته أنه أصل ظاهرة انتقائية إذ بقي عدد من الحيازات تعتمد الطرق التقليدية فبقيت الماشية هي كذلك تقوم على أراض غير مزروعة وفي الفصول التي تنعدم فيها هذه المراعي تساق الحيوانات لترعى ما تجده في جوانب الطرقات كما هو الحال الآن في جماعة عين حرودة.

ومن سمات هذا الاستغلال التقليدي للأرض هو أن معظم المتعاطين له ينتسبون إلى المنطقة ويملكون هذه الأراضي توارثا كما أن معظم هذه الحيازات من النوع الصغير وذات التربة الفقيرة التي تحتاج إلى استصلاح واسع لتحقيق نفس مردودية الأراضي الغنية المجاورة لها.

ثانيا ـ التغيرات على مستوى أنماط النشاط القروي:

لقد ورثت هذه المنطقة ـ منطقة زناتة ـ من عهد الحماية هذا النوع من الازدواجية في نمط الانشطة القروية. هذه الازدواجية في أنماط الاستغلال الزراعي، بين القطاع «العصري» المستحدث والقطاع التقليدي الذي حاول البقاء والاستمرار. وهذه الحالة لم تختص بها هذه المنطقة الضيقة من المغرب بل عرفتها جميع بواديه، غير أنها هنا كانت كبيرة الوضوح، خاصة أن جميع المنتجات صارت سلعا للاسواق، وقليل جدا للاستهلاك المحلي.

1 ـ مشروع البناء عوض الاستثمار الزراعي:

فإذا كانت الدولة المغربية قد استرجعت جل أراضي الاستعمار إلى حدود سنة 1973 فإن عددا من الحيازات قد فوت قبل هذا التاريخ إلى ملاك جدد مغاربة أغلبيتهم من أصحاب رؤوس الاموال من سكان المدن، منهم من تابع النشاط الفلاحي الذي كان في المنطقة، ومنهم من استغنى لاسباب مختلفة عن الاستثمار في النشاط الفلاحي، وحول الحيازة إلى أرض صالحة للبناء وعرضها للبيع إلى الباحثين على البقع لبناء دور للسكن أو تشييد محلات صناعية أو تجارية. وهذا ما يفسر وجود أحياء ومجموعة دور سكنية باختلاف أشكالها شيدت هنا وهناك من نوع البناء العفوي أو العشوائي أو من نوع مدن القصدير (التنك)، وخاصة في جماعتي عين حرودة وبني يخلف القريبتين من مدينة الدار البيضاء.

أما الثانية فتكون امتدادا طبيعيا لمدينة المحمدية من ناحيتها الشرقية، فجميع الاراضي الفلاحية الخصبة لاولاد لحسن والشحاوطة والبرادعة هي الآن قد غطيت بالاحياء السكنية الجديدة لمدينة المحمدية.

فإذا ارتكـزت شهـرة بادية زنـاتـة إلى عهـد قريب على انتـاج البواكر (الطماطم، البـطاطس، القـرعة. . .) فإنه يلاحظ في الوقت الراهن أن الارض الفلاحية أصبحت تقضم في هذه الضاحية لأسباب متعددة منها:

1 ـ البحث عن أكـبر ربـح ممكن قد توفره المضاربة العقارية أكثر من مزاولة النشاط الزراعي.
2 ـ محاولة حل مشاكل التزايد الديمغرافي في المدينتين.
3 ـ التخلص نهائيا من الازمات التي قد تتعرض لها الفلاحة.

فإلى جانب توالي عدة سنوات من الجفاف وما نجم عنها من مصاعب بالنسبة للنشاط الفلاحي، فإن هذه المنطقة تواجه أيضا ـ منذ الستينات ـ ارتفاع نسبة ملوحة مياه الري، لقد حاول الفلاحون الحد من الاستغلال المفرط للمياه الجوفية [6] بالتقليل من الزراعات التي تستهلك المياه بكثرة ـ أي البواكر ـ عن طريق نهج نظام زراعي يترك جزءا من الارض للراحة كما وسعوا من نصيب تربية الماشية والدواجن.

ثم إن مكتب التسـويق والتصدير وهو المؤسسة الحكومية التي أصبحت، منذ سنة 1965، تنظم إنتاج المواد الفلاحية الصالحة للتصدير، بدأ يخصص الكميات التي يمكن لكل منطقة أن تصدرها حتى يكون هناك نوع من التوازن بين مناطق المغرب كلها [7]، وهذا يرجع إلى الصعوبات التي أصبحت تتعرض للمنتجات المغربية في الاسواق الاوربية، وخاصة في فرنسا ودول السوق المشتركة.

ففي كل سنة فلاحية تحدد المساحات التي يمكنها تصدير منتجاتها، ففي منطقتنا، قد أصبح من المعتاد هذه السنوات الاخيرة إنتاج البطاطس في مساحة 300 هكتار، وطماطم الخريف في 500 هكتار وطماطم الربيع في 250 هكتار فقط [8].

وكل هذه المساحات توجد ضمن شريط ساحلي لا يتعدى عرضه أكثر من 5 كلم، توجد مدينة المحمدية في وسطه حيث يمتد نحو الشرق في جماعة بني يخلف (هذه الجماعة التي يوجد بها ما يقرب من 10 000 هكتار صالحة للفلاحة منها 1 500 هكتار تصلح لانتـاج البـواكـر) وفي غرب المحمدية يغطي جزءا من جماعة عين حرودة مساحة صالحة للزراعة تقدر بـ 13 500 هكتار منها 2 100 هكتار صالحة للبواكر.

---

(6) (L) Monition نفس المصدر.

(7) (F) Blin : «L'évolution de la production et de la commercialisation de la tomate au Maroc», RGM n° 21/1972, Rabat, p 108.

(8) عن نيابة وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي (80 ـ 1979)

2 ـ البواكر تتطلب عناية خاصة.

ومن أزمات الفلاحة كذلك ان تكاليف الانتاج ترتفع يوما بعد يوم، وخاصة بالنسبة لفلاحة خضر للتصدير التي تتطلب عناية خاصة، فقبل سنة 1973 كانت تكاليف زراعة الطماطم تصل بالنسبة لهكتار واحد ما بين 10000 و14000 درهم [9]، أما بعد 1980 فإنها فاقت 000 20 درهم للهكتار «العادي»، أما الهكتار المغطى فقد وصلت إلى 000 50 درهم. ونصيب كبير من هذه التكاليف يغطي أجور اليد العاملة التي تشغل في هكتار واحد من الطماطم، وكمثال نأخذ بتفصيل جميع العمليات الضرورية في غراسة هكتار من الطماطم.

جدول يمثل عدد الايام اللازمة لكل عملية:

عمليات	طماطم ملساء	طماطم مضلعة
الحرث	18	18
التسميد	18	18
وضع الشتائل	6	6
وضع حواجز ضد الرياح	18	18
وضع الدعائم	9	9
مبيدات الحشرات	10	12,5
التسميد	3	5
مراقبة الجذوع	36	36
الري	330	375
الجني	28	35
المجموع	476	532,5

مصدر: إحصائيات نيابة وزارة الفلاحة بالدار البيضاء.

(9) (F) Fosset : «L'arrière pays de Mohammadia, Basse chaouia», RGM, n° 13, 1968, Rabat.

وإذا كانت الأجـور اليومية تقدر بـ 20 درهم فقط لكل يوم فإن ما يقرب من 10 000 درهم تغطي أيام العمل لكل هكتار. وتبقى تكاليف تشغيل الآلات ووسائل النقل والبذور والمحروقات والمواد المستعملة لإقامة الحواجز العازلة الرياح والدعائم. . . ثم عمليات الفرز والتلفيف. . . وكراء الارض. . .

ومكتب التسويق والتصدير يحرس دائما على أن تكون المنتجات المصدرة ذات جودة رفيعة وتقديم أحسن، لذا فإن تكاليف هذه الفلاحة تبقى دائما مرتفعة إذا قيست بتكاليف الخضر الاخرى الموجهة إلى الاسواق الداخلية.

أما عن مردودية الهكتار الواحد فهي مرتفعة نسبيا إذا توفرت جميع الشروط البيئية والمالية. ففي سنة 80 ـ 1979 كانت مردودية الهكتار على الشكل التالي:

انتاج الهكتار الواحد من الخضر في المتوسط

- بطاطس = 14 إلى 16 طن
- البطاطا الحلوة = 20 طن
- الكرنب = 25 طن
- الباربة = 30 طن

أما إنتاج الطماطم والبطاطس فيتجلى من خلال الجدول الآتي:

1 ـ البطاطس: (في سنة 1979 ـ 1980)

مساحة الاستغلالية	مردودية اجمالية 1 ط / 1 هكتـار	مقبولة للتصدير 1 ط / 1 هكتـار
أقل من 5 هكتارات	13	10
ما بين 5 و20 هكتار	12	9
أكثر من 20 هكتار	11	8

2 ـ الطماطم : (في سنة 1979 ـ 1980)

مساحة الاستغلالية	طماطم مضلعة		طماطم ملساء	
	مردودية	للتصدير	مردودية	للتصدير
أقل من 5 هكتارات	37	17	38	22
ما بين 5 و20 هكتار	35	15	37	19
أكثر من 20 هكتار	30	14	35	18

ملحوظة : مصدر الجدولين أعلاه نيابة وزارة الفلاحة.

في المتوسط مردودية هكتار واحد بالنسبة لانتاج البطاطس يصل إلى 12 طن في زناتة منهـا ما بين 8 أو 9 أطنان تقبل للتصدير والباقي يعرض للبيع في الاسواق المحلية. أما بالنسبة للطماطم فإنتاج الهكتار يصل في المتوسط نحو 35 طن (بالنسبة للنوعين) ويمكن انتاج أكثر من ذلك في الاراضي المغطاة حيث تصل إلى ما يقرب من 70 طن في الهكتار.

فأمام هذه المشاكل مجموعة، التي أصبح يتخبط فيها القطاع الفلاحي في هذه المنطقة وأمام التوسع السريع لمدينتي المحمدية من جهة ومدينة الدار البيضاء من جهة أخرى، وما أصبح يتطلب هذا التوسع من مساحات رفع من قيمة الارض ودفع بعدد من الفلاحين إلى العـدول عن النشـاط الفـلاحي والخوض في المضاربة العقارية حيث وصل ثمن الهكتار 000 000 1 درهم وهـذا رقم قياسي بالنسبـة للأربـاح التي يمكن أن يجنيها منه الفلاح بالنشاط الزراعي. غير أن هاته الفئة لا تشكل في الواقع الا الحلقة الاولى في مسلسل مضاربي يحقق ممارسوه الذين يوجدون في مراحله الاخيرة أرباحا خيالية.

ثالثا ـ تنوع السكن في بادية الدار البيضاء.

مشهد التنوع ناتج عن التزايد المستمر في عدد السكان وتدنّي الدخل الفردي.

تتميز بادية الدار البيضاء بتنوع السكن مع هيمنة سكن الصفيح وانتشار انشطة غير قروية ذات أثـر مجالي هام. ويرجـع هذا لتكـاثـر السكـان السريع في هذه المـنطقـة.

1 ـ كثافة السكان في ارتفاع مستمر.

يعـرف تعـداد سكـان هذه الضاحية تزايدا مستمرا ويشهد على ذلك الارقام التي سجلت في الاحصاءات العامة الثلاثة السابقة.

جدول نمو سكان الضاحية الشمالية الشرقية لمدينة الدار البيضاء:

الجماعة	1960	1971	زيادة إجمالية	٪ السنوية	1982	زيادة إجمالية	٪ السنوية
عين حرودة	20415	30143	9728	4,33	48708	18565	5,59
بني يخلف	12267	11723	-544	-0,40	20010	8287	6,42
سيدي موسى بن علي	8262	10922	2660	2,92	13760	2838	2,36
الضاحية الشمالية الشرقية	40944	52788	11844	2,62	82478	29690	5,11

فقد ازداد عدد سكان هذه البادية ما بين سنة 1960 و1971 بنسبة سنوية تقدر بـ 2,62 مع أن هناك اختلاف ما بين جماعة بني يخلف، فذلك ليس مرده إلى نقصان زيادة عدد السكان ولكن مرده إلى أن مجموعة من الدواوير من هذه الجماعة قد دخلت في دائرة مدينة المحمدية في نهاية السبعينات وأحصي سكانها داخل هذه المدينة.

أمـا التزايد الكبير فسجل في هذه الحقبة في جماعة عين حرودة حيث وصلت هذه الزيادة السنوية إلى 4 , 33٪.

أما جماعة سيدي موسى بن علي فلم تعرف إلا نصف زيادة عين حرودة. ويمكن تفسير هذا بكون جماعة عين حرودة أقرب إلى مدينتي: المحمدية من جهة والدار البيضاء من جهة أخرى، فعدد من السكان الجدد يختارون الاقامة فيها لقربها من أماكن الشغل في أحياء المدينتين.

أما في المرحلة الثانية أي ما بين 1971 و1982 فالارقام تبرز هذه الحركة القوية في ازدياد السكان بالمنطقة، حيث أن النسبة الاجمالية السنوية وصلت إلى 5 , 11٪ وهذا يفوق بكثير نسبة الزيادة السنوية في المغرب القروي حيث لم تتعد 1 , 4٪ كما أنها تتعدى جميع النسب المسجلة في الاقاليم الاخرى البعيدة من مدينة الدار البيضاء.

فالسكان القرويون في إقليم بني ملال ازداد عددهم في هذه المرحلة المذكورة بنسبة سنوية 2 , 47٪ وإقليم مراكش بـ 2 , 04٪ أما إقليم فاس فأقل من ذلك 1 , 58٪.

وإذا أخـذنـا بعـين الاعتبار جميع الجماعات القروية القريبة من مدار مدينة الدار البيضاء فإننا سنسجل نفس النسب التي سجلناها في ضاحيتنا الشمالية الشرقية.

ففي الضاحية الغربية المكونة من جماعة دار بوعزة وجماعة بوسكورة نجد:

الضاحية الغربية

الجماعة	1960	1971	زيادة إجمالية	٪ السنوية	1982	زيادة إجمالية	٪ السنوية
بوسكورة	12454	18101	5 647	4,12	26340	8 239	4,13
دار بوعزة	17999	32828	14829	7,48	43215	10387	2,87
الضاحية الغربية	30454	50929	20475	6,11	69555	18626	3,32

فالزيادة السنوية الكبيرة سجلت في جماعة دار بوعزة ما بين سنة 1960 و1971 حيث وصلت إلى 48 , 7٪ كما أن هذه الضاحية الغربية قد ارتفع سكانها في هذه المرحلة بنسبة تفوق كثيرا نسبة الزيادة السنوية الاجمالية للضاحية الشمالية الشرقية التي كانت فقط 62 , 2 وهنا وصلت إلى 11 , 6٪ غير أننا نلاحظ أن في السنوات الاحدى عشر التالية أي ما بين 1971 و1982 حصل نوع من الفتور في الضاحية الغربية حيث لم تسجل إلا 32 , 3٪ كنسبة إجمالية، بينما سجل في الضاحية الشمالية الشرقية في نفس المدة 11 , 5٪ فهناك إذن نوع من الاستقرار أو الفتور في الغرب وحركة مستمرة في نزوح السكان إلى المنطقة الشرقية وذلك يفسر بكون أن هذه الضاحية الاخيرة لازالت جاذبة للسكان أكثر لأن فيها تتجمع المراكز الصناعية والاشغال العامة بالنسبة للولاية ككل.

كما أنه لابد من ملاحظة تشابه في نوع نسب الزيادة في كل من جماعة عين حرودة وجماعة بوسكورة، فالاولى قد أوضحنا في الجزء الاول من هذا البحث الامكانيات الفلاحية التي توفرها مع إمكانيات السكنى القريبة من المدينتين، أما بوسكورة، فإلى جانب أنها منطقة فلاحية غنية تشبه إلى حد بعيد جماعة عين حرودة، غير أنها تختلف عنها في كون أن بوسكورة أصبحت منطقة تختار من طرف الطبقات المثرية في مدينة الدار البيضاء لتشييد سكناها فيها للابتعاد من ضوضاء المدينة وتلوثها وكذلك لاقتناء مساحات كبيرة للبناء بأقل تكلفة من داخل المدينة، ففي الوقت الذي تزدحم فيه الطبقات الفقيرة في ناحية شرق المدينة تنتشر الطبقات المثرية في غربها.

أما الضاحية الجنوبية والجنوبية الشرقية فإن الزيادة تشبه ما ذكرناه في الشرق وفي الغرب.

الضاحية الجنوبية الشرقية تتكون من جماعة تيط مليل والتي كان عدد سكانها ونسبة الزيادة السنوية حسب الجدول الآتي :

تيط مليل	1960	1971	زيادة إجمالية	٪ السنوية	1982	زيادة إجمالية	٪ السنوية
	11 268	19 317	8 049	6,49	30 143	10 826	5,09

ففي هذه المنطقة يسجل كذلك ارتفاع مستمر في عدد السكان مع نوع من الفتور في الحقبة الاخيرة حيث نقصت النسبة السنوية بما يقرب من نقطة وثلث ومع ذلك فهي تشبه إلى حد النسبة المسجلة في أحواز مدينة المحمدية وتشترك هذه المنطقة نفس الاسباب الداعية إلى استقرار الناس فيها، لقربها من المحور الصناعي الكبيرة الذي يربط الميناءين في هذه الولاية.

أما الضاحية الجنوبية والممثلة بجماعتي مديونة وأولاد صالح مع مركز النواصر فهي حسب الجدول التالي :

الجماعة	1960	1971	الزيادة الاجمالية	٪ السنوية	1982	الزيادة الاجمالية	٪ السنوية
مديونة	7 936	9 822	1 886	2,16	16 390	6 568	6,07
أولاد صالح + النواحي	9 451	9 743	252	0,24	16 226	6 483	6,04
الضاحية الجنوبية	17 427	19 565	2 138	1,11	32 616	13 051	6,06

يبين هذا الجدول أن هذه الضاحية الجنوبية قد عرفت زيادة أكثر من ضواحي الدار البيضاء الاخرى في الحقبة الاخيرة ما بين 1971 و1982 حيث بلغت النسبة المئوية السنوية فيها إلى 6,06٪ بينما لم تشهد في الحقبة الاولى ما بين 19 60 و1971 إلا نسبة ضئيلة هي 11, 1٪. وهذا يمكن تفسيره بالامتداد الذي تعرفه مدينة الدار البيضاء من ناحية السكن في هذه الجهة، وإلى مراكز الشغل التي فتحت ابتداء من السبعينات في كل من النواصر في ميدان البنية التحتية للمطار وكذلك مراكز الشغل التي فتحت في مدينة برشيد إلى جانب - طبعا - استقرار سكان جدد في هذه الضاحية للتقرب من أماكن الشغل المختلفة داخل المعامل التي أُنْشِئَت في الضاحية نفسها أو داخل أحياء مدينة الدار البيضاء نفسها وهذا

الاستقرار يكثر حول الطريق الرئيسية التي تتكثف وسائل المواصلات متنها نحو مركز المدينة.

فهذه النظرة السريعة أعطتنا صورة ولو موجزة ولكن معبرة عن تكاثر السكان في بادية الدار البيضاء في جميع جهاتها، والتي يمكن تفسيرها بعدة مؤشرات ومن أهم هذه المؤشرات هي إفرازات الضخم السكاني داخل المجال الحضري وبداية إيجاد حلولها في ارتفاع كثافة سكان الضاحية بأكملها.

فإذا كانت المساحة الاجمالية في هذه الجماعات الثمانية المحيطة بمدينة الدار البيضاء هي 1120 كلم ^{2} تقريبا فإن كثافة السكان في الكلم ^{2} عرفت كذلك تحولا كبيرا حيث كانت تصل سنة 1960 إلى ما يقرب من 61,78 (مساحة 1620 كلم ^{2}) وإلى 127,32 سنة 1971 وقفزت في سنة 1982 إلى 191,77 وهذه أعلى كثافة سكانية تسجل في بوادي المغرب لحد اليوم.

وهـذه الكثـافة وإن كانت مرتفعة عموما فهي غير موحدة على مساحة بادُية الدار البيضاء، فهناك أماكن تجمع السكان تفوق كثافتها في المتوسط هذا الرقم الاخير بكثير حيث يمكن تشبهها في بعض الحالات بكثافة أحياء المدن. ولا نقصد بهذا تجمعات المراكز الادارية للجماعات القروية التي هي تعرف حركة مستمرة في التمدد العمراني كما هو الحال في مركز عين حرودة (أو 17) وتيط مليل، ومديونة، والنواصر ويسكورة، والحجرة الكحلاء في جماعة دار بوعزة، وقد أحصيت معظم هذه التجمعات في إحصاء 1982 مع السكان الحضريين. فإن عددا من الدواوير تتضخم كل سنة وتكون نوعا من الاحياء المدينية وهي تنتشر على صعيد واسع في جميع هذه الضاحية وعلى الخصوص في داخل حدود الجماعات القريبة من حزام المدينتين ومن الشاطىء.

كما يجب أن لا نغفـل توسع البنيات الشاطئية التي كانت إلى حدود السبعينات لا تتعمر إلا في فصول الصيف، في كل من الشواطىء الممتدة غرب الدار البيضاء في دار بوعزة أو شرقها في عين حرودة وشرق المحمدية في بني يخلف. هذه البنيات «السياحية» بدأت تستغل للاستقرار الدائم في أغلبها لقربها من مراكز الشغل ولتوفرها على جميع التجهيزات الضرورية.

وفي هذا الباب فإن شواطىء جماعة بني يخلف أصبحت فيها حالة التمدن طاغية على حالة «السياحة» فعلى أبواب مدينة المحمدية تشيد مدينة أخرى بتجزيئات مونيكا وفيسطا وصول... ووادي الذهب...

2 ـ مساحات الأراضي المستغلة للاسكان مرتفعة في هذه البادية.

نتج من تكاثر السكان في هذه الجماعات المستمر نقصان في مساحات الاراضي الفلاحية وارتفاع عدد البقع الارضية المستغلة للاسكان وكذلك التجهيزات المختلفة، كشق الطرق وبناء المدارس والادارات ونشر المباني الصناعية والتجارية (تقريبا 50٪ من المساحة الاجمالية في دواوير هذه الضاحية)

أ ـ إن معظم السكان في هذه الدواوير لا يشتغلون في القطاع الفلاحي ولكن يشتغلون أو يبحثون عن الشغل في المدينة، الدار البيضاء، المحمدية، أو حديثا برشيد. فتظل علاقتهم بهذه الضاحية هي علاقة الاقامة فقط.

ب ـ يطغى مظهر السكن المتجمع على السكن الريفي المنعزل وإذا كان السكن الريفي لازال موجودا في النوايا الاصلية لدواوير هذه الجماعات القروية، على شكل دور كبيرة أو صغيرة متجمعة فإن ما يمكن تسميته بالسكن الريفي المتجدد هو الظاهرة السكنية الطاغية في جميع هذه البادية. وتتلخص هذه الظاهرة في نقل هندسة «الدار» التي أصبحت معروفة في أحياء المدن الجديدة، فالفلاح وغير الفلاح القاطن في هذه الناحية يشيد منزله من طرف بنائين محترفين وبمواد وتصاميم منقولة عن المدينة.

فسمات البادية بدأت تندثر حتى في هذا الجانب.

ج ـ شيوع السكن الهش ببادية الدار البيضاء الى غاية الستينات كانت الدواوير المكونة من البراريك والنوايل وغيرها من سمات الاحياء الفقيرة داخل مدارات المدن الساحلية والصناعية، وعلى الخصوص مدينة الدار البيضاء ومدينة المحمدية. وكانت هذه الانواع من المنازل تشيد في أماكن غير قابلة لاي استغلال إما في مستنقعات أو محاجر قديمة أي في أماكن أغلب الاحيان متسترة عن النظر. ولهذا السبب كثيرا ما كان يشار عليها في الدراسات والتصاميم البلدية بالسكن المتستر. ومعروفة بين عامة الناس بأسماء الاماكن أو أصحاب الاماكن التي تقام فيها ولطغيان المحاجر «وكرينات» فإن هذه الدواوير سميت بالكريان (carrière) [10].

وفي البادية كان هذا النوع من السكن الهش يوجد في مفترق الطرق بالقرب من الضيعات الكبيرة وفي أغلب الاوقات كان المعمرون يخصصون زاوية من حيازاتهم لاسكان عمالهم وأسرهم، كما كانت الدواوير الاصلية تقبل نزول السكان الجدد في بعض الاماكن

---

(10) (A) ADAM : Casablanca 1er Tome

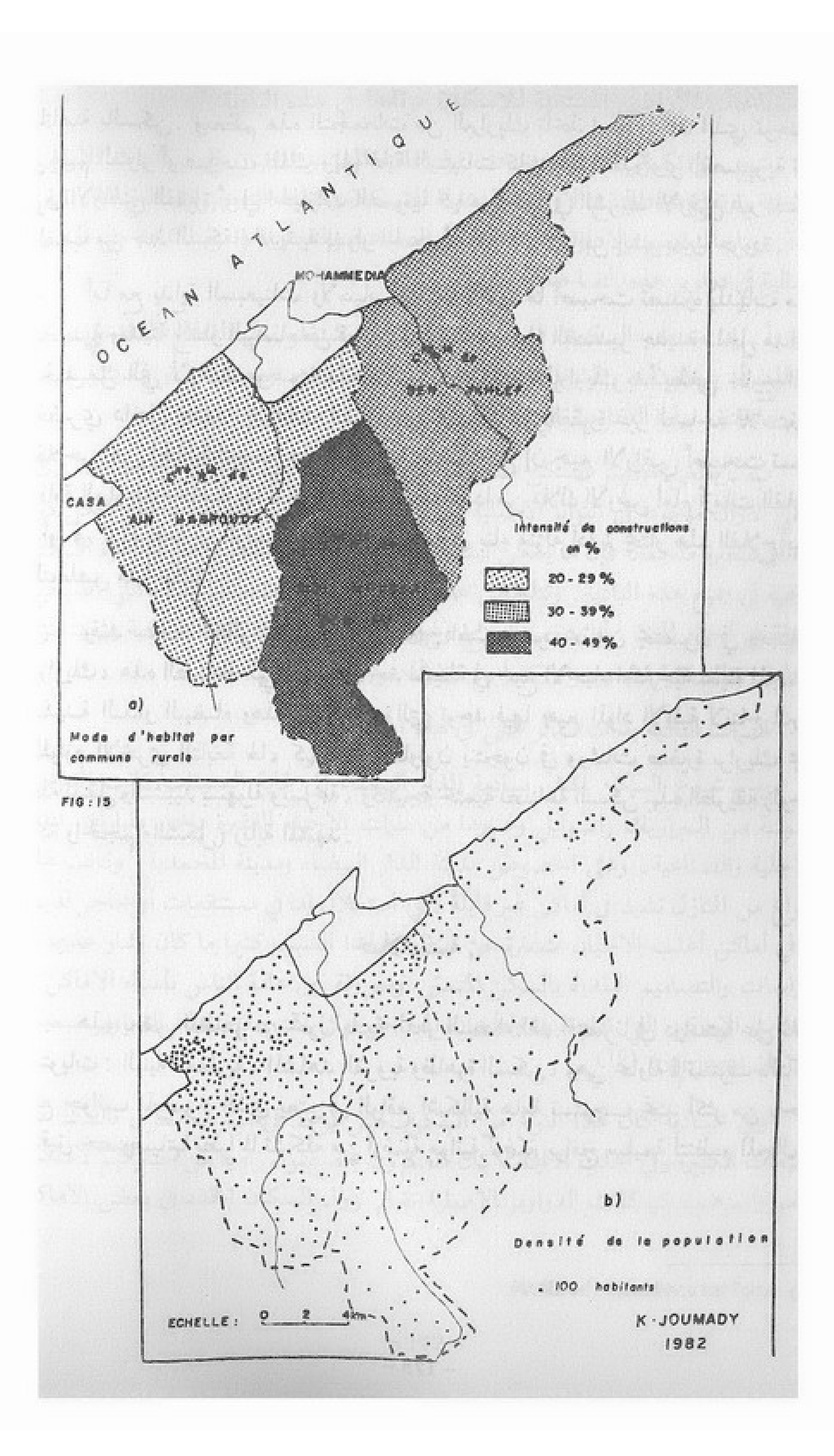
الخاصة بالسكن. ومعظم هذه التجمعات من البراريك تأخذ إسم المكان الذي توجد فيه أو إسم الدوار أو صاحب الملك وإلى غاية الستينات كانت هذه الدواوير القصديرية تتركز فوق الاراضي الفقيرة أو في الحيازات العمومية كما هو الحال في الشريط الارضي غير المستغل بالقرب من خط السكة الحديدية بدوار الحجر أو دوار سيدي ابن إيشو بعين حرودة.

أما مع بداية السبعينات ولاسباب مختلفة وأهمها ما أصبحت تصدره بلديات مدينة المحمدية ومدينة الدار البيضاء من قوانين لمنع إنشاء أحياء القصدير جديدة داخل مداراتها والحد من التي لازالت موجودة داخلها. فإن الانتشار للبراريك بدأ يطغى خارج المدار الحضري داخل حدود الجماعات القروية ولم تبق المناطق الفقيرة غير الصالحة للاستغلال الفلاحي هي الجاذبة لتجمع هذا النوع من السكن بل إن جميع الاراضي أصبحت تستغل لاقامة البراريك وخاصة إذا تذكرنا ما سبق، أن عددا من ملاك الارض أمام أزمات الفلاحة بدأوا في كراء بقعا من أرضهم لكل من يرغب في بناء منزله إذا لم يختار هذا الفلاح بيعها والتخلص منها نهائيا.

وقد ساعد تكاثر الطلب على السكن الهش وجود محترفين يختصون في «صناعة» البراريك، هذه الصناعة التي أصبحت جد نشيطة في جميع الاحياء الخارجية لمدينة المحمدية ولمدينة الدار البيضاء وهذه الجوطيات التي توجد فيها جميع المواد الاولية لانتاج البراكة واللوازم الاخرى التابعة لها، كما يوجد مقاولون ينتجون في ورشات صغيرة براريك مجزأة قابلة للنقل والتشييد بسهولة وبسرعة، وكنتيجة حتمية لصناعة السكن بهذه الطريقة (لوحدة المادة والحجم والشكل) رتابة المشهد.

خلاصة:

هذه بعض المظاهر من تحول بادية الدار البيضاء لقد اقتصرنا في دراستها على ثلاثة مستويات: البنية العقارية، المشاهد القروية وظاهرة السكن، وهي محاولة لم تستوف بالتأكيد جميع جوانب الموضوع الذي يعتبر في الواقع اشكالية هامة تستوجب تجند أكثر من باحث لتدقيق خصوصياتها نظرا لما تشكله من أرضية مواتية لوضع برامج سليمة لتنظيم المجال.



OCEAN ATLANTIQUE
MOHAMMEDIA
CASA
AIN HARROUDA
Intensité de constructions en %
20 - 29 %
30 - 39 %
40 - 49 %
a)
Mode d'habitat par commune rurale
b)
Densité de la population
. 100 habitants
ECHELLE : 0 2 4km
K. JOUMADY
1982

FIG : 15

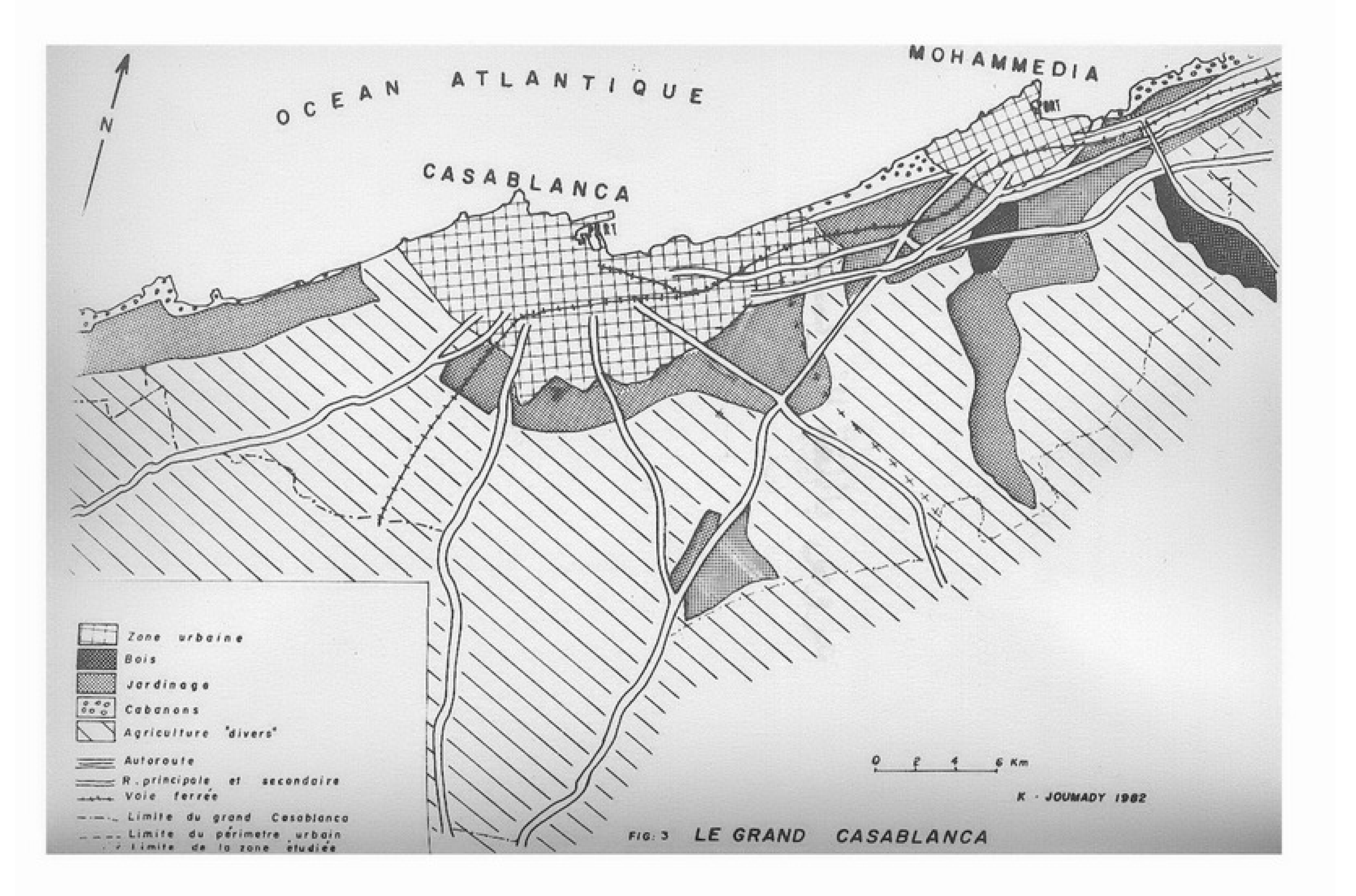
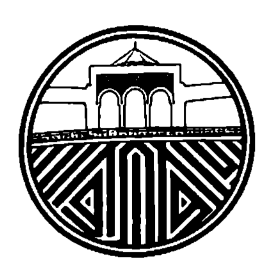


FIG: 3 LE GRAND CASABLANCA

عروض باللغة الفرنسية



Royaume du Maroc
Université Mohammed V

Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines — Rabat

SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N

L'EVOLUTION DES RAPPORTS VILLES - CAMPAGNES

AU MAGHREB

1988

Dépôt légal N° 384/1989

Nous livrons dans ce volume les actes du colloque sur « L'évolution des rapports villes-campagnes au Maghreb » organisé par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat du 13 au 15 décembre 1984.

Ont supervisé la publication du volume MM. Abdelwahed BENDAOUD, Mohammed MANIAR, Ahmed TOUFIQ et Mohammed ADIOUANE avec la collaboration des membres du Service des Publications M. Ahmed Ben ALI et Mmes Nadia JIRARI, Bahia BOUAZZAOUI et Khadija BERRADA.

Comité d'organisation

Le Doyen	: **M.H. Mekouar**
Vice doyen	: **M.L. Mezzine**
Secrétaire général	: **M.M Maniar**

Messieurs les Professeurs

M.T. Touaziz
M.A. Oumlil
M.S. Bensaïd
M.A. Kilito
M.M. Daghmoumi
M.A. Toufiq
M.O. Afa
M.A. Chahlane
M.M. Ayad
Mme A. El Belghiti

Service des Publications

M.A. Ben Ali
Mme B, Bouazzaoui
Mme N. Jirari
Mme Kh. Berrada

SOMMAIRE

Communications en langue arabe

Aspects historiques

Aspects sociologiques, démographiques et économiques

Présentation

Les rapports Villes-Campagnes sont anciens. Ils existent depuis que les sociétés ont atteint un niveau de développement ayant permis la division du travail. Ils sont par ailleurs marqués à travers l'histoire et dans les différents domaines (politique, économique, social et culturel) par une tendance grandissante à l'hégémonie de la ville sur la Campagne. Cette tendance est commune à toutes les sociétés en dépit de l'inégalité de leur développement et de la diversité de leurs formations économiques et sociales. Son ampleur et ses conséquences dépendent néanmoins de la capacité de chaque société à la maîtriser.

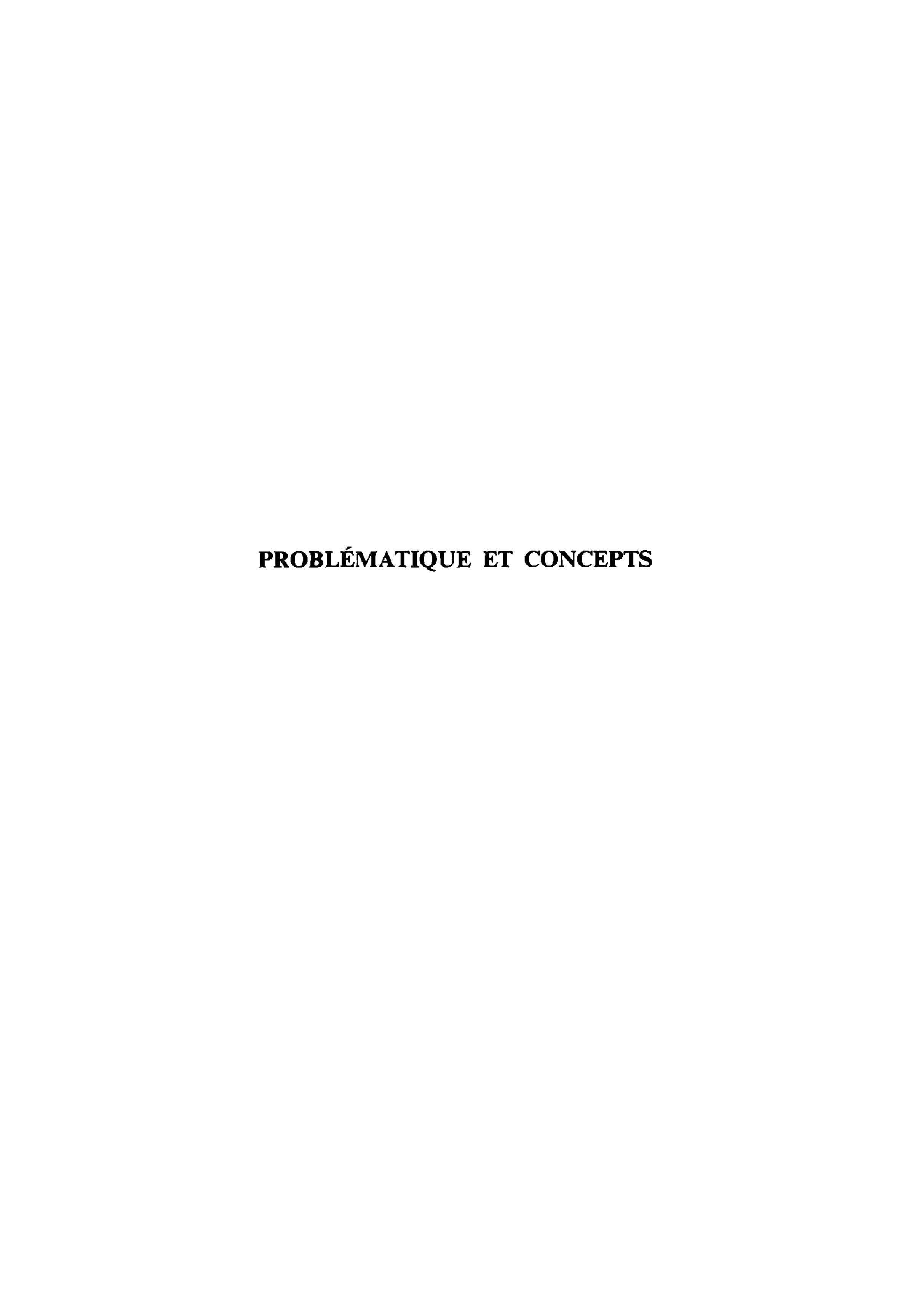
Au Maghreb comme dans les autres pays du Tiers-Monde, il semble que cette tendance hégémonique soit plus subie que contrôlée. L'analyse du phénomène est susceptible de soulever des problèmes théoriques sur la notion même d'hégémonie de la ville sur la Campagne. En vue d'approfondir le débat sur cette question, la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat a organisé, du 13 au 15 décembre 1984, un colloque sur la nature des rapports Villes-Campagnes au Maghreb dont les grands axes d'étude ont été les suivants :

1 – Problématique et Concepts :

Limitation/précision de certains concepts utilisés.

2 – Les rapports villes-campagnes au Maghreb

du point de vue historique, sociologique, démographique et économique.



PROBLÉMATIQUE ET CONCEPTS

L'APPROCHE DU CONCEPT DE "L'URBAIN" LE CAS DU MAROC

Abdelaziz EL GHAZALI
Direction de la Statistique - Rabat

La concentration de la population dans diverses zones et régions, considérées comme "urbaines", et l'ampleur de l'évolution de cette concentration dans plusieurs pays du monde ne cessent de préoccuper divers organismes à l'échelon national et international, ainsi que plusieurs spécialistes et chercheurs en sociologie, en géographie humaine, en démographie, en planification urbaine, etc... Selon l'organisation des Nations-unies (ONU), on a estimé que la population "urbaine" du monde s'élevait à 360 millions d'habitants en 1920, à environ 1 milliard en 1960 et qu'elle serait d'ici la fin du siècle de plus de 3 milliard d'habitants [1]

Pour appréhender statistiquement ce phénomène de "croissance urbaine" ou "d'urbanisation", des critères fort divers sont adoptés par chacun des pays, et dans beaucoup de cas, de telles définitions ont changé entre les différents recensements de population de ces pays. Cette variété de critères rend évidemment les comparaisons difficiles aussi bien à l'intérieur d'un même pays, qu'à l'échelon international, et il n'est pas surprenant que des tentatives aient été entreprises pour l'introduction d'une définition uniforme. En 1887, l'Assemblée Générale de l'Institut International de la Statistique , sur proposition du Comité des Recensements a voté une résolution[2] stipulant que les "localités" (communes) ayant une population de 2 000 habitants ou plus sont à considérer comme "urbaines". Certains pays ont suivi cette recommandation, mais dans la plupart des cas d'autres critères furent utilisés. Dans une étude de l'ONU publiée en

(1) "Growth of the world's urban and rural population, 1920-2000"
Population studies, n° 44. N.Y. ST/SOA/Séries A/44 New-York 1969

(2) "Bulletin de l'Institut International de Statistique 2 (2): 365-366"

1969 sur les tendances internationales[3] de la population urbaine et de la population rurale, 20 000 habitants étaient considérés comme critère de distinction entre les grandes villes d'une part, et le secteur rural et les petites villes de l'autre. Cependant, ce critère n'a jamais été considéré comme la seule solution. et en reconnaissant l'intérêt interne et spécifique des définitions nationales, l'O.N.U. a été amenée à les retenir dans le cadre d'études ultérieures [4].

Au Maroc, les recensements ou dénombrements de population effectués de 1921 à 1971 ne se sont pas imposé de critères précis pour définir la "population urbaine"? Ce n'est qu'à l'occasion du recensement de septembre 1982 qu'une étude spécifique a été entreprise pour approcher le concept d'urbain.

Quelle serait alors la signification réelle des termes de "population urbaine" et "population rurale"? Quelle est la ligne de démarcatior entre secteur urbain et secteur rural?.

Pour répondre à ces questions il conviendrait d'envisager comment ces notions sont perçues d'une façon générale et procéder ensuite à l'examen des critères et définitions retenus par divers pays ou recommandés au niveau international.

Dans une deuxième partie, une analyse de la situation relative au cas marocain sera effectuée à la lumière des enseignements tirés de ces pratiques nationales, et compte tenu de l'organisation de l'espace et de la réalité socio-économique caractérisant le pays.

I - CONSIDERATIONS GENERALES:

1.1. APERÇU SUR L'EVOLUTION DE LA NOTION D'"URBAIN":

L'existence de différences significatives entre le mode de vie des habitants des villes et celui des habitants des campagnes a été relevée depuis fort longtemps. le développement des arts et sciences, de l'artisanat et des activités politiques, était le phénomène des grandes capitales de l'Ancienne Mésopotamie, de l'Ancienne Egypte, de la Grèces, de la Chine, de l'Empire Romain, etc... Ces agglomérations assuraient des fonctions plus nombreuses et diversifiées que celles des localités rurales avoisinantes. De telles situations devaient caractériser par la suite le monde islamique où apparaissaient les "médinas", "Casbahs" ou

(3) Idem que (1).
(4) Voir notamment:
- "The determinants and consequences of population trends, Vol 1
Population studies N° 50, N.Y. (ST/SOA/Séries A/50).
Nations Unies 1973".
- "Méthods for Projection of urban and rural population manuel VIII population studies N° 55, N.Y. (ST/SOA/Séries A/55).
Nations Unies 1974".

Bazars", et concerner les cités médiévales de l'Europe ou d'autres régions. Ces localités étaient habituellement entourées de murs, de douves ou de remparts qui ne laissaient aucun doute pour les distinguer des zones rurales environnantes Une telle distinction entre villes et campagnes était de plus facilitée par les privilèges communaux et chartes royales dont bénéficiaient, à cette époque et même au delà, ces agglomérations. Dans ces zones, la différenciation de la population des villes et celle des campagnes était marquée par le contraste entre les activités manufacturières et commerciales d'un côté, et agricoles de l'autre.

Avec la révolution industrielle, de nouveaux cycles de croissance de l'industrie, du commerce, des transports etc... ont contribué à réduire l'isolement du monde rural. L'industrie s'installe de plus en plus en dehors des cités et la distinction médiévale entre ville et campagne a perdu de sa signification dans les pays industrialisés.

Et avec le développement de nouveaux types de services, notamment les transports sur courtes distances, l'installation de réseaux d'électricité, d'eau potable, de téléphone..., et le besoin de plus en plus grand en logements et en espaces à bâtir, les frontières de plusieurs villes et cités se voient de plus en plus repoussées. Plusieurs régions avoisinant ces centres urbains se trouvent de plus en plus dépendantes des services implantés dans ces zones urbaines. Aussi des types d'environnement plus vastes que la ville traditionnelle, tels que régions métropolitaines, non métropolitaines ou mégapoles sont-ils apparus surtout dans les pays industrialisés.

Dans les pays en voie de développement, la distinction ville-campagne reste encore nette dans beaucoup de régions avec toutefois, un amalgame de situations qui s'apparentent parfois à celles des pays industrialisés, et ce, notamment aux environs des capitales économiques ou administratives de certains de ces pays.

Le bref examen de l'évolution historique de la notion d'"urbain" présenté ci-dessus, montre que la distinction "urbain-rural" remonte aux temps les plus anciens. et le concept "urbain" présente des aspects divers pouvant varier d'une période à l'autre. Cependant, il y lieu de noter que la classification "urbain-rural" dans la compilation des statistiques sur la population n'a pris place qu'au cours du siècle dernier. Selon A.F. Weber (5), il semblerait que ce n'était qu'à l'occasion du recensement français effectué en 1846, que cette classification "urbain-rural" ait été adoptée pour la première fois dans les statistiques de population. C'est le critère taille de "localité" qui était retenu, et toutes les "communes de 2 000 habitants ou plus" étaient considérées comme urbaines. Certains pays ont suivi une telle démarche mais dans la plupart des cas d'autres critères furent appliqués.

---

(5) A.F. Weber: "The growth of cities in the nineteenth century" Cornel University Press, 1963.

Pour aborder le fait urbain à travers les principaux critères retenus par divers auteurs, nous avons jugé utile de présenter quelques définitions utilisées pour le concept de "ville".

1.2 – QUELQUES DEFINITIONS DE CE QUI EST APPELE "VILLE":

Le dictionnaire démographique multilingue(6) préparé par l'Union Internationale pour l'Etude Scientifique de la Population (sous l'égide des Nations Unies) considère que "la ville est une commune dans la vie de laquelle les activités agricoles ne jouent pas un rôle essentiel". Ce critère permet d'établir une distinction entre "agglomérations urbaines" et "agglomérations rurales"; l'agglomérations étant définie comme"un ensemble compact de maisons d'habitation quelle que soit sa taille".

Abderrahman IBN KHALDOUN, le grand penseur maghrébin, précurseur des sciences sociales, a étudié dans son oeuvre "Al Muqaddima" (Discours sur l'Histoire Universelle)(7) divers aspects de la vie des citadins (que l'auteur a qualifiés souvent de sédentaires) et des ruraux (bédouins et nomades). C'est ainsi qu'il a considéré les villes comme "des emplacements qu'utilisent les nations qui ont atteint leur niveau désiré de luxe et de bien-être...". Et pour caractériser la culture sédentaire (citadine), il a précisé ceci; "En effet la culture sédentaire se compose d'usages qui vont au delà des nécessités de la civilisation, dans une mesure qui dépend du degré de prospérité ou de puissance d'une nation. Elle se développe dans la diversité et au milieu des techniques et des arts. chaque catégorie de ceux-ci a besoin de spécialistes. Plus il y a de branches différentes et plus il y a d'artisans". A son époque déjà (XIVème siècle) Ibn Khaldoun a constaté qu'entre autres facteurs, la recherche du confort et du bien-être, plus qu'une satisfaction des besoins essentiels (propre aux bédouins) oppose citadins et ruraux, et implique toute une organisation sociale marquée par une multitude de fonctions et de leur développement dans l'enceinte de la ville ou de la cité.

D'après P.H. CHOMBART DE LAUWE(8), "la ville est à la fois un cadre matériel et un complexe social et culturel". Dans le même ordre d'idées, la théorie sociologique considère que la "dimension urbaine" ne peut être valablement définie qu'en considérant la taille et la densité de la population ainsi que son hétérogénéité sociale(9).

---

(6) Dictionnaire démographique multilingue. Etudes démographiques n° 29 Département des affaires économiques et sociales.
Nations Unies - New York 1958.

(7) IBN KHALDOUN: "Discours sur l'Histoire Universelle" (Al-Muqaddima) - Préface et notes par Vincent Monteil - Commission Internationale pour la traduction des chefs-d'oeuvre Beyrouth 1967.

(8) P.H. Chombart de Lauwe: "Des hommes et des villes", Payot. Paris 1963.

(9) Louis Wirth: "Urbanism as a Way of life" the Américan Journal of sociology Vol. XLIV Juillet 1938.

Pour le géographe, la définition de la ville est surtout fonctionnelle, puisqu'il s'agit d'une agglomération caractérisée d'abord par la concentration d'activités spécifiques, notamment industrielles et tertiaires; celles-ci fournissant des services aussi bien aux citadins qu'aux habitants d'une certaine zone d'influence extérieure.

Pour l'administrateur, elle se définit souvent comme lieu d'implantation des services de gestion d'une certaine partie du territoire national.

Du point de vue de l'aménagiste, la ville implique le plus souvent la notion d'agglomération continue, de tissu fortement construit et de convergence des réseaux (routes, voies de chemin de fer, canalisations d'adduction d'eau, de téléphone, d'électricité, d'égoûts, etc...[10].

Et dans ce même cadre, H. Beguin[11] considère que, dans l'optique macro-géographique de l'organisation de l'espace, "la ville est un lieu de forte concentration des activités tertiaires dont le rayonnement dépasse les limites de la cité". Et pour tenir compte, apparemment, des divers points de vue exprimés à l'égard du fait urbain, l'Encyclopédie-Grand Larousse - indique que "la ville constitue un complexe économique, démographique, sociologique formé par la concentration d'hommes exerçant des activités non agricoles".

A la lumière des définitions énoncées ci-dessus, il convient de faire les remarques suivantes:

(i) La notion de concentration de population est systématiquement présente. Cependant, aucune précision n'est faite quant à la mesure du degré de concentration: s'agit-il de la taille de la localité en termes de population ou de la densité du peuplement? et si l'une ou l'autre est en cause, quel serait le niveau minimal a retenir?.

(ii) Une autre constante est que la main-d'œuvre urbaine serait employée à des activités nombreuses et variées et où l'agriculture serait peu importante. On devrait également se demander à ce niveau quel(s) seuil(s) faut-il prendre en considération pour déterminer la prédominance des activités non agricoles?.

(iii) Le concept sociologique d'urbanisation se manifeste par une multiplicité de rôles sociaux et de fonctions économiques d'où émergent des mentalités adaptées à cet état de fait. Cependant, une telle "hétérogénéité sociale" reste relativement complexe à appréhender pour qu'elle soit intégrée dans les éléments de ce qu'on désire définir comme phénomène urbain.

---

(10) Olivier Dollefus: "L'Espace Géographique" Presses Universitaires de France, Paris 1970.

(11) H. Beguin: "L'Organisation de L'Espace au Maroc" Académie Royale des sciences d'Outre-Mer-Classe des Sciences Morales et Politiques, N.S., XLIII - 1 Bruxelles, 1974.

Et "si la notion de ville apparait claire à chacun il est difficile d'en donner une définition qui soit précise dans les termes, tout en couvrant la grande variété des agglomérations considérées comme urbaines" C'est ainsi que le géographe Dérruau(12) a caractérisé la situation propre à l'approche de ce phénomène.

Aussi, le recours à une définition statistique s'avère-t-il commode, sinon nécessaire. L'établissement d'un indice complexe formé de plusieurs éléments reste toutefois difficile à évaluer. Et c'est pour cette raison que chaque pays est amené à ne retenir qu'un, deux, trois ou quatre critères pouvant être facilement identifiés et mesurés.

1.3 - CRITERES ENVISAGES:

A l'occasion de la réalisation des recensements de la population et de l'habitat, les statisticiens procèdent le plus souvent à l'examen ou à la révision de la définition des concepts "urbain-rural".

Des critères spécifiques de nature quantitative et parfois même qualitative sont pris en compte. Certains statisticiens se basent sur un seul critère, d'autres sur la combinaison de deux ou plusieurs. Et dans l'ensemble, les critères considérés se réfèrent:

(i) A la taille de la population

(ii) A la densité de la population

(iii) Au type prédominant d'activité économique et notamment non agricole.

(iv) A la présence (plus ou moins généralisée) dans les locaux d'habitation, de l'électricité, de l'eau courante et à l'existence de facilités d'accès à d'autres services (soins médicaux, éducation, etc...)

(v) A la fonction ou structure administrative telle que type de gouvernement local etc...

A ce propos, une étude (13) prenant pour base 123 recensements effectués dans divers pays entre 1955 et 1963, a permis de dégager la fréquence des critères constatés avec leurs combinaisons. Le tableau ci-dessous donne une telle répartition (en négligeant les cas pour lesquels les critères sont non précisés).

---

(12) Cité par Olivier Dollefus dans "l'espace géographique», indiqué ci-dessus.

(13)Ad hoc Committes of experts on programmes in demographic aspects of urbanisation, sydney 1967 "statistical concepts and definition urban and rural population" (E/CN.9/AC. 7/L. 9, 11 July 1967.

Critères de sélection comme urbain	Frqence d'utilisation des critères	
	Utilisé seul	Utilisé en conjonction avec d'autres critères
1) Taille de la population	23	26
2) Densité de population ou de l'habitation	1	10
3) Type prédominant d'activité économique	1	7
4) «Caractéristiques urbaines» (autres que mentionnées dans (1 à 3))	3	6
5) Fonction ou structures administratives	3	3

Aussi convient-il de noter que la majorité des pays utilisent la "dimension de la population" comme l'un ou le seul critère pour définir le concept de l'urbain. Cependant la taille minimale spécifiée a un intervalle de variation assez large: de 200 habitants en Suède à 20 000 en République Arabe Syrienne. K. Davis[14] a constaté que dans un groupe de pays renfermant 73% de la population mondiale, les localités urbaines sont définies essentiellement par une limite dimensionnelle minimale. Et il ressort également de cette étude que les limites minimales se situent le plus souvent entre 2 000 et 5 000 habitants. Notons enfin, que la notion de population "rurale" n'est presque jamais définie directement, mais constitue simplement une population résiduelle après que la population urbaine ait été identifiée.

2 - APPROCHE DU FAIT URBAIN POUR LE CAS DU MAROC :

Les divers dénombrements ou recensements de population effectués au Maroc, ont constitué les seules sources statistiques pour définir le fait urbain.

Avant l'indépendance du Maroc, une liste de "villes" sans aucune précision des critères de leur identification a été préalablement considérée; la taille de localités retenues pouvait être inférieure à 500 habitants. Les données de population étaient mentionnées individuellement pour chaque "ville" sans qu'aucun recours à une totalisation de la population dite "urbaine" ne soit effectué. C'est

(14) K. Davis : "World Urbanisation, 1950-1970" Vol I: Basic data for cities, countries and regions, Institute of international studies Population Monograph, séries n° 4 Berkeley 1969.

à l'occasion du dénombrement de 1947, organisé sur la base des listes de ravitaillement, que le niveau de la population "urbaine" en tant que sous-ensemble, fut établi pour la première fois dans un document statistique officiel[15]. Suivant certainement l'exemple de la France à cette époque (la zone Sud du Maroc était sous domination française), le secteur urbain était constitué par les agglomérations de 2 000 habitants et plus. Les chiffres de population urbaine de la zone sud, estimés pour 1936 et 1947, avaient ainsi distingué les "municipalités" et les "agglomérations" de plus de 2 000 habitants .

Le recensement effectué par la suite en 1951-52, a cherché également à disposer des données pour la population dite "urbaine". La liste des villes ou centres retenus, a été actualisée à priori, et le critère de 2 000 habitants avancé lors du recensement de 1936 n'a pas été repris pour identifier une telle population; c'est ainsi qu'on a dénombré 35 centres de moins de 2 000 habitants.

Cependant, il convient de souligner que le recensement de 1951-52 a eu le mérite de dégager des tableaux croisés intégrant différentes caractéristique (sexe, âge, situation matrimoniale, profession) pour la population dite urbaine. Et c'est à partir de ce moment que la dichotomie "urbain-rural" est entrée dans la pratique courante de la mise en tableaux des statistiques dégagés à partir des grandes enquêtes ou recensements effectués au Maroc.

Après l'indépendance du Maroc, les recensements de 1960, de 1971 et de 1982, réalisés simultanément sur l'ensemble du territoire marocain libéré à chaque époque, et pour toutes les populations y vivant, ont été effectués en suivant les normes scientifiques de collecte des données et en respectant les principales recommandations des Nations-Unies à ce sujet.

Cependant, le problème de la définition des limites entre zones "urbaines" et "rurales" continue de se poser avec plus d'acuité, et ce, en raison de la croissance de plus en plus rapide de la population dite "urbaine" et de la diversité des formes d'habitat que connaissent les villes ou leur périphérie.

L'organisation Administrative du Royaume du Maroc distingue par ailleurs, les "communes urbaines" des "communes rurales"

2.1 – DEFINITION ADMINISTRATIVE OU APPROCHE DU STATISTICIEN

2.1.1. Présentation de cette double approche:

Les Dahirs[16] relatifs à l'organisation cummunale, stipulent dans leur premier article, que les communes qui sont des collectivités territoriales du droit public,

---

(15) "Dénombrement général de la population de la zone Sud du 1er Mars 1947. Population marocaine". Fascicule N° 2 - Service des statistiques Secrétariat Général du Gouvernement, Rabat 1947.

(16) Dahir n° 1-59-161 du 27 Safar 1379 (1er Septembre 1959)
Dahir n° 1-59-315 du 28 Hija 1379 (23 Juin 1960)
Dahir portant loi n° 1-76-583 du Choual 1369 (30 Septembre 1976)

dotées de la personnalité morale et de l'autonomie financière, sont divisées en communes urbaines et rurales, les communes urbaines comprennent les municipalités et les centres dotés de la personnalité morale et de l'autonomie financière. Et il semble qu'un centre devrait être érigé en "commune urbaine" dès lors que le "développement démographique et économique" d'un tel centre aurait été reconnu. Et il apparaît également à ce niveau que les critères utilisés restent non précisés et que des considérations d'ordre administratif ou politique peuvent être également mises en jeu pour ériger un centre en commune urbaine.

Par ailleurs, les statisticiens chargés de la préparation des recensements effectués au Maroc, ont toujours constaté, qu'en plus des municipalités ou centres autonomes, un certain nombre de centres ou de gros villages, d'une certaine taille de population, disposent de caractéristiques administratives ou socio-économiques, pouvant leur conférer un caractère urbain.

Une telle situation devrait impliquer une double approche du fait urbain: d'une part, une définition à caractère "administratif", ne prenant en compte que la population des municipalités et des centres autonomes; d'autre part, une approche plus large intègre,en plus de ces unités, d'autres centres jugés avoir un "caractère urbain". Et c'est justement au niveau de ces dernières entités que le problème des critères adoptés s'est toujours posé.

Et en raison de leur caractère exhaustif et national, ainsi que de leurs caractéristiques scientifiques, seuls les recensements de population effectués après l'indépendance du Maroc, feront l'objet d'un examen particulier pour le problème qui nous préoccupe.

2.1.2 – Procédure utilisée lors des recensements de 1960 et 1971:

2.1.2.1 – A l'occasion du recensement de 1960, le service Central de la Statistique a procédé à l'établissement préalable d'une liste de villes, formée de 117 centres urbains. en plus de 28 municipalités et de 45 centres autonomes, 44 autres centres ont été retenus sur la base d'une documentation fournie essentiellement par le ministère de l'Intérieur. Cette approche du fait urbain, sans aucune précision des critères de choix des 44 petits centres a soulevé certaines observations de la part de certains auteurs.

D. NOIN[17] a considéré que l'appréciation du phénomène semble avoir varié d'une province à l'autre; la définition adoptée était trop large pour les provinces de Fes et de Casablanca et pour une dizaine de centres, l'appréciation était "franchement douteuse". c'est ainsi qu'il a proposé une modification de la liste: 13 centres sont éliminés et 3 autres sont ajoutés, engendrant au total, une diminution de la population urbaine de 0,57%.

---

(17) D. Noin. : "La population rurale du Maroc" vol. I. Presses Universitaires de France - Paris 1970.

H. Béguin[18] reconnaît également que "certains centres ne présentent qu'un caractère urbain très ténu alors que des petites localités plus urbanisées n'y figurent pas". Cependant, il ne semble pas être tout à fait d'accord sur certaines modifications telles qu'elles étaient apportées par D. Noin, et il va de soi que l'hésitation est permise quand les critères de sélection ne sont pas clairs et uniformes ou quand certaines informations de base ne sont pas disponibles.

2.1.2.2 – En 1971, le Service du Recensement a retenu 184 localités comme centres urbains; il s'agit de 29 municipalités, de 46 centres autonomes et de 109 autres centres. Leur sélection s'est faite à l'occasion des travaux de découpage cartographique nécessaires à l'exécution de l'opération. La documentation de base était relativement plus fournie qu'en 1960. Les décisions prises étaient le fait d'une part, de consultations de statisticiens ou démographes effectuées auprès des autorités locales et des responsables de services provinciaux de l'urbanisme et de l'habitat, et d'autre part, de visites organisées sur les lieux par ces mêmes statisticiens, pour apprécier les caractéristiques d'urbanisation des centres non retenus comme "communes urbaines". Mais le manque de critères uniformes et clairs aurait laissé aux divers observateurs une liberté d'appréciation impliquant parfois une certaine subjectivité dans leur choix définitif: 77 centres urbains nouveaux ont été considérés par rapport au recensement passé et 11 centres retenus comme urbains en 1960 ne l'ont plus été en 1971.

2.1.3 – Cas spécial du Recensement de 1982:

En ce qui concerne le problème de recherche des critères appropriés, pour définir les limites entre zones "urbaines" et "rurales", les enseignements dégagés des méthodologies pratiquées lors des recensements de population, effectués avant celui de 1982, ont incité les responsables du recensement à considérer l'approche du fait urbain comme une composante d'un programme intégré de travaux nécessaires à la réalisation de la grande opération. C'est alors qu'un ensemble d'activités furent entreprises lors de la phase préparatoire et notamment, lors des opérations de découpage cartographique du territoire en zones de dénombrement.

2.1.3.1 – Démarche suivie:

Les tâches propres à la délimitation de l'urbain ont consisté en:

(i) La consultation des services spécialisés des départements de l'Urbanisme et de l'Intérieur afin de dégager et les caractéristiques d'urbanisation et les centres à retenir.

---

(18) H. Beguin: "L'organisation de l'Espace au Maroc" Académie Royale des sciences d'outre-mer. Classe des Sciences Morales et Politiques, N.S., XL III. 1 Bruxelles, 1974.

(ii) La constitution des autres listes de localités ("gros douars")[a]susceptibles d'avoir certaines caractéristiques d'urbanisation: les délégations régionales du Ministère du Plan ont largement contribué à la constitution de telles listes en se basant sur leurs connaissances propres de la région ainsi que sur les suggestions faites par les responsables locaux.

(iii) l'élaboration d'un questionnaire devait recueillir des renseignements propres à chaque centre retenu. Ceux-ci ont eu trait à sa localisation, à sa taille, à son type d'habitat, à son infrastructure administrative et socio-économique, à l'activité principale de la population du centre, etc. (voir annexe II).

(iv) La collecte des données auprès des services locaux concernés et puis les visites des lieux, effectuées par le technicien relevant de la délégation régionale du Plan, ont permis d'apprécier les caractéristiques socio-économiques recueillies et de se faire une opinion quant à la considération des-dits centres comme pouvant être retenus comme urbains.

(v) L'exploitation de l'ensemble des renseignements recueillis, successivement à l'échelon régional et central.
Une telle procédure devait impliquer la constitution de deux listes de centres correspondant à ces deux échelons d'intervention. Et sur un total de 143 localités qui avaient fait l'objet de collecte d'information, 75 étaient proposées par les régions et 66 centres étaient définitivement retenus, comme "urbains" et ce, abstraction faite des municipalités, des centres autonomes et d'autres centres (ceux de 1971) répondant aux critères assignés pour une telle sélection.

2.1.3.2. Critères retenus:

Comme il a été examiné lors de la première partie de la présente étude, définir avec précision ce que peut être un "centre urbain" est une tâche qui reste délicate et approximative. Cependant, les phénomènes de concentration de la population de l'agglomération, de son équipement collectif, de la prédominance non agricole de l'activité de sa population, constituent des éléments importants pour cerner le degré d'urbanisation d'une zone donnée.

A l'occasion du recensement de 1982, le milieu urbain retenu devait être ainsi constitué:

(a) Il s'agit de "douars" dont l'habitat est non dispersé et ayant une population de l'ordre de 1000 habitants.

1) de l'ensemble des centres urbains recensés en 1971 et ayant au moins 1 500 habitants,[b]

2) des "gros douars" satisfaisant à quatre des sept conditions suivantes, autres que la dimension de la localité (d'au moins 1 500[b] habitants):

– existence d'un réseau d'électricité
– existence d'un réseau d'eau potable
– existence d'un réseau d'évacuation par égout
– existence d'un hôpital ou dispensaire
– existence d'un lycée
– existence d'un tribunal
– La proportion de la population active non agricole devant être d'au moins 50%.

En fait, le nombre d'éléments recueillis et examinés pour étudier la caractéristique des dits-centres était plus grand que celui indiqué ci-dessus. Toutefois l'existence de corrélations plus ou moins grandes entre variables quantitatives ou nominales retenues(19) d'une part, et la recherche de critères relativement simples à appréhender, d'autre part, nous ont incité à ne nous limiter qu'aux critères sus-mentionnées. Ajoutez à celà, qu'en raison des difficultés de connaître l'activité de chaque habitant du centre à travers une enquête statistique à caractère administratif, l'estimation "pourcentage de la population agricole (ou non agricole)" du centre, n'était que très approximative; un tel critère pourrait à lui seul "résumer" l'information découlant des divers équipements collectifs envisagés, si son appréhension était assez précise.

2.2. INFLUENCE DES DEFINITIONS DU FAIT URBAIN SUR LA TAILLE DE LA POPULATION URBAINE DU MAROC:

Dans le présent paragraphe nous allons examiner l'effet des définitions envisagées, sur l'importance de la population rattachée au secteur urbain, en faisant ressortir tout d'abord la contribution de chaque catégorie de centres au phénomène d'urbanisation au Maroc.

(b) Le niveau minimum de 1 500 habitants a été dans l'ensemble respecté. Toutefois, il n'y a pas lieu de s'étonner pour le cas des huit centres suivants: Sidi Allal Tazi, Oulad Saïd, Tinejdat, Bouskoura, Kelaât m'gouna, Skoura, Zoumi et Timahdit pour lesquels la taille atteinte lors du recensement de 1982 était en deça de ce niveau (1458 habitants pour le 1er de cette liste et 1157 pour le dernier): la liste des centres urbains était retenue sur la base d'estimations avant exécution du recensement. De plus le nombre relativement non négligeable de logements vacants (nouvellement construits) ou en cours de construction a milité en faveur de leur maintien dans la liste définitive.

(19) B. GUERMANI et A. EL GHAZALI: "Essai de définition d'une typologie socio-économique de centres urbains". Revue marocaine du Droit et d'Economie du Développement, n° 4, Casablanca, 1983.

2.2.1. Contribution de chaque catégorie de centres urbains:

Les documents officiels publiés à l'occasion des trois derniers recensements vont nous permettre de dégager l'estimation de la population, urbaine sur la base de la double approche évoquée ci-dessus. Le tableau ci-dessous indiquera le nombre des centres considérés ainsi que la population correspondante, en 1960, 1971 et 1982, en prenant en compte le découpage administratif qui était en vigueur à la veille de chaque recensement.

DÉTERMINATION DE LA POPULATION URBAINE
AUX SENS «ADMINISTRATIF» ET «STATISTIQUE»
ENTRE 1960 ET 1982

TYPE DE LOCALITES	1960			1971			1982		
	Nombre	Population		Nombre	Population		Nombre	Population	
		Effectif	%		Effectif	%		Effectif	%
Municipalités	28	2 845 394	83,4	29	4 368 436	88,7	45	6 852 951	78,5
Centres Autonomes	45	404 271	11,9	46	664 279	12,3	40	714 342	8,2
Total des communes urbaines (au sens administratif)	73	3 249 665	95,3	75	5 032 715	93,0	85	7 567 293	86,7
Autres centres	44	161 372	4,7	109	376 998	7,0	165	1 163 106	13,3
Total de la population urbaine (au sens Statistique)	117	3 411 037	100	184	5 489 713	100	250	8 730 399	100

Source: Recensements de population de 1960, 1971 et 1982.

Les répartitions déterminées ci-dessus montrent à quel point les écarts dans les estimations de population urbaine, selon les deux optiques, tendent à augmenter:

La population des "autres centres" qui constitue la différence entre l'approche "administrative" et l'approche "statistique" a vu son effectif passer de 161 372 personnes en 1960, à 376 998 en 1971, pour atteindre 1 163 106 personnes en 1982.[c] Et en termes de contributions relatives, cela correspond à

(c) Le dernier chiffre devrait être légèrement supérieur si l'on avait adopté la procédure utilisée en 1960 ou en 1971, pour établir la liste des centres urbains.

4,7% en 1960, 7,0% en 1971 et 13,3% en 1982, et ce, au détriment de la contribution des "communes urbaines" (municipalités et centres autonomes). D'un autre côté, le nombre des centres correspondants est passé de 44 en 1960, à 109 en 1971 et à 165 en 1982. Les diagrammes ci-dessous illustrent cette évolution:

La prolifération de ce type d'agglomérations est le fait de différents facteurs dont les principaux sont:

(i) La décentralisation administrative qui a permis la croissance des localités sièges des nouvelles provinces ou celles qui sont à leurs environs (le nombre des provinces et préfectures est passé de 18 en 1960 à 21 en 1971 et à 45 en 1982).

(ii) L'exode rural.

(iii) Le développement des axes routiers et des moyens de transport.

(iv) Le développement des activités agricoles, commerciales, touristiques, ou minières dans certaines régions.

Et si à l'échelon national, la part de telles agglomérations dans la population "urbaine" reste encore relativement faible (13,3%) en 1982, un tel taux global cache toutefois une grande disparité au niveau provincial. La répartition des contributions de chaque type de localités (les "communes urbaines" et les "autres centres") dans la population urbaine de chaque province montre bien le rôle parfois non négligeable de la catégorie des "autres centres" dans le phénomène d'urbanisation de ces unités administratives qui sont les provinces.

Le tabelau ci-dessous indique d'ailleurs la ventilation en pourcentage de la population de chaque type de localités, par rapport à la population urbaine de chaque province ou préfecture telle qu'elle est dénombrée en 1982.

PART DE LA POPULATION DE CHAQUE TYPE DE LOCALITES PAR RAPPORT A LA POPULATION URBAINE DES PROVINCES ET PREFECTURES EN 1982

PROVINCES ET PREFECTURES	COMMUNES URBAINES		AUTRES CENTRES	
	NOMBRE	% DE LA POPULATION	NOMBRE	% DE LA POPULATION
AGADIR	2	52	9	48
AL HOCEIMA	2	77	2	23
AZILAL	1	29	5	71
BENI MELLAL	3	67	10	33
BEN SLIMANE	1	70	1	30
BOUJDOUR	–	–	1	100
BOULMANE	–	–	3	100
CHEFCHAOUEN	1	89	2	11
EL JADIDA	3	86	6	14
EL KELAAT SRARHNA	1	47	6	53
ERRACHIDIA	4	77	3	23
ESSAOUIRA	2	93	2	7
ES-SMARA	1	100	–	–
FES	5	92	7	8
FIGUIG	–	–	4	100
GUELMIN	–	–	2	100
IFRANE	2	88	2	12
KENITRA	4	91	3	9
KHEMISSET	1	51	6	49
KHENIFRA	2	48	13	52
KHOURIBGA	3	89	3	11
LAAYOUNE	1	97	1	3
MARRAKECH	1	91	8	9
MEKNES	3	90	8	10
NADOR	2	63	6	37
OUARZAZATE	1	35	6	65
OUED-EDDAHAB	2	100	–	–
OUJDA	6	87	10	13

(SUITE)

PROVINCES ET PREFECTURES	COMMUNES URBAINES		AUTRES CENTRES	
	NOMBRE	% DE LA POPULATION	NOMBRE	% DE LA POPULATION
SAFI	3	92	3	8
SETTAT	4	85	6	15
SIDI KACEM	3	95	2	5
TANGER	2	91	1	9
TAN-TAN	–	–	1	100
TAOUNATE	–	–	4	100
TAROUDANNT	1	70	2	30
TATA	–	–	1	100
TAZA	2	82	5	18
TETOUAN	4	95	2	5
TIZNIT	2	96	1	4
PREF. AIN CHOCK-HAY HASSANI	1	99	1	1
PREF. AIN SEBAA-HAY MOHAMMADI	1	100	–	–
PREF. BEN MSIK-SIDI OTHMANE	1	98	2	2
PREF. CASABLANCA-ANFA	3	100	–	–
PREF. MOHAMMADIA-ZENATA	1	100	–	–
PREF. RABAT-SALE	3	91	5	9
ENSEMBLE	85	86,7	165	13,3

C'est ainsi qu'on a relevé, en 1982, que la population afférente à la catégorie "autres centres" a contribué:

- Pour plus de 75% (exactement 100%) dans la population urbaine de 7 provinces.

- Pour plus de 50% dans la population urbaine de 11 provinces

- Pour plus de 25% dans la population urbaine de 17 provinces.

Et dans la majorité même des provinces où la concentration de la population urbaine est relativement grande, en raison notamment de la présence des grandes villes (100 000 habitants et plus), la part de ces agglomérations a oscillé autour de 9% - 11%. C'est ainsi qu'à Fès on a relevé 8%; à Kénitra: 9%; à Khouribga: 11%; à Marrakech: 9%; à Meknès: 10%; à Oujda: 13%; à Safi: 8%; à Tanger: 9%; à Rabat-Salé: 9%.

Mais deux exceptions extrêmes sont à signaler à ce propos:

Le cas d'Agadir, où ces centres ont contribué pour 48% en 1982 et ce, en raison de la multiplication du nombre de ces localités (9 "autres centres") et de l'importance relative de leur taille moyenne (de l'ordre de 13 000 habitants) de loin plus grande que celle constatée au niveau national (7 000 habitants environ).

Le deuxième cas est constaté pour les agglomérations du "grand Casablanca" où la présence des grandes communes urbaines de plus de 300 000 habitants, implique à cette zone un degré d'urbanisation (93%) qui ne laisse aucune place aux troix petits centres de la région (0,6% de contribution)

En d'autres termes l'écart de plus en plus grand entre l'approche "administrative" et "statistique" se retrouve également à l'échelon régional ou provincial et permet d'enregistrer que la première approche sous-estime d'une façon encore plus accentuée le phénomène d'urbanisation à l'échelon régional.

2.2.2. Autres définitions possibles:

L'étude effectuée à l'occasion du recensement de 1982 pour approcher le fait urbain a révélé que le critère numérique, "taille minimale de la localité", ne suffit pas à lui seul pour dégager la dichotomie "urbain - rural". Des résultats du dernier recensement, on peut d'ailleurs dégager qu'il y a eu:

- 677 "douars" dont la taille dépassait 1 500 habitants
- 318 "douars" dont la taille dépassait 2 000 habitants
- 16 "douars" dont la taille dépassait 5 000 habitants

Ces localités étaient reconnues sans aucun doute comme rurales:

Et dans le cadre de la recherche d'autres approches du fait urbain, la combinaison du critère numérique avec d'autres éléments se révèle encore nécessaire pour le cas du Maroc.

Examinant les données du recensement de 1960, D. Noin[20] avait d'ailleurs relevé que: "si le critère numérique ne convient pas pour définir un centre urbain, il faut tout de même observer que l'aspect urbain apparaît rarement au Maroc dans des agglomérations ayant moins de 1 500 ou 2 000 habitants. C'est seulement à partir de ce chiffre que la physionomie se modifie par l'apparition de bâtiments en dur, par le groupement du commerce de détail et par l'installation d'équipements collectifs".

En prenant en considération la disponibilité actuelle des données au niveau des localités et le maintien d'un minimum d'uniformité dans l'établissement des séries statistiques de la population urbaine, l'examen d'autres définitions va être envisagé dans le paragraphe qui suit:

Le niveau de 1 500 habitants, considéré comme dimension limite pour définir les localités urbaines lors du recensement de 1982, apparaît à priori arbitraire,

---

(20) Idem que (17).

et nous incite à considérer d'autres tailles. En nous limitant à celles envisagées généralement par les pays qui retiennent la dimension des localités comme un des éléments (ou le seul) pour définir le fait urbain, il s'agit dans ce cas des dimensions suivantes: 2 000 , 5 000 ou 10 000 habitants, nous présentons ci-dessous les estimations de population urbaine et de taux d'urbanisation, effectuées pour 1982, en considérant les variantes suivantes:

I) seul le critère taille est retenu.

II) et la taille et la présence de certains équipement collectifs sont considérées.

III) selon la définition administrative (listes des municipalités et centres autonomes).

(IV) En considérant l'approche administrative et la taille.

VARIANTES	DEFINITIONS	POPULATION URBAINE EN 1982	TAUX D'URBANISATION EN 1982
(I)	1) Localités d'au moins 2 000 habitants	9 672 595	47,4 %
	2) Localités d'au moins 5 000 habitants	8 587 341	42,0 %
	3) Localités d'au moins 10 000	8 147 841	39,9 %
(II)	1) Localités d'au moins 2 000 habitants avec présence d'équipements collectifs	8 697 384	42,6 %
	2) Localités d'au moins 5 000 habitants avec présence d'équipements collectifs	8 444 752	41,4 %
	3) Localités d'au moins 10 000 habitants avec présence d'équipements collectifs	8 084 231	30,6 %
(III)	Liste des municipalités et centres autonomes en vigueur, au moment du recensement de 1982	7 567 293	37,1 %
(VI)	Municipalités et centres autonomes ayant une taille de:		
	1) d'au moins 2 000 habitants	7 564 020	37,1 %
	2) d'au moins 5 000 habitants	7 554 439	37,0 %
	3) d'au moins 10 000 habitants	7 481 911	36,6 %
«OFFICIELLE»	Localités d'au moins 1 500 habitants avec présence d'équipements collectifs	8 730 399	42,7 %

Des estimations effectuées ci-dessus, il convient de relever:

(I) Qu'en raison de la procédure relativement lourde suivie pour le reclassement des diverses localités retenues, centres autonomes ou municipalités, l'approche "administrative" (variantes III et IV) a toujours impliqué une sous-estimation de l'effectif de la population urbaine du Maroc. Dans ce cadre, il y a lieu de mentionner que des centres de population relativement importante étaient encore considérés comme localités rurales au moment du recensement de Septembre 1982. Et c'est ainsi, pour ne citer que les plus importants, on a dénombré 9 centres dont la population dépassait, à cette date, 20 000 habitants. Il s'agit (par ordre décroissant) de:

Témara-Centre: 48 640 habitants, Dcheira: 39 760 habitants,
Guelmim: 38 140 habitants, Tiflet: 29 658 habitants,
Hay Ben Dibane: 27 100 habitants, Sebt oulad Nemma: 22 687 habit.
Ben Guerir: 22 354 habitants, Sidi Yahya El Rharb: 21 340
El Aïoun: 20 535 habitants.

Ajoutez à celà, que 23 centres de 10 000 à moins de 20 000 habitants, pourvus de certaines caractéristiques d'urbanisation, étaient également classées comme localités rurales selon cette même approche.

(ii) A taille égale (2 000, 5 000 ou 10 000 habitants), les définitions envisagées pour la variante (I) ont engendré une taille de la population urbaine systématiquement supérieure à celle correspondante aux définitions des autres variantes.

(iii) Les cas de définitions (I_2) (II_1) impliquent en 1982, l'un et l'autre des effectifs de la population urbaine et des taux d'urbanisation relativement proches à ceux retenus par la variante officielle. Cette situation s'explique par le fait que dans le premier cas le poids des "douars" de 5 000 habitants et plus (142 589 habitants) non retenus dans la variante "officielle" est contrebalancé par l'effectif de la population des localités de (1 500 à 4 999) habitants (143 058 habitants) intégrées dans cette dernière variante. S'agissant du deuxième cas (II_1), la légère différence par rapport à la variante officielle de l'ordre de 33 000 habitants, devrait être le fait de la population des localités équipées ayant des tailles comprises entre 1 500 et 1 999 habitants.

En raison du fait que la combinaison des critères "dimension minimale" et "présence de caractéristiques d'urbanisation", reste nécessaire pour le cas actuel du Maroc, nous avons procédé également à l'estimation de la population urbaine de chaque province en tenant compte des éléments de la variante (II). D'autre part, dans un souci de comparabilités internationale et régionale, pour le cas des pays qui retiennent la "dimension minimale" comme le seul critère pour définir l'urbain, nous avons jugé utile de présenter également les mêmes estimations afférentes à la variante.(I)

De telles données relatives à l'année 1982 peuvent être consultées en annexe III.

3 - OBSERVATIONS FINALES ET RECOMMANDATIONS:

Nous avons essayé de dégager dans cette deuxième partie, les particularités des approches effectuées pour cerner le fait urbain à l'échelon du pays. Les problèmes de délimitation entre zones urbaines et rurales qui se sont toujours posés à l'occasion de la réalisation des recensements de la population et de l'habitat, ont amené les services statistiques à retenir, selon des critères plus ou moins définis, un certain nombre d'agglomérations comme localités urbaines. Cette approche a été considérée pour améliorer les estimations découlant du découpage administratif en communes urbaines et rurales et qui ont tendance à négliger la population d'un certain nombre de centres "urbanisés" au profit de la population rurale.

Ce n'est que lors du recensement de 1982 que les responsables de cette opération ont jugé nécessaire d'affiner l'analyse de ce problème, en accordant plus de temps et de moyens pour les divers aspects de découpage cartographique et de constitution des zones de dénombrement, en procédant à une enquête sur le terrain couvrant l'ensemble des localités susceptibles d'être intégrées dans le milieu urbain et en dégageant clairement des critères de sélection. Et en raison du niveau actuel de développement économique et social de ces localités et de la nature des données disponibles, le seul critère "taille minimale" (de 1 500 habitants) reste insuffisant pour le cas du Maroc; il a été complété par la prise en considération de l'existence d'un ensemble d'équipements collectifs dans ces centres.

Par ailleurs, il convient de rappeler que la recherche de définition satisfaisante du fait urbain a toujours constitué une opération complexe pour les divers pays. Nous avons essayé toutefois d'identifier les approches de ce phénomène pour le cas du Maroc et de retenir – eu égard aux quelques données disponibles – des critères simples, permettant de le cerner. Cependant, nous estimons que pour enrichir et améliorer la méthodologie pratiquée, la recherche dans ce domaine, devrait se poursuivre. Ajoutez à cela que ce phénomène est en perpétuel changement et que rien n'exclut que les critères retenus aujourd'hui ne soient dépassés dans un avenir plus ou moins proche.

Aussi, un certain nombre de remarques et de recommandations méritent-elles d'être indiquées:

3.1 - L'étude de ce problème est conditionnée par l'existence de données fines aussi bien à l'échelon des petites localités, qu'au niveau des zones d'extension des municipalités et d'autres centres urbains.

3.2 - La rapidité de l'évolution de la population urbaine et ses retombées sur le plan économique et social méritent un examen constant. Et on ne peut plus se permettre d'attendre la réalisation d'un recensement (tous les dix ans ou plus) pour appréhender officiellement le phénomène. Des possibilités en matière d'in-

vestigation existent à l'échelon régional ou local pour actualiser l'information ou l'enrichir.

3.3 - La constitution d'une banque de données afférente aux petites localités, à partir des résultats du recensement de 1982, restent également fort souhaitable; elle devrait être cependant complétée par les données disponibles auprès des autres services. Les agglomérations à retenir dans ce cadre devraient faire l'objet de concertation entre les divers services intéressés.

3.4 - S'agissant de l'approche dite administrative, il semble nécessaire de retenir des normes minimales et uniformes pour ériger un centre en commune urbaine; et il est vivement souhaité que celles-ci soient communiquées aux divers utilisateurs.

Et pour cerner avec plus d'actualité le fait urbain et son évolution au Maroc, il y a lieu de noter que la procédure suivie mérite d'être allégée. Des ajustements continus, réduisant l'écart entre l'espace situé à l'intérieur des limites administratives des communes urbaines et celles des zones de peuplement dense avoisinant, restent alors nécessaire à opérer. Par ailleurs, les modifications apportées aux limites administratives d'un certain nombre de villes, rendent assez complexe l'étude de l'évolution de certaines caractéristiques de leur population et ce, par manque de données (chiffres de population, superficie des zones intégrées ou occupées etc...) sur les aires nouvellement intégrées au sein des périmètres urbains.

3.5 - L'approche adoptée par les services du recensement, et qui n'est autre qu'une approche géographique, rend compte de façon satisfaisante, de l'expansion des espaces urbains. Néanmoins les diverses statistiques réunies au sujet de ces espaces, dont la configuration évolue continuellement, ne peuvent être fournies qu'à l'occasion de chaque recensement de population.

3.6 - Nous avons souligné, dans la première partie de la présente étude, que le fait urbain recouvre des aspects multiples et hétérogènes et que des approches différentes peuvent être proposées par le géographe, l'urbaniste, le sociologue, le statisticien, etc... Il faut reconnaître toutefois que dans la plupart des pays en voie de développement, les sources d'informations, quand elles existent, sont souvent rares ou fragmentaires, et qu'il y a parfois des difficultés de recoupement entre les données. Le manque de précision dans la définition des concepts, l'utilisation de classifications et nomenclatures différentes, un niveau peu comparable de la qualité des sources, ajoutés au fait que les renseignements recueillis se rapportent à des dates différentes, constituent les obstacles techniques majeurs d'analyse et de recoupement des données.

Au Maroc, il semble à priori que les données sur les villes, recueillies par les services du recensement de la population, ont le consensus des principaux utilisateurs. Cet état de fait mérite cependant d'être enrichi par un apport effectif

de la part des autres services gouvernementaux compétents et de chercheurs divers, relevant de l'université ou d'instituts de recherche.

3.7 - Pour améliorer l'approche du phénomène urbain, nous estimons qu'une concertation permanente, ainsi que des efforts de coordination aux niveaux technique et organisationnel, restent à assurer aux divers échelons (national, régional et local). De plus, les organes existants devraient être mieux outillés en matière d'infrastructure d'études et de recherches dans le domaine.

ANNEXE I

DEFINITION DES "ZONES URBAINES" DE CERTAINS PAYS [21]

– Egypte:	Chefs-lieux de Gouvernements du Caire, d'Alexandrie, de Port-Saïd, d'Ismaïlia, de Suez; chefs-lieux de gouvernements frontaliers, autres chefs-lieux de gouvernements et chefs-lieux de district ("Markaz").
– Ghana:	Localités de 5 000 habitants et plus.
– Sénégal:	Agglomérations de 10 000 habitants et plus.
– Soudan:	Localités dont le caractère est principalement administratif ou commercial ou localités ayant une population de 5 000 habitants ou plus.
AMERIQUE DU NORD:	
– Canada:	Grandes villes, villes et villages de 1 000 habitants ou plus, érigés en municipalités ainsi que leurs couronnes urbaines; agglomérations de 1 000 habitants ou plus non érigées en municipalités ayant une densité de population d'au moins 1 000 au mille carré ou 390 habitants au Kilomètre carré et leurs couronnes urbaines.
– Cuba:	Population vivant dans des agglomérations de 1 000 habitants et plus.
– Mexique:	Localités de 2 500 habitants et plus.
AMERIQUE DU SUD:	
– Bolivie:	Localités de 2 000 habitants et plus.
– Chili:	Centres de peuplement ayant des caractéristiques nettement urbaines dues à la présence de certains services publics et municipaux.
– Colombie:	Population vivant dans des agglomérations de 1 500 habitants ou plus.

ASIE:	
– Indonésie:	Municipalités, capitales de régence et autres localités présentant des caractéristiques urbaines.
– Iraq:	La zone relevant des conseils municipaux (Al Majlis Al Baladi).
– Japon:	Ville (Shi) comptant 50 000 habitants ou plus, où 60% au moins des habitants sont situés dans les principales zones bâties, et dont 60% au moins de la population (dépendants compris) vit d'emplois s'exerçant dans les industries manufacturières, le commerce et autres branches d'activité essentiellement urbaines. D'autre part tout "Shi" possèdant les équipements et présentant les caractères définis comme urbains par l'administration préfectorale est considérée comme zone urbaine.
– Turquie:	Population des localités contenues à l'intérieur des limites municipales des chefs-lieux des provinces et des districts.
EUROPE:	
– Espagne:	Localités de 10 000 habitants et plus.
– France:	Communes comprenant une agglomération de plus de 2 000 habitants vivant dans des habitations contiguës ou qui ne sont pas distantes les unes des autres de plus 200 mètres et communes où la majeure partie de la population vit dans une agglomération multicommunale de cette nature.
– République Démocratique Allemande:	Agglomérations de 2 000 habitants et plus.
– Suède:	Zones bâties, groupant au moins 200 habitants et où les habitations ne sont généralement pas distantes les unes des autres de plus de 200 mètres.
– U.R.S.S.:	Grandes villes et localités de type urbain, officiellement désignées comme telles par chacune des républiques fédérées, généralement sur la base du nombre d'habitants et de la prédominance des travailleurs agricoles ou non agricoles avec leur famille.
OCEANIE:	
– Australie:	Agglomérations de 1 000 habitants et plus et certaines zones où la population est moindre (centre de villégiature), si elles contiennent 250 logements et plus dont 100 au moins sont occupés.
– Nouvelle Calédonie:	Centre de 500 habitants et plus avec commerces, centres administratifs ou autres lieux publics.

(21) "Annuaire Démographique des Nations Unies" 1981 - Département des Affaires Economiques et Sociales Internationales
Bureau de statistique, N.Y. 1983.

ANNEXE II

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DU PLAN

DIRECTION DE LA STATISTIQUE

DIVISION DE LA POPULATION

EXEMPLE DE CARACTERISTIQUES D'UN CENTRE ETUDIE

1) Localisation du Centre :

Province : *AZILAL*
Cercle : *BZOU*
Commune : *AITATTAB*
Centre : *AITATTAB*

– Estimation de la Population du centre 3 000 habitants
– Date de l'estimation: 10.3.1981

2) Accès du centre:

- Routes principales : *NON*
- Routes secondaires : *NON*
- Routes tertiaires : *1811*
- Chemin de fer : *NON*

3) Type d'habitat:

- Dur : 70%
- Pisé : 30%
- Bidonvilles : –
- Autres : –

4) Infrastructure administrative:

a. Caïdat *OUI*
b. Poste de gendarmerie *NON*
c. Bureau de postes *AGENCE POSTALE*
d. Tribunal *LE JUGE COMMUNAL SE PRESENTE UNE FOIS PAR SEMAINE*
Autres à préciser: *RIEN A SIGNALER.*

5) Infrastructure socio-économique:

- Eléctricité *OUI*
- Eau potable non renseigné *OUI*
- Egouts *NON*
- Souk *OUI*
- Hôtel —

- Hammam *OUI*
- Ferrane *OUI : 1 "FARRANE"*
- Abattoir *OUI (DU SOUK)*
- Hôpital ou dispensaire *OUI 1 (DISPENSAIRE)*
- Ecoles, lycées *OUI (ECOLE PRIMAIRE)*
- Mécaniciens, réparateurs....... *2*
- Nombre de boutiques *25 à 30*

6) Moyens assurant le trafic du Centre

	NOMBRE	PERIODICITE
Cars	1	CASA AIT ATTAB ALLER-RETOUR 1 fois / Jour
Taxis		2 FOIS/JOUR

7) % Population Agricole : 95%

8) % Des logements de Location: 10%

9) Propositions du Délégué Régional du Plan:

Urbain : [ ]

Rural : [X]

10) Justifications:

Centre non doté d'un plan d'aménagement: urbanisation très lente.

ANNEXE III

POPULATION URBAINE PAR PROVINCE [d]
ANNEE 1 9 8 2.
(Selon diverses variantes)

(En milliers)

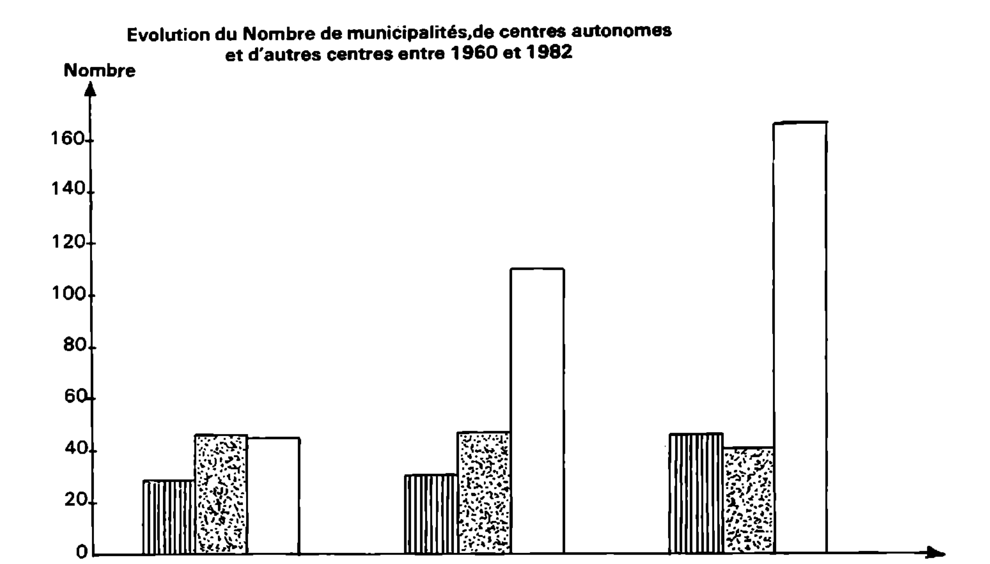
PROVINCES ET PREFECTURES	Variante officielle	Localités d'au moins.... habitants			Localités avec caractéristiques urbaines et ayant au moins.... habit.		
		2 000	5 000	10 000	2 000	5 000	10 000
AGADIR	245,9	285,1	241,0	219,3	243,9	241,0	219,3
AL HOCEIMA	59,5	82,6	51,3	41,7	59,5	51,3	41,7
AZILAL	32,3	40,3	22,2	–	32,3	22,2	–
BENI MELLAL	255,8	412,9	241,7	228,7	253,1	241,7	228,7
BEN SLIMANE	34,3	61,7	34,3	34,3	34,3	34,3	34,3
BOUJDOUR	3,6	3,6	–	–	3,6	–	–
BOULEMANE	12,5	15,9	5,1	–	12,5	5,1	–
CHEFFCHAOUEN	26,5	24,7	24,7	24,7	24,7	24,7	24,7
EL JADIDA	150,1	152,3	135,0	128,8	148,2	135,0	128,8
EL KELAA SRARHNA	71,6	97,0	55,7	47,5	71,6	55,7	47,5
ERRACHIDIA	64,7	111,6	63,3	37,2	63,3	63,3	37,2
ESSAOUIRA	46,9	42,0	42,0	42,0	42,0	42,0	42,0
ES-SMARA	17,8	17,8	17,8	17,8	17,8	17,8	17,8
FES	548,2	570,6	545,7	504,8	548,2	539,2	504,8
FIGUIG	36,5	38,9	28,0	28,0	36,5	28,0	28,0
GUELMIM	42,9	42,9	38,1	38,1	42,9	38,1	38,1
IFRANE	44,5	43,4	39,2	31,5	42,4	39,2	31,5
KENITRA	294,3	340,9	289,3	283,9	292,4	283,9	283,9
KHEMISSET	115,1	144,9	109,1	88,6	115,1	109,1	88,6
KHENIFRA	130,9	141,8	99,8	77,3	129,2	99,8	77,3
KHOURIBGA	241,5	267,8	241,5	224,7	241,5	241,5	224,7
LAAYOUNE	96,8	96,8	93,9	93,9	96,8	93,9	93,9
MARRAKECH	482,6	530,0	493,5	458,9	482,6	473,7	447,9
MEKNES	368,1	419,0	372,9	348,6	382,6	372,9	348,6
NADOR	115,1	173,5	118,7	97,6	115,1	105,2	97,6
OUARZAZATE	48,9	80,2	37,6	27,8	46,2	37,6	27,8
OUED-EDDAHAB	17,8	17,3	17,3	17,3	17,3	17,3	17,3

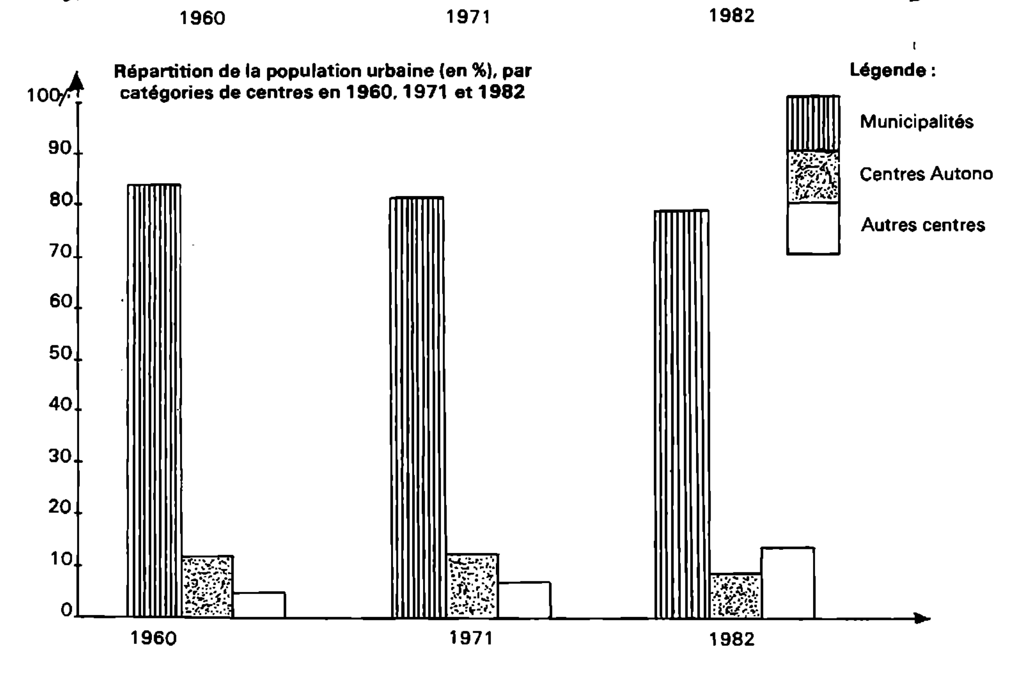
(Suite)

(En milliers)

PROVINCES ET PREFECTURES	Variante officielle	Localités d'au moins.... habitants			Localités avec caractéristiques urbaines et ayant au moins.... habit.		
		2 000	5 000	10 000	2 000	5 000	10 000
OUJDA	478,9	491,6	458,9	447,8	477,6	458,9	447,8
SAFI	267,0	269,8	262,6	250,4	267,2	262,6	250,4
SETTAT	144,0	187,2	134,9	122,2	140,7	134,9	122,2
SIDI KACEM	118,7	123,5	112,3	112,3	118,7	112,3	112,3
TANGER	312,2	339,4	331,1	325,9	312,2	312,2	312,3
TAN-TAN	41,4	41,4	41,4	41,4	41,4	41,4	41,4
TAOUNATE	21,2	23,4	16,3	10,8	21,2	16,3	10,8
TAROUDANNT	51,0	61,1	48,4	48,4	51,0	48,4	48,4
TATA	3,1	6,2	–	–	3,1	–	–
TAZA	108,3	127,0	98,6	98,6	108,3	98,6	98,6
TETOUAN	364,7	374,3	359,8	350,7	364,7	359,8	350,7
TIZNIT	40,6	39,1	39,1	39,1	39,1	39,1	39,1
PREF. AIN-CHOK HAY HASSANI	230,2	270,8	228,8	228,8	228,8	228,8	228,8
PREF. AIN SEBAA HAY MOHAMMADI	421,3	421,3	421,3	421,3	421,3	421,3	421,3
PREF. BEN MSIK SIDI OTHMANE	592,7	622,2	613,4	596,4	592,7	589,5	581,7
PREF. CASABLANCA ANFA	914,2	914,2	914,2	907,2	914,2	914,2	907,4
PREF. MOHAMMADIA ZENATA	105,1	148,0	132,4	119,6	105,1	105,1	105,1
PREF. RABAT-SALE	893,0	955,2	912,8	883,9	893,0	887,3	873,6
ENSEMBLE	8730,4	9671,1	8584,5	8147,8	8695,9	8444,5	8083,8

(d) Je remercie mon ami, Sidi Abdeslam Ben El Hosni d'avoir bien voulu procéder aux estimations indiquées dans ce tableau.


Evolution du Nombre de municipalités,de centres autonomes
et d'autres centres entre 1960 et 1982
Nombre
160
140
120
100
80
60
40
20
0
1960
1971
1982


Répartition de la population urbaine (en %), par
catégories de centres en 1960, 1971 et 1982
100%
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1960
1971
1982
Légende :
Municipalités
Centres Autono
Autres centres

TRANSFERT CULTUREL URBAIN, COMPORTEMENT INDIVIDUEL DES AGRICULTEURS ET PROBLEMES DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE:

ELEMENTS D'UNE PROBLEMATIQUE

Abdellatif BENCHERIFA
Faculté des Lettres - Rabat

1 - Introduction:

La "question agraire" est à l'ordre du jour depuis de nombreuses années déjà au Maroc. Mutations sociales et problèmes subséquents de développement en sont les deux principales composantes qui ont préoccupé et préoccupent toujours chercheurs, pouvoir publics et hommes politiques. Pour ce qui est du deuxième aspect, et malgré la compléxité et l'imbrication des facteurs en jeu, on a eu tendance le plus souvent à privilèger l'identification des obstacles majeurs au développement agricole au niveau des structures matérielles de production (moyens et/ou rapports de production). Sans vouloir aller à contre-courant du consensus quasi-général instauré là-dessus, ne serait-il pas cependant possible d'élargir le débat ou de le clarifier davantage en faisant appel à une dimension négligée jusqu'ici, car "immatérielle" dans les apparences? c'est l'objectif de cette réflexion qui se propose de mettre en relation les intérférences entre faits culturels urbain et rural et leurs incidences sur le comportement économique individuel des "ruraux" dans une perspective de développement économique. Une telle réflexion est, pensons-nous, susceptible d'élargir le débat en rappelant ce qui semble avoir été négligé, tout en le clarifiant en repensant les processus mêmes par le biais desquels les facteurs matériels interviennent. Nous ferons d'abord dans ce but un rappel du soubassement théorique sur lequel s'appuie cette réflexion, qui sera suivi dans une deuxième phase par la présentation de quelques évidences empiriques qui suggèrent autant les limites des facteurs matériels de pouvoir tout expliquer que l'hypothèse du transfert culturel de l'urbain au rural, avant de clore par une esquisse conceptuelle systématisée de la problèmatique et de ses prolongements socio-géographiques.

2 - Bref rappel théorique:

L'on sait que parmi les théories les plus anciennes qui ont considéré la situation des sociétés telles celles actuellement en voie de développement, celles mises en avant durant les années quarante à soixante en particulier, certaines ont mis en exergue le poids des caractères individuels qui dominent au sein de ces sociétés tels qu'ils se manifestent dans le comportement et les décisions (ici, principalement de nature économique). Ces théories historiques, sociologiques et psychologiques n'ont pas manqué d'insister sur ce qu'elles ont identifié comme "contraintes" qui pèsent sur le comportement individuel dit "traditionel", reconnu grâce à une démarche plus au moins analogique comme étant tout à fait l'opposé de celui qui prévaut chez les membres des sociétés "modernes", occidentales en l'occurrence (parmi les références classiques, citons Rostow, 1960; Hoselitz, 1960; McClelland, 1961). On peut retrouver en filigrane les échos de leurs propos à travers plusieurs analyses empiriques dont les sociétés traditionnelles ont été l'objet chez des géographes (Gourou, 1953; Lecoz, 1964) et des anthrolopologues (Foster, 1965; Sahlins, 1972; Polanyi et al., 1957; Netting, 1968) Desapprouvées peut-être beaucoup plus qu'irréversiblement réfutées, ces idées et théories n'en continuent pas moins, compte tenu de l'échelle individuelle qu'elles ont adoptée autant que du contenu de leur argumentation, à garder toute leur acuité dans le contexte du changement social accéléré que connaissent les sociétés en question.

D'un autre côté, en Géographie rurale, depuis la révolution dite "behaviouriste" d'origine anglo-américaine et suédoise des deux dernières décennies, une orientation nouvelle s'est opérée au sein de la discipline. Passant de l'étude normative / aggrégée, statique, morpho-fonctionnelle et à petite échelle (niveau des grandes unités physionomiques ou paysagiques et des grandes entités homogènes (?) de populations) à une approche défférenciée, dynamique, individuelle, donc au niveau de la grande échelle (petites unités spatiales et micro-analyse socio-économique), cette nouvelle pratique géographique s'est mise à analyser les faits socio-spatiaux en faisant largement appel, le recours aux acquis d'autres disciplines aidant, au rôle des caractères individuels des acteurs, par l'identification des processus cognitifs à travers lesquels ces individus codifient, répondent, agissent et réagissent au sein de leur environnement global, (Cox et Golledge, 1981; Claval, 1973; Cullen , 1976; Found, 1971). C'est ainsi que la compréhension et / ou l'explication des structures économico-spatiales ont été entreprises sous un jour nouveau. Pour ce qui a trait aux activités agricoles en particulier, on a ainsi pu transcender le classique concept des "genres de vie", symbole archétype s'il en faut de la perspective traditionnelle, et du déterminisme environnemental (direct ou latent) qui lui était sous-jacent (Vidal de la Blache, 1922; Sauer, 1925) qui simplifiaient et l'Histoire et la Géographie des sociétés analysées sous cet angle. Pour ne se référer qu'à ces deux contributions majeures, la théorie de la Décision (Audley, 1967; Barlett, 1980; Cancian 1967 et 1980;

Gould, 1963; Ilbery , 1978; Pred, 1967; Wolpert, 1964) et celle de la Diffusion de l'innovation en milieu rural dans une perspective de modernisation et de développement (Hägerstrand, 1968; Blaikie, 1973 et 1978; Blaut, 1977; Yapa, 1977; Yapa et Mayfield, 1978), on y observe que le point central concerne les facteurs qui, par le biais du comportement individuel enregistré, interviennent pour rendre intelligibles les processus et les manifestations socio-spatiales. Nul doute que les structures matérielles de production sont toujours directement ou indirectement prises en considération dans ces nouvelles approches, mais il est tout aussi remarquable que les caractères individuels strictement culturels tels que les motivations, les buts, les attitudes, les perceptions et les valeurs y bénéficient d'une place légitimement méritée. Du reste, se situant au niveau cognitif, ces nouvelles approches supposent que même les faits matériels sont "englobés" c'est-à-dire perçus et vécus avec la médiation du psycho-culturel.

3 - Transfert culturel et mutations agricoles:

A partir de ces deux arrière-fonds théoriques, à savoir les théories socio-culturelles et psychologiques classiques du développement (ou de son opposé, le sous-développement?) d'une part, et les théories behaviouristes géographiques de l'action socio-spatiale d'autre part, nous nous proposons dans cet essai d'étudier en partant de quelques observations relevées dans les campagnes marocaines la relation de la ville à la campagne (ville et campagne n'étant bien entendu que des substituts pour désigner respectivement des groupes ou des individus citadins et ruraux ainsi que leur culture différente, sans qu'une spécification sociale ou spatiale particulière soit requise); plus précisément, nous cherchons à voir si cette relation peut avoir des effets, par le biais du comportement individuel, sur le processus de développement agricole. Pour qu'une telle tentative puisse se faire, nous postulons sur un plan général que:(1) la ville présente un modèle comportemental et culturel différent de celui de la campagne, attesté par l'histoire la nature des occupations, les activités, l'environnement et même le folklore; (2) le modèle culturel citadin est plus proche théoriquement de celui, idéatypique, admis dans une situation moderne, et qu'en tout cas, il se trouve conséquent avec le souci des individus d'atteindre les meilleures performances économiques, même si le but économique n'est pas nécessairement toujours la seule fin recherchée; (3) la ville exerce sur la campagne une domination, c'est-à-dire une relation inégale et univoque de transfert d'influence, et est ainsi pourrait-on dire, une source d'acculturation (nous reviendrons sur ce point-clé avec plus de détails). L'ensemble de ces postulats sera admis sans souci de démonstration, il suffit de signaler que l'histoire, les théories et l'action de développement réservent à la ville avec plus ou moins de force une place décisive dans le processus de changement social.

Sur un autre plan, poser cette problématique du transfert culturel de l'urbain au rural exige tout d'abord de mettre en évidence les indications empiriques qui rendent l'entreprise opportune, tout en faisant la part des limites et des objections que celle-ci risque de provoquer; nous commencerons par ce dernier point. D'un point de vue méthodologique, on peut objecter que la question du transfert culturel, par sa nature même, est à priori difficilement "saisissable" selon les "canons" d'une démarche scientifique "positive", d'où un certain inconfort qui en résulte. Celui-ci du reste prend une autre tournure si l'on y ajoute des réserves idéologiques, et le fait que des travaux sur la même spécification, s'ils existaient, nous sont inconnus (quoique quelques-uns portant sur les thèmes du changement et de la désarticulation sociales soient disponibles: Bourdieu et Sayad, 1964; Pascon et al., 1969; Pascon, 1968, 1971 et 1980; Boudoudou, 1983). Enfin, une autre réserve provient de notre (inévitable) appartenance disciplinaire, qui tout en limitant le cadre de nos moyens méthodologiques d'investigation, nous a suggéré de matérialiser la relation culturelle invoquée par le biais de ses manifestations économico-spatiales concrètes et mesurables; c'est dire donc que faute d'appréhender le transfert en le saisissant lui-même, nous nous proposons de l'inférer par le biais de ses manifestations et assumons que les décisions et les choix des agriculteurs et des ruraux d'une façon générale, qu'ils soient faits dans une perspective de planification à long terme ou de simple "gestion" quotidienne, se répercutent directement sur les aspects intensification/désintensification agricoles.

A toutes ces objections et réserve, nous répondons qu'une réflexion préliminaire, même simplifiée et réductrice (mais n'est-ce pas là une constante de toute abstraction?), pourrait aboutir éventuellement sur des directions de recherches fructueuses ultérieurement, tandis que notre insistance sur le concret économico-spatial nous paraît pouvoir être un moyen effectif de "positiver" le sujet, et en même temps, ces manifestations matérielles pourraient lui faire éviter les écueils de la tentation idéologique.

Quant au deuxième point relatif aux fondements empiriques qui sont à l'origine même de l'idée de mettre en rapport faits culturels urbain et rural, nous en avons sélectionné un certain nombre en tant qu'indicateurs appropriés dans le sens de la problématique de l'intensification/désintensification posée, en excluant en conséquence d'autres évidences qui semblaient éloignées (sans être cependant dénuées d'intêret) de cette problématique:

3.1 – La forte expansion spatiale des cultures destinées à la commercialisation:

Pour juger de l'importance de ce changement, il faut d'abord rappeller qu'il est convenu que les cultures de subsistance sur lesquelles se fonde toute écono-

mie autarcique traditionnelle sont liées de façon extrêmement organique aux communautés qui y ont recours. La valeur de ces cultures dépasse en effet de loin leur seul rôle alimentaire, puisqu'elles se trouvent "chargées" de toute une signification sociale symbolique (mais ce symbolique est dû d'abord à la contrainte matérielle, cela va de soi), chose qui a rendu ardue toute tentative économique de leur assigner une quelconque évaluation matérielle (sur ce problème de l'évaluation des cultures de subsistance, voir Chibnik, 1978). Or l'inversion de telles valeurs que reflète l'extension des cultures destinées à la vente dans les campagnes marocaines (phénomène qui, doit-on souligner, n'est nullement limité à quelques cas spatiaux ou chez des catégories socialement bien défini) est un fait suffisamment impressionnant pour mériter qu'on s'y arrête. Qu il s'agisse des céréales mêmes (dont les fonctions changent), ou des cultures maraîchères, ou de l'arboriculture, ou même de l'élevage d'embouche et laitier, le phénomène est attesté partout (sans donner une bibliographie exhaustive, signalons parmi les travaux récents: Bellefquih, 1978; Bencherifa, 1980 et 1982; Refass, 1980; Boulifa, 1983; Popp, 1983). Devant un changement bien évident, et sans préjuger pour l'instant de ses raisons profondes, il nous faut bien admettre que le modèle cognitif rural traditionnel s'est transformé, et que la logique des individus qui décident de ces nouvelles orientations a subi des mutations.

3.2 — La forte pénétration de la rationalité capitaliste:

Phénomène qui est sans doute lié à l'observation précédente, cette seconde mutation remet en question tout aussi bien les "axiomes" convenus comme étant la base du fonctionnement socio-économique du système traditionnel (sur la relation rationalité/système économique global, voir Godelier, 1969, V.1). Entre autres caractères, ce système traditionnel manifestait une forme différente d'allocation des ressources disponibles (forme longtemps dénigrée), un dosage effort-pénibilité/plaisir (principe plus généralement nommé "moindre effort", Zipf, 1949; Chayanov, 1965; Boserup, 1965) qui étaient autant de caractères éloignés du raisonnement coûts/profits monétaires dans le système capitaliste. A cela s'ajoute bien sûr le principe de permanence, de tradition, c'est-à-dire en l'occurrence ici l'aversion de l'incertitude et l'"évitement" du risque. Or les études disponibles sur certaines banlieues maraîchères, et de façon plus éclatante encore, dans certains périmètres irrigués "modernes" tels le Tadla ou les Triffa (Ayyad, 1982; Benjelloun, 1979; Popp 1983) font déjà songer à la substitution de la mentalité "Fermier" à celle du "paysan". Si par le biais de la rationalité du comportement individuel on cherche à remonter aux systèmes économiques eux-mêmes, alors ce changement advenu prend une signification précise.

3.3 – Paradoxalement, il est tout à fait possible d'inventorier d'autres observations empiriques qui vont dans le sens contraire du changement signalé jusqu'à

présent. Il existe, en effet, des lieux où les actions individuelles des ruraux ont abouti à une réelle inutilisation des ressources disponibles. La mise en jachère, voire même la dégradation de certains terroirs où existait autrefois une mise en valeur agricole intensive remarquable a été déjà relevée par nous-même dans les Chtouka et le bas Massa (Bencherifa, 1980). Il est possible d'avancer que le phénomène, sans atteindre une ampleur "catastrophique" à l'échelle de régions entières, joue sans doute ça et là dans diverses régions (Souss, Anti-Atlas, Rif surgissent de prime abord, mais rien ne l'exclut là où on s'y attendrait le moins!), aboutissant à l'esquisse de cette "sozialbrache", cette friche sociale déjà observée ailleurs (Hartke, 1956). Cette autre forme, qui résulte d'actions individuelles finalisées, mérite une considération aussi importante que celles mentionnées auparavant, en tant qu'indicateur d'une autre nature quant au changement culturel intervenu (changement d'attitude à l'égard de la condition d'agriculteur, nouvelle estimation des opportunités, etc...) et de sa forme d'expression spatiale.

Ces quelques observations éparses et rapides (mais dont le choix est intentionnellement significatif) prouvent donc bien la matérialité du changement socio-spatial global qui s'est opéré en milieu rural (mais n'est-ce point là un truisme?) Bien entendu, quand on invoque les raisons à son origine, les facteurs matériels et historiques sautent aux yeux, et les divers auteurs mentionnés n'ont du reste pas manqué, chacun dans son cas propre, d'inventorier le rôle de ces facteurs (tels que structures foncières, accès aux moyens de production, rente de localisation, mouvements migratoires, etc). Nous pensons cependant que pour augmenter la généralité de l'explication ou des explications proposées, il importe de voir comment, par le biais de la médiation cognitive individuelle, de tels facteurs génèrent les processus en cause; de même, il est nécessaire de tenir compte, dans un sens statistique, des observations qui échappent carrément à l'explication proposée dans le cadre même des conditions et des catégories spécifiées. Qui pourrait en effet prétendre que chaque fois que des conditions foncières précises étaient réussies, ou bien que des conditions particulières d'accessibilité aux moyens de production existaient, ceci aboutirait ipso facto à une action donnée? Nous pensons que le comportement individuel total (et derrière lui, les échanges culturels ville/campagne) est en mesure de mieux opérationnaliser la quête de l'explication, qu'il s'agisse de celle privilégiant les facteurs matériels au sens strict, ou de celle nécessaire pour éclairer les observations réticentes aux facteurs matériels (variance et résidus). Dans la micro-analyse de l'utilisation des sols, diverses études ont montré leur efficacité à pouvoir expliquer par le biais des facteurs de décision individuelle la diversité observée au niveau spatial (l'étude la plus fine dans le cas du Maroc est celle de Popp, 1983) . Il nous reste à ce point de l'analyse de pouvoir convaincre que les choix et les attitudes individuels des ruraux pourraient eux-mêmes se trouver sous l'influence d'un modèle culturel urbain, entreprise probablement plus délicate.

4 - Transactions culturelles
Esquisse d'une conceptualisation:

La proposition de base est que la ville véhicule vers la campagne un modèle culturel partiellement responsable du changement observé dans le comportement des ruraux. Mais comment démontrer une telle assertion au point actuel? Outre que la réflexion se situe à son stade initial (donc elle est imparfaite et incomplète), elle ne s'appuie pas sur une recherche empirique spécifiquement conçue dans le but avoué de parvenir à la validation des propos en question. Nous partons simplement de quelques observations communes qui rendent la relation probable. D'une part, nous notons l'existence d'un certain changement dans le fonctionnement à la micro-échelle de l'économie agricole (que nous avons déjà signalé plus-haut). D'autre part, chacun est en mesure d'observer l'extraordinaire contact qui s'est opéré et s'opère toujours entre la ville et la campagne, entre les citadins et les ruraux. La ville est présente par son emprise foncière, économique et socio-éducative autant que la campagne est présente dans la ville, ne serait-ce que parce que l'urbanisation récente du pays s'est faite par la migration en masse des ruraux, temporairement ou définitivement. Le contact donc est humain, direct et personnalisé. Si l'on considère en outre que les ruraux dont il est question n'ont cessé de se renouveller démographiquement compte tenu de la succession des générations et surtout de l'émergence des tranches d'âge jeunes au niveau de l'action, et qu'on ne peut plus appliquer à ces nouvelles catégories le modèle traditionnel classique dans toute son intégralité et sa rigidité, la nature et la qualité de ce contact en sortent renforcées. Admettre donc l'existence de cette interaction (un second truisme?) facilite déjà la progression, puisque cela permet de focaliser l'attention sur les aspects strictement opérationnels de nature à permettre de saisir le contenu concret de la relation et de mesurer son impact. Nous suggérons les quatre éléments suivants dans ce but:

4.1 — L'indentification des messages culturels en provenance de la ville:

En parlant de contact, et en insistant sur un aspect unidirectionnel de la relation urbain/rural, il paraît important de bien pouvoir définir la structure subjective (c'est-à-dire du point de vue du receveur-perceveur) du modèle culturel "transmissible". Ceci suppose, bien sûr, que doit être admis l'existence d'un modèle culturel urbain au Maroc. Or précisément dans un contexte social citadin extrêmement différencié comme c'est le cas, n'existe-t-il vraiment qu'un seul modèle culturel? Dans un environnement aussi ouvert aux migrations, le clivage culture urbaine/culture rurale est-il aussi tranchant? Il est sûr qu'une vue interactionnelle beaucoup plus fine est requise, mais demande d'être appréhendée par le spécialiste approprié! Faute de pouvoir l'être, nous ne pouvons répondre aux questions posées et proposons d'escamoter la difficulté en se référant à l'existence d'un modèle culturel urbain dominant, modèle qui a pris le relais de la "violen-

ce" culturelle et matérielle coloniale initiale, et qui découle de la structure sociale et du système économique dominants. Une fois ce modèle admis de cette manière, on pourrait considérer qu'il est une réalité pour les groupes urbains dominants, et une aspiration latente autant qu'une référence pour ceux qui s'en trouvent exclus. Placé du point de vue du receveur rural, et avec toutes les réserves méthodologiques en tête, on pourrait essayer de faire l'effort imaginatif d'inventorier les cas de figure où sa sensibilité est provoquée. Le modèle culturel urbain serait alors perçu et décodé comme un ensemble de messages et d'informations, tels ceux relatifs à la réussite matérielle (toutes choses étant relatives naturellement) et des chemins qui y mènent, ceux d'une autre disposition des statuts et des rôles sociaux et par la même ceux d'une nouvelle structure des rapports sociaux. Il s'agirait donc de messages et d'informations qui peuvent être définis "négativement", c'est-à-dire englobant tout ce qui n'existe pas dans la compagne même. Dimension matérielle et dimension psycho-sociale sont les deux ensembles où s'inscrit la quasi-totalité des messages reçus, et il est possible d'avancer que pour le receveur, les rapports de causalité ou d'interaction entre les deux dimensions sont amplement perçus. Ce dernier point est en effet important, s'agissant ici principalement s'appréhender les manifestations économiques de la réception et de la perception de ces messages c'est-à-dire de voir comment elles atteignent le modèle cognitif initial et comment elles se répercutent sur les attitudes et les conduites.

4.2 — Les canaux de transmission:

Comme il est bien illusoire d'admettre l'existence aujourd'hui d'un milieu rural fermé, il est important de spécifier les moyens de contact urbain/rural, puisqu'il est possible de les lier à leur "efficience". Nous avons signalé plus haut qu'à-priori, devant l'intense circulation des hommes et des idées, on peut admettre que le contact direct est le plus important, par le biais de l'émigration ou par le biais de la présence de citadins dans la campagne même (grandes fermes, associations de productions, et même phénomène de "rurbanisation" dans certains endroits), mais dans ce contact direct, la question est plus compliquée si l'on considère les rapports qui s'instaurent dans ces situations. Au contact direct, il y a lieu d'ajouter les interactions socio-éducatives (santé, éducation...), les échanges et le rôle (quel rôle?) de l'audio-visuel. Enfin, l'encadrement administratif et, quelques fois, les services de vulgarisation agricole sont autant d'antennes de pénétration du modèle culturel urbain. A ce stade de la réflexion, il est difficile de classer les canaux de transmission selon leur poids respectif, même si, à-priori, celui des uns paraît supérieur à celui des autres. Sans trancher maintenant, il va de soi que la nature du canal aura des conséquences sur l'interprétation du message et sur ce qui en découle.

4.3 — Décodages des messages et comportements économiques:

C'est ici la clef de voûte de toute cette construction théorique. C'est aussi le point le plus difficile à concrétiser. En partie, ceci est dû à la nécessité de disposer d'un support expérimental extra-géographique. Nous devons donc nous arrêter à l'observation empirique d'un changement dans les comportements individuels des agriculteurs, à l'existence d'un contact intense entre la ville et la campagne, à la possiblité d'existence de messages variés, sans pouvoir affirmer des formes de décodages précis. Pour cela, il aurait en outre fallu être fixé quant à la "localisation" de ces messages dans le cadre du système culturel traditionnel, à la manière dont le changement est vécu, c'est-à-dire autant de points sur lesquels existe beaucoup plus des hypothèses polémiques que la vérité des faits. Là encore, on s'aventurera à formuler des propositions conséquentes avec la problématique de l'intensification/désintensification des systèmes de production agricole, en mettant la réception et l'interprétation des messages en rapport avec une sélection d'indicateurs appropriés. Parmi ceux-ci, il y a la disponibilité à prendre ou à éviter l'incertitude et le risque, l'"esprit d'entreprise et d'initiative", la prédisposition à accepter ou à rejeter l'innovation, l'orientation des préférences individuelles en matière de choix de spéculations particulières et, pour résumer, à placer les attitudes et les décisions dans un continuum conservatisme-tradition/modernisation-innovation. En outre, et pour tenir compte de l'effet inverse (désintensification), il nous faut définir le "décodage" qui pousse à la "passivité", à la désaffection et au rejet de l'agriculture comme forme d'activité: images de la monétarisation de la société et de l'économie et son effet sur l'appréciation individuelle de la "prolétarisation" comme fait réel ou désir latent, la réponse en direction de la recherche de nouvelles opportunités (sur ce plan, la forte expansion du secteur tertiaire dans la campagne est un phénomène dont la signification profonde est peu connue); on peut même ressusciter la vieille observation d'Ibn Khaldoun quant au "ramollissement" psycho-physiologique de certains ruraux (sans nécessairement prêter à sourire!). Sur le plan de la méthode, les variables relatives aux prédispositions et au profil des cibles potentielles exposées à l'influence culturelle urbaine telles que l'âge, le sexe, la localisation géographique, les antécédents, le statut social, l'intensité de l'exposition etc... sont autant de critères pour mesurer et classer la relation.

4.4 — Comportement individuel et processus spatiaux:

Dans la perspective de notre problèmatique, les processus spatiaux sont autant le résultat concret du transfert culturel de l'urbain au rural que l'indicateur privilégié pour appréhender le transfert en question. Les manifestations économico-spatiales ont été simplifiées dans deux modèles divergents: un modèle de mutation "positive" (c'est-à-dire de modernisation) que traduisent l'intensité de l'utilisation du sol et la recherche de performances économiques, et un modèle

de changement "négatif" (il l'est réellement car il s'agit d'une désintensificaion agricole manifeste et de l'apparition d'une friche socio-spaciale). Dans ce terrain incontestablement géographique, et si la problématique toute théorique recevait quelque forme de soutien factuel, les directions de recherches sont très riches. Parmi les questions à poser, figure celle de savoir par quels processus spatiaux s'opère le transfert culturel lui-même; suit-il un modèle de diffusion spatiale de type épidémique, ou bien correspond-il à un schéma hiérarchique de type "place centrale"? Serait-il alors possible de relever un autre critère pour l'approche du système urbain marocain en ajoutant ce critère à ceux déjà en vigueur?.

D'un autre côté, une autre question se situe dans le prolongement de la précédente: n'est-il pas possible de revoir, sinon de remettre en cause, la validité même de certaines explications admises jusqu'ici presque sur la base de l'empathie concernant les mécanismes de l'exode rural et des migrations en général en tant que seule réponse à la "crise" et au processus de changement ruraux? Et que peut-on déduire de l'évaluation faite jusqu'ici quant aux aléas de la modernisation agricole (par exemple dans les grands périmètres irrigués étatiques) et des différentes prises de position qu'elle suscite?.

Tout se passe comme si la "face éclairée" de l'impact de la ville sur la campagne, du fait de son caractère direct (emprise foncière et interaction économique), met à l'ombre une face beaucoup plus efficace, car "cachée", ce qui a handicapé la recherche de l'explication.

5 – Conclusions :

Nous avons suggéré qu'il est possible de voir dans les changements qui se sont opérés ou continuent à s'opérer au niveau des comportements individuels des ruraux une certaine influence culturelle de la ville et développé une esquisse de démarche pour appréhender cette influence dans ses mécanismes et ses prolongements. Certes, nous n'étayons pas nos propos par une procédure expérimentale spécifique, ce qui les réduit à ce qu'ils sont: une réflexion théorique spéculative.

Nous avons aussi fait allusion à d'autres réserves que ces propos peuvent induire, dont deux méritent qu'on s'y attarde à nouveau:L'une se rapporte à la part effective des faits individuels de comportement total dans l'explication, comparée au poids des facteurs matériels de production; l'autre concerne la part du fait culturel urbain lui-même et sa véritable mesure dans la constellation des facteurs généraux qui influent sur le processus de Décision individuelle. Ces deux réserves sont du reste en partie liées entre elles. Pour le premier point, s'il n'est pas nécessaire de remettre en cause le rôle décisif des structures matérielles de production, il n'en demeure pas moins impérieux de voir comment elles interviennent opérationnellement. Dans cette optique, il n'y a pas à proprement parler

un "clivage" ou une "incompétence" tranchés entre le matériel et l'immatériel (ou entre l'infrastructure et la superstructure). En outre, la difficulté surgit quand devant des conditions matérielles identiques, on se trouve devant des actions différenciées.

Réception et interprétation de messages culturels, transferts et changements de comportement sont proposés comme une possible médiation pour mieux comprendre ces actions différenciées. Quant au second point, la réponse est qu'actuellement, un processus historique de destruction d'une culture est en cours et semble irréversible. Comment se déroule-t-il concrètement, sans le chemin de passage obligé de l'échelle individuelle? D'un autre côté, ne peut-on pas généraliser en disant que le modèle culturel triomphant, qui traduit lui-même la domination d'un système économique précis, est celui par essence de la ville? Que la force de changement contenu dans la ville se situe dans le prolongement logique de celle de la colonisation étrangère initiale?

La question est naturellement très vaste, et son approche ici est simplifiée. Elle a été soulevée compte tenu de ses répercussions socio-géographiques directes qui nous intéressaient au premier chef. C'est pourquoi nous avons privilégié l'optique intensification/désintensification des systèmes de production agricoles tout en faisant allusion à d'autres prolongements socio-spatiaux possibles. Rien n'empêche de voir un autre usage extra-géographique de la question. Le tout sera fonction et de la cohésion de l'argument, et des résultats de la pratique expérimentale elle-même.

BIBLIOGRAPHIE

1 – Audley, R.J. (ed) 1967: Decision-Making. London, BBC.

2 – Ayyad, M. 1982: L'organisation de l'espace rural dans le plateau d'El jadida et le Sahel d'Azemmour. Eture de géographie rurale cartographique. Mém. D.E.S, Fac des lettres, Rabat (ronéo).

3 – Barlett, P. 1980: Agricultural Décision-making, Academic Press, New York.

4 – Benjelloun, S. 1979: L'élevage laitier est-il un facteur d'accumulation du capital? cas de Tadla. Mém. 3° cycle, Institut Agronomique, Rabat (ronéo).

5 – Belfquih, M. 1978: L'espace péri-urbain d'une capitale: la région au Sud-Ouest de Rabat. Publications de l'ERA de Tours . Fasc. 2.

6 – Bencherifa, A. 1980: Une région du Souss en cours de transformation: Chtouka et Massa. Publications de la Fac. des Lettres, Rabat, (Thèses et Mémoires, n° 5.)

7 – Bencherifa A. 1982: Centres de collecte du lait et évolution des systèmes de production agricoles au Maroc: cas du Rharb, Doukkala et Souss. "Revue de Géog. du Maroc", n° 5, Nouvelle série, pp 135-149.

8 – Blaikie, P.M. 1973: The spatial structure of information networks and innovative behaviour in the Ziz Valley, southern Marocco. "Geografiska Annaler", 55 B, pp 83-105.
9 – Blaikie, P.M. 1978: The theory of the spatial diffusion of innovation: a spacious cul-de-sac. "Progress in Human Geography" V.2: 268-295.
10 – .Blaut, J.M. 1977: Two views of diffusion. Annals of the Association of American Geographers 67 (3): 343-349.
11 – Boulifa, A. 1983: Evolution et organisation d'un espace rural: le Tangérois. Etude géographique. Mém. 3° cycle, Univ. de Poitiers (ronéo).
12 – Boserup, E. 1965: The conditions of agricultural growth: The economics of agrarian change under population pressure.London, George Allen and Unwin.
13 – Boudoudou, M. 1983: Evolution des caractèristiques socio-culturelles d'origine des immigrés marocains dans la société d'immigration. BESM, 151-152, pp. 119-142.
14 – Bourdieu, P et Sayad, A. 1964: Le déracinement; la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie. Paris, Ed. Minuit.
15 – Cancian, F. 1967; Stratification and Risk-taking; a theory tested on agricultural innovation. American Sociological Review, V. 32: 912-927.
16 – Cancian, F. 1980: Risk and unn certainty in Agricultural decision-making. in Barlett, P.E. (ed): Agricultural decision-making, Academic Press, New York, pp: 176.
17 – Chayanov, A.V. 1966: The theory of peasant economy. Homewood, Illin.
18 – Chibnik, M. 1978: The value of subsistence production "Journal of Anthropological Research", 34: 561-575
19 – claval, P. 1973; Principes de géographie sociale. paris, M. Th. Guénin.
20 – Cox, K.R. and Golledge, R.G. (eds) 1981: Behavioural geography revisited. London, Methuen.
21 – Cullen, I.G. 1976: Human geography, regional Science and the study of individual behaviour. Environ. Plan. A9: 230-232
22 – Found, W.C 1971: A Theoretical approach to rural land use patterns. London: Edward Arnold.
23 – Foster, G.M. 1965: Peasant society and the image of limited good "American Anthropologist 67: 293-315
24 – Godelier, M. 1969: Rationalité et irrationalité en économie.2 volumes. F. Maspero, Paris
25 – Gould, P. 1963: Man against environment: a game theoretic Bramework. Annals of the Assoc. of Americ. Geog. 53: 290-297.
26 – Gould, P. 1953: Les pays tropicaux. Principes d'une géographie humaine économique. Paris, PUF.
27 – Hägerstrand, T. 1968: Innovation Diffusion as a spatial Process. Trad. A. Pred: University of chicago Press.

28 – Hartke, W. 1956: Die Sozialbrache als Phanomen der geographischen Differenzierung der Landschaft. Erdkunde 10, pp: 257-269.

29 – Hoselitz, B.F 1960: Sociological Aspects of Economic Growth. New York: Free Press.

30 – Ilberry, B.W. 1978: Agricultural Decision-making. A Behavioural Perspective. Progress in Human Geography V. 2: 448-466.

31 – Lecoz, J. 1964: Le Rharb, fellahs et colons. Etude de géographie régionale. 2 tomes, Inframar, Rabat.

32 – McClelland, D. 1961: The achieving society. New York: Van Nostrand.

33 – Netting, R. Mc. 1968: Hill farmers of Nigeria: Cultural ecology of the kofyar of the Jos Plateau. University of Washington Press..

34 – Pascon, P 1968: La nature composite de la société marocaine. Lamalif 17

35 – Pascon, P. 1971: La société marocaine aujourd'hui est une société composite. Maghreb information du 9,10 et 11 Nov. 1971.

36 – Pascon, P. 1980: Etude du comportement technique et des décisions socio-économiques des chefs d'exploitations en situation aléatoire. "Le Maroc agricole n° 122, Fev. 1980; pp 9 - 14

37 – Pascon, P. et al. 1969: Ce que disent 296 jeunes ruraux BESM n° 112-113

38 – Polanyi, K. et al. (eds), 1957: Trade and Market in the early Empires. Glencoe: the Free Press.

39 – Popp, H. 1983: Moderne Bewässerungslandwirtschaft in Marokko. Staatliche und individuelle Entscheidungen in sozialgeographischer Sicht. Erlanger geographische Arbeiten, Sonderband 15.

40 – Refass, A.M. 1980: La région de Benslimane: étude de géographie humaine. Mém. 3° cycle, Fac. des Lettres, Rabat, ronéo.

41 – Pred, A. 1967; 1969: Behavior and Locations: foundations for a geographic and dynamic location theory. Parts 1 and 2. Lund Studies in Geography, Series B, 27 et 28. lund: Gleerup.

42 – Rostow, W.W. 1960: The stages of economic growth: a non-communist manifesto. Cambridge, England.

43 – Sahlins, M. 1972: Stone age economics. Aldine: New York

44 – Sauer, C.O. 1925: The morphology of landscape. Berkeley: University of California Press.

45 – Vidal de la Blache, P. 1922: Principes de géographie humaine publié par E. de Martonne. Librairie Armand Collin, Paris.

46 – Wolpert, J. 964: The decision process in spatial context. Annals of the Assoc. of Americ. Geog., 54: 337-358.

47 – Yapa, L.S. 1977: The green revolution: a diffusion model. Annals of the Assoc. of Americ. Georg., 67: 350-359.

48 – Yapa, L.S. and Mayfield, R.C. 1978: Non adoption of Innovation: evidence from dicriminant analysis. Economic Geography V. 54: 145-155.

49 – Zipf, G.K. 1949: Human behaviour and the principles of least effort. Cambridge, Mass.: Addison-Wesley Press.

LA PRIORITE DOIT REVENIR AUX CAMPAGNES

Gérard FAY
Géographe - I N A U

(Schéma de communication pour le colloque sur les rapports villes-campagnes au Maroc organisé par la Faculté des Lettres et Sciences humaines de Rabat)

1- Contre un préjugé dangereux

Les études sur les rapports villes-campagnes de même que nombre de schémas de développement et d'aménagement régionaux paraissent trop souvent sous-tendues par un préjugé aussi faux que dangereux: la croissance des agglomérations urbaines serait tout à la fois indicateur et facteur de développement;processus inéluctable, l'urbanisation serait un fait en lui même positif qu'il conviendrait d'encourager autant que possible.

Les adeptes de cette conception attribuent aux villes, de façon plus ou moins consciente, des rôles réellement primordiaux dans le développement: animation de la vie économique, encadrement socio-politique, dynamisation, «intégration à l'économie marchande» ou simplement à la modernité. Ces formules signifient, si on les prend au sérieux, que les campagnes sont amorphes, attardées, animées de la vie larvaire des «économies de subsistances», sous-intégrées, sous-développées à la puissance 2. Au contraire, les villes érigées en personnes morales se voient investies d'une mission véritablement civilisatrice: il leur reviendrait de structurer le pays, voir de «remodeler les campagnes». Certaines terminologies curieusement moralisatrices opposent les villes «dynamisantes» qui «jouent leur rôle» à celles qui sont seulement captatrices ou «égoïstes».

Ces conceptions influencent directement les études et recommandations en aménagement du territoire: les analystes partent à la recherche de réseaux urbains hiérarchisés comme armés en campagne dans lesquels le «commandement» s'organise des grandes aux petites villes en passant par les capitales régionales. De telle ordonnances se dégageant rarement de la réalité, on en préconise la mise en place dans le cadre «d'armatures» qui seraient par elles-mêmes génératrices de progrès économique et social.

A partir d'études en cours concernant le Nord marocain, nous voudrions montrer que ce schéma est largement artificiel et qu'il inverse dangereusement la problèmatique du développement.

2- Tertiaire rural et centres de service dans le Nord - Ouest

Depuis une quinzaine d'années, les études conduisant aux **Schémas d'armature rurale** (SAR) polarisent l'attention sur les «centres ruraux» (appelés aussi «centre ruraux de service»), localités d'un poids démographique trop faible pour pouvoir être considérées comme des villes (elles comptent moins de 1500 habitants) mais dans lesquelles sont concentrées un grand nombre de commerces et de services. On affirme volontiers qu'il faut analyser en priorité ces centres, articulation essentielle de la relation villes-campagnes, les renforcer par l'implantation d'équipements publics pour leur permettre de jouer au mieux leur rôle «structurant».

Dans la réalité, il apparaît que:

a) Les centres ruraux sont très difficiles à cerner:

Si l'on prend le cas du Nord Ouest, les centres les plus dynamiques coincident avec des marchés hebdomadaires actifs: les boutiques construites en dur à la périphérie du souk fonctionnent principalement, voire exclusivement, le jour du marché; celui-ci attire des foules considérables; le centre ne «fonctionne» vraiment qu'un jour par semaine; il paraît impossible de le dissocier de son marché hebdomadaire.

De même, nombre de petites villes ne sont, à l'analyse, que des centres-marché ayant un peu plus grossi que les autres .

Dans tous les cas, la collecte de produits ruraux et la distribution de marchandises venus de Casablanca ou de capitales régionales par le réseau des souks assurent l'essentiel de la vie économique; les activités de transformation sont exceptionnelles (exemple: une forte proportion des olives prduites en basse montagne rifaine est pressée industriellement à Fès et à Meknès).

b) les centres ruraux ne manifestent aucun dynamisme démographique particulier:

Argument: croissance comparée de la population des villes, des campagnes et des centres ruraux dans le Nord-Ouest.
Formés de boutiques, de dépôts de marchandises, de cafés ouvrant quelques jours par semaine, nombre de centres sont beaucoup moins peuplés que les villages environnants, les propriétaires des établissements ayant conservé leur résidence principale dans un douar situé à quelques kilomètres de là, ce qui leur permet d'aménager des habitations spacieuses comme de développer leurs activités agricoles.

Ceci suggère l'image d'un type de développement qui serait bien caractèristique de certaines campagnes marocaines: le souk continuerait de jouer un rôle majeur assurant l'essentiel des échanges et fournissant une bonne part des ser-

vices dont les campagnes ont besoin. «Ville d'un jour», le souk explique que de vastes régions rurales puissent supporter des densités de population importantes avec des taux d'urbanisation extrêmement faibles.

Ce modèle caractérise, en particulier, les vieilles campagnes qui ne bénéficiaient pas de revenus extérieurs importants; il s'oppose à celui des régions où la colonisation était fortement implantée (Saîs, Rharb) de même qu'à celles qui ont connu une forte émigration où le grossissement rapide des petites villes s'accompagne d'une déprise rurale notable (Rif oriental, Sous,certaines régions du Maroc central). Au total, la ville, même petite, pourrait bien constituer un luxe que seules certaines régions pourraient s'offrir...

3- Conclusions

Il convient donc de continuer à prêter une grande attention aux centres ruraux, noeuds de relations économiques primordiales, points focaux de l'articulation entre villes et campagnes.

Le fait qu'une grande partie des activités d'échanges soient pratiquées par des commerçants qui continuent de résider dans leurs douars et d'y diriger des exploitations agricoles paraît extrêmement positif: les campagnes sont de ce fait innevrées par les relations commerciales; les bénéfices dégagés par ces relations peuvent être ré-investis immédiatement dans l'agriculture et l'élevage. L'exemple d'autres pays dans lesquels les regroupements de population fortement encouragés par l'Etat ont provoqué l'effondrement de la production agricole, montre que le maintien d' un secteur rural nombreux constitue probablement pour le Maroc un atout économique majeur.

Deux suggestions pour raffermir le développement de ces régions rurales:

1) rapprocher au maximum les équipements sociaux des villages qui manifestent le plus grand dynamisme: à long terme, ces villages ne conserveront leur peuplement que si les habitants peuvent scolariser leur enfants sur place, s'il existe une desserte routière point trop éloignée...

2) favoriser dans les centres l'implantation d'activités de stockage et de première transformation pour réduire l'échange inégal entre campagnes et villes et augmenter la part du produit économique revenant aux populations rurales.

ASPECTS SOCIOLOGIQUES, DÉMOGRAPHIQUES ET ÉCONOMIQUES

REGARDS SUR L'EVOLUTION DE LA CITADINITE AU MAROC

Mohamed NACIRI
Institut Agronomique
et Vétérinaire Hassan II

L'un des paradoxes de l'urbanisation intense que connaît aujourd'hui le Maroc, réside dans le fait que plus la population des villes augmente, plus le nombre des citadins tend à baisser. Les citadins vivent quotidiennement cette réalité dans les vieilles cités marocaines. Leur impression d'être submergés n'est pas surfaite; elle correspond à l'irruption continue de la population rurale dans des centres urbains du pays. En 1971, la population des villes était, pour 30%, née dans la campagne. Dans la vieille medina de Fès qui fut la Cité par excellence, le pourcentage de la population née à Fès même est de 40% seulement, en 1976. Au niveau de l'ensemble des villes, l'urbanisation accélérée de la dernière décennie et le nouvel afflux des ruraux à la suite des quatre dernières années d'une sécheresse persistante a accentué la tendance de ce qu'on appelle la ruralisation des centres urbains. Parler de la citadinité, dans ces conditions, apparaît comme une démarche passéiste, une tentative d'exhumer un thème qui a des relents de nostalgie.

Le deuxième paradoxe que pose le concept de la citadinité, c'est le contexte dans lequel il a été utilisé. Tant que les villes restaient fortement minoritaires, elles sont apparues comme des lieux d'intense intégration à un mode de vie, d'activité et de pensée très individualisé, accentuant par contraste la coupure entre villes et campagnes. Mais au fur et à mesure que des mutations significatives affectent l'économie et la société urbaine, l'attention se détourne d'une problématique qui ne semble plus opératoire. Au lieu de secréter des conditions rénovées d'une intégration de la population des villes à la société et à la culture citadine, l'urbanisation produit une profonde destructuration. Avec cette évolution, l'intérêt se déplace, les citadins ne paraissent plus comme des acteurs déterminants dans l'évolution des villes, les campagnes ayant amorcé leur investissement. Analyser la citadinité apparaît donc comme un exercice plein d'aléas et sans perspectives scientifiques.

Le troisième paradoxe tient au fait que la citadinité, tout en étant au carrefour de plusieurs disciplines, a été progressivement écartée du champs de leurs inves-

tigations; en effet, la psychologie, l'ethnologie, l'anthropologie, la sociologie, la géographie humaine, l'économie et l'histoire sociale, etc... peuvent chacune, à partir d'une problématique propre, en explorer les riches implications. Cependant, cette situation privilégiée a desservi, son étude comme si un tel objet de recherche n'était d'aucune utilité dans la compréhension des transformations économiques, sociales et politiques des villes, les citadins étant en voie de disparition!. Ainsi, au fur et à mesure que le statut de chaque discipline s'individualise, que les méthodes s'affirment avec le progrès de le rechérche en sciences humaines et en sciences sociales, le thème de citadinité se trouvait comme relégué dans une zone d'ombre, une espèce d'angle mort dans les horizons qui s'ouvraient à la recherche depuis que l'urbanisation s'était intensifiée.

Aurait-elle été considérée comme une réalité ou très floue ou trop complexe pour fonder l'intérêt scientifique et partant d'une investigation sérieuse des transformations rapides que connaissent les villes dans leur contenu humain, social, culturel et politique?

La réponse à de telles interrogations n'est pas aisée; car en somme qu'est-ce que la citadinité et en quoi le citadin est-il aujourd'hui comme hier, différent des autres habitants de la ville? De même, quels sont les mécanismes d'adaptation, les comportements de compensation, les types d'aspirations, les conditions d'activité et de logement qui facilitent ou contrarient la transformation des ruraux en vrais urbains? Par quels processus, par quel encadrement institutionnel, réseaux de pouvoir ou de parenté, dans quel contexte culturel, et au bout de quelle durée, devient-on plus qu'un résidant dans une ville, quelqu'un qui s'identifie à elle et à la société qui la sous-tend?

Les amples transformations des villes et de leurs populations, la profondeur des destructurations opérées par l'urbanisation ont masqué ces problèmes. Aussi y a-t-il peu d'éléments de réponses directes aux questions que pose l'évolution de la citadinité chez les auteurs français qui, pendant près d'un siècle, n'ont cessé de manifester un intérêt soutenu pour les villes du Maroc.

Aujourd'hui, la recherche n'investit nullement ce domaine. Les boulversements intervenus dans les villes, les destructurations qu'elles ont connues sont apparues plus dignes d'intérêt, plus modernes qu'une démarche qui s'apparente à la recherche du temps perdu d'une citadinité historiquement révolue et supposée sans impact sur l'évolution actuelle des villes. L'actualité de ce thème est pourtant évident: il suffit d'observer les manifestations de la vie quotidienne comme celle de la vie publique pour s'en persuader. Plus le nombre des citadins diminue, plus la surrection de leur modèle semble s'imposer: dans l'habillement, le logement, la façon de vivre, les comportements, les alliances, les rapports de parenté et les réseaux d'intérêt. Mise en exergue ou occultée par les analyses, la citadinité est en fait au coeur des problèmes de pouvoirs, d'identité et de modernisation des catégories les plus dynamiques de la population: les classes moyennes. La littérature française a saisi quelques aspects de cette compléxité multi-dimensionnelle; elle l'a fait, cependant, dans une perspective particulière: celle de connaître la société dont on voulait s'assurer la maîtrise. Ce n'est que depuis l'Indépendance

que d'autres orientations ont été prises sans cependant avoir été en mesure de répondre aux interrogations que posent les profondes mutations de la société urbaine.

Fès était de tout temps l'entrée obligée pour qui voulait connaître l'Empire Fortuné, le Maroc de la fin du 19e et du début du 20e siècle. Observer l'état de la civilisation, tâter des capacités de résistance, établir des têtes de pont à la pénétration militaire et commerciale étaient le souci majeur des chancelleries, des explorateurs et des hommes de négoce ou d'aventure. Fès apparaissait comme la clef indispensable à la compréhension de la société dont il fallait connaître les ressorts intimes pour mieux maîtriser la domination. Aussi, tout écrit sur le Maroc se devait-il de faire une place plus ou moins grande à la description de la société citadine fassie. Toute une littérature se proposait donc de restituer à partir de cet observatoire, à la fois la force et la faiblesse d'un pays d'Islam, longtemps fermé à la double pénétration de l'Europe: celle qu'autorise la connaissance objective de l'autre, et celle qui cherche à s'imposer par la force.

Cependant, quels que soient les objectifs poursuivis, l'abondance de cette littérature avait une limite: peu d'œuvres majeures sur les villes. Trois quarts de siècles d'intérêt pour la société urbaine n'ont pas suscité une production équivalente aux grandes thèses sur la campagne. Quelques articles de qualité, des chapitres d'une bonne tenue dans des ouvrages généraux sur le Maroc émergent d'une profusion d'écrits sur les villes et leurs populations. Deux thèses, toutes les deux assez tardives; l'une sur Fès et l'autre sur Casablanca, semblent très symboliquement résumer l'évolution de la société citadine: «Fès avant le protectorat» de Roger Letourneau et «Casablanca» d'André Adam, qui fait le bilan des transformations occasionnées par la rupture que l'époque coloniale a provoquées dans la société marocaine. Un ouvrage collectif sur «Le Prolétariat Marocain» dirigé par Robert Montagne et la thèse récente de Robert Escalier, sur «la population urbaine», de caractère plus général permettent de saisir quelques aspects de l'évolution de la société urbaine à la veille de l'Indépendance et à la fin des années soixante-dix.

Pour saisir l'évolution de la citadinité, c'est beaucoup et c'est très peu dans la mesure où une abondante littérature, très inégale dans son contenu, analytique et descriptive, nous offre la possibilité de reconstituer un tableau de la société citadine aux origines de ce siècle, elle permet de mesurer dans le temps et l'espace l'ampleur des mutations de cette société. Cette possibilité est précieuse et c'est beaucoup; mais comme sont rares ceux qui ont mis le concept de citadinité au centre de leur problématique, il est très difficile de trouver dans les écrits sur les villes ce qui fait perdre aux milieux citadins la forte capacité d'intégration sociale et culturelle des individus à la cité. Les quelques apports de qualité qui éclairent certains aspects de cette perte de substance des villes ne peuvent cependant combler qu'en partie cette lacune.

Et c'est en quoi les œuvres produites, à quelques exceptions prés, et mis à part leur intérêt réel pour d'autres aspects de l'évolution des villes, ne peuvent qu'en partie élucider ce qui constitue en fait l'essence de la citadinité.

Reste à savoir dans quel esprit cette littérature à été produite et quelles étaient ses finalités; pourquoi l'on a écrit si abondamment sur la société citadine, à un certain moment et pas à d'autres, dans quels buts et sous quelles influences les approches ont varié. Est-ce l'évolution des villes elles-mêmes ou celle de ceux qui en ont fait l'objet de leur intérêt ou de leur recherche – ou l'interaction des deux – qui ont pesé sur la nature et la qualité de cette littérature?

1 – Soucis de méthode, variété des approches.

L'un des premiers protagonistes de la colonisation, George Hardy, homme d'action mais aussi homme de culture à l'intelligence pénétrante, conscient des contradictions du système colonial et mettant sa réflexion à son service, nous a laissé, à cet égard, un témoignage précieux; en établissant un espèce d'anthologie de la littérature disponible sur les différents milieux de la société marocaine, il a cherché, selon la grande tradition lyautéenne, à en faire connaître les registres psychologiques. Dans son ouvrage sur: «L'Ame marocaine d'après la littérature française» [1] où il a consacré aux citadins un chapitre révélateur, il a été parmi les premiers à se préoccuper des méthodes [2] et des conditions de production des connaissances sur la société marocaine. Il a distingué, à cet égard, plusieurs étapes; pour l'époque difficile de l'exploration de la préparation et de la mise en place de la conquête, il a relevé les travers des premiers observateurs en ces termes: «quand on débarque parmi les hommes qui ne sont pas de votre sang, on croit apercevoir des différences mentales et morales franchement marquées, et sur le champ, on est tenté de se lancer dans les aperçus généraux». Certains restent fidèles à cette attitude: «C'est sur eux, ajoute-t-il, que repose cette science à la fois amère et réjouissante, exemple de doute et de concession: la philosophie de popote». Une partie notable de la littérature sur la société citadine relève, pour les premiers écrits de cette disposition d'esprit.

Plus tard, une fréquentation plus prolongée, une analyse plus minutieuse et une sympathie plus affirmée pour des «groupement qu'on veut étudier» ont modifié ces dispositions. Georges Hardy s'en félicite:«il en est d'autres, par bonheur, qui soumettent ces acquisitions des premiers jours à l'épreuve du réel et s'enrichissent de notions plus nuancées». Bien que «l'habitude de la nuance, remarque-t-il, tue en eux le goût de la couleur», il situe son propre projet dans cette perspective. «Notre dessein, affirme-t-il, c'est de dégager l'Ame marocaine de l'amas de pittoresque, de clichés, de manies,de phobies ou de philies qui la sépare du public»; il veut en somme «convaincre les écrivains de tout ordre que leur effort doit s'orienter de préférence vers la seule recherche qui compte vraiment à l'heure trouble où nous vivons [3]: la connaissance des hommes d'en face et d'à côté .

---

1) Georges Hardy: «L'ame marocaine d'après la littérature française» Editions du bulletin de l'Enseignement public au Maroc n° 73 avril 1926 - pages 173. Librairie Larose - Paris 5e.
2) Georges Hardy: «remarque de méthodes», chap. 8 op. cit. pages 153-164
3) Il s'agit de la fin de l'ère lyautéenne et de la guerre du rif. La «pacification» n'est pas terminée et la politique berbère est en passe de prendre corps pour aboutir au Dahir berbère de 1930.

Les préoccupations «épistémologiques» de Georges Hardy reflètent une intuition prémonitoire. L'itinéraire emprunté par les travaux sur la société citadine, vers plus de précision, de rigueur et d'objectivité n'est certes pas linéaire; mais ce cheminement a fini par correspondre depuis l'indépendance aux «préoccupations dépassant le champ de la politique coloniale» dont Georges Hardy, grand commis [4] de l'administration du Protectorat a fait état assez paradoxalement, très tôt. Cette orientation s'est démarquée de sa conception sur deux points: l'objet d'étude et la démarche. C'est que, pour Hardy, l'analyse correcte de la réalité est essentielle. Sa dimension humaine lui importe avant tout pour l'exercice du pouvoir et la maîtrise des comportements. C'est pourquoi il fait de la «psychologie collective» le «couronnement de la recherche, à laquelle toutes les sciences de l'humanité participent déjà plus ou moins largement».

Le souci de comprendre la psychologie des «objets de recherche» que sont **des groupements** sociaux s'explique d'autant que le choc de civilisation provoqué par l'établissement du Protectorat a été rude. Or, la société citadine l'a reçu la première, et de front. Le mérite de Georges Hardy est d'avoir compris ses conséquences sur les mentalités et d'avoir été conscient de l'apport de chaque «science» à leurs études. Or, ce qui a marqué le progrès de la recherche sur la société citadine, c'est l'effacement progressif, à quelques exceptions près, de cette double dimension. Pourtant, comment comprendre l'évolution de la citadinité sans élucider les faits de mentalités, les attitudes, les comportements des citadins consécutifs aux transformations démographiques, économiques, sociales et politiques des villes?

2 – Les apports à la connaissance de la citadinite

Les différentes approches décrites par Hardy peuvent-elles constituer une grille d'analyse de la production accumulée pendant trois quarts de siècle sur la société citadine? Il ne semble pas; car si l'orientation globale vers une appréhension plus critique de la réalité n'a cessé de se confirmer avec le temps, les méthodes et les finalités ont varié avec l'évolution de la ville et de l'ensemble du système colonial.

3 – Au temps de la découverte: les manifestations de la citadinite

Du simple récit, aux notations vivement colorées et à l'essai documenté plus académique sur les villes, toute une littérature descriptive et analytique se proposait de restituer au lecteur à la fois les particularités et le mystère de la vie citadine. De la fin du 19ème jusqu'aux années vingt, il n'y avait guère d'ouvrage d'exploration de voyage ou d'étude qui ne mentionnât la surprise, l'étonnement ou le ravissement devant la découverte d'une vie raffinée derrière le dédale des rues, bordées de murs aveugles, des médinas. Celui qui a fondé le «genre», repris sans

4) Il fut Directeur de l'Instruction publique des Beaux Arts et des documents historiques de 1919 à 1927, poste qui lui a permis d'avoir une grande influence sur le système éducatif élaboré pour les «fils des notables» citadins dont Lyautey voulait faire des «partenaires» de l'Administration coloniale.

cesse par d'autres est Eugène Aubin. Son livre «Le Maroc d'aujourd'hui» [5] dont l'édition originelle est de 1904 a connu un franc succès. En 1922, il en était à sa neuvième réédition. D'autres ont pris le relais avec des ouvrages ou des articles de la même inspiration. Dans cette littérature où l'ambition de briller par le style rivalise avec l'évocation du pittoresque ou de l'étrange, les mêmes idées reviennent: qu'apportent-elles à la connaissance de la société citadine? Selon que la finalité est «documentaire», romanesque, politique ou «philosophique», l'apport de ces écrits est très variable. Dans le premier cas des descriptions essaient de fournir des renseignements précis et circonstanciés sur l'organisation des villes et sur leurs activités. L'espace urbain est perçu comme un espace hostile: «inutile de nier, en effet que l'Européen ne se sent pas le moins du monde chez lui dans les artères commerçantes de Fès El Bali et que la traversée des souqs et bazars présente toujours quelque danger». Mais au delà de «cette impression angoissante» qui «vous étreint à la gorge» de «cette hantise des ruelles sombres et sales où se cachent mystérieusement de vagues formes blanches», une lourde porte massive, au fond d'un derb obscur vous ouvre la voie à l'enchantement: [6] «tout est calculé (dans le décor, les cérémonials, les attentions) pour procurer aux convives le plus grand nombre possible d'impressions délicates et flatter leur sensualité» [7]. Il ne s'agit pas d'une situation exceptionnelle, «j'ai pu depuis franchir bien d'autres seuils de «fassis» hospitaliers, rapporte J. du Taillis; mes yeux n'ont point été autrement frappés, ni mon être différemment remué par des spectacles toujours pareils».

Avant lui, E. Aubin, signale la même homogénéité d'ambiance d'une catégorie sociale à une autre: «que l'on soit reçu chez les principaux de la ville ou chez les gens simplement aisés, le luxe des installations diffère mais les coutumes sont identiques et l'accueil est le même»; on retrouve «les mêmes impressions et le même raffinement des manières». En était-il de même dans les couches défavorisées de la société? Les premiers témoignages sur le genre de vie citadin nous restituent les caractéristiques de celui de la «Khassa» de l'élite plus ou moins aisée, c'est-à-dire du modèle culturel. L'homogénéité de celui-ci s'exprime dans la vie matérielle; il se manifeste dans le système des valeurs adopté, bien au-delà des clivages sociaux. Aussi, à travers le pittoresque des souqs ou de l'habileté des artisans, ce qui ressort de toute cette littérature du temps de la découverte, a trait à la vision qu'elle livre d'une société en apparence figée, vivant dans un cadre immuable et manifestant un tempérament caractéristique fait de détermination et d'hostilité à l'étranger, mais aussi de capacité de séduction et d'ouverture. On privilégie tel ou tel trait selon ses inclinaisons et l'intérêt qu'on porte pour telle ou telle ville. A vrai dire, Fès a produit une espèce de fascination. C'est pourquoi les descriptions de la société citadine des premiers temps sont surtout des témoignages sur Fès et ses habitants.

Pour J.du Taillis, l'ambiance des intérieurs, «c'est toute la poésie de l'Islam, la pérennité de ses usages, le calme introublé de ses croyants et les joies futures de son paradis». Mais venant à juger de la psychologie du «fassi», il le dit «fervent

---

5) Eugène Aubin «le Maroc d'aujourd'hui» Paris 1904-pp. 500, 3 cartes en couleur, au dépliant.

6) Jean du Taillis -Le Maroc Pittoresque, 353 Pages- Edition Flammarion 1905.

7) Eugène Aubin -Le Maroc d'aujourd'hui op. cit.

de la critique, cette même verve caustique et railleuse qui s'affirme bien plus volontiers dans des cris de la rue que par des actes». Et péremptoire, il conclut: «le fassi a été, et sera de l'opposition; c'est la leçon des temps écoulés et du temps présent». Pour les frères J. et J. Tharaud «romanciers», profondément hostiles à la société citadine, «à Fès, il n'y a qu'un âge, et qu'un style: celui d'hier, d'aujourd'hui et de demain. On a fait ici le miracle de supprimer le temps [8]. Comme en échos à ces impressions premières d'écrivains, le sociologue A. Adam répond plus de 40 ans plus tard, en 1971: «Aucune ville du monde arabe -si ce n'est peut-être Alep- ne nous a jamais donné autant que cette cité de l'extrême occident de l'Islam, l'impression d'une plongée dans l'Orient et dans un Orient quasi immuable, tel qu'il devait être déjà voici plusieurs siècles» [9]. C'était le Fès de 1937 tel qu'il lui était apparu alors, pour la première fois.

Dans ces temps de découverte, il est facile de voir ce qui a fasciné: «le cadre immuable», «la plongée dans l'Orient», l'Islam mystérieux et une société dont la «civilisation certainement dégénérée, mais naguère si glorieuse et toujours si différente de la nôtre, indemne de toute influence européenne» [10].

A travers cette évocation de Fès, on voit poindre, en correspondance, les raisons qui ont produit un tel choc sur la première génération de témoins: changement rapide de la société française sous l'influence de l'industrialisation, romantisme déclinant, transformation des moeurs et besoins d'expansion, de dépaysement et d'aventure. Mais si les motivations sont transparentes, les témoins ne sont pas parvenus à connaître les ressorts intimes d'une société qui résiste à se livrer; ils étaient comme étourdis par le choc qu'ils ont ressenti à son contact. Faisant corps avec un espace urbain dont les principes d'organisation leur échappaient, la société citadine avait frappé davantage par sa globalité que par ses nuances, plus par des manifestations intérieures que par ses ressorts profonds ou par ses structures.

4 – Les acteurs dans la cité et les niveaux de citadinité des villes

La deuxième génération des témoins – et en même temps acteurs – est d'une autre sensibilité. Une cohabitation plus assurée de sa durée et de sa «mission» a produit d'autres réflexes: Celui de la collecte des faits, de leur rapprochement et de leur analyse. La littérature qui en est résultée est empreinte, de moins d'état d'âme, et de plus de dépouillement. Elle veut expliquer au lieu de décrire, classer au lieu de livrer des notations riches mais qui restent au niveau de l'évocation, plus proche du témoignage que de la quête scientifique d'une réalité.

L'approche est plus ethnographique. Georges Hardy représentatif de cette génération a une démarche qui voulait dépasser l'ethnographie, tout en reconnaissant les mérites de celle-ci. Il veut introduire l'explication géographique et histo-

8) J. et J. Tharaud: Fès ou les bourgeois de l'Islam, Paris 1930, 295 pages
9) A. Adam: Urbanisation et changement culturel au Maghreb, in villes et Sociétés au Maghreb: études sur l'urbanisation. CRESM-CNRS
10) E. Aubin- op. cit.

rique. En fait, sa démarche est sociologique dans son dessein plus que par ses méthodes. En effet, le chapitre qu'il a consacré aux «citadins» [11] s'intéresse aux rubriques suivantes:

La hiérarchie sociale, les classes sociales et leurs tendances; la haute bourgeoisie; Oulémas et Makhzen; marchands; artisans et même peuple. La personnalité des villes marocaines.

Intégrant l'apport de la période précédente à ses connaissances propres des réalités citadines, il établit à partir d'une anthologie de la littérature française du début du siècle une typologie précieuse des acteurs en ville: «La société maure prend la réalité, la forme d'une oligarchie -oligarchie de la naissance, de l'intelligence et de la fortune- et la hiérarchie sociale présente les degrés suivants: Haute bourgeoisie qui comprend l'aristocratie religieuse des Chorfas, les Oulémas ou savants, les personnages makhzen et les riches négociants, marchands, artisans, menu peuple, esclaves». Chacune de ces catégories, par son cadre de vie, la façon de s'habiller, ses moeurs et ses traditions, ses tempéraments et sa mentalité, se distingue à sa manière, tout en faisant partie du tout: la société citadine. Les potentialités en matière de changement sont évoquées. Ainsi, «c'est de la classe des négociants que surgiront des idées nouvelles et des réformateurs».

Il relève l'esprit d'opposition des fassis par exemple; mais il n'y voit que «des procédés qui n'ont rien de violent et qui ne sont nuisibles qu'indirectement». Il constate qu'il y a une «manière Makhzen» qui se reconnaît dans «des usages, des façons de penser, des préjugés, des attitudes, des traditions, une politique, jusqu'à un vêtement et un style [11] qui doivent différencier - le personnel Makhzen- du commun». Les traditions, la psychologie propre de chaque catégorie d'artisans sont décrites avec précision. Mais les marginaux, les laissées-pour compte de la société citadine sont à peine évoqués. La connaissance de leurs milieux ne semble pas avoir fait de progrès.

Cette identification des acteurs citadins, leur rôle et leur «profil» se fait par référence à quelques villes seulement: Fès évidemment, mais Rabat, Tétouan et Salé, et aussi les villes comme Meknès et Marrakech, pourtant capitales impériales n'entrent-elles pas dans la catégorie des villes vraiment citadines?. Ce sont des villes «badia» rurales, opposées aux villes «Hadaria» qui possèdent, elles, les attributs de la citadinité.

Ce qui est révélateur des écrits de cette génération, c'est le besoin de chercher des facteurs d'explication. Le recours à l'explication ethnographique, historique, géographique, etc... permet d'avancer des hypothèses sur la citadinité de ces villes. «Pour Fès, en particulier, écrit Georges Hardy, les considérations ethniques sont régulièrement invoquées, et elles éclairent mieux que toutes les autres conditions des traits essentiels et les variétés du tempérament local»; il nuance plus loin: «c'est par l'histoire aussi que s'explique la formation ethnique et par conséquent la psychologie d'une ville comme Fès» des conditions géographiques faisant «la différence entre les habitants des villes et ceux des campagnes».

11) l'Ame Marocaine d'après la littérature française op. cit.

L'apport de la population andalouse est considéré comme décisif dans l'élaboration de la citadinité de Fès.

Marrakech, par contraste«est profondément différente de ces villes citadines. Si vaste qu'elle soit, ce n'est même pas une vraie ville» et il ajoute en guise d'explication: «Il y manque toujours des éléments pour la création d'un corps de bourgeoisie frondeuse, difficile à manier par le pouvoir, fière de ses traditions, de sa culture et de son rôle dans l'Etat, comme celle de Fès» [12]. Pour lui, la citadinité participe d'une tension avec le pouvoir, d'une autonomie vis-à-vis de ses instances. Et cela est tellement vrai pour Fès que le degré de la citadinité entre Fès el Bali et Fès Jdid, plus dépendant du Makhzen est évident. Une ancienne émigration des filaliens à Fès dont les éléments se sont répartis entre les deux noyaux, a donné des familles dont les unes sont considérées comme des Fassis, et d'autres comme des habitants de Fès Jdid, alors qu'elles sont arrivées à la même époque et ont fait souche également à Fès.

Ces différences d'histoire, de culture et de statut ont des résonances sur la psychologie des populations des villes, sur leurs activités, sur leur dynamisme, sur leur mentalité. Plus d'un auteur a essayé de décrire, de saisir ces différences psychologiques qui sont destinées à donner la clef de la personnalité d'une ville, et partant celle de l'administration de ses habitants.

En effet, les villes sont entrées dans l'ordre colonial beaucoup plus rapidement que les campagnes. Le contact avec la vie européenne y est plus immédiat, plus brutal; c'est pourquoi la contestation de cet ordre est partie justement des villes, alors que les campagnes ne sont pas encore totalement dominées. Ce qui est paradoxal dans cette situation, c'est que la conscience de ce retournement des villes n'est apparue que très tardivement. Pendant les années trente qui sont marquées par l'irruption des villes dans le champ politique, les ouvrages sérieux sur le Maroc font une place très réduite aux villes. On commence à noter une attention accordée aux changements des modes de vie, mais il s'agit de mentions marginales.

Les ouvrages sur «L'Initiation au Maroc» [13] manifestent une plus grande ouverture d'esprit vers l'acceptation des différences, la nécessité de «remettre en question la hiérarchie des valeurs», «de modifier – dans les rapports avec les protégés – des manières traditionnelles de penser, de sentir, de juger, que nous croyons à tort universelles et qui sont en réalité foncièrement françaises» [14] Mais, paradoxalement, les villes et leurs habitants sont occultés: on en parle, très discrètement; les campagnes semblent occuper la totalité du champ d'intérêt des chercheurs; ayant plus de maîtrise dans leur spécialité respective, ils se consacrent plutôt aux études des destructurations des formes d'encadrement et d'activités citadines la crise des corporations, déclin de l'artrisanat, qui retiennent l'attention. La dérive des préoccupations vers les campagnes au détriment des

---

12) G. Hardy l'Ame Marocaine...op. cit.

13) Initiation au Maroc: Oeuvre collective: Levi-Provençal, Celerier, Colin, Zumberger, Laoust, Renaud, Terrasse, Hoggener, Mauchaussé, Mazoyer et Vallet.
Ils appartiennent à la fois au monde des sciences de l'homme, de la médecine, de l'économie et de l'administration. Editions d'art et d'Histoire- Paris.

14) préface de l'Edition de 1932.

villes va être une tendance de longue durée, qui ne s'infléchira partiellement qu'à la fin du Protectorat. Elle a affecté toutes les sciences de l'homme et de la société. Les villes ont manifestement posé problème, depuis qu'elles ont mis en échec le Dahir Berbère. Or, Fès et Salé ont été à la pointe de cette lutte pour l'unité du pays.

Parallèlement à l'évolution de la recheche à l'égard des groupes sociaux urbains, l'intérêt manifesté par la première génération d'auteurs pour la communauté israëlite suit la même tendance, comme si cette communauté, appelée à une intégration à terme dans le mode de vie européen dispensait la recherche d'investir les mutations que les Mellah(s) ont connu.

Plus tard, ce sont des israëlites qui se montrent attentifs aux conditions de cette intégration.

5 – Citadins et neo-citadins: nationalisme et resistance

Les années quarante sont des années de rupture. Auparavant, la colonisation a pu venir à bout de la longue résistance rurale. Mais, à peine le temps de souffler, de profiter des larges perspectives qui se sont ouvertes à l'exploitation économique du pays, voilà que la remise en cause de l'ensemble du système est hautement proclamée par ces citadins des villes «Hadaria» qu'on a un peu oubliés. La grande sécheresse de 1945-1946, le mouvement d'industrialisation, le **boom** économique d'après-guerre ont rompu, par ailleurs, les amarres qui ont maintenu jusque-là la population rurale dans leurs douars. Les **Medinas** commencent à en accueillir alors que des citadins ont amorcé leur émigration vers les villes de la côte; dans les périphèries de celles-ci, les bidonvilles prennent de l'ampleur.

Jusqu'à l'année 1956, année de l'Indépendance, les populations urbaines sont au coeur de la crise du Protectorat. Mais ce ne sont plus les nationalistes citadins ayant proclamé la revendication pour l'Indépendance, qui déclenchent les luttes urbaines qui vont ébranler le Protectorat: ce sont surtout les masses néo-citadines.

Plus que tout autre discipline, la recherche sociologique a été consciente de cette mutation; elle prend le problème de cette évolution à bras – le – corps. Et c'est Robert Montagné, auteur de la thèse fondamentale sur «les berbères et le Makhzen» qui va lancer des dizaines de collaborateurs à la recherche du fait, du chiffre et de la signification du phénomène urbain, à travers le phénomène migratoire. L'ouvrage collectif: «Naissance du Prolétariat Marocain» témoigne à la fois de cette prise de conscience, mais aussi du changement de rapport de force entre Medina et bidonville du fait de l'ampleur de la migration interne vers les centres urbains côtiers. «Les difficultés de la dure étape de l'évolution des premières générations néo-citadines» sont décrites avec sympathie et ouverture d'esprit; on tire de ce travail considérable des propositions en vue de préparer des struc-

tures d'accueil capables de prendre en charge les ruraux déracinés; on s'est intéressé dans ce domaine à la création de **quartiers ethniques** capables d'assurer cette fonction. Mais, tout en observant que la tendance au regroupement sur la base de la communauté d'origine existe, on a noté aussi le phénomène contraire: «En sens inverse, nous avons noté aussi le désir de certains travailleurs d'échapper au contraire à leur milieu d'origine et de se perdre dans l'anonymat de la grande ville. Il semble que dans les medinas (les nouvelles) et leurs derbs, déjà fort étendus, une large place soit dès à présent ménagée à ceux qui cherchent à se séparer des leurs et à vivre hors des cadres traditionnels». Signe des temps, le nouvel urbanisme est exactement à l'envers de l'ancien, au lieu d'assurer l'intégration, c'est la solitude dans la foule qu'il prépare, quand bien même les termes de **médina** et de **derb** sont repris par la population. Les réminescences culturelles de l'ordre citadin ne sont qu'un cadre sans signification pour les nouveaux venus dans la ville qui n'est plus «cité».

C'est à cette époque charnière, après un demi-siècle de contact avec la vie citadine que, symboliquement, le seul travail d'envergure sur la ville qui a toujours fasciné aboutit: c'est de «Fès, avant le Protectorat» qu'il s'agit; comme si, au moment où des mutations significatives sont en passe de bouleverser les villes, il a fallu, pour que la démonstration soit convaincante de l'ampleur de leurs transformations, mettre en parallèle la «Naissance du Prolétariat Marocain» et l'état d'une vie citadine qu'on a voulu saisir avant que le temps et l'évolution en aient altéré les traits.

Ainsi l'évolution des villes semble avoir tracé les limites du champ de chaque discipline. Pour la citadinité en déclin, c'est l'ethnologie qui le prend en charge. Par contre, les dynamismes, les virtualités d'une société en pleine mutation sont repérés, identifiés par une discipline, elle aussi naissante au Maroc comme l'objet dont elle s'est saisie; **la sociologie** va dorénavant, domine toutes les disciplines; elle multiplie les monographies. «L'évolution de la vie citadine» de Louis Villème essaie de saisir dans la vie matérielle de tous les jours, l'amorce de la modernisation: «cette nouvelle élite, pénétrée davantage par des influences occidentales, pourrait, demain, prendre dans la vie du pays un rôle actif qui limiterait pour la première fois celui de la classe traditionnelle des lettrés et des commerçants de Fès»[15]; voilà le projet; les projections supputent l'avenir, les difficultés d'adaptation de l'élite traditionnelle sont certaines; mais l'évolution est prodigieusement rapide. Cependant «l'influence de l'Occident qui s'y exerce peut-être avec plus d'ampleur et d'intensité, fait apparaître, dès à présent, au milieu des décombres du passé, l'amorce de constructions sociales nouvelles» [16]. L'apport de la recherche du sociologique à la connaissance de la société des villes, c'est d'avoir identifié les problèmes, montré les modalités d'évolution et indiqué les tendances à la modernisation.

---

15) L'évolution sociale du Maroc, les Cahiers de l'Afrique et de l'Asie, Paris 1951.230p. Ce livre comprend 3 études: 1. Une famille marocaine, par Jean d'Etienne; 2. L'évolution de la vie citadine, par Louis Villème; 3. Le protectorat marocain de Port Lyautey (Kénitra), par Stephane Dalisle.

16) Introduction de l'auteur dans «Evolution Sociale du Maroc» op. cit.

Le passage de la société citadine à la société urbaine n'a pas eu de résonances aussi décisives sur d'autres disciplines majeures, comme l'histoire et la géographie [17]. Ce qui frappe dans leur évolution, c'est que l'une s'attarde à trouver les arguments historiques justifiant la légitimité du Protectorat alors que d'autre tente de trouver cette légitimite dans les réalisations du système colonial. Aussi, leur intérêt pour l'évolution des villes est pratiquement inexistant [18]. Préoccupés à défendre un système qui s'écroule, historiens et géographes ont manqué, aussi, le renouvellement de leur discipline.

La science coloniale avait ses défauts et ses qualités: les chercheurs étaient impliqués, qu'ils le voulussent ou non, dans le système dont ils analysaient les conséquences, sociales et économiques, culturelles et politiques, sur les populations. Certains d'entre eux, engagés par leur profession, leur statut, ou par inclination idéologique dans l'action avaient engagé une réflexion qui avait pour but d'atténuer les défauts les plus criants du système colonial. L'action des urbanistes a été peut-être celle qui a eu les effets les plus durables, car elle a marqué l'espace urbain. Les tentatives des **nouvelles Medinas** qui devaient ménager la transition entre le tissu urbain traditionnel et l'habitat moderne avaient posé très concrètement le problème de la citadinité. Le travail d'Ecochard [19], dans ce domaine, est plein d'enseignement, car il a marqué le tournant entre la conception citadine de l'habitat et celle qui obéit à d'autres normes et implique d'autres exigences: l'aménagement urbain pour l'habitat du plus grand nombre. Les efforts d'adaptation des urbanistes avaient posé en termes plus immédiats les problèmes de transition entre citadinité et urbanisation.

6 – Le temps des intérogations: Urbanisation, Modernisation, Identité

La prise de conscience de l'ampleur de l'urbanisation était intervenue tardivement. La traduction sur le plan politique de cette réalité n'avait pas tardé à se manifester: c'était la fin du système colonial et l'Indépendance. Dorénavant, les chercheurs n'étaient plus impliqués; ils n'avaient plus à se situer par rapport à un système condamné par l'histoire. Une double orientation de la recherche était née de cet effondrement: le refuge dans le formalisme scientifique qui évite de prendre parti et la distance prise à l'égard des événements pour une réflexion mûrie sur les problèmes de la décolonisation. Le clivage entre les deux orientations n'est pas d'ordre idéologique, mais celui des générations: celle qui a connu le système colonial et celle qui aborde l'ère de l'Indépendance dans les périodes les plus difficiles de transition.

Les chercheurs qui ont fait leurs premières armes, une fois le Maroc indépendant, ont abordé les villes par les aspects qui les ont les plus marqués: ceux du nombre et de la pauvreté. La recherche a privilégié, donc, davantage l'évolution

---

17) Tous les ouvrages de Géographie réservent très peu de place aux villes Voir J. Célerier.

18) F. Joly: Casablanca, Eléments pour une étude de Géographie Urbaine. Les Cahiers d'Outre-Mer. Avril-juin 1948. pp 119 à 148.

19) M. Ecochard; Casablanca, roman d'une ville. Edition de Paris 144 p., 1955.

quantitative des villes que celle des transformations qualitatives de leur contenu. Aussi, les disciplines qui ont surtout investi dans l'appréhension des réalités nouvelles, l'ont-elles fait en privilégiant les aspects globaux d'évolution: croissance urbaine, extension périphérique, réseaux urbains, aménagement [20]. Les approches géographiques, démographiques et économiques ont prévalu. car l'Indépendance a donné l'illusion que le problème politique étant levé, la solution des problèmes urbains allait intervenir en matière d'habitat des gens les plus démunis, qui avaient payé le plus lourd tribut pour la libération du pays: les habitants des bidonvilles. C'était un problème réduit à la recherche des moyens et du savoir-faire. Aussi, l'économie et l'urbanisme ont-ils été considérés comme étant les disciplines clefs des difficultés qui se posent aux villes. En matière de production des connaissances, ce sont les deux disciplines qui ont le plus contribué à poser, dans la recherche comme dans l'action, les problèmes des villes et de leur aménagement, car elles étaient et sont toujours confrontées avec les mêmes difficultés: expliquer la vague de l'urbanisation et la contenir par l'aménagement, mesurer les conséquences socio-économiques et trouver les ressources capables de résorber une partie des problèmes créés par la démesure de la croissance urbaine.

L'euphorie de l'Indépendance, la construction économique du pays et la forte aspiration à la modernisation vues comme un processus d'urbanisation ont escamoté le problème fondamental des villes: leur faible capacité d'intégration. Confrontés à cette limite, aux ralentissements des possibilités de promotion et de changement social par l'éducation et la culture, les réactions à l'urbanisation ont commencé à se faire jour, sous forme d'une recherche de l'identité et de refus de la modernité.

Ces problèmes étaient en fait sous-jacents aux mouvements d'urbanisation. Leur impression est apparue, d'abord, sous un aspect politique de contestation du monopole des pouvoirs par les citadins, surtout fassis, dans la décennie soixante. La décennie suivante a vu leur émergence sur le plan culturel et identitaire.

Ce sont deux chercheurs: André Adam et Jacques Berque, issus de la recherche rurale et ayant connu le système colonial pour y avoir fait une partie de leur carrière qui vont, paradoxalement, poser le problème de la citadinité à la lumière de l'évolution des villes après l'Indépendance. Leur connaissance respective du monde rural, de ses traditions, de ses difficultés, les ont-ils amenés plus particulièrement à suivre les itinéraires des déracinés et à s'interroger sur leur devenir ou leur destin en ville. Il faut remarquer qu'ils ont tous les deux surtout travaillé dans le monde Chleuh où la tradition musulmane est la plus observée. Il n'est donc pas étonnant de les voir restituer à la citadinité, sa dimension islamique.

L'objet de leur réflexion respective est tout à fait symbolique, Jacques Berque, dans deux articles décisifs, part de Fès pour explorer les mutations de la citadinité.

20) 17 titres sur 188 parus de 1970 à 1981 ont été consacrés aux villes marocaines par des auteurs français géographes et aménageurs. Une abondante littérature sur les villes est le fruit de travail commun de Français et de Marocains dans le cadre des institutions administratives. Leur bilan n'a jamais été fait. voir Machreq-Maghreb n 97 J-A, sept 1982.

A. Adam a développé sa réflexion à partir de la «Casablanca musulmane (qui) fut longtemps une ville sans citadins, ou presque». L'un pose la problèmatique de la citadinité; l'autre essaie de saisir son dépassement dans l'occidentalisation ou le recours à la revendication identitaire contre la modernité.

J. Berque, pétri d'histoire sociale, plus anthropologue que sociologue, entreprend d'expliquer les vicissitudes de la citadinité . En décrivant l'envahissement de la cité par les ruraux, les dislocations dans d'anciennes demeures prolétarisées, la disjonction du pôle culturel et social avec le pôle rituel, il trace le cadre pour réintroduire l'histoire récente et des rapports entre citadinité, campagne et nationalisme, à travers l'évocation d'un citadin premier bourgeois de la nation, Haj Omar Sebti. L'identification de «Nouveaux lieux de chaleur sociale», du passage de l'échoppe au bazar, l'évocation de l'avatar industriel, lui permettent, à la recherche d'un nouvel esprit citadin, de relever les permanences et de signaler les mutations. «Si le vieil élément citadin se voit submergé, la gestion de la ville, au moins au niveau des assemblées élues, semble toujours assumée par des représentants des anciennes familles». Depuis, les choses et les hommes, venus d'ailleurs, commencent à émerger dans le champ politique comme dans celui du négoce et de la production. «Ce qu'on appelait bourgeoisie de Fès ne fut longtemps, concluait J. Berque en guise d'essai de bilan [21], qu'une pointe typologique de la citadinité.

Elle signalait, en le dotant d'une efficacité toujours en éveil, un ordre trifonctionnel où montant des mêmes familles, s'entrelaçaient des réussites dans la science, le négoce et la fabrication. Cet ordre n'est plus.

Mais l'élite fassie est toujours présente: «Ainsi, transpose-t-elle à Fès une technologie, sa culture et ses privilèges, comme elle le fait à casablanca en négoce d'import-export, et à Rabat dans la fonction gouvernale» [22].

J. Berque n'a pas attendu 1974 et la reprise de cet article en 1978, pour poser le problème de l'évolution de la citadinité, il l'a fait déjà dans l'article de 1959, «Medinas, villes neuves et bidonvilles» [23]. Pour lui, au delà de la croissance urbaine, («l'influx de la quantité»), une agglomération pour être qualifiée «en ville», s'ajouterait un autre seuil, ressortissant proprement à ce que nous appelons «citadinité.» Il montre la réversibilité des facteurs dans l'urbanisme islamique, le spirituel créant l'espace urbain dont l'organisation et l'évolution obéissent aux facteurs spirituels. «Tout se passe au rebours d'une serie que l'on jugerait naturelle et qui ferait de la cité, de la citadinité et finalement de la culture, des produits hièrarchisés du milieu. Par la vigueur de son éthique, l'intime liaison de celle-ci à l'organisation urbaine et à son cadre monumental, la cité islamique offre de cette loi une démonstration exemplaire» [24]. La récupération de cette cité par les

---

21) J. Berque: «Fès, ou le destin d'une medina». Cahiers internationaux de sociologie, 1974, repris dans l'ouvrage de l'Euphrate à l'atlas 1. Espace et moments - Sindibad 1978.

22) J. Berque op. cit.

23) les cahiers de Tunisie-Tunis 6e année. n° 21-22, 1è et 2è trimestre 1952. pp5-42. Repris dans Maghreb Histoire et Société -Editions SNED et Duculot.Alger 1974.

24) J.Berque: article cit. in Maghreb, Histoire et Société p 136.

masses rurales «annonciatrices d'une nouvelle ère politique, ne sera pas retour à la vieille medina», cependant, la prolifération urbaine s'oppose à la conscience urbaine qui faisait partie de l'ethique de la cité. Le diagnostic n'a pas varié: il s'est enrichi en cherchant à dégager les voies d'évolution.

En combinant l'histoire sociale à l'approche anthropologique, jacques Berque a réussi à mettre en évidence certains attributs de la citadinité, ses manifestations plus que les ressorts psychologiques intimes qui marquent la personnalité du citadin. Son approche a été davantage tournée vers l'appréhension du signe que vers celle des mécanismes.

André Adam, plus attentif au devenir de la population de Casablanca [25] a suivi l'itinéraire inverse de celui pris par Jacques Berque. C'est que, tout naturellement, il a essayé de voir quelles sont les voies d'évolution possibles de l'émigration rurale. Le point de référence est le citadin qui a quitté sa médina pour la grande ville du négoce. Entre le rural fraîchement installé, le fils de l'émigrant et le modèle, y a-t-il des points communs?. Entre celui-là et celui-ci assurément «et plus qu'on le croit communément» affirme A. Adam; et il ajoute: «Nous avons été frappés, pour notre part, de la persistance du modèle bourgeois et de l'espèce de fascination qu'il exerce sur tant d'hommes divers par la langue, les coutumes et le genre de vie. La vigueur du fait(...) tient à ce que le citadin, et le bourgeois particulièrement, a réalisé historiquement le modèle de l'homme musulman auquel il s'est pour ainsi dire identifié». Puis, il remarque plus loin: «En même qu'il s'urbanise, le néo-casablancais s'occidentalise». Alors, y a-t-il contradiction, conflit, déchirement entre l'attrait du modèle originel et celui qui vient de l'extérieur, qui s'impose par sa technique, son efficacité et l'attrait des biens matériels qu'il produit, les valeurs et les idéaux que véhicule sa culture? A. Adam décrit avec une sympathie évidente l'ampleur du choc, la difficulté de la transition, le conflit intime du «paysan marocain qui est le plus social ou, pour mieux dire, le plus socialisé des humains (...) qui se trouve brusquement gelé, seul et nu dans la foule inorganique de mégalopolis» [26]. Il démonte les mécanismes de la destructuration mais montre les restructurations possibles par le travail, par l'instruction, par la résidence, par l'encadrement syndical et politique. Les rapports ville-campagne se transforment, les relations des néo-citadins avec leur pays d'origine n'étant plus celles qu'avaient les citadins avec leurs campagnes. Mais l'étalon de la citadinité reste celui des vieilles cités. La référence dans les façons d'être, de se comporter, de s'habiller, de concevoir l'organisation spatiale de la maison familiale, de célébrer les principaux événements de la vie, c'est toujours une citadinité en apparence révolue, mais qui continue à régir les manifestations d'être de plusieurs couches de la population.

A Casablanca, qui fut longtemps une juxtaposition de lotissements, selon Ecochard, l'inexistence des quartiers traditionnels, le style des maisons, les traditions familiales ne facilitaient guère l'adaptation des nouveaux venus. Mais ceux

---

25) André Adam: Casablanca, Essai sur la transformation de la Société Marocaine au contact de l'Occident, 2 tomes pp 895 Edition du CNRS.

26) A.Adam: Casablanca. op. cit - conclusion p 776.

qui ont réussi à faire leur place au soleil, à occuper des positions dominantes dans tous les secteurs d'activités comme les swassas [27] n'ont-ils pas pris comme modèle leurs rivaux Fassis? «En se modernisant, c'est encore l'usage des vieux citadins qu'ils suivent, (...), mais en gardant pour les liturgies de l'hospitalité le décor traditionnel de bît ed'd'yaf -le salon des invités- qui prend si naturellement la suite de la tamesrit» - son correspondant dans le pays d'origine [28]. En retour, ce pays commence à voir s'élever à la porte de ses villages, dans les villages mêmes, des constructions tout à fait similaires à ce qui existe dans la grande ville dont ils ont en partie modèle le visage. La greffe aurait-elle si bien réussi, cependant, si le modèle, dans les linéaments ne préexistait pas dans l'ethique religieuse et l'organisation de l'espace villageois chez ces vieux sédentaire du Souss? Cette hypothèse peut-être valable pour les Swassas n'explique pas cependant tout. D'autre communautés ont choisi d'autres voies d'intégration. Les drawas, les Sahrawas ménagent la transition en renforçant la solidarité du groupe, par le voisinage, la communauté du travail, le maintien d'intenses relations avec le terroir et des institutions villageoises. Les Filaliens se sont mis dans le village de Fâssis dans leur migration, comme si «la planète changeant d'orbite avait entraîné son satellite - le Tafilalet en l'occurrence avec elle» [29]

Tous ceux qui sont venus d'autres campagnes toutes proches comme la Chaouia ou les Doukkalas ou des confins du pays ont essayé à leurs manières collectives ou individuelles de se frayer un chemin vers la citadinité. Que donc de voies multiples, d'itinéraires compliqués, d'étapes, de durées pour se sentir un vrai habitant de la ville? Mais est-ce le lot de tous de connaître l'intégration dans la culture urbaine? Les clivages sociaux recoupent les communautés d'origine; les catégories sociales qui émergent du fort brassage de la population sont inégalement favorisées; les-laissés-pour-compte de l'urbanisation augmentent avec la saturation de la ville. Les facteurs habituels d'intégration ne répondent plus car «l'influx de la quantité» (J. Berque) bloque de plus en plus les voies d'accès à la citadinité. Les manifestations collectives de piété émouvante des habitants des bidonvilles, l'adoption de nouvelles manières d'être urbain [30] en s'accrochant à la tradition citadine ou aux succédanés de la modernisation peuvent-elles atténuer la dureté de la transition et les aléas de l'insertion dans la société urbaine d'aujourd'hui?

A l'autre bout de l'armature urbaine, dans le petit centre d'El Kalaa « le souci (du rural) de s'intégrer au plus vite à une nouvelle population à laquelle ne l'attachait aucun lien va de pair avec un besoin de se sécuriser». Pour réagir à l'abandon de la sécurité de l'entre-nous familial au village «il a tendance à devenir plus

27) Habitants de souss.

28) A.Adam: Casablanca, op. cit - in conclusion p 769.

29) A.Adam: Casablanca, op. cit p.270.

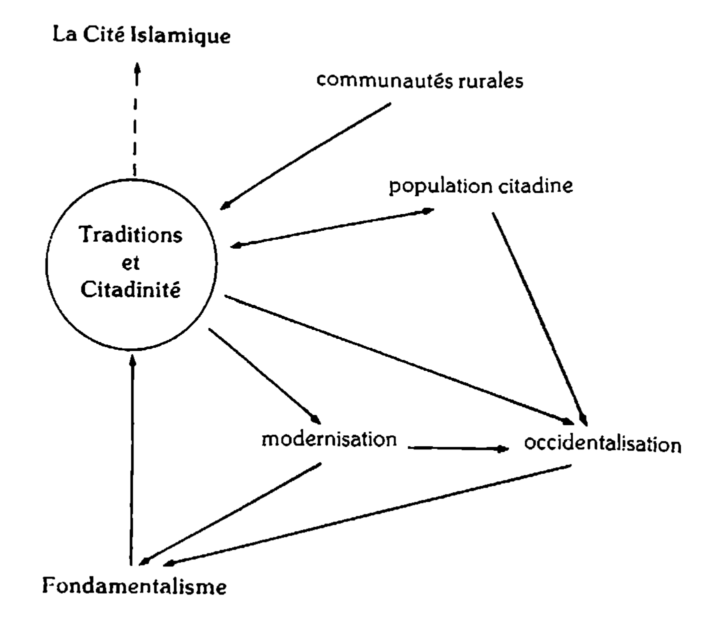
30) Interrogés sur les raisons qui expliquent les préférences pour la tôle et les matériaux de récupération au détriment des matériaux d'origine rurale pour la construction des habitations dans un douar de la périphérie de Salé, les habitants ont déclaré: «voulez-vous qu'on reste toujours des ruraux?» le bidonville, c'est déjà, pour eux, une forme d'accès à la citadinité».

conformiste, dans un premier temps que les citadins qui l'ont précédé» [31]. Cela veut-il dire que le passage obligé par la tradition est perçu comme un préalable à l'intégration urbaine? Dans toutes les villes, la femme émigrée de fraîche date se croit obligée de porter le voile alors qu'elle était dévoilée dans sa campagne d'origine.

La manifestation «de plus d'ardeur(...) pour acquérir les manières d'une bourgeoisie citadine(...), la hâte de se voir décerner par l'opinion publique un brèvet de «citadinité» et de faire oublier qu'ils sont tard-venus en ces lieux» n'est pas particulière à la seule population du petit centre d'El Kalaa. Ces comportements ne traduisent-ils pas partout la certitude des ruraux que l'intégration dans la ville passe par le conformisme et l'attachement à la tradition? Et la modernisation ne permet-elle pas aussi l'accès à la dignité d'urbain, aujourd'hui? Le raccourci historique est-il possible, l'occidentalisation permettant l'accès à la modernité? Le rejet de cette voie par le fondamentalisme musulman n'est-il pas une réaction contre l'excessive européanisation des modes de vie et des comportements, et une revendication d'une nouvelle citadinité plus conforme à l'éthique de la cité islamique? N'y a-t-il pas cependant dissociation entre l'aspiration au modèle et les réalités de la vie concrète faite d'acceptation, sinon de forte aspiration à la modernisation? Ces interrogations n'épargnent aucune catégorie sociale, car les problèmes qu'elles soulèvent ne sont pas seulement sociaux et économiques; ils sont d'ordre culturel; l'irruption du 20e siècle, dans une société en rapide renouvellement par son dynamisme démographique, rend la mémoire collective vulnérable. La tradition orale ne peut compenser la rapidité du changement des usages et des comportements; l'écrit est de plus en plus tourné vers la recherche de la modernisation, parfois de la modernité, ou le retour aux sources. La population des villes, dépositaires de la culture oublie ses fondements; elle cherche ailleurs que dans ses racines la solution aux problèmes qui l'assaillent. Aussi, que signifie, pour elle, désormais, la citadinité?

---

31) J. Pegurier: Espaces urbains en formation dans le Tensift. Société Marocaine des Editeurs réunis, Rabat 1981- pp 443



Le circuit d'intégration : réalités et aspirations

VERS UNE NOUVELLE CITADINITE

La littérature sur la citadinité des villes «Hadaria» a saisi le phénomène dans ses manifestations, sa dynamique, ses implications sociologiques, mais non dans ses mécanismes internes. Car les simples définitions de ce qu'est la citadinité sont rares: pour Louis Brunot, «les vrais citadins sont ceux qui ne se connaissent d'ascendance et de parents que dans la ville, sans rapports actuels (de parenté) avec les ruraux» (32). Pour Berque «Une famille est citadine dans la mesure où elle est représentée dans les trois activités de la cité (...) dans une synthèse qui enchevêtre les individus des lignées différentes, dans un système d'activités ordonnées selon une alternance ternaire: l'artisanat, le commerce et l'étude» (33).

Au-delà des liens de parenté, de l'implication des familles dans les activités, le terme de citadinité est pris souvent dans le sens d'urbanisation. Ainsi citadins et habitants des villes seraient synonymes, la présence dans un centre urbain conférant presque ipso facto les attributs de la citadinité. Or ces attributs se perdent même chez les «ulad n-nas» ou «ulad l'Bled» dont parle K. Brown dans son livre sur Salé (34). Car l'érosion de la modernisation, le système éducatif, les transformations des modes de vie et d'activité distendent les liens qui rendaient à chacun la cité transparente et ses structures visibles. Les institutions citadines

32) Louis Brunot: Au seuil de la Vie Marocaine- Edition Libra Faraire- Casablanca p 191 .

33) J.Berque: «Maghreb, Histoire et Société» op. cit - p 129

34) Kenneth L. Brown: «people of Salé» Manchester University Press 1976, 265.

qui permettaient de recouper ces structures en les renforçant comme les zaouias et les corporations ne sont plus opérantes; rien n'est venu à leur place prendre en charge efficacement les individus pour leur permettre de se constituer une mémoire de leur ville. Cette perte de substance citadine se traduit par la diminution de la capacité qu'avait l'habitant de la ville de pouvoir se représenter la totalité de l'espace urbain, de connaître les repères qui permettaient d'en identifier les recoins les plus cachés. C'était aussi la possibilité de reconnaître des gens rencontrés, de les situer socialement, de savoir à quelles familles, corps de métier ou factions appartenaient-ils, quelle zaouia fréquentaient-ils et quel était le degré de prestige et de considération dont ils jouissaient parmi leurs pairs et l'ensemble de la population. Localisé dans l'espace, tout individu était étroitement pris dans des réseaux de relations, déterminant une série de comportements et d'attitudes qui en faisait le produit spécifique de la culture différenciée d'une ville.

K. Brown a décrit avec minutie l'importance de ces relations qui dépassent en efficacité les liens de la parenté. Aujourd'hui, même ces relations, ne se sont-elles pas refugiées dans la structure de la famille, à défaut d'autres structures qui pourraient les prendre en charge, efficacement?

Auparavant, dans une société stable culturellement, l'intégration à la société urbaine se faisait au bout de deux générations. A Fès, l'itinéraire urbain était connu: on passait des portes de la ville au voisinage de la Karewyine au fur et à mesure que l'on grimpait les échelons de la considération ou de la fortune. L'origine rurale, si elle persiste dans les noms, n'entravait en rien l'insertion complète dans la ville. Mais cela ne veut pas dire l'oubli de l'origine, quand bien même que les liens soient rompus depuis des siècles. aujourd'hui, le nouvel urbain, tout en aspirant à accéder à la citadinité, investit dans les relations avec les pays d'origine, et affiche, parfois avec ostentation, son origine rurale.

Les citadins de souche ou ceux qui sont dans la ville depuis pas si longtemps, ont tendance, au moins dans les manifestations principales de l'existence, à se comporter de la même manière. Affaire de statut social et économique mise à part, une certaine homogénéité de manière de recevoir, de célébrer, de fêter est en train de prégner le corps social, à tel point que l'ordonnancement strict, les traditions familiales dans les cérémonies sont en train de céder le pas à un comportement indifférencié, sans caractère, ni originalité, montrant une espèce d'amnésie de la signification des gestes et des attitudes au bénéfice de l'usage banalisé.

Au sommet de l'échelle sociale, la fuite dans l'occidentalisation à travers la consommation développe un autre type d'urbain. Sa marocanité devient un pur décor et sa modernité tarde à naître. L'une est objet de jouissance, alors que l'autre est une source de contrainte et de limitation. Les distorsions apparaissent souvent chez les jeunes en mal d'identité. Dans les classes moyennes, les excès de la modernisation produisent les mêmes effets. Les uns et les autres trouvent dans le retour à la tradition plus ou moins orthodoxe l'issue, plus ou moins durable,

à leurs tourments, la façon de se retrouver soi-même et d'assumer la transition, dans l'attente de l'épreuve du gignatisme des villes, présent sinon inscrit dans l'évolution d'ici la fin du siècle.

Deux problèmes majeurs posent ces évolutions: l'un concerne la ville que bâtissent ces nouveaux citadins qui sont en train d'impulser une urbanisation accélérée. L'autre est l'instrument qui permet d'analyser les réalités présentes pour pouvoir à la fois rendre compte et agir à bon escient. L'économie et l'urbanisme semblaient être les disciplines phares qui promettaient de nous introduire dans la logique du développement urbain et de la nouvelle citadinité. Ils ont imprégné toutes les autres disciplines bloquant une refléxion approfondie et convergente d'autres approches. Une nouvelle citadinité est en pleine gestation. Elle exige d'autres approches et des soucis renouvelés de méthodes. En un siècle, le phénomène a changé de nature et de signification. Son foisonnement ne semble pas pour le moment inspirer la rechreche articulée de «toutes les sciences de l'humanité» dont parlait Georges Hardy.

LA VILLE MAROCAINE AU XIX^{e} SIÈCLE

Et-tibari BOUASLA
Faculté des Lettres - Rabat

Cette étude s'intéresse à la nature du phénomène urbain au Maroc du XIX^{e} siècle, à ses implications sociales, ses limites économiques, et à l'impact du Makhzen sur les activités urbaines. Elle démontre que la société stagne quand la ville devient incapable de garantir une certaine croissance de la production et de favoriser les innovations technologiques et culturelles. Le changement social est donc assumé sans aucune importante évolution du revenu et de la condition collective des générations de nature à consolider la communauté urbaine et à étendre son influence sur l'ensemble de la société.

Il est nécessaire d'esquisser le cadre social de cette étude, ce que j'appelle "La Société Makhzénienne" est la société Marocaine du siècle dernier dans laquelle l'Etat était présent et supervisait entièrement l'espace urbain et partiellement les zones rurales. Les communautés tribales n'y vivaient pas en autonomie mais étaient gouvernées par des chefs locaux qui participaient au Makhzen, collectaient les taxes et désignaient les hommes en âge de combattre pour participer aux expéditions militaires du Sultan contre les rebelles. L'économie paysanne y était dominante mais celle de subsistence existait aussi dans les régions périphériques. L'intégration culturelle et la domination patrimoniale caractérisaient enfin la société Makhzénienne. Celle-ci n'était pas une société tribale mais une société à Etat, dans laquelle les pouvoirs, politique, économique, et militaire organisaient le procès de production et celui des rapports sociaux entre les groupes, en ville et à la compagne.

1 - Le profil citadin:

Qui dit ville dit point focal du pouvoir politique, de l'économie et de la culture, c'est du moins l'aspect précolonial des cités musulmanes. Leur origine et leur

évolution historique étaient en liaison étroite avec un certain degré de centralisation étatique et d'intégration dans le marché mondial des échanges commerciaux.Cette remarque passe par sa pertinence dans l'histoire urbaine au Maroc impérial et Sultanien, les villes ont toujours été le centre de l'orthodoxie religieuse, de l'aristocratie commerçante et de l'exercice du pouvoir Sultanien. Leur architecture et la répartition topographique de leurs quartiers témoignaient aussi du primat citadin du politique et de l'économique. La diversité citadine s'établissait cependant par l'éxistance de trois types de villes et de centres urbains:

a) les villes totalement marquées par la présence Makhzénienne: Fès, Marrakech, Essaouira, Rabat,... L'espace y portait les marques du pouvoir, le palais dynastique avec le "Machwar", la "Qasba" de l'armée, les "Béniqas" du Makhzen et la prison centrale. Les populations étaient chapeautées par l'appareil bureaucratique et millitaire, et le contrôle des activités économiques était principalement exercé par le Sultan.

b) Les villes affectées par la présence maraboutique ou caïdale, Ouazzan appartenait aux charifs du même nom, et Boujad aux charquawis. Les deux se distinguaient par la zaouia ancestrale qui gouvernait la ville, organisait sa défense et maîtrisait son économie. La ville d'Ourzazate prenait sa dimension caïdale par la présence des Glawis qui y construisaient leur "Qasba", quadrillaient la périphérie et contrôlaient les circuits commerciaux du Dra.

c) Les villes-centres urbains affectées par la présence des communautés rurales: Tafilalet,Qasr es-souk, Erfoud, Zagora,..., l'activité se maintenait autour des "Qsars" qui constituaient à la fois des unités résidentielles et économiques, mais l'espace citadin restait précaire, à peine garnit d'habitants qui se perdaient dans les étendues de palmeraie. La petite communauté urbaine intervenait relativement dans la gestion juridique et économique des "Qsars".

Il s'ensuit que la ville marocaine du XIXe siècle restait dominée par le corps social entier, l'autorité des communautés urbaines était relative et se limitait plus à un début de vie publique autour du marché, de la mosqué et/ou de la zaouia, qu'à l'exercice collectif du pouvoir communal.

L'insuffisance urbaine influait sur la disposition globale des villes, les constructions ne comblaient pas leur espace initial, les cultures pénétraient jusque dans les quartiers résidentiels, et prenaient généralement la forme de petits jardins (Sanyas) irrigués par des norias, ou de petites terres bour.

Les constructions extra-muros existaient sous l'aspect de petits quartiers dispersés, saisonniers ou provisoires, il y avait aussi des petits ensembles de noualas dont les habitants travaillaient dans le commerce et l'agriculture. La répartition topogrtaphique des quartiers intra-muros tendait à la fixité, leur hiérarchie était formelle, les quartiers aristocratiques baignaient dans un faste princier; l'unité résidentielle est une grande maison avec une dépendance pour les domes-

tiques et un patio (riad)[1]. Les quartiers moyens étaient d'une aisance relative que procuraient le commerce et la réussite artisanale. Enfin les quartiers populaires rassemblaient les gens de condition pauvre, généralement des nouveaux citadins qui avaient quitté la campagne pour s'intégrer dans le petit commerce ou la petite industrie artisanale.

La conscience citadine existait dans les villes où l'aristocratie urbaine était développée, elle équivalait à un prestige d'origine, et une distinction sociale. A Fès, Tanger, Tétouan, ou Salé, c'étaient les grandes familles qui revendiquaient l'identité citadine. Le terme "Ahl Fas" par exemple désignait moins l'ensemble des habitants de la ville que sa Khassa. Un phénomène important était la tendance aux "regroupements tribaux" dans les villes, les gens de la même tribu (ou région) pouvaient peupler tout un quartier, leur solidarité rurale était projetée sur leur voisinage citadin et eux-même s'identifiaient à leur région d'origine plutôt qu'à leur communauté urbaine. Mais les groupes et les quartiers n'étaient pas pour autant compacts.[2].

Cependant la ville Marocaine réceptacle de l'économie, du pouvoir et de la culture, expliquait le faible développement des centres urbains; le surplus du capital marchand des villes était investi à la compagne, non dans la création des filiales de la petite industrie artisanale et des centres commerciaux locaux ou régionaux qui constituaient le préalable d'un noyau urbain, mais dans les terres et les «azibs». Il venait ainsi renforcer la pression sur la terre plutôt que créer des activités urbaines, il préférait aussi reproduire la rente foncière plutôt que produire la plus-value.

Le despotisme caïdal était aussi responsable de ce phénomène, il provoquait un exode rural direct de la campagne à la ville sans pouvoir réintégrer les paysans sans terres dans des travaux agricoles organisés et rationnels. En plus dans les villages ou centres urbains où il régnait l'autonomie relative devenait impossible[3]. D'où la stagnation urbaine et économique des centres déjà existents, et qui devenaient les satellites des grandes villes: Sefrou, El Hajeb, Azrou, Khénifra, dépendaient de Fès. Demnat, Kasba Tadla, Béni Mellal dépendent de Marrakech. Azemmour et Settat étaient liées à la ville de Casablanca.

La croissance urbaine restait faible au XIXe siècle, la prospérité des villes était relative à la fortune de l'élément bourgeois au sein de l'aristocratie urbaine, mais la pression économique Européenne ne tardat pas à définir le degré de

(1) voir Roger le Tourneau, Fès avant le protectorat, Casablanca 1949, pp: 220-222.

(2) C'est peut-être là une différence avec la cité musulmane médiévale, cf. A. Hourani and others, The Islamic City, Oxford, 1970. p.22-IRa. M. Lapidus (ed), Middle Eastern cities, muslim cities and Islamic societies, Los Angeles, 1969. pp: 47-49. -Max Weber, The City, New-York, 1958. p: 103.

(3) Max Weber, op. cit. p. 197, sq.

cette prospérité, ses conditions sociales (appauvrissement) et le nouveau rapport ville-campagne dans le cadre d'un capitalisme agraire naissant et dépendant.

2 - Le profil social:

Le rapport patrimonial à la ville ne favorisait pas entièremet le développement de la bourgeoisie, c'est ce qui faisait que nous avions des villes au XIXe siècle, sans avoir pour autant une classe bourgeoise au sens restreint du terme. Les communautés urbaines n'avaient pas suffisamment moyens matériels et de garanties juridiques pour maintenir et renforcer leur autonomie. le Makhzen pésait de tout son poids sur les villes, il contrôlait le principal des avoirs citadins et disposait du droit de propriété préeminente sur les fortunes. Or l'état de pression économique Européenne qui équivalait à des degrés progressifs d'intégration dans le marché capitaliste mondial, était particulièrement favorable à l'éclosion d'une couche bourgeoise au sein de l'aristocratie urbaine, et à l'enrichissement de l'élite Makhzénienne. Du coup les grandes villes apparaissaient comme des citadelles «embourgeoisées», leur prospérité était fondée sur le monopole du commerce d'importation et d'exportation et sur l'investissement artisanal. Les amins, les mohtassibs, et les tajirs en étaient les principaux bénéficiaires, leur bien-être était révélateur de leur fortune et de leur éducation et c'était dans leur milieu littéraire familier aux fonctionnaires-lettrés que renaissait le genre littéraire (l'adab) et musical (malhoun) symbolisant ainsi la nouvelle culture urbaine.

Ces managers avant la lettre allaient aussi entamer une certaine rationalisation de la vie économique des villes, leur fonction de contrôle et de drainage du travail productif des citadins renforçait la fiscalité Makhzénienne et garantissait un plafond annuel des «moukous» et «moustafadat» (impôts indirects urbains). Les amins allaient même ouvrir un registre de prêt au profit des notables ruraux (caïds, khalifas...) et à la fin du XIXe siècle ils pratiquaient un taux d'intérêts trés élevé sur les sommes prêtées aux petits commerçants et artisants (de 50% à 200%).

Or le principal des avoirs de cette nouvelle couche sociale, à savoir un capital marchand et une rente foncière constante, était initialement dû à la faveur du Sultan, la majorité du groupe marchand avait opéré sous le titre de «tajirs es-Sultan», ses privilèges étaient notamment l'exemption relative des droits d'exportation et d'importation, et l'octroi du monopole de la vente et de l'achat de certains produits. Des "dahirs" déterminaient les détails de chaque privilège, en voici un du Sultan Moulay abd-al-Rahman: «...qu'il soit connu par notre dahir... que nous avons autorisé notre serviteur le taleb Mohammed Berrada d'exporter cinq cents quintaux de Ghasoul, trois cents quintaux de Kohl, quatre cents quintaux de Sarghina, et sept cents autres de cuir; nous l'avons également exempté d'un quart de la Sakka habituelle d'exportation..., nous ordonnons le responsable du port de Larache de le laisser exporter cela quand il veut...»(4). Un autre membre

(4) dahir du 8 Mouharram 1250, in Correspondances Makhzéniennes.

de l'aristocratie urbaine obtenait le monopole de vente des produits que mentionnait le «dahir» suivant: «par ce dahir... nous avons autorisé, par la grâce de Dieu et sa puissance, notre serviteur le Nadir al Haj Ahmed Awad de construire un foundoq et d'y vendre le bois, les bûches, l'encre et le tan...»(5).

D'autres «dahirs» exemptaient totalement leurs bénéficiaires des droits d'exportation et d'importation ou fixaient leur remboursement à échéance(6), ce qui procurait d'importantes disponibilités monétaires aux négociants qui pouvaient alors accroitre leurs investissements artisanaux et fonciers.

Il en résulte que la reproduction sociale de cette couche marchande était possible grâce au soutien relatif du Makhzen, et non par une véritable initiative privée. Et étant donné que la processus de contrôle de la rareté économique s'accélérait à la campagne, cette couche de l'aristocratie urbaine trouvait dans l'autorité patrimoniale les moyens économiques du contrôle du commerce et de l'artisanat urbains. Les formes de ce contrôle étaient le monopole de l'exportation et de la distribution de certains produits, le prêt à intérêt, la spéculation sur les produits de consommation et les matières premières, et l'investissement dans la petite industrie artisanale qui ne permettait qu'une faible rémunération des artisans.

Ceux-ci constituaient la couche citadine la plus nombreuse étant donné que l'activité artisanale occupait des familles entières à la boutique et /ou à la maison, leur rôle dans la vie économique des villes était essentiel, ils subvenaient aux besoins des citadins, alimentaient le réseau commercial des zones rurales et travaillaient même pour les exportateurs. D'où une vaste pratique corporative au sein des «Hantas», chaque groupe d'artisans exerçant la même activité formait sa propre corporation et désignait son amin. Les buts étaient la défense collective des droits des artisans et le contrôle de la qualité de la production, et malgré la hiérarchie sociale des artisants (apprentis, maîtres, artisans) la solidarité corporative existait. Elle se traduisait par la contestation des mesures Makhzéniennes et des abus de la bureaucratie, parfois elle prenait la forme d'une lutte sociale par l'organisation de la révolte urbaine. Néanmoins, l'action corporative était dominée par la tradition patrimoniale, le Makhzen était favorable à l'organisation corporative pour la mise en vigueur du principe de responsabilité collective. Il se réservait le droit de confirmer ou d'infirmer le choix de l'amin, et imposait à chaque corporation l'ensemble des obligations citadines(7)

Ce rapport patrimonial à la corporation se précisait enfin par la double pratique du séquestre et de la donation. Les chefs des artisans pouvaient subir des avers

(5) Bibliothèque Royale. Rabat, dahir du 4 Rabia 2- 1256. op. cit.
(6) dahir de (1847). op. cit.
(7) sous le règne du Sultan Mohamed V la part de la «mouna» était la même pour les notables que pour les corporations. cf. correspondance... 1289.

de fortune ou bénéficier d'un avantage Makhzénien selon qu'ils participaient ou non au maintien de l'ordre civil dans les villes. Entre le haut négoce et la production artisanale, l'activité citadine intermédiaire était le petit commerce des boutiques, la masse des petits commerçants était suffisante pour assurer la distribution locale des biens de consommation, mais sa condition sociale était similaire à celle des artisans: faible profit commercial, investissement trés limité. Cela achève de caractériser la profil social de la ville Marocaine aux XIXe siècle: une aristocratie urbaine qui engendrait une nouvelle couche sociale bourgeoise avec peu d'initiative privée, une couche d'artisans et de commerçants moyens relativement aisés, et enfin l'ensemble des petits commerçant et artisans. A cause de contrôle systématique de l'espace urbain par le Makhzen, la ville Marocaine ne pouvait jouer qu'un faible rôle de catalyseur social, les communautés urbaines n'étaient pas encore dotées d'une armature juridico-administrative qui garantissait l'initiative privée, le pouvoir communal, et la faible intervention de l'Etat. Le niveau juridique existant -le char'- ne permettait qu'un «populisme» plutôt déterminé que déterminant, traditionnel et dirigiste(8).

3 - Du rural à l'urbain

Malgré l'insuffisance urbaine, la ville Marocaine du XIXe siècle, apparaissait comme le lieu privilégié du capital marchand, celui-ci y affluait par un double processus: la constitution des villes-axes commerciaux (Fès, Essaouira, Marrakech), et l'intégration dans le marché économique mondial. Il y concentrait l'ensemble des opérations commerciales: importation, stockage, exportation, redistribution, et engendrait la forme générale de la dépendance rurale. Le mouvement des souqs témoignait par sa régularité et l'abondance des produits commércialisés de la capacité de ce capital marchand de contrôler l'ensemble de la production rurale et d'établir un taux constant de profit.

Dans les régions centrales et périphériques des marchés ruraux se tenaient une, deux ou trois fois par semaine, on y trouvait toutes les denrées de première nécessité, les matières premières de l'agriculture et de l'artisanat et certains produits de luxe. Cependant c'étaient les biens de consommation fabriqués en ville qui constituaient le principal des achats des paysans (articles de maroquinerie, lainages, bougies...) le capital marchand des villes semblait ainsi s'opposer à l'autonomie économique des campagnes, l'artisanat rural était bloqué, et la seule possibilité pour les paysans de maintenir leur pouvoir d'achat était la vente massive des produits agricoles. Dans la deuxième moitié du XIXe siècle, ce même capital bénéficiant des avantages de la politique commerciale du Makhzen, établissait un nouveau rapport à la campagne par le biais de l'investissement

---

(8) ce point de vue est différent de celui de Marshall G.S. Hodgson qui assimile le populisme islamique au calvinisme. cf. «Islam and image» in. History of religions, vol.3, 1963-1964. p: 234- voir aussi F.Stambouli et A. Zghal «la vie urbaine dans le Maghreb précolonial» in, villes et sociétés au Maghreb, Paris, 1974. pp: 191-213.

agricole. Le profit réalisé sur les marchés locaux s'avèrait en mesure d'assurer le stockage des produits agricoles pour l'exportation et la redistribution en période de disette. Les récoltes étaient achetées massivement en grains, en vert, parfois pendant la période de semailles, et les laines étaient payées avant la saison de la tonte ce qui garantissait un profit très élevé au destockage. Une partie de celui-ci servait à l'augmentation de la production artisanale et l'élargissement de la propriété immoblière en ville, le reste aggravait la crise des structures agraires par les acquisitions foncières (azibs). Autour des villes existaient des domaines fonciers appartenant à des membres de l'aristocratie urbaine, leur gestion et les rapports sociaux qui s'y inséraient plutôt que d'être nouveaux, obéissaient davantage à l'ensemble des pratiques rurales dominantes. La libération des forces sociales à la campagne restait précaire et ne s'opérait que sous l'effet de l'appauvrissement collectif qui conduisait à l'exode rural et l'insertion dans l'artisanat citadin[9].

A la fin du XIXe siècle, la relation ville-campagne subissait les effets structurels de la pression économique Européenne, le capital marchand qui vivait de l'import-export, ne pouvait empêcher la détérioration des termes de l'échange commercial avec l'Europe. Il se résignait à l'usure et à l'augmentation du profit sur les marchandises, très vite l'artisanat citadin s'écroula, les centres urbains et les villages stagnèrent à cause de la rupture de la sphère de production traditionnelle et de la perte sensible du petit capital, et les petites exploitations agricoles n'assuraient plus qu'un faible pouvoir d'achat des paysans.

La ville s'opposait plus à la campagne en offrant moins de garanties de travail et plus de conditions d'extorsion et d'appauvrissement[10], elle imposait aussi un rythme d'exode rural qui consistait à passer par plusieurs centres urbains avant d'arriver dans une grande ville.

De ce contexte d'opposition entre la ville et la campagne émergeait la révolte rurale contre les villes, citadelles embourgeoisées, centres du pouvoir elles inspiraient la frustration et suscitaient la violence des tribus. Entre 1873 et 1911 des villes comme Meknès, Fès, Taroudant, Safi ont connu l'harcèlement ou le siège, le pillage des quartiers témoignait de l'appauvrissement des paysans, et de la contestation d'une ville qui n'offrait plus d'avantages à la campagne.

---

(9) par comparaison, on est loin du schéma historique de l'évolution de la ville occidentale, la propriété privée y était immobilière ou manufacturière et non foncière puisque la ville constituait le dépassement du féodalisme; au Maroc du XIXe siècle la ville n'était pas encore en mesure de sceller un processus pareil.

(10) A Ouazzan par exemple les charifs maîtres de la ville percevaient un droit de «Gza» sur les terrains qu'ils concédaient aux migrants, ceux-ci y construisaient leurs maisons et continuaient à payer le droit de jouissance aux premiers, en cas de départ ils ne recevaient aucune indemnité de construction, les maisons restaient la propriété des charifs qui les revendaient à de nouveaux arrivants tout en gardant la proprité du sol.

Il ne s'agit pas de nier toute forme d'unité entre la ville et la campagne mais de dire que dans les conditions historiques du siècle dernier cette unité était encore faible à cause de la nature marchande et aristocratique du capital citadin et de la force sociale qui se l'appropriait. La pression économique européenne favorisait l'opposition de l'urbain au rural, et après 1912 l'élargissement des écarts régionaux et la constitution d'un axe économique Atlantique: Casablanca-Kénitra,scella le contraste ville-campagne... c'était le début de l'idée du «Maroc utile».

VIE QUOTIDIENNE EN BANLIEUE MAROCAINE

Mekki BENTAHAR
Faculté des Lettres-Rabat

- Introduction

Dans le Maroc d'aujourd'hui on peut dire que le phénomène social le plus important, qui indique la domination du système capitaliste dans le pays, est d'abord le bouleversement des structures sociales pré-coloniales, notamment au niveau de la famille. Nous verrons plus loin les formes de destructuration de cette cellule fondamentale.

Pour ne retenir que l'aspect urbain de l'espace marocain, celui qui se lie directement à la banlieue, nous constatons avec beaucoup de découragement les luttes urbaines variant en fonction des contradictions de plus en plus nettes que vit la ville marocaine de vingt cinq ans d'indépendance.

Quelles sont les conséquences sur le plan urbain? Encore une fois, pour ne retenir que l'espace, disons dès maintenant que la défiguration est avancée. Un architecte bien informé sur les problèmes de la ville nous dit «que les intérêts bien précis profitent de l'absence de maîtrise institutionnelle et de planification urbaine en général et rendent cette défiguration encore plus nette»[1].

La dégradation qui nous est imposée par le vingtième siècle, en particulier la croissance urbaine, se retrouve au niveau de l'insuffisance des équipements, ou de leur absence parfois, au niveau également de la spéculation immobilière qui prospère grâce à une administration centrale et locale sans contrôle. La croissance urbaine reste à définir pour nous permettre de donner à l'Aménagement Urbain sa vraie signification.

Prenons l'exemple du logement qui est la cause de tout ceci. Ce sujet nous permet souvent d'entendre des discours officiels assez réalistes, il est vrai. Depuis 1973, les besoins en logements ont donné naissance à toute une organisa-

---

1) S. BENZAKOUR «Formation du capital dans le bâtiment», Bulletin Economique et Social du Maroc (BESM), N° 141-142 p. 11.

tion dans la construction d'habitats en série. Toutes sortes de projets (parapluie, abeille...) sont tentés pour nous donner des paysages immenses de «cubes blancs» sans air et sans lumière dans un pays où le soleil brille 300 jours par an.

Reprenons les difficultés de la famille qui habite ces «cubes blancs»; nous verrons tout à l'heure par quelles étapes elle est passée pour être touchée dans sa forme. C'est cette évolution qui prouve que l'exclusion de la campagne (encore la structure économique dominante) a touché avant tout la famille. Elle se comporte dans l'espace de rencontre de la banlieue par exemple, en produisant une nette abâtardisation de l'architecture. Cette architecture se présente elle-même comme support privilégié de ces pratiques sociales mêmes qui permettent les enjeux urbains dont nous parlions tout à l'heure , à savoir les spéculations foncières. L'architecture étant porteuse de valeurs culturelles malgré tout spécifiques, on assiste de plus en plus à une sorte d'aliénation. Dans toutes les villes, on se retrouve face à une architecture qui se manifeste doublement — une architecture pour l'activité productive, et une autre pour l'activité de reproduction. Les deux s'opposent inévitablement parce que la première est riche, élaborée, bien «emballée». Si la première est agréable à l'intérieur, la deuxième est démarquée par la pauvreté, qui l'oblige à être simple et souvent uniforme. Les deux modèles se conjuguent aux dépens des habitants sur lesquels ils ont des effets complémentaires. L'architecture à «cubes blancs» nous dit A. Lahbabi, n'est pas seulement une économie du terrain, elle est architecture d'anonymat et de négation de la personnalité marocaine.(2)

Nous verrons au niveau de la perception du quartier en banlieue, combien l'auteur de cette constatation a vu juste.

En effet, en dehors de l'aspect extérieur de l'architecture marocaine d'aujourd'hui et son organisation interne, il faut considérer les niveaux d'adaptation et d'intégration des habitants. De nos jours, nous savons tous que la crise du logement est synonyme de la crise de l'habitat dans sa totalité: dans les banlieues comme en médina et en bidonvilles, il n'y a que taudification, insalubrité, inadéquation entre habitant et habité, etc.

Nous devons ces difficultés d'abord au modèle introduit par l'Etat colonial et poursuivi, adopté, par la période d'Indépendance, provoquant finalement un conflit entre l'organisation officielle de l'espace et les pratiques des habitants. On peut se demander si l'administration centrale est incapable de répondre aux besoins, ou si, au contraire elle mène jusqu'au bout la politique de contrainte et d'incitation au changement.

La destruction de la famille obéit, quant à elle, à un processus de changement bien connu aujourd'hui. La fin de la famille étendue, qui reste patriarcale dans son fond, a entraîné la disparition avancée de l'entreprise familiale. Cette destruc-

---

2) A. LAHBABI «Famille et habitat» in Revue de l'Association des Architectes Urbanistes (ANAU), n° 1, 1980. p, 30. Nous saluons, ici l'heureuse initiative de cette association qui consiste à faire revivre la revue des architectes urbanistes marocains.

turation est voulue parce qu'elle se fait selon une politique, une idéologie et une économie observées ici à travers les indicateurs socio-économiques, observée ailleurs par l'aspect de l'habitat et d'autres domaines négligés par le pourvoir central.

Nous proposons ici d'analyser ces conséquences de la démarche administrative à travers la formation des villes, parallèlement au dépeuplement rural.

1 - Incohérences de la planification globale

On pourrait tout aussi bien dire «tribulations d'une planification importée» ou tout simplement «absence de planification». Absence de planification, car la planification économique à l'échelle nationale est née en France, au lendemain de la deuxième guerre mondiale, avec les programmes d'équipement, réunis par la suite en un ensemble appelé «plan». Ce document fait en réalité un inventaire des différentes interventions d'après-guerre, justifiées par une politique du Protectorat. Ce modèle colonial a évolué en modèle «de type socialiste» au début des années 65. Le cachet socialiste, selon l'analyse de J. Ensemble[3], pourrait être donné, de même, aux programmes d'origine française. Les programmes marocains ont bien tenté de varier l'orientation française vers une autre tendance, enthousiasmée par l'Indépendance (1956).

Mais très rapidement nous constatons une certaine baisse au niveau des réalisations. Le planificateur de la fin des années soixante formule clairement des critiques à l'égard des précédents, les taxant d'ambition et d'irréalisme. Ces ambitions ont été réduites un peu plus par le départ des socialistes.

A travers tous les programmes, l'accent est mis sur l'interdépendance de l'économique et du social. Les déclarations sont souvent du même genre, et nombre de projets sont restés lettre morte. L'idéologie dominante n'a pas non plus changé. Elle se traduit par des actions différentes, sous l'influence de deux systèmes apparemment opposés, tout en suivant des méthodes en plusieurs points similaires. Ainsi, un point commun demeure entre les programmateurs: la recherche de la fixation du paysan à la terre, tout en fermant les yeux sur sa dépossession (cf sous-emploi, poussé de latifundia, etc)[4].

A travers tous les programmes appelés «plans», on retrouve le problème majeur qui se posait déjà pendant la période coloniale. En milieu rural, le paysannat faisait l'objet d'expériences multiples pour augmenter la production exportable. Rien n'a changé: on a instauré un système d'encadrement agricole qui n'obtiendra jamais l'accroissement de revenu prétendument recherché. La production par tête d'habitat se présentait ainsi entre 1930 et 1955:

---

3) J. ENSEMBLE «Le contre-plan», Ed. du Seuil, Paris, 1965, pp. 5 et 15.

4) M. BENTAHAR «l'Aménagement du territoire au Maroc», thèse, Aix, 1972.

années	moyennes (kg/habitant)
1930/45 1946/55	347/380 kg/an (blé) 290/325 kg/an (blé)

Depuis, elle a continué sans diminution..

Pour résumer cette question, on peut dire que la planification marocaine a non seulement continué la coloniale, mais elle en a cumulé les défauts.

· Si l'on en croit les études de la Banque Mondiale de 1980, le pays abrite une population de vingt millions d'habitants dont le tiers vit dans la pauvreté absolue. La planification globale ne s'intéresse pas au volet social. Elle s'attache aux agrégats.

2 - Les méfaits d'un urbanisme peu planifié

Michel Ecochard[5]écrivait en 1953: «on dit communément que l'urbanisme est l'art de prévoir les villes pour trente ou quarante ans». Il écrivait cela, sans doute pour dire combien il était restreint de ne planifier la ville marocaine que pour quinze ans.

Ce qui, en revanche, n'était ni attendu ni estimé à sa juste mesure, c'était l'afflux des paysans vers la ville, comme pour venir y partager les résultats de leur résistance à la colonisation. Or, le paysan ne sera jamais considéré quant à sa participation à l'accession à l'indépendance. Et c'est sans doute pour le retenir sur place, que l'administration agricole a envahi le paysan et déclenché de nouveau le système féodal sous une étiquette moderne, c'est-à-dire la bourgeoisie rurale: une colonisation a succédé à une autre.

Dans son fond, la planification à l'échelle centrale n'est pas suffisante. D'abord parce que le volet économique prend le pas sur le volet social. La planification que nous connaissons n'est intéressée que par le maintien des équilibres fondamentaux[6] (balance des paiements etc...). Les potentialités locales sont ignorées et peu inventoriées, et la participation locale non instituée. Le développement est conçu en dehors des conditions sociales et culturelles que vivent les paysans: une étude qui tiendrait compte de ces facteurs permettrait à ces mêmes paysans de bénéficier d'une partie des fruits de la croissance.

En attendant l'accès à cette participation, le village vit dans l'atmosphère suivante:

- crise de logement,

- précarité des conditions sanitaires (11 400 par médecin mais concentration dans les centres villes payants),

---

5) M. ECOCHARD «Casablanca ou le roman d'une ville», Paris 1957.

6) A. BELAL, «Les collectivités locales face aux problèmes sociaux», BESM, n° 141-142, (Rabat).

- chômage frappant les jeunes (en 1971, 45% ont moins de 15 ans, 85% sont analphabètes).

Quand on observe le paysage urbain, on sent une certaine collaboration entre les élus locaux et les organes de l'Etat, mais elle donne à la pratique urbaine un caractère particulier. Il s'en est suivi une sorte d'urbanisation spontanée qui pose autant de difficultés qu'en milieu rural:

- concentration de l'espace qui tend à s'amplifier en raison du modèle de croissance proposé,

- augmentation rapide du chômage urbain (en 1971 = 15 millions, selon un taux d'accroissement de 4,5 pour l'urbain — total 30% d'urbains concentrés sur la côte).

On est contraint d'observer que les buts visés par l'Etat ne sont que partiellement atteints, et les grandes mutations de l'espace, continuent à échapper à tout contrôle et à toute maîtrise de la part des planificateurs[7]. On oublie de lier planification globale (allocation des ressources) et planification urbaine (allocation de l'espace). La section de l'architecture reconnaît elle-même qu'il fallait faire appel à une triple planification: globale, régionale, et urbaine[8]. C'est alors qu'on peut aboutir à une ville qui peut prétendre à satisfaire les besoins (emploi, logement, scolarisation). Autrement dit, la ville marocaine d'aujourd'hui repose sur le caractère privé des rapports de production: on se déclare pour la recherche de l'intérêt général avec une croissance économique qui repose sur l'initiative privée, souvent non-contrôlée.

Les discours idéologiques ne manquent pas de masquer les contradictions et les conflits en décrivant la ville comme le résultat d'une certaine anarchie urbaine. On ne parle par contre des enjeux urbains que dans ses grandes lignes. Il est rare d'entendre parler de la ville comme un tout (équipements, habitat, services, etc..) pouvant justifier un système de planification intégrée. La ville, elle-même marchandise, achète et vend la région qui l'englobe. Elle a donc des effets d'entraînement, tout comme elle est entraînée.

La méthode de planification dans notre pays, nous dit un architecte marocain, consiste à prévoir séparément les besoins de l'un et de l'autre domaine et à trouver, a posteriori la cohérence entre eux; ce qui aboutit le plus souvent à un gaspillage aussi bien de l'espace que d'autres ressources. Pour éviter une urbanisation anarchique et spontanée il faudrait:

- agir sur la concentration urbaine,
- agir sur l'exode rural,
- créer des pôles de développement dans d'autres régions et centres urbains que ceux de la côte atlantique,

---

7) S. BENZAKOUR, op. cité.

8) J. JORIO «Planification globale et planification urbaine» BESM, n° 141-142

- réaliser une triple intégration au niveau régional et sectoriel d'une part, et entre la région et ses centres urbains de l'autre,

- satisfaire les besoins sociaux etc, etc...

3 - Prolétarisation du monde paysan et rapports ville- campagne

Nous utilisons à dessein cette formulation pour montrer à quel point le milieu rural contribue de son côté à concentrer une partie importante de la population dans des espaces aussi inattendus qu'est la banlieue aujourd'hui. Dans le cadre des rapports ville-campagne, on peut dire sans risque d'erreur que la croissance économique est orientée vers l'exportation, tout comme elle l'était dans le cadre du modèle colonial d'il y a quarante ans. Ce type de croissance orienté vers le Nord a des effets négatifs considérables sur les rapports ville-campagne en général, et sur le processus d'urbanisation en particulier.

Quand on considère l'accroissement démographique (une femme donne 7,4 enfants à la nation, pour conserver son mari) on constate une certaine pression dans les campagnes qui, ajoutée à l'expropriation progressive du paysan, fait aboutir le pays à une masse de main-d'oeuvre pour laquelle la seule solution semble être le départ vers la ville et l'émigration. Au cours d'une étude sur les villes moyennes, il nous a été permis de constater que la partie la plus importante des familles interviewées avait parcouru sept étapes en moyenne, avant de se fixer provisoirement dans une ville phosphatière, et espère émigrer vers l'Europe [9].

Europe	Côte Atlantique	ailleurs	NSP	NR
33%	21%	31%	3,5	7%

Ces départs sont justifiés par un marché de l'emploi défaillant, et une agriculture latifundiaire extravertie, seule à pouvoir utiliser la mécanisation. C'est cette modernisation déclenchée en période d'après guerre qui a vécu un effort considérable de la colonisation à faire revivre un monde paysan réduit au néant. Effort non désintéressé qui visait pourtant à transformer une agriculture traditionnelle en une autre, plus moderne, et plus productive.

Les échecs se sont multipliés et la population active agricole est passé de 20% en 1960 à 25% en 1975, compte non tenu des départs vers la ville. Parmi les institutions les plus touchées par la pénétration de ce type de rapports de production dans le milieu rural, la famille est au premier plan. Il est permis de constater que la politique de développement n'est pas intéressée par les investissements visant à réduire l'exode rural. Il n'y a pas de recherche de nouveaux pôles de développement, et l'urbanisation demeure un phénomène spontané, dû beaucoup plus à des effets répulsifs qu'à des effets attractifs.

9) «Fonctions des ville moyennes», BESM, n° 122, Rabat.

La campagne marocaine continue à fournir la banlieue ou à transformer le paysan en ouvrier agricole plus saisonnier que permanent. De son côté, la ville qui est la créatrice unique de l'activité industrielle, fournit les produits de récupération aux bidonvillois, mais demeure incapable d'inventer une croissance industrielle suffisante pour employer aussi bien les nouveaux arrivants que les anciens établis. C'est que la politique industrielle ne répond désormais qu'à une demande préétablie, en ignorant clairement les besoins locaux.

4 - L'urbanisation anarchique

L'étude de la croissance urbaine nous montre que le phénomène urbain est toujours étudié à travers le processus d'industrialisation. Cette vision serait sans doute juste s'il s'agissait de l'Europe du 19ème siècle où l'industrialisation s'est réalisée en même temps qu'une forte croissance urbaine. Dans les pays en voie de développement, le phénomène se présente autrement: au Maroc, par exemple, il faut distinguer l'organisation coloniale de l'indépendante. La première s'est greffée sur la ville marocaine ancienne, tout comme s'est greffée une population européenne qui a donné ce qu'on appelle «les villes folles» comme Casablanca dont la superficie dépasse celle de Paris (interview recueillie en ancienne médina de Casablanca auprès d'un vieux cireur). A la veille de la signature du Protectorat de la France au Maroc, on pouvait facilement imaginer pour les années suivantes un «laisser-faire» généralisé à toutes les villes afin d'assouvir au plus tôt la soif de profits immédiats et étrangers[10]. Cependant, il n'y eut pas que des réussites: ce qui fut moins connu c'est la difficulté qu'il y eut à décider les premiers habitants européens à résider dans les villes que l'on dessinait pour eux[11]. On peut dire, pour la période qui a suivi, que les opérations menées jusqu'à présent, souvent à grands frais, n'ont jamais revêtu un caractère global de nature à résoudre l'ensemble des problèmes posés. Les actions ponctuelles programmées jusqu'ici, ont été inopérantes, socialement et politiquement, au point que les crédits investis n'ont pas empêché les médinas de se surpeupler, les bidonvilles et villages clandestins de proliférer, et une grave crise du logement moyen de se développer. Il est permis de dire avec P.H. Chombart de Lauwe que le dialogue qui devient de moins en moins permanent entre le bâtisseur et la population, est freiné au lieu d'être stimulé par le plan[12].

L'observation du phénomène urbain dans ses origines nous donne les caractéristiques suivantes: pendant les années soixante, la population urbaine a augmenté en moyenne de 4,4% par an. Le taux d'urbanisation a évolué de 29% en 1960 à 35% en 1971 et 38% en 1976. En 1970, il y avait cinq grandes villes qui abritaient 50% de la population urbaine. Toujours dans le sens de la concen-

---

10) J. DETHIERS, «60 ans d'urbanisme au Maroc», Publication du Ministère de l'Urbanisme, Rabat, 1970, p. 1.

11) E. DURAND, «Evolution de l'Urbanisme au Maroc».

12) P.H. CHOMBARD DE LAUWE, «Evolution des besoins et transformations de l'habitat», Annales marocaines de Sociologie, Rabat, 1968 p. 90.

tration, Casablanca abrite à elle seule 28% de la population urbaine et rassemble 55% de l'activité industrielle. Par ailleurs, il y a concentration de la valeur ajoutée industrielle dans les villes (plus de 90%). Le milieu urbain utilise plus de 80% de la main-d'oeuvre industrielle, c'est-à-dire une population qui ne représente que 19% de la population totale active (35% en 1971!)[13]

En réalité, la question qui se pose est la suivante: dans quelle mesure est-il possible pour les gouvernants que la pratique de l'urbanisme soit un moyen efficace pour dominer la gestion de la croissance urbaine? Question difficile, réponse difficile.

Si l'on reprend par exemple la question de l'industrialisation, on peut remarquer que la physionomie générale (la géographie industrielle du Maroc) correspond à ce que les industriels ont voulu[14]. Il faut dire que l'Etat est pauvre en espace. La loi-cadre (qui est en quelque sorte le nouveau code de l'urbanisme) préconise en 1973, pour une période allant jusqu'à 1977, que l'Etat mette ses propres réserves sur le marché, sans équipements. Le résultat est presque impressionnant si on regarde le nombre de lotissements réalisés ces dernières années. Bien entendu les habitats bon marché (HBM = HLM) n'ont pas d'appuis fonciers, et la pauvreté de l'Etat en terrains est toujours importante. Les gros propriétaires traditionnels ont également disparu ou presque. Si les spéculateurs fonciers étaient autre-fois le commerçant ou l'industriel, ils sont aujourd'hui fonctionnaires de l'administration (civils et militaires), employés du privé, et autres nouveaux riches se situant à un niveau privilégié des services publics et cherchant des gains rapides; toujours aux dépens de leur place initiale. Avocats, médecins ou pharmaciens sont également intéressés par le placement. Un proverbe marocain reproduit par la télévision rappelle au spectateurs «qu'une brique sur le mur vaut mieux qu'une perle sur un collier»

Le code de l'urbanisme (loi-cadre 1973) s'intérroge sur cette question de disponibilité des sols: «Peut-on raisonnablement envisager une politique d'aménagement ou une politique de logement de masse dans un marché caractérisé par la pénurie des sols? l'Etat doit donc contrôler le marché foncier et acquérir le plus tôt possible des quantités suffisantes de terrains là où il est nécessaire...».

L'Etat est prévenu; nous verrons pourtant les conséquences de cette recherche de formation du capital foncier, sur les actuelles banlieues marocaines. La monographie qui est utilisée ici (sur Douar Doum) montre combien la marginalisation d'un bidonville peut entraîner dépersonnalisation et destructuration.

La promotion immobilière contribue, certes, à la transformation des circuits de la spécultation foncière, en créant une activité industrielle dont l'utilité n'est pas toujours indiscutable. Le taux de chômage ne diminue pas et l'industrie marocaine fonctionne selon une capacité à moitié utilisée (60%) aggravée par

---

13) Nous utilisons ici les statistiques officielles.

14) H. BEGUIN, «l'Aménagement du territoire» Académie Royale de Belgique, Bruxelles, 1974.

une sous-consommation populaire. Le fromage fabriqué à Casablanca par exemple (sous licence) coûte aussi cher qu'en France. On s'oriente alors vers l'exportation à l'image de l'Amérique Latine et de toute la ceinture tiers-mondiste où l'on adore encore le soleil (RÂ) depuis le temps des Pharaons...

Il est désormais permis de conclure qu'au Maroc, l'urbanisation est d'abord anarchique parce qu'elle est délibérément concentrée dans un ou deux pôles de croissance; concentration à laquelle s'ajoute la dépendance vis-à-vis de l'extérieur (en particulier en matière de production alimentaire). D'où les problèmes réels et permanents de sous-nutrition. La première conséquence de cette concentration et de cette dépendance, est l'accroissement de l'exode rural qui entraîne vers les périphéries urbaines 100.000 habitants par an, venant accentuer les besoins en denrées alimentaires. Comme la ville ne fournit pas une réelle production alimentaire pour sa zone, elle entretient les rapports avec l'extérieur du pays, comme attirée dans le sillage de la division internationale du travail.

ce n'est qu'en 1973 que fut conçue une «politique urbaine». Les nombreux retards font que cette politique reste en dehors du modèle de développement adéquat: une plus juste répartition des revenus grâce à une plus sérieuse action sur les rapports ville-campagne. On peut dire qu'au contraire, l'urbanisation est conduite selon les critères types d'une accumulation privative massive et rapide, c'est-à-dire les mêmes critères qui guident la croissance économique générale[15].

5- Origines de la banlieue marocaine

La banlieue marocaine est formée presque tout le long du périmètre urbain et composée de trois types d'habitats: le premier, de loin le plus important du point de vue de l'occupation du sol (densité) est composé de baraques métalliques qu'on appelle «bidonvilles»

Le second est en dur mais plus populaire et anarchique, y compris la zone des «cubes blancs». Le troisième type d'habitat est constitué de villas où habitent les cadres supérieurs du gouvernement et de l'Etat (Pouvoir Central et ses périphéries).

La présente étude s'intéresse aux deux premiers types, où l'affectation du sol se fait au détriment de l'habitat: il en ressort une accentuation des déséquilibres inter-villes — toujours ramenés à l'exode rural. Nous pouvons constater une fois de plus que cet exode est en progression constante à l'intérieur et vers l'extérieur, qu'il déverse sur la ville un dépeuplement rural et qu'il est finalement assez mal connu.

Avec le temps, nous voyons depuis les années vingt (en même temps que les premières études foncières coloniales!) se transformer les périphéries urbaines, couvertes de baraques en tôle. Ce sont de véritables petites villes quasiment sans équipements qui apparaissent comme des champignons de la forêt voisine.

---

15) M. GERMOUNI.«Industrialisation et urbanisation», BESM, n° 141-142

La difficulté devient plus grande quand on sait que ces «sous-villes» sont peuplées en même temps de ruraux et d'urbains rejetés des centres urbains. Ces derniers rejetés des villes rejoignent les rejetés du milieu rural dépossédé pour former la population la plus marginalisée du pays. Cette population arrive en banlieue pauvre au nom d'une recherche de la désintégration à la fois urbaine et rurale. A un certain niveau, on peut dire que la politique du «diviser pour régner» se retrouve dans la vie quotidienne du banlieusard plus que partout ailleurs.

En ville, le prix du terrain se répercute sur le prix du logement à cause d'une forte spéculation foncière, et nous fait aboutir à un niveau de vie de plus en plus bas d'un côté, de plus en plus haut de l'autre. Avec deux classes de revenus (très bas/très haut) l'Etat restera toujours en deça des besoins, quelles que soient les réalisations. Ces raisons font que la masse est rejetée de la même manière et à peu près pour les mêmes raisons vers la périphérie, accélérant ainsi le phénomène d'urbanisation dite sauvage.

Parmi les résultats d'une enquête récente[16] les banlieusards déclarent se retrouver en périphérie pour des raisons familiales, pour fuir la promiscuité d'un milieu auquel on se sent supérieur, etc. Un habitant immigré depuis 30 ans déclare avoir fui l'anarchie sociale (?) d'un quartier occupé par des ruraux nouvellement arrivés. Dans toutes les enquêtes, les réponses finissent par parler du niveau socio-économique. Il y a toujours recherche de l'optimation du rapport prix/qualité.

5-1- La maison bidonvilloise:

L'enquête la plus récente sur le bidonville le plus ancien de l'agglomération de Rabat-Salé (Douar Doum = 80.000 habitants en 1971) aujourd'hui en cours de déplacement, nous donne les résultats suivants sur la perception de la «maison-baraque»(16).

L'espace est perçu avant tout comme l'espace de la famille. Celle-ci est de plus en plus restreinte. Finalement, la famille, ce sont les présents. On connaît l'attitude de l'immigré dans ce domaine :(«ma famille se sont les gens qui habitent ma maison»). Il faut dire que la coupure avec les origines est souvent absolue. La perception de la maison varie en fonction de deux modèles de la famille : un modèle de fait (les présents) et un modèle de référence (parents lointains).

L'harmonisation entre ces deux modèles de la famille, c'est-à-dire la conception d'une grande maison, ne se fait que chez ceux qui ont réussi. Si l'on a vu que l'immigré en Europe tente de retourner chez lui «une fois enrichi», le banlieusard tend soit à se rapprocher du centre ville ou de la partie moyenne de la banlieue, soit à s'installer sur place dans des conditions privilégiées.

Comme le type d'habitat ne coïncide pas toujours avec le type de réussite, il y a de plus en plus de familles qui s'intègrent. La maison est toujours considérée

16) F. NAVEZ-BOUCHANINE «Pratique et perception de l'environnement urbain», BESM, n° 141-142.

comme synonyme de réussite, et quel que soit le genre d'habitat. Une réussite sociale bien sûr, car «elle est le miroir de la famille qui l'habite» (l'homme qui l'habite = société patriarcale). Certaines maisons de la banlieue pauvre sont mieux meublées à l'intérieur que les appartements des fonctionnaires moyens (matelas, laine, zelliges, étage, etc..). Mais comme le dit si bien l'auteur de l'enquête, «la maison va avec le terrain qu'elle occupe. Or un homme qui n'a rien juridiquement n'est rien» (17)

Aussi rencontre-t-on les premiers signes de recherche de l'intégration: la maison périphérique pauvre est meilleure que la maison rurale pour la majorité (jeunes) mais la distinction entre les deux habitats tient compte beaucoup plus du genre de vie.

5-2- La notion de quartier

En dehors de la maison, la perçeption de l'espace extérieur, par principe étranger (parce que appartenant à l'Etat), passe par la perception des équipements collectifs qui sont les lieux de recontre privilégiés. Quand il s'agit d'une structure lâche, l'habitat est équipé selon une dynamique propre aux gens qui habitent cet espace: tout est organisé. Quand il s'agit du lotissement de l'Etat, l'équipement est réduit à sa plus simple expression: une fontaine pour cinquante familles! Parmi les commentaires des habitants sur les équipements collectifs, nous ne relevons rien de positif. Cette première vision de l'extérieur étant déjà négative, voyons maintenant comment se perçoit le quartier dans sa totalité.

Le quartier périphérique n'existe en fait que par une conception qu'on a de l'administration et du commerce. Cette perception reste pourtant symbolique: le quartier a des dimensions physique, existentielle, sociale et symbolique. Pour les habitants, le quartier n'existe que de manière abstraite. C'est pourquoi ils ne perçoivent pas de limites entre les sous-espaces. Par contre, ils font des commentaires importants sur la différence des niveaux socio-économiques. Seul l'Etat est en mesure de fixer les limites et les différences entre espaces. L'Etat peut tout faire, et on attend de lui qu'il s'occupe de tout. Il faut dire que le quartier tel qu'il est conçu par l'administration, ne permet pas d'avoir un sentiment d'appartenance à un espace donné. Il n'y a pas de nom de métier comme en ville, où l'organisation économique est faite en fonction des traits propres aux quartiers.

De ce côté, l'Etat est tranquille: pour le bidonvillois, par exemple, d'origine urbaine ou rurale, son installation est définitivement provisoire. La même enquête sur le bidonville qui est en cours de déplacement (on dit «résorption») nous rappelle que chez les habitants, on ne retrouve pas de mémoire collective sur les espaces, ni de sentiment d'appartenance.

En général, il y a valorisation, comme on le verra au niveau de l'attachement à la banlieue, d'abord parce que le mouvement migratoire est de type répulsif des deux côtés, rural et urbain. Il est répulsif par manque de terre, en raison de

---

17) C. GEYRE DIMACHKIE, «Douar Doum», BESM, n° 141-142.

l'accroissement démographique élevé, et à cause de la spéculation foncière. Quand on examine les différentes variables de la vie quotidienne, on remarque:

- la famille nombreuse,
- l'école éloignée et surchargée,
- le travail rare,
- les transports chers et insuffisants,
- enfin l'information uniquement officielle,
- et la santé publique considérée comme une affaire de classe, et la propriété du Pouvoir (l'Etat).

5-3- Images de la ville

Ces images se situent dans le cadre de la perception de l'extérieur, et des aspirations en général. Au-delà du quartier se situe la ville où tout tourne autour des commerces. La ville est d'abord un lieu où on peut acheter; un objet de consommation en somme. Mais c'est une attitude purement symbolique pour la majorité qui ne dispose pas de statut socio-économique pouvant lui permettre d'atteindre ce niveau de consommation.

La ville est:

- objet de consommation
- lieu d'habitat

mais rarement lieu de travail contrairement à ce que croient les ruraux. Une fois fixé en banlieue soit on sait qu'il n'y a pas de travail en ville, soit on ne cherche même plus de travail pour s'installer dans un attentisme, de plus en plus aigu en raison du taux de chômage.

D'ailleurs, la ville n'est jamais vue comme totalité, mais comme somme de quartiers. Tout comme les habitants des banlieues ne se sentent pas toujours coupés du centre ville. Seuls les ruraux dont les revenus sont plus élevés conçoivent un futur éloigné de l'atmosphère qu'ils vivent.

A l'intérieur du quartier lui-même, la circulation est organisée presque comme dans les grandes villes: l'anonymat est imposé par les conditions de vie tracées par l'administration centrale. Si les rapports sont parfois chaleureux, persiste toujours une certaine méfiance à l'égard de l'autre: l'être du dehors qu'on ne connaît pas. Attitude qu'on retrouve également chez les immigrés. Certaines analyses de ces attitudes affirment que vouloir «connaître l'autre est une manière de neutraliser une présence qui peut être angoissante car inconnue». Il n'en demeure pas moins que les limites existent bel et bien entre habitants de la banlieue: la banlieue forme une entité à l'image de la société globale.

En résumé, on peut dire que la notion de quartier semble inexistante, raison pour laquelle les jeunes désirent partir vers la ville de laquelle ils ont une image peu différente de celle des ruraux. La ville est toujours vue à travers:

- ses moeurs libres (en fait c'est de la banlieue qu'il s'agit),
- ses équipements,
- son école,
- son exclusion économique, la ville est chère,

- son mythe de la vie facile,
- et aussi ses liens avec l'Etat et le Pouvoir Central qui évoquent le sentiment d'exploitation.

Quelques jugements négatifs sur la ville compensent les concepts de louanges et l'exaltation des jeunes quand ils parlent de la cité. Les jeunes rêvent tous d'aller en ville. S'ils n'y vont pas, c'est que les parents les retiennent, qu'il n'y a personne pour les prendre en charge à leur arrivée pour le temps de trouver une fonction lucrative, parce qu'ils n'ont pas pu obtenir une carte d'identitié sans laquelle, disent-ils, «on te met en prison sans même te dire quand tu sortiras»[18].

5-4- Aspirations et attachement à la banlieue

Dans le cadre de la perception de l'espace extérieur, les banlieusards n'imaginent même pas d'aller vivre ailleurs. Seuls quelques-uns pensent arriver un jour (inconnu dans le temps) se rapprocher du milieu d'origine ou de la ville proche des parents. Nous voyons ce que font également les immigrés revenus d'Europe: créer une petite entreprise dans une ville de préférence, même si elle n'est pas très proche des parents; se comporter en matière de consommation comme ceux qu'on a quittés en Europe; faire faillite au bout de quelque temps et devenir ouvriers errants.

L'itinéraire le plus courant par lequel passent les habitants des banlieues depuis leur milieu d'origine est à peu près le même pour tous:

1- bidonville ou rural
2- bidonville
3- médina pauvre
4- médina (quartier riche)
5- habitat traditionnel (renové pauvre)
6- habitat traditionnel riche.

On ne passe pas directement du bidonville au traditionnel même pauvre. Autrement dit, ce type d'habitat qui est le modèle local le plus courant est aussi inaccessible pour les habitants pauvres.

L'étude de l'attachement des habitants des banlieues à leur quartier se dégage clairement de la perception et du classement des quartiers rejetés. En général, on constate une certaine peur de la régression vers des espaces jugés moins bons, et non des désirs à l'égard des espaces perçus comme meilleurs[18] La peur de la régression dépasse de loin l'attraction des possibilités de mobilité.

«Quand on n'a pas où aller, on ne regarde pas trop les conditions de vie dans l'endroit où l'on se trouve. On peut dormir n'importe où, manger ce qui se présente, respecter peu les autres, ou ne pas se poser le problème; se prostituer pour une bouchée de pain, vivre sans savoir où l'on va, désorganisé, ne rien posséder, ni le temps, ni les moyens. On se laisse aller, on prend l'habitude, on

---

18) M. BENTAHAR et P. PASCON «Ce que disent 296 jeunes ruraux», dans Etudes sociologiques sur le Maroc, Rabat, 1971, p. 204.

s'installe malgré soi, malgré les autres et on consomme notre pauvreté, espérant le jour où l'un de nous nous sortira d'ici.»

«Regardez les gens ici. Ils n'ont même pas de métier; des gens à tout faire...il n'y a pas de ministre en tout cas».

Quant aux habitants de la banlieue pauvre, ils habitent un espace qu'on a rempli de sa vie, comme partout ailleurs, mais l'attachement à cet espace est plus fort: le quartier est toujours décrit positivement.

En résumé, l'appartenance à la banlieue[19] est vue comme:

- un fait administratif,
- un espace où l'insertion se fait en dehors de l'individu,
- le quartier représente un aboutissement après un chemin ascensionnel vu de manière très réaliste: on reste «à son niveau» — D'où la description neutre,
- l'équipement ne peut se trouver qu'en ville..
- la ville est vue comme objet de consommation.

---

19) F. NAVEZ-BOUCHANINE, idem, p. 82.

LES MIGRATIONS INTERIEURES ET LE PHENOMENE D'EXODE RURAL EN TUNISIE

Khémaies TAAMALLAH
Faculté des Lettres-Tunis

A - LES MIGRATIONS INTERIEURES

La mobilité de la population en Tunisie constitue un phénomène ancien. Elle s'est développée d'une manière vertigineuse depuis l'indépendance. Ce sont notamment des flux qui se dirigent du sud vers le nord et des régions rurales intérieures vers les villes du littoral oriental. En effet, l'évolution de la répartition de la population depuis 1956, montre que ce sont les régions du Nord-Ouest et du Sud qui se vident de leur population. En 1975, le poids des habitants de ces régions ne représente plus respectivement que 17,6 et 14% du total du pays contre 21,4 et 18,5% en 1956. Au contraire, le Nord-Est et le Sahel ont vu leur importance augmenter sensiblement puisqu'ils groupent respectivement 34 et 21% de la population totale en 1975 contre 29,7 et 20,3% en 1956.

Répartition de la population par région aux differents récensements

Tableau:

Regions	1956	1966	1975	1980
Nord-Est...	29,7	31,6	34,0	33,5
Sahel...	20,3	20,9	21,1	21,1
Nord-Ouest...	21,4	19,6	17,0	16,8
Centre...	10,1	10,9	14,0	14,4
Sud...	18,5	17,3	14,0	14,3
Tunisie entière	100,0	100,0	100,0	100,0

Source: I.N.S. - Recensements 1956, 1966,1975.
- Enquête Population- Emploi 1980.

Nord-Est: Tunis, Zaghouan, Bizertz, Nabeul
Sahel: Sousse, Sfax, Monastir, Mahdia
Nord-Ouest: Bèja, Jendouba, Kef, Siliana.
Centre: Kasserine, sidi bouzid, Kairouan
Sud: Gafsa, Gabès, Mèdenine.

En 1980, on note un changement. L'évolution en faveur des gouvernorats du littoral s'est ralentie tandis que la région du sud ne voit plus sa population diminuer mais plutôt augmenter. Le taux de mobilité inter-gouvernorat mesuré par l'enquête population-emploi 1980 montre bien que celui-ci est moins intense entre 1975-1980 où il est égal à 3,3% qu'au cours de la période antérieur 1970-1975 où il atteignait 4,2%. On a recensé ainsi 208400 migrants dans la dernière période contre 232.000 de 1970 à 1975 soit un taux annuel moyen correspondant de déplacement de 41.700 et 46.100 migrants(14). La migration nette montre que le gouvernorat de Tunis reste le principal **bénéficiaire des migrations internes de population** en recevant 16.300 personnes de plus en 1980 soit un taux de plus de 14,7%. D'autres gouvernorats ont crû sensiblement, dans le sud et le Sahel. Ce sont Médenine et Sousse avec 18%, Gabès (+12,9%), Monastir (+6,1%) Sfax (+5,3%) et Mehdia (+2,4%) ainsi que dans le nord, Zanghouan (+13,7%). Ils représentent les régions attractives. Par contre, **les gouvernorats où le solde migratoire s'annonce négatif se concentrent dans le Nord et le Nord-Ouest**. La diminution est importante à Bizerte (–23,7%), Kef (–25,3%) Béjà (–20,4%) et Siliana (–40,9%) qui sont les régions repulsives. **Le Centre est également une région de départs**: Kairouan (–9,6%), Kasserine (–7,1%) et Sidi Bouzid (–2,3%) ne sont pas épargnés par l'émigration qui alimente les zones d'appel. On remarquera que les migrations traditionnelles de la population dirigées du Sud vers le Nord se sont aplanies et ne sont plus les principaux courants. Le phénomène puise ses sources surtout du Nord-Ouest (régions montagneuses) et du centre semi-aride vers les régions portuaires où de grands investissements ont été consacrés à la mise en place d'une industrie lourde, sidérurgie et raffinage de pétrole à Bizerte-Menzel-Bourguiba, d'une chimie lourde, à Gabès et Sfax, le développement tout azimut d'une industrie de transformation relativement diversifiée et l'implantation d'usines de montage de véhicules au Sahel conjugué d'un réseau hôtelier considérable s'effilent le long de la côte méditerranéenne.

Le phénomène migratoire qui se scinde en exode rural et migrations interurbaines, s'est étendu depuis l'indépendance de la Tunisie en provoquant ainsi une chute du rural et une urbanisation accélérée et pathologique.

B - L'EXODE RURAL
UN PROBLÈME DIFFICILE A MAITRISER

L'exode rural est un problème qui compte parmi les plus importants mais aussi parmi les plus complexes. Il se traduit par des changements dans la distribution spatiale de la population résiduelle et dans la composition socio-profes-

sionnelle de la population active. Il se manifeste en outre par le passage d'un comportement à un autre et d'une structure de société à une autre.

Notre objet est de mettre en lumière les causes de ce type de migration puis les faits socio-économiques et les conséquences.

1 - Les raisons de départ sont multiples:

L'exode rural est important car si la ville attire, la campagne repousse pour des raisons non seulement économiques mais aussi psycho-sociologiques.

a) Le problème économique demeure le facteur dominant:

Il résulte du chômage, du sous-emploi et de la faiblesse du revenu. L'agriculture est le premier secteur d'activité. Elle occupe 35% de la population active occupée en 1980 (contre 37,2% au recensement de 1975). Elle se caractérise en outre par un sous-emploi prononcé qui se révèle par la forte proportion d'emplois saisonniers ou temporaires. Ceux-ci représentent environ les 2/3 des emplois dans ce secteur. Le taux de chômage, selon l'enquête Population-emploi 1980, est plus elevé en milieu rural (13,7%) qu'en milieu urbain (10,4%).

A la précarité de l'emploi vient s'ajouter la faiblesse du revenu dans le secteur primaire. Celui-ci est moins élevé que dans les autres secteurs, «la ville paye mieux quand elle fournit». L'agriculture et la pêche qui emploient un peu moins du tiers des salariés du pays (280.000 personnes sur 889.000) ne détiennent en effet que 11% de la masse des salaires en 1975. (tableau 26).

Distribution de la masse des salaires en 1975

Tableau 26:

Secteur D'activités	salariés		Masse des Salaires (MD)	
	effectif	%	En million de Dinars	En %
Agriculture et pêche	280.000	31.5	68.5	11.3
Industrie manufactrière	173.000	19.4	116.1	19.1
Ciment et travaux Publics	115.000	13.0	66.6	11.0
divers	321.000	36.0	356.5	58.6
Total	889.000	100.0	607.7	100.0

Source: V^{e} plan de développement économique et social (1977-1981).

b) Désaffection des jeunes à l'égard des travaux agricoles.

Toutefois les raisons psychologiques et sociologiques sont d'une grande importance. C'est le phénomène bien connu de détribalisation qui a pour corollaire celui de la ruralisation du milieu urbain ou clochardisation. L'exode rural est également alimenté voire accéléré par la situation de l'agriculture qui reste à son stade archaique parce qu'elle s'est peu modernisée ou au contraire s'est mécanisée et a libéré des bras.

La migration rurale s'exerce aussi en raison de l'attrait de la vie urbaine sur des populations agricoles devenues avides de besoins nouveaux. Il ne s'agit plus d'assurer la substance alimentaire et le vêtement, il faut prendre également en charge l'éducation des enfants et pouvoir prendre les loisirs, autrement le statut social est considéré comme peu honorable.

Par ailleurs, des événements ont aggravé la crise des campagnes:

Des catastrophes climatiques ont affecté la production et le revenu agricole. Ce sont la sécheresse en 1965 et en 1967 puis les innondations en 1969 et en 1971.

En 1980, l'enquête population-emploi a essayé d'appréhender l'ampleur de l'exode rural mais elle ne considère que les échanges et les transferts de population d'un milieu à un autre appartement à deux gouvernorats différents, les déplacements à l'intérieur d'un même gouvernorat sont donc exclus. Les résultats sont donnés dans ce tableau 27.

Courants migratoires entre milieu urbain et milieu rural (1975-1980)

Tableau: 27

MILIEU DE RESIDENCE EN 1980	MILIEU DE RESIDENCE EN 1975		
	urbain	rural	ensemble
Urbain	132.100	28.000	160.100
Rural	25.000	23.300	48.300
Ensemble	157.100	51.300	208.400

Source: I.N.S. Enquête Population-emploi 1980

Près des 2/3 des flux concernent les migrations inter-urbaines alors que l'exode rural ne constitue que 13,4% seulement de l'ensemble des flux, proportion qui correspond à peu près au déplacement du milieu urbain vers le milieu rural (12%).

La sous-estimation de l'exode rural parût ainsi très importante. Elle est dû principalement à la définition du concept population urbaine.

En fait l'exode rural serait plus intense s'il n'était freiné par les problèmes qui se rencontrent en ville: chômage, sous-emploi et pénurie de logement. Plus encore, les envois de fonds des émigrés à l'étranger permettent à des milliers de gens de subsister en subvenant aux dépenses indispensables.

Le départ des ruraux vers les villes est un phénomène naturel qui s'est effectué plus tôt dans les pays développés. Il serait sans conséquences fâcheuses si la ville offrait des conditions favorables, or corrélativement au dépeuplement des campagnes, on assiste à une urbanisation croissante et anarchique.

- En outre, la politique des coopératives a provoqué des départs massifs des campagnes.

2 - Les faits socio-économiques:

Une croissance rurale faible ou négative.

Une analyse de l'évolution de la population rurale basée sur les taux d'accroissement, 1,8% au bout de la période 1975-1980, montre étant donné un taux d'éxcédent naturel élevé un solde migratoire important. La part de la population rurale a diminué, en 1980 elle ne représente plus que 47,5% de la population totale contre 52,5% en 1975 et les effectifs n'ont augmenté que de 111 300 personnes soit un taux d'accroissement annuel moyen relativement faible.

Mais outre qu'elles connaissent un exode rural important, de nombreuses régions sont atteintes par un recul démographique significatif. Alors que jusqu'à 1966 leurs taux d'accroissements étaient modérés, depuis ils ont reculé pour être égaux ou inférieurs à la moyenne nationale: Bizerte (0,35%) Gafsa (1,23%) enregistrent un net recul. Mais c'est au niveau des délégations que le phénomène est surtout apparent. C'est le cas de Ras Jebel (–5,22%), Utique (–0,56%) Menzel Bourguiba (–0,28%) du gouvernorat de Bizerte. D'autres secteurs tels que Amdoun (–0,08%) du gouvernorat de Béjà, Abdaksour (–0,43%), Ksour (–0,27%) du Kef, Rabaa (–1,30%) et Krib (–0,54%) de Siliana ainsi que Nafta (–3,09%) de Gafsa sont le siège d'un recul sensible.

Sur la bordure orientale à croissance élevée ou moyenne autrefois, s'annonce aujourd'hui une stagnation voire un renversement de tendance. Il s'agit des délégations de Sidi Thabet (+0,60%) et Nadhour (+0,29%) du gouvernorat de Zaghouan.

Dans la région du centre, la délégation de Mezzouna (+1,41%) du gouvernorat de Sidi Bouzid et les délégations de Oueslatia (+1,35%) et de Haffouz (+1,26%) du gouvernorat de Kairouan affichent aussi une baisse de leur croissance au recensement de 1975.

Le phénomène de recul démographique relatif aux campagnes tunisiennes, limité jadis à quelques zones du Nord Ouest, a donc fait tâche d'huile avec le

maintien de la précarité de l'économie rurale des bassins intra-telliens et des hautes steppes avec le désenclavement et l'urbanisation de ces régions plus attractives.

3 - Une croissance urbaine accélérée.

Si les migrations inter-rurales sont presque négligeables, les migrations vers les centres urbains sont importantes; les villes sont en effet le siège d'importants échanges. Elles reçoivent les populations des campagnes mais aussi celles d'autres centres urbains.

Le tissu d'aujourd'hui a commencé à se dessiner sous le protectorat. Celui-ci a surtout permis la croissance des villes -ports telles que Tunis, Bizerte, Sousse et Sfax. Ces riches régions agricoles à cette époque ont aussi connu un certain développement. Il s'agit des centres de Béjà, Jendouba, Kef et Bou Salem.

C'est aussi le cas des centres d'extraction minière de Gafsa comme Metlaoui et Rdaief. Par contre des villes traditionnelles qui n'ont pas été investies par la colonisation comme Kairouan, ont une croissance relativement faible et sont devenues plutôt un foyer de départs vers les grandes villes.

Le départ des Européens (Français et Italiens) et des Israélites au moment de l'indépendance crée un vide dans les villes qui est comblé par la population autochtone. L'afflux est tel que les grandes villes, en particulier Tunis et celles du Littoral, voient leurs habitants se multiplier par deux, trois et quatre. Par ailleurs, grâce aux équipements dont bénéficient les petites villes devenues sièges de gouvernorat, l'urbanisation se développe.

L'analyse du volume de la population ne peut donner qu'un aperçu imparfait du phénomène urbain surtout lorsqu'il s'agit de petites agglomérations où la distinction entre villages agricoles et petites villes devient difficile. Toutefois, on peut avoir une idée de la croissance de la population urbaine en se référant au taux d'urbanisation. Celui-ci qui représente le pourcentage de population urbaine par rapport à la population totale, montre qu'en Tunisie l'évolution est rapide: la population urbaine passe de 40,24% en 1966 à 47,5% en 1980. Ce taux d'urbanisation de la population tunisienne est le plus élevé du Maghreb. Ce phénomène d'urbanisation qui y est aussi plus ancien fait que les villes marocaines ou algériennes se développent à un rythme moyen plus rapide que celui des villes tunisiennes. En 1966, 39% des Algériens vivent dans les villes et 29% des Marocains. En 1978, ce sont 47,8% des Algériens qui résident dans les agglomérations de chefs-lieux.

Cependant, la croissance urbaine en Tunisie se caractérise par un déséquilibre entre le littoral et l'intérieur. De 1966 à 1975, l'urbanisation est renforcée dans les régions déjà urbanisées par les implantations touristiques et les industries récentes. Les villes du Nord-Est et du Sahel en particulier présentent un taux d'urbanisation supérieur à la moyenne nationale qui atteint 47,5% en

1975. Il s'agit de Tunis (92,5%), Monastir (76,9%) Sousse (70,5%), Sfax (56,8%), Bizerte (52,3%), Nabeul (48%) et dans le sud Gafsa (56,8%), bassin minier.

La densification de la population urbaine se mesure à travers l'étroitesse de l'espace dans lequel se concentre la population. C'est le cas des cinq plus grandes villes, Tunis, Sousse, Sfax, Nabeul et Bizerte qui reçoivent plus de la moitié de la population citadine -Tunis à elle seule abrite le tiers de cette population.

Mis à part la croissance des grandes villes, l'urbanisation en Tunisie est marquée par un développement des délégations faiblement urbanisées. Le passage d'une société rurale à une société urbaine s'observe surtout par le fait que l'essentiel de la croissance urbaine se rapporte à des délégations dont le taux d'urbanisation est faible (inférieur à la moyenne nationale 47,5%) et le taux de croissance urbaine élevé supérieur à la moyenne nationale 3,5%. C'est le cas de la délégation de Bousalem du gouvernorat de Jendouba dont le taux de croissance urbaine atteint 10,74 M. Il en est de même de Sidi Thabet (8,27) du gouvernorat de Tunisie Sud/aujourd'hui Zaghouan, Kasserine (10,27), Sidi Bouzid (13,25), Haffouz (10,53) etc... Ces petites villes sont devenues les centres d'accueil des populations rurales avoisinantes. Mais l'afflux des ruraux est souvent catastrophique pour ces petites villes dans la mesure où elles ne peuvent leur offrir d'emplois stables. Si certaines ont pu voir la création d'industries comme à Béjà ou à Kasserine ou l'installation d'équipements hôteliers cas de Houmt-Souk à Djerba, la plupart ne connaissent qu'une augmentation des activités services (emplois administratifs, commerces de détail, etc...) Trouvant difficilement un emploi stable les immigrés se livrent à des travaux marginaux qui ne peuvent leur permettre d'améliorer leur situation socio-économique. Avec un revenu très bas, ils ne peuvent acheter ou construire une maison. Ils créent et multiplient l'habitation spontanée de fortune. C'est aussi qu'entre autres, Béjà, Jendouba et le Kef sont entourés de gourbis villes.

L'effondrement de certaines campagnes tient à l'extention des communes urbaines. Dans ces secteurs, la population comptée comme rurale en 1966, est dénombrée comme citadine en 1975, d'où des taux de croissance accélérée pour les autres.

Si intense qu'il ait été, l'exode rural ne semble pas achevé. La population qui relève de l'agriculture reste élevée. D'autre part, l'industrialisation n'est pas achevée non plus.

L'exode rural a une fonction dans la transformation globale de la société. Il modifie ses données spatiales et professionnelles. Il intervient aussi dans les pratiques et les perceptions des individus qui la composent. **L'équilibre démographique et socio-économique du pays est mis en cause dans ses structures anciennes.** Des problèmes d'adaptation se posent. De nouvelles structures économiques et sociales s'établissent. Malgré leur disfonctionnement, les villes

en Tunisie continuent à exercer sur les ruraux un attrait irrésistible. Le processus d'urbanisation que connaît la Tunisie ne différe pas en général de celle des autres pays en développement on rappellera qu'à propos des bourgades possédant quelques emplois de services et ateliers artisanaux et promus au rang de gouvernement (Wilaya), on a pu parler d'urbanisation des campagnes. Cette expression est discutable, il semble plus exact de parler dans ce cas de **«déruralisation des campagnes»**. Un tel phénomène a développé les aspects négatifs du travail dans l'agriculture au profit des autres activités économiques.

Le phénomène de déplacement est dicté par divers facteurs mais le facteur économique est le plus important: recherche d'un travail ou d'un meilleur salaire. **La prédominance des adultes jeunes dans l'exode rural** est frappante. Le taux de sortie est maximum vers la tranche d'âge 25-29 ans (6,7%). Il correspond essentiellement à une émigration masculine pour cette tranche d'âge. Au-delà de ces âges le taux diminue. Il est également faible pour les âges au-dessus de 15 ans (moins de 3%). La proportion à émigrer et à changer de gouvernorat de résidence est d'autant plus forte que la famille est plus jeune et de taille réduite. En outre, on constate un mouvement non négligeable chez les jeunes filles et les jeunes femmes, âgées de 15 à 24 ans. Le taux féminin de sortie atteint alors 5,5%. Les raisons de ces déplacements sont multiples les jeunes filles sont embauchées comme ouvrières dans le secteur industriel et comme employées dans les services (bonnes à tout faire). Mais d'autres raisons justifient aussi ces mouvements: mariages, études etc...

Mais si elles traduisent en premier lieu la recherche d'un emploi, les migrations internes révèlent l'existence d'un désiquilibre régional.

A cette inégalité de développement entre région, doit être rattaché le problème de **disparités en matière de scolarisation.**

– INEGALITE EN MATIERE DE SCOLARISATION:

La structure très jeune de la population tunisienne est lourde de conséquences. En ce qui concerne la scolarisation, le problème est important. La Tunisie a opté pour une scolarisation de masse mais les résultats ne sont pas très satisfaisants surtout dans le milieu rural. D'une part le taux de scolarisation des enfants d'âge scolaire (6-14 ans) évolue peu et même stagne (59,7% en 1966, en 1975); d'autre part, il présente de fortes variations suivant le sexe et suivant les régions. En effet, malgré les progrès réalisés dans ce domaine, le sexe féminin reste défavorisé par rapport aux garçons: près d'une fille sur deux fréquente un établissement scolaire en 1975 alors qu'un peu moins des 3/4 des garçons vont à l'école (70%).

Le phénomène de disparité en matière de scolarisation apparait nettement dans les régions: 11 gouvernorats sur 18 présentent un taux de scolarisation faible (inférieur à la moyenne nationale, 59,9%). Ils correspondent en général, aux

régions de l'intérieur. Les 4 gouvernorats du Nord-Ouest (Béjà, Jendouba, Kef et Siliana) ont un taux inférieur à 55%, mais ils sont dépassés dans leur handicap par la région du centre: Sidi bouzid et Kairouan présentent un taux de scolarisation inférieur à 40%. Les gouvernorats du Sud occupent une meilleure position que ceux qui viennent d'être cités: toutefois ce sont les gouvernorats du littoral qui ont les taux les plus élevés (supérieurs à la moyenne nationale). On relève 80% de scolarisés à Tunis, 73% à Monastir, 68% à Sousse, 66% à Sfax et 65% à Nabeul.

L'insuffisance de la scolarisation à la campagne, comparativement à la ville, est encore plus grande si on distingue la fréquentation de l'école selon le sexe. En effet, si les garçons disposent d'un taux de scolarisation supérieur à 55%, celui des filles en milieu rural n'atteint que 25% en 1975 (tableau)

Taux de scolarisation selon le milieu et le sexe en 1966 et 1975

Tableau:

SEXE	1975			
	URBAIN	**RURAL**	**ENSEMBLE**	**1966 %**
MASCULIN...	82,3	57,6	70,0	73,4
FEMININ...	72,7	25,3	49,3	44,7
ENSEMBLE...	77,6	41,9	59,9	59,7
1966	79,1	47,4		

Source: Recensements.

Pourtant, dans l'ensemble, les taux de scolarisation enregistrés n'ont été rendu possibles comme dans des pays du tiers monde, que par une régression du niveau de l'enseignement dont on observe aujourd'hui les séquelles auxquelles on commence à remédier. La double vocation de l'enseignement primaire (le bilinguisme), la surcharge des classes et l'arabisation de certaines matières notamment ont joué de façon négative. Les effets sont perceptibles aujourd'hui dans l'enseignement supérieur où l'effort de l'arabisation reste segmentaire et n'atteint pas encore les résultats escomptés. Les mêmes problèmes se posent en Algérie qui a réussi à atteindre un taux de scolarisation élevé dans le primaire (70% en 1978) mais qui n'en a pas vu une bonne issue au niveau de l'enseignement supérieur. La scolarisation n'est pas encore généralisée en Tunisie puisque chaque année 30.000 garçons et filles n'accédent pas à l'enseignement.

Aussi l'intensité de l'analphabétisme est-elle encore élevée malgré une baisse importante observée depuis l'indépendance. En 1980, les illétrés représentent en Tunisie un pourcentage notable, près de la moitié de la population de 10 ans et plus (47,5%). L'écart est net entre le milieu urbain où 35% sont analphabètes, et le milieu rural où la majorité est dans ce cas (62%).

Il est frappant de distinguer les hommes des femmes puisque parmi les premiers le tiers ne sait ni lire ni écrire alors qu'une forte proportion d'analphabétes se recrute parmi les secondes (61% en 1980).

La répartition spatiale de la population aussi bien du point de vue de la scolarisation que de l'alphabétisation, précise l'inégalité existant entre les villes où l'effort entrepris dans ce domaine est certain et les campagnes restées pauvres et ignorantes.

Mais l'exode rural et les migrations internes en général, constituant une réaction à l'inégalité de développement inter-régional, **quelles solutions envisagées pour remédier à ce problème?** Déjà avant le 4è Plan (1973-1976), le problème du déséquilibre régional avait été examiné. Il avait été décidé:

- d'orienter les programmes nationaux vers une promotion des régions les plus défavorisées.

- d'adopter des mesures spécifiques pour corriger les déséquilibres régionaux; c'est ainsi que fut créé le FOPRODI ou fonds de promotion et de Décentralisation industriel qui avait pour but de stimuler la décentralisation industriel et de promouvoir la petite et moyenne entreprise.

Toujours dans le sens de favoriser les régions qui ne l'étaient pas, on institua **un programme spécifique de développement rural** (P.D.R.). En outre, les chantiers de lutte contre le sous-développement constituèrent un instrument de régulation du marché du travail dans les régions qui connaissent un taux de chômage et de sous-emploi importants.

Les pôles de développement furent Béjà au Nord-Ouest, Kasserine au Centre et Gabès au Sud. Mais les mesures entreprises dans les années 60 et poursuivies au cours de la décennie suivante ont surtout profité à Gabès et ne se sont pas révélées très efficaces pour Béjà et Kasserine.

A la veille du 4ème Plan, le déséquilibre régional ne s'était pas réduit, au contraire, il semble s'être accru.

Aussi une politique nouvelle fut mise en place. Elle est définie par trois orientations principales.

La première consiste à avoir une vision approfondie de l'aménagement du territoire permettant l'identification des régions économiques, de leurs différentes vocations, de leurs possibilités de développement des grandes infrastructures à y installer, de façon à ce que l'action des pouvoirs public puisse se faire avec

une nouvelle perspective et sur une base rationnelle. En même temps, devait être entreprise une profonde réforme administrative susceptible de foumir un cadre aproprié au développement régional.

La deuxième action propose une réorientation «des programmes nationaux d'investissements dans le domaine de l'éducation, de la santé publique, du logement, de l'alimentation en eau potable et courant électrique ainsi qu'en matière de transport, de manière à favoriser les régions non côtières et plus particulièrement les zones rurales».

La troisième orientation consiste à promouvoir les régions défavorisées par la décentralisation industrielle et le développement des petites et moyennes entreprises, le FOPRODI encouragera la décentralisation par différents moyens, subventions, prêts à long terme etc..., et il suscitera la création d'emplois régionaux.

L'objectif du 5è et du 6è plan de développement économique et social est de continuer l'action entreprise sous le 4è plan c'est-à-dire poursuivre le développement régional appuyé sur la décentralisation administrative et l'incitation à la décentralisation industrielle.

Vouloir freiner l'exode rural c'est donc commencer par s'attaquer aux sources du problème en améliorant l'environnement et l'infrastructure sociale et économique des régions défavorisées afin d'y attirer les investissements privés. Il s'agit d'une entreprise de longue haleine.

L'application de ces mesures se fera sentir plus tard et sous réserve que les pôles de développement se multiplent et soient suffisamment importants pour retenir les candidats à l'émigration.

Bibliographie:

CLEMENT (Pierre) et VIELLE (Paul): **L'exode rural:** Ministère des Finances et des Affaires Economiques, Imprimerie nationale, 1960, Paris.

PICOUET (Michel): Aperçu des Migrations intérieures en Tunisie in **Population** – numéro spécial – le Maghreb – Mars 1971. INED Paris.

SAMIR (Amin): **Le Maghreb Moderne** , les Editions de Minuit, 1970, Paris.

SAMIR (Amin): **L'Economie du Maghreb**, les éditions de Minuit, 1966, Paris.

SCHNETZLER (Jacques): **Le développement algérien** , Masson, collection géographie, 1981, Paris.

KASSAB (Ahmed) et SETHOM (Hafedh): **Géographie de la Tunisie. Le pays et les hommes** – Publication de l'Université de Tunis, 1980, Tunis.

KASSAB (Ahmed) et SETHOM (Hafedh) : **Les régions géographiques de la Tunisie**, Publication de l'Université de Tunis – 1981 – Tunis.

TAAMALLAH (Khémaies): «L'exode rural en Tunisie». in **les migrations internes en Tunisie**, Ministère de l'éducation nationale, 1981, Tunis.

TAAMALLAH (Khémaies): – «Structures sociales en Tunisie».
– «Les minorités européennes en Tunisie». In **Revue Tunisienne de Sciences Sociales**, N° 65, 1981, Tunis.

"LES RAPPORTS VILLE-CAMPAGNE AU MAGHREB" APPLICATIONS AU DOMAINE SAHARIEN

Nadir MAROUF
Université d'Oran

Introduction:

Le rapport ville-campagne indique partout, quand il est étudié en termes de géographie humaine, une partition structurelle.

Quand on voit les formes de sujétion de la campagne européenne, dans l'histoire médiévale puis moderne, il est clair que la logique du capital indique, non seulement les lignes de strates, mais un ordonnancement des espaces de soumission qui restent immédiatement prériphériques à la ville.

Dans le domaine maghrébin, cette logique a été assortie du poids de l'idéologie religieuse. A cela s'ajoute que les groupes sociaux en présence modulent cette partition par des canaux intermédiaires complexes, tendant à médiatiser le rapport ville-campagne. Le cas saharien en constitue un exemple original.

I - Définition du groupe agro-pastoral, interférences entre espace indigène et espace allogène.

La production de l'espace saharien a été réalisée par la superposition diachronique de deux espaces politiques: Celui du pouvoir local propre à la tribu, et celui du pouvoir central, tendant à créer, en compétition avec d'autres pouvoirs centraux, un rapport d'annexion.

Avant l'apparition des formes étatiques d'occupation, **les frontières variaient en fonction du donné écologique:** L'espace tribal évoluait suivant les aléas du pacage, de la transhumance. Cet espace devient politique à partir du moment où des groupes tribaux antagoniques tendent à se disputer des points d'eau ou des voies stratégiques. Ceci se retrouve dans la Steppe où on peut dire que l'espace pastoral est instable, voire même dans les terres de parcours du Tell, c'est-à-dire partout où prédomine le groupe agro-pastoral.

Si les espaces pastoraux se sont prêtés le mieux à des formes d'appropriation collective, ou plutôt d'"usage" collectif, cette indivision ne jouait qu'à l'intérieur du groupe tribal, qui définissait son champ territorial en fonction de trois principes concomitants: principe agronomique, principe pastoral, principe stratégique. Ces trois registres de référence à l'espace sont à la base de "l'aménagement traditionnel" du territoire et s'articulent, suivant le facteur économique dominant, dans des proportions variables.

Là où prédomine **l'agriculture**, la frontière est celle qui sépare le terroir "vivifié" des terres en friche environnantes. C'est **l'espace cultural**: l'activité pastorale y prend une place secondaire, son champ se superpose à l'espace agronomique ou cultural.

Là où prédomine le groupe pastoral, le parcours se définit non pas comme un champ toujours extensible, mais comme un espace vital se reconstituant par translations saisonnières ,discontinues. Le mode d'occupation y étant précaire, aucune trace "volontaire" de l'homme n'y figure.

Les groupes tribaux entrent souvent en conflit quant leur survie et celle de leurs troupeaux dépendent des mêmes points d'eau, des mêmes aires de pacage. En d'autres termes, alors que l'espace cultural se définit comme un champ fixe en expansion, comme **ᶜimâra** ou "terre pleine", "vivante", enclave à l'intérieur des terres en friche ou non arables, c'est-à-dire des "terres mortes", et que la dynamique de ses contours est fondée sur le principe juridique du **ihyâ** ("vivification") **l'espace pastoral,** par contre, ne se définit pas à partir de sa spatialité, mais de sa **temporalité**. C'est pourquoi les conflits y furent plus fréquents et plus violents. Ils sont le résultat d'une rupture d'équilibre (écologique), mais aussi de rapports de force entre tribus dominantes et tribus "satellites".

A l'intérieur de ces tribus, l'existance de rapports sociaux inégalitaires renforce le désir d'expansion territoriale (avec l'apparence d'une adhésion communautaire) jusqu'à dépasser le seuil d'équilibre écologique. Ce "surplus spatial", qui joue le rôle de réserve ou de "provision" et qui ne peut être maintenu que par la force, définit **l'espace stratégique**

La précarité des limites territoriales entre groupes tribaux antagoniques et l'enjeu écologique sous-jacent ont été l'élément pourvoyeur des traditions guerrières, mais aussi des supestructures culturelles, politiques et juridiques. C'est ainsi que les épopées guerrières alternent avec les périodes de trêve, d'où l'importance des "pastoraux" [1] qui portent non pas sur des délimitations territoriales, mais sur une "police de la circulation", un code d'usage collectif des parcours.

---

1) J. BERQUE, Les pactes pastoraux Beni-Meskine – Contribution à l'étude des contrats nord-africains, Imprimerie carbonne, Alger 1936 – également du même auteur: Aspects du contrat pastoral à Sidi-Aïssa, in: Revue Africaine, Congrès de Tlemcen, XXXIX, 1936.

Toute la jurisprudence en la matière est alimentée de dispositions en matière de **servitudes** (droits de passage).

En définitive, nous avons un espace cultural, défini par la territorialité et le droit d'antériorité de mise en valeur (principe de la "vivification" et de la "vacance", un espace pastoral défini par la temporalité et les droits de passage, et un espace stratégique enfin, qui se situe au-delà des besoins immédiats, et dont les groupes dominants s'investissent comme d'un "bien" garantissant des besoins prospectifs à la fois matériels et logiques et qui se définit ainsi comme une "accumulation d'espace".

Ces trois espaces, notamment quant il s'agit du groupe agropastoral, se superposent et forment **l'espace politique** de la tribu.

L'espace politique autochtone est défini ainsi comme la combinaison des trois espaces superposés, avec l'apparition des Etats et des pouvoirs centraux maghrébins, qui se sont constitués sur la base du système marchand et du grand négoce trans-saharien, les grandes dynasties ont toutes eu pour objectif d'accaparer le marché de l'or et des esclaves, et donc les "groupes" transitaires. Les tribus nomades se sont vu conférer alors un rôle économique d'une ampleur nouvelle. En même temps, à leur espace politique originel est venu se superposer (deuxième niveau de superposition) l'espace marchand des pouvoirs centraux.

Ainsi, l'espace politique nomade se constitue en même temps qu'il s'insère progressivement dans l'espace politique du pouvoir central, sa configuration évolue suivant le structuration des circuits nomades qu'organise et diligente ce pouvoir dans le cadre de rapports marchands antagoniques (avec les autres pouvoirs centraux, mais aussi avec les groupes nomades en présence).

Jusqu'à la fin du XVème siècle, l'espace algérien s'était structuré en fonction du système marchand en s'ordonnant autour des pôles urbains, sorte de citadelles fortifiées situées essentiellement à l'intérieur du pays, à la limite des plateaux et du **Tell**. Par la suite, le pouvoir beylical, dont les vertus à la fois administratives (centralisation) et mercantiles (la "course") préfiguraient une occupation de "type colonial", imprima cette logique par le développement des villes côtières.

Du XVIème siècle à nos jours, l'espace algérien est polarisé par les grandes villes portuaires, tout comme le Maroc qui vit plus tardivement Casablanca prendre la relève de Fès et de Marrakech. Dès lors, la ligne qui devait séparer **"Blad sibâ"** de "Blad Makhzen", avait changé de sens. Ce déplacement historique des pôles du centre vers la périphérie a donné lieu, là aussi, à une structuration de l'espace rural et villageois dictée non plus par les rapports marchands mais par les rapports coloniaux. La désaffection de presque toutes les villes pré-coloniales **(Nédromah,Mazouna, Honaïne, Qual'a des Beni-Hammad** etc... en tant que centres d'intérêt économique, provient de ce que les axes commerciaux sur lesquels elles étaient situées ont laissé place à un nouvel "espace utile", tout comme le "Maroc

utile", façonné par LYAUTEY, a remplacé celui des **Saadiens** et du grand **Sidjil-massa**[2]. Ces villes en ruine subsistent encore, là où les traditions agricoles ont pu être maintenues; il s'agit des villes qui avaient leur arrière-pays agricole, c'est-à-dire au Nord. Mais dans la plupart des cas, les villes pré-coloniales n'ont pas pu se reconstituer sur la base d'une communauté rurale stable, malgré la compétence agronomique et les vertus "agrestes" des immigrés andalous, qui, durant le **Reconquista**, y ont essaimé.

Entre ces villes déchues et les gros villages de colonisation qui, presque tous, se situent en bordure des routes nationales et départementales, nous trouvons les fameux **douar**, qui sont eux-mêmes des "météorites" provenant des anciennes bourgades tribales.

Entre le Tell et le Sud, la Steppe a servi de tampon, d'espace intermédiaire ou transitoire, malgré le rôle qu'avaient joué les grandes citadelles urbaines des plateaux limitrophes du Nord. La "vocation" pastorale n'y est pas fait d'éco-système, elle n'y a été en réalité qu'un "accident" de l'histoire.

Aux tribus d'éleveurs qui avaient fui le **kharadj** (tribut) et le régime beylical, ont succédé celles qui, avec les lois napoléoniennes du "cantonnement", ont vu leurs terres de parcours s'acheminer vers le triste sort des clôtures, symbole rénové du **dominium** romain et de la propriété privée, sous les prétextes fallacieux du **"ces nullius occupandi"** que d'aucuns attribuaient à des erreurs d'interprétation juridique (du droit coutumier), ou à de simples glissements sémantiques...

Le reflux des pasteurs vers les plateaux puis vers la Steppe, a correspondu au désir naturel de reconstituer leurs zones de parcours dans une aire géographique qui, simple **no man's land**, n'était pas encore "chargée" juridiquement.

Or, les contraintes de l'autoconsommation ont dicté à ces pasteurs de se circonscrire un terroir, même occasionnel afin d'y pratiquer une agriculture d'appoint. L'organisation villageoise y prit alors une forme nouvelle depuis que le "terroir", élément de fixation partielle, est venu relayer – mais sans jamais le faire disparaître – le troupeau.

il ressort en definition de ce bref panorama que l'espace saharien, l'espace steppique et l'espace tellien, ont tour à tour été façonnés par l'histoire, à travers des polarisations variables qui expliquent leurs évolutions parrivollères certes, mais aussi le noeud gordien de leurs interférences.

II - La société Oasienne est-elle "rurale" ?

Si le procés d'implantation est subordonné, tout au long de l'histoire oasienne, aux contraintes du milieu naturel, l'acteur social y a pris, cependant, une part

(2) D. SARI, Les villes pré-coloniales de l'Algerie occidentale, société nationale d'Edition et de diffusion, ALGER, 1970.

non négligeable. Et si sa contribution s'est de tout temps inscrite sous le sceau du règne nomade, il n'a pas été pour autant un agent docile obéissant aveuglement à celui de l'écologie. A cela s'ajoute l'action quasi-permanente, mais discontinue, des immixtions politiques opérées à distance, et les tentatives sans cesse renouvelées d'insertion étatique par les pouvoirs centraux des villes.

Cette trame tri-dimensionnelle donne en effet, à l'écologie, la place qui lui est due: l'existence d'une enclave agricole au milieu de désert aurait pu faire penser à ces sociétés reliques, et singulièrement à ces communautés rurales définies par ENGELS. Une justice distributive du produit agricole y serait assurée par une caste autochtone, dans le cadre d'une économie d'autoconsommation et d'un système d'organisation politique de type autarcique.

La société qui nous occupe n'est une communauté rurale qu'en apparence. Elle a été façonnée par l'action conjuguée de deux pouvoirs exogènes, l'un d'obédience tribale nomade, l'autre étatique; aussi les formes superstructurelles qui président au fonctionnement de l'économie agricole locale constituent-elles des «greffes» surimposées, et non un effet d'éco-système. L'intelligentsia immigrée (chorfa, merabtine, et autres personnages éminents venus des cités maghrébines) constitue le sous-produit du système étatique, et leur «évacuation» vers les oasis est pour la plupart due aux viscissitudes politiques et hégémoniques métropolitaines. La présence d'esclaves, pour une bonne part «affranchis» par le travail agricole, est par contre intimement liée au règne nomade. Celui-ci, se manifestant tantôt par la déprédation tantôt par des alliances avec les notables locaux au gré des circonstances, ne peut se reproduire socialement, politiquement et économiquement que par l'élargissement de la base de ce qui constituera pour lui – comme pour les pouvoirs centraux du reste – un «grenier». A ce titre, son intérêt n'est pas fondamentalement antagonique par rapport à celui de l'oligarchie politicomystique ou confrérique locale, dans la mesure où les «arrières» (en pourvoyant à la force de travail nécessaire importée du Soudan) sont assurés par le premier en vertu du quoi, le rapport trubutaire imposé par lui se trouve en quelque sorte légitimé.

Mais si un tel rapport suggère une certaine allégence au pouvoir tribal nomade, celui-ci, contrairement à l'allégeance aux pouvoirs centraux, manque de fondement idéologique: elle reste purement contractuelle, et lorsque le contrat est rompu, apparaît alors ce qui sous-tend en définitive le rapport d'allégeance tribale: la violence physique. D'autre part, allégeance et contrats tribaux ne s'opèrent que partiellemnt, c'est-à-dire à échelle réduite: telle tribu autonome (par rapport au pouvoir central) soumet, à une période déterminée, tel ensemble de **Ksour** représentés par tel **cheikh** (marabout) ou tel **cherif** éminent (considéré soit comme hostile soit comme allié); telle autre tribu nomade soumettra un ou plusieurs autres **Ksour**, tandis que l'allégeance au pouvoir central s'exerçait, tout au moins durant une longue période historique, sur une base territoriale, et affectait à ce titre

l'ensemble des oasis considérées. A ceci s'ajoute que les deux modèles d'allégeance (tributaire étatique et tributaire nomade) ont de tout temps coexisté sans jamais de télescoper, l'action de ces deux pouvoirs s'exerçant, l'un sur une base de violence militaire, l'autre sur la base d'une violence idéologique converge dans une finalité de pompage fiscal en nature. Mais alors que le premier n'entend appliquer aucune éxonération, le second accorde l'exonération fiscale aux notables locaux (**chorfa**, merabtine).

Quoique cette question soit reprise dans le cadre d'une synthèse ultérieure, nous avons privilégié à dessein une période particulière de l'histoire du Maghreb pour caractériser la région étudiée. Cette période fut, selon nous, déterminante pour la formation sociale du Touat-Gourara-Tidikelt.

Cependant, elle répond partiellement à la question posée initialement quant à l'hypothèse d'une communauté rurale. Car si celle-ci est réfutée pour la période qui va du pouvoir idrisside (premier pouvoir central au Maghreb ayant eu quelque impact sur les oasis) à nos jours, reste-t-elle plausible pour la période antérieure? Une chose certaine est que le règne nomade sur les enclaves sédentaires sahariennes est très ancien. Hérodote décrit les oasis complantées de palmiers, et composées de villages habités par des «négres» asservis par les nomades «gétules». Cependant, la pratique exclavagiste par les groupements nomades africains si elle remonte à la nuit des temps et si elle s'est maintenue jusqu'à nos jours, n'est pas liée, comme semblerait le croire l'école éco-développementiste, à l'ampleur des tâches hydrauliques. En effet, si le déspotisme hydraulique se «justifiait» par les contraintes climatiques, et par la nécéssité consécutive de mobilser -y compris par la violence- une masse de main-d'oeuvre importante, comme seule garantie de «l'oekoumène», on pourrait se demander alors pourquoi ces nomades ont choisi d'implanter leurs terroirs là où cette main-d'oeuvre fait défaut, et pourquoi ils n'ont pas obéi à la loi du «tropisme écologique».

Par ailleurs, les contraintes naturelles étaient moins évidentes du temps d'Hérodote que maintenant, si l'on en juge par les lectures hydrographiques anciennes. D'autre part, là où les rapports esclavagistes ont été les plus déterminants dans les modes de production dits «asiatiques», c'est précisément dans des régions du monde où la mobilisation massive du travail ne pouvait pas être dictée par des considérations climatiques ou hydrographiques (Egypte, Asie mimeure, etc.) dans la mesure où ce type de contrainte était négligeable.

S'il est vrai que le modèle «idéal» des modes de production esclavagistes nous est fourni par les pouvoirs étatiques ou impériaux à forte centralisation politique, les rapports esclavagistes nomades, au niveau des enclaves sahariennes, n'en donneraient-ils qu'une image embryonnaire?

Avons-nous alors affaire à ces mêmes rapports esclavagistes séquellaires, voire «momifiés» de l'Ahaggar? Dans ce cas, la présence d'esclaves dans le

Gourara-Touat-Tidekilt devrait-elle être considérée comme de simples «accidents de parcours» (comme celui de la «maladie du pied» des gens de **KANKAN MOUSSA),** ou tout simplement comme un moyen terme, une forme transitoire permettant de faire fonctionner une agriculture de «service», la forme finale étant alors la destination des esclaves aux marchés urbains ?

Pourtant, quand on examine à distance cette multitude de «cratères» que forment les évents des **foggara**, quand on voit la somme de travail qui a été fournie pour creuser, de main d'homme, des milliers de kilomètres des galeries. Quand on pense que toute cette infrastructure ne représente qu'une infime partie du réseau que les sables ont enseveli, quand on pense enfin à la fréquence des opérations de curage et d'entretien pour chaque foggara vivante, on ne peut résister au sentiment que ces «greniers» n'ont pu être conçus que pour ravitailler les tribus de passage. L'allure imposante des **ksour** et des **kasba** seigneurales, comme les enceintes élevées de ces dernières, tout comme les haies à glacis qui ceinturent les remparts, montrent bien que, par delà leur finalité fiscale, ces terroirs touatiens, gourariens et tidikeltiens ont eu pour autre finalité de nourrir une population sédentaire de plus en plus abondante.

Axe primordial pour les échanges entre **l'ahaggar** et les tribus sud-tunisiennes, **Aoulef** a persisté dans ce rôle de tansit, jusqu'à une date récente. Plaque tournante pour les communications et routes commerciales entre le Soudan (d'où venaient poudre d'or, esclaves, épices et étoffes) et les capitales du Maghreb central, le **Touat** a servi de relais économique et d'arrière-pays à **Sijilmassa** et au **Tafilalet**, tandis que **Timimoun** et la région du Gourara constituaient la structure d'accueil idéale pour les tribus caravanières de la steppe oranaise.

D'un autre côté, la physionomie rurale de cette région indique que celle-ci s'est bâtie sur une base agricole d'auto-subsistance. De l'économie d'échange ou de la base paysanne qui fut l'élément déterminant? Du pouvoir nomade ou de la base rurale sédimentaire qui confère à ces oasis une réalité de terroir? Lequel a contribué de la façon la plus décisive à la prospérité relative de cette région dans le domaine agricole?

Il est difficile de dire lequel de ces deux types économiques fut le plus important. Il est certain toutefois que l'effet de leur association n'apparaît pas seulement dans l'économie, mais aussi dans le domaine politique.

Néanmoins, le «retour à l'histoire» nous paraît être le moyen indispensable pour fixer les moments privilégiés de l'histoire sociale des oasis occidentales, ainsi que les pesanteurs sociologiques que cette histoire recèle.

III - Variants historiques et invariants sociologiques:

Depuis les Gétules, les Oasis occidentales ont servi tour à tour de lieu de refuge et de lieu de pillage. Lorsque le Maghreb était secoué par les guerres, les

populations minoritaires ou déchues immigraient sous le signe de la défensive. En temps de paix, la déprадation nomade prenait le dessus et s'inscrivait sous le signe de l'offensive. Temps forts et temps faibles du modèle d'occupation alternaient ainsi au rythme des dynasties musulmanes dont la retombée locale se faisait sentir, par-delà les relèves tutélaires et par-delà les changements de polarité périphérique, sur un même fond d'allégeance. A la mouvance nomade, s'ajoute celle des situations politiques, toujours précaires, faites d'alliances et de contre-alliances. Aussi voudrions-nous en rendre compte succinctement à travers les repères historiques les plus saillants.

Au moment où les Zénètes nomadisaient autour des Oasis, une relative sérénité semble avoir marqué cette période représentée par l'association, au sein de la même communauté, de la pratique commerciale (pour la faction nomade) et des tâches agricoles (pour ceux qui se sont progressivement installés). On pouvait alors parler de «Palestine Touatienne» dans le sens où elle recueillit en son sein des communautés nomades ou immigrées, l'une ou l'autre marquées par un sentiment de «refuge» que ne pouvaient contrarier alors ni les empires exogènes du nord, en voie de dislocation (Byzance), ni les formations politiques autochtones, trop jeunes ou trop frêles pour s'immiscer dans le domaine saharien.

Avec la conquête musulmane, le peuple zénète a voulu donner à son éxistence sédentaire une consécration politique en fondant une ville, **Sidjilmassa**, qui fut restée depuis lors et jusqu'au règne **alaouite** la métropole des oasis occidentales.

Durant ce mandat, sidjilmassa est passée de l'autonomie la plus radicale, qu'elle eut du mal à maintenir et à arracher à l'influence idrisside, au sort des «poupées russes» qu'elle connut plus tard avec les Ummeyades. Elle a été mêlée depuis à des intrigues politiques qui l'ont maintes fois divisée, jusqu'à sa dissolution totale.

Bien avant les Saadiens, elle a connu quelques moments de faste: **Ibn-Batoûta**, de passage à Sidjilmassa, décrivait son site, l'étendue de ses palmeraies, et le raffinement de ses gens.

Ce raffinement n'était pas gratuit puisqu'il avait ses assises culturelles et ses adeptes. Une anecdote à mettre sur le compte du même **Ibn-Batoûta** fait état de l'hospitalité qui lui fut accordée par le jurisconsulte **Abou-mohammed El-Bechri** (vers 1352, époque mérinide) et dont il avait connu le frère auparavant dans la ville de **«Foughanfou»** d'un commerce d'envergure internationale.

L'instauration, au 8^{e} siècle, du règne idrisside inaugure sur le terrain du Maghreb la première transposition d'un mouvement séparatiste venu d'Orient qui trouve un appui sérieux au sein d'un schiisme autonomiste en la personne des Ubéïdites **(Ubéïdillah**, le **«Mehdi»).**

Sidjilmassa et les zénètes **Miknassa,** dans le seul but de sauvegarder leur indépendance, prirent le contre-pied de ce mouvement en optant pour l'allégeance à Baghdad.

Cette réplique ne manque pas de se généraliser et de contre-balancer la dynastie idrisside, puisque l'Espagne Umeyyade, encore fidèle au Califat, finit par confisquer -avec la complicité des zénètes **Maghraoua**- l'hégémonie du Maghreb aux héritiers du **chérif idriss.**

Cet «ordre oriental» suscite à son tour les contestations venues de **l'«intérieur»**: formée par Ibn Yacine aux confins maliens dont elle est issue, l'armée almoravide (**Al-Mourabitûn**: à l'origine combattants pour une fois rénovée, un peu à l'image des «Cheveliers de Malte») d'obédience berbère «Sanhadjienne», saccagea **Sidjilmassa** et toutes les autres capitales régionales représentées par le pouvoir allogène. Cette nouvelle dynastie donna naissance à une multitude de mouvements **autonomistes,** qui se réclamaient peu ou prou du fondateur (**Yûsuf Ben Tachfine**) de Marrakech.

De nouveau, à l'instar des Umyyades, un coup de barre vers le centralisme est marqué par la relève «almohade» (**Al Mouwahhidûn**) avec **Abd el-Moûmen Ben Ali.**

L'unitarisme almohade ne pouvant durer longtemps sur une echelle aussi vaste que le Maghreb, de nouvelles scissions vinrent ébranler l'ordre établi par Abd-El-Moûmen, à l'issue desquelles une faction d'origine zénète, celle des **Béni-Merine,** et toujours au nom de ce même autonomisme venu de l'intérieur, imposa sa suprématie et se donna pour métropole du Maghreb l'ancienne ville de Fès.

Ce nouveau centre de gravité, finissant par endosser les mêmes tares que les pouvoirs urbains précédents, fut disputé à son tour par des polarités antagoniques, au nom du même souci d'autonomie, et gravitant autour de Tlemcen avec les **Béni-Abd-Al-Wâd** (Abdelwadites, du souche zianite), et autour de Tunis avec les **Beni-Hafs** (Hafcides)

Les luttes hégémoniques et la dispute entre ces trois métropoles des aires d'influence s'exacerbèrent sur le terrain saharien, notamment sur ses oasis et ses axes routiers stratégiques pour le commerce par tribus nomades interposées. Dominées plus que jamais -à travers les intrigues de cour- par les rapports marchands, ces trois formations politiques, qui préfigurèrent jusqu'à l'ère coloniale la structure tripartite du découpage politique du sol maghrébin, devaient composer impérativement -sous peine de disparition- avec ses pouvoirs flottants et versatiles que constituaient les tribus nomades, qu'elles fussent d'origine saharienne ou hilalienne.

Ce rôle stratégique de contre-pouvoir dévolu à ces groupements nomades plus ou moins autonomes explique en grande partie l'impunité, voire la complicité, dont ils bénéficiaient de la part des oligarchies urbaines, chaque fois qu'ils

jugeaient utile de mettre à sac les populations ksouriennes et de soumettre celles-ci à leur fiscalité et à leur volonté politique. A ce tableau général, la seule exception connue fut celle qui amena les Hafçides à soumettre **manu militari** l'ensemble des populations des ksour (Touat-Gourara -Tidikelt) y compris les tribus hilaliennes environnantes, qui furent pour la première fois contraintes (à leur tour) de payer tribut au prince.

Ce chassé-croisé permettant circonstanciellement une part du «gâteau» aux factions nomades environnantes constituera la toile de fond «ne varietur» pour les sociétés ksouriennes.

Même le pouvoir saâdien ne l'enraiera pas. Il ne fera au contraire que l'accentuer: soulagé doublement par l'Empire Ottoman qui, dressant ses pavillons (début 16 siècle) au Maghreb Central et en Ifrikia (Algérie, Tunisie), était préoccupé tantôt par la flotte espagnole (ce qui permit un moment de répit pour la dynastie marocaine), tantôt par l'organisation territoriale du Makhzen (ce qui augure un modus vivendi qui ne se satisfait pas du principe «absentéiste» d'allégeance) le roi Al-Mansour se donna alors une double vocation en choisissant l'ancienne capitale almoravide, Marrakech; contrairement aux fondateurs de cette dernière, il voulut la placer sous l'emblème arabe de la primogéniture, ce qui constitue, tactiquement au moins, un retour aux sources (de l'Islam). Mais comme les messianismes et les croisades vont, comme pour les musulmans d'antan, de paire avec le négoce et l'éthique marchande, on comprendra aisément l'importance que jouera politiquement l'entité nomade, vu l'ampleur économique de sa mission.

L'Empire Saâdien régna alors en maître incontesté sur tout le Maghreb occidental. Il annexa le Soudan, pour mieux faciliter les échanges de produits entre le Nord et le Sud.

C'est l'époque de l'islam conquérant qui reprend son second souffle après avoir perdu l'Espagne. C'est aussi l'époque des splandeurs royales et architecturales, des grands travaux qui marquent la construction imperiale; c'est enfin-conséquence logique-l'époque la plus industrieuse d'importation des esclaves et de la poudre d'or.

Eternelle plaque tournante entre le Sud et Nord, le **Touat**, alors province de Sidjilmassa, sera un secteur privilégié de la fortune saâdienne, et participera indirectement, grâce à une mobilisation d'esclaves conséquente, à la période de faste; c'est l'ère des grands travaux hydrauliques et du «rush» démographique. On y voit pour la première fois apparaître une réglementation, des «changes», qui culminent dans la tarification des esclaves. Le cours marchand en est précisé suivant la conjoncture et avec force détail (classification par âge, robustesse, beauté physique, etc.).

Enfin la dynastie alaouite, en redonnant à Fès le rôle de capitale, ne rompit aucunement avec la tradition «chérifienne». Bien plus, elle hérita des structures

sociales, économiques et politiques dont la dynastie précédente imprégna les oasis occidentales, et tenta -avec certes moins de fortune- à en assurer la relève.

Ravagée par des luttes intestines dont témoignait la formation ça et là de mini-sultanats, elle fit face à ces tentatives d'émiettement national,et essaya tant bien que mal à se maintenir dans le sillage des routes commerciales que lui avaient tracées les rois de Marrakech.

Aussi les oasis occidentales connurent-elles, en dépit de l'alternance des razzia tribales et de «l'obligeance fiscale» à l'égard du Prince, quelques moments d'autonomie de fait. Quand le pouvoir de Fès parvenait à se relever des querelles anémiantes du palais, son absentéisme à l'égard des Oasis occidentales laissait alors place à une assiduité «administrante» et à un zèle bureaucratique marqué par les «missi», les recenseurs, les gouverneurs, et la recrue locale, les uns sillonnent inlassablement l'espace qui sépare le royaume des ksours, les autres préparent **diffa, mouna,** et **achour.**

IV - Les pesants sociologiques du changement: retour à IBN-KHALDOUN.

L'histoire -bataille de manuels scolaires ou didactiques- laisse entrevoir, soit pour l'intelligence des faits, soit parce qu'ils ne sont pas saisis correctement, une qualification des acteurs du drame maghrébin en termes de groupe éthnique ou de groupement territorial.En fait, cette catégorisation n'est qu'apparente et ne parvient pas à fixer les véritables protagonistes et les véritables clivages politiques. L'intérêt relativement récent porté à une relecture d'**Ibn-Khaldûn** montre le malaise ressenti à l'égard des vieux clichés et des vieilles grilles d'interprétation.

Car, par-delà l'éthnocentrisme qui préside aux luttes hégémoniques, par delà les discontinuités monarchiques ou politiques, les ruptures violentes et les mouvements de bascule, (l'étiologie du changement s'estompe derrière l'opacité événementielle, dont la persistance laisse apparaître des causalités entre faits purement contingents, ou **vice-versa**) il faut déceler l'invariant sociologique du changement.

A première vue, la contestation (du pouvoir en place) tire toujours sa substance, si non sa genèse, de l'intérieur, de l'arrière-pays, comme matrice du nationalisme.

A l'origine, le schisme apparaît part conséquent comme une plate-forme idéologique suscéptible de reconduire la partition éthnocentriste, seule transparente. Du reste, les «changements» de régime semblent assez bien ressortir de cette partition. Ainsi nous pouvons mettre en évidence la série chronologique des couples d'opposition, en représentant le premier terme par l'entité autonomiste ou séparatiste, le second par le pouvoir en place: **Miknassisme** contre tandem,

Ubéïdisme-Idrissisme; Mûrabitoûn contre Umeyyades et alliés: **Mûwahhidûn** contre **Mûrabitoûn; Beni-Merrin** contre **Mûahhidûn, Maâkiliens** (arabes) puis Saâdiens contre **Beni-Merrin; Alaouites** contre **Saâdiens.**

Exception faite pour les deux dernières dynasties, qui se réclament d'une origine arabe chérifienne et pour la première qui vient effectivement de l'Est, nous avons affaire à des formations autochtones d'obédience berbère.

Cependant, on remarquera aussitôt que la ligne de clivage éthnocentrique s'estompe quand on voit de plus près le rôle joué en sourdine par chaque faction; par exemple, le **mehdi Ubéid-Allah** bien que s'inspirant du **kharédjisme**, tire sa substance d'un mouvement autonomiste autochtone, ce qui ne l'empêchera pas de composer avec **le Chérif Idriss,** venant de Baghdad. Notons également que les **Umeyyades**, qui se réclamaient initialement du purisme arabe, (au même titre que les **Idrissides**) ont pris appui sur les **Zénètes Maghraoua** pour confisquer le pouvoir aux **Idrissides**, se réclamant de la même origine orientale. On voit bien que la partition ethnocentrique ne résiste pas à l'analyse, puisque les trois dynasties suivantes, **Al-Mûrabitûn, Al muwahidûn et Beni-Merrin** fondées respectivement par **Yûsûf-ibn-Tachfin, Abd-Almoûmen** , et **Abou-Yahya** (le sultanant **Abdelwadite,** d'obédience berbère et contemporain des **Mérinides**, étant conduit alors par **Yaghmoraçan**) tirent leur origine de tribus berbères, souvent communes par ailleurs, tout en reproduisant à leur compte les modalités éthnocentriques du conflit politique.

Ainsi prenant au départ appui sur le référent éthnique, cette partition, au cours de son évolution, se brouille de compromis et d'alliances atypiques.

Ibn-khaldoûn nous suggère pourtant une autre partition qui a l'apparence de ne présenter qu'un angle différent de la première: **Badawa** et **Hadar**, "ruraux" et "citadins". Le développement marchand, l'affirmation de l'entité urbaine et l'exacerbation du conflit sur le thème de cette opposion confirmera d'ailleurs, à titre posthume, les vues de l'historien arabe. Mais qu'en est-il au juste?

Ce qui précède montre que le donné éthnique est un élément de mobilisation pour la prise de pouvoir. Une fois celui-ci pris, on voit se reproduire le style de pouvoir précédent, de sorte que, à quelques variates près, on peut dresser un profil-type des pouvoirs des villes.

D'essence marchande, ce pouvoir marque le primat de la sédentarité. Celle-ci et une condition **sine qua non** à l'accumulation marchande. Elle prédispose également au lucre, au luxe et à la vie d'apparât.

Par ailleurs, la citadinité ne se différencie pas du monde rural par le seul modèle de consommation. Le modèle de pouvoir conféré à la ville, compte tenu des moyens logistiques dominants, et jusqu'à ce que la Régence Turque imprègne le Maghreb musulman d'un nouveau style d'occupation, n'a d'autre alternative que celle de l'allégeance; ainsi, ce qui distinguait **Bled-el Mahkzen** de **Bled-es-**

Sîba (termes relativement récents), c'est d'une part l'espace d'occupation militaire et administrative, généralement la capitale et les franges suburbaines, et d'autre part tout le **no man's land**. Pour qu'une telle allégeance puisse s'exercer, il lui faut un substrat idéologique puissant, plus efficace et moins coûteux que l'armée: l'idéologie religieuse.

C'est pourquoi le pouvoir originaire est dévolu aux **chorfa.** le **Chérif Idriss** est venu d'Orient sous le double signe du séparatisme et de l'ordre califal, astuce doublement efficace, puisque par le premier acte, il cautionne, chemin faisant, l'idée d'un Maghreb indépendant des **Califs** de Baghdad, et par le deuxième, il renoue avec la tradition orthodoxe fondée sur le principe de légitimité politico-religieuse.

Mais un pouvoir fondé sur l'allégeance reste fragile, d'autant plus que les territoires soumis sont lointains. d'autre part, le pompage des récoltes tempère quelque peu le principe de soumission. mais les vélléités de remise en cause du pouvoir, même si elles ne portent que sur des revendications comme toute fiscales, ont besoin d'un substrat idéologique fondé lui aussi sur le principe de l'égitimité, ils ont besoin d'un contre-discours idéologique.

La plate-forme de ce contre-discours réside dans le contre-pouvoir que constituait progressivement le mouvement **almoravide**. Né d'une conviction religieuse profondément musulmane, il renoue cependant avec une tradition berbère fondée sur le culte du Saint fondateur. le messianisme des temps anciens laisse place à un **mehdisme** partout présent en Afrique, y compris en Afrique Noire, qui, prenant le **ribât** comme lieu de prière et de retranchement militaire, s'est fixé pour mission de donner à l'Islam une couleur locale. cette mission, parce que faite de mysticisme et de hauts faits d'armes, a contribué à cette renaissance du culte du saint éponyme.

Derrière ces procès mystico-militaires, nous saisissons en même temps l'émanation, à partir du "dedans" cette fois, d'un contre-pouvoir, relayé à la base par une contre-légitimité...

Ce double procès constitue l'expression, sur le terrain politique, d'une lutte antagonique marquant la primauté arabe des postes de commandement. les processus des officiers autochtones, et leur contribution, faite de zèle et de bravoure, à la diffusion de l'Islam, devaient déboucher sur des prétentions politiques en retour, comme le principe de l'égitimité était "bloqué" au niveau d'une minorité, l'alternative était désormais celle de se placer sur le même terrain légitimant, mais en choisissant d'autres armes, la nouvelle partition qui s'opère alors entre les mûrabitûn et les Chorfa n'est que la transposition mystico-religieuse d'une partition fondamentalement politique qui s'opère en définitive entre deux formes de l'égitimation; la miritocratie et le lignage, l'ancêtre éponyme et l'ordre généalogique.

Au niveau du monde rural, ces deux entités sont apparues clairement sous leur jour politique, particulièrement dans les oasis. elles ont fini par s'estomper en égard à leur vocation clientéliste.

Au niveau des villes, ces clivages se sont estompés plus rapidement puisque, le projet étant essentiellement un projet de pouvoir, la référence à celui-ci ne se faisait plus en fonction de cette partition.

La nature comme l'essence du pouvoir urbain englobe des groupes de référence sous la même enseigne, et apparaît plus que jamais évident le clivage fondamental, qui est défini par le secteur fiscal: ceux qui pompent (ville), ceux qui sont pompés (Campagne).

La conscience paysanne, notamment celle des **ksours**, évoluait toujours avec un décalage "de partition": au moment où s'exprimait sur le terrain des villes un langage politique où le groupe d'intérêt primait nettement sur le groupe de référence ethnique, l'espace ksourien s'engourdissait dans un déchiffrement démodé:

Pendant que le Maghreb gagné à la cause Almohade, l'Espagne musulmane prenait le leadership, et une rivalité cruelle s'instaura entre son roi **Al-Mamûn** et celui de Marrakech, Yahya. Quel rapport pouvait avoir une telle rivalité avec les Oasis occidentales? Les factions prenant position – comme toujours, – , les **Djochem** et **kholt** (hilâliens) soutenaient **Al-Mamûn** alors que les **Sefiane** soutenaient Yahia de Marrakech, ces derniers étant de souche berbère. Nous voyons qu'au départ la rivalité se place au dessus des considérations éthniques. C'est le jeu politique et stratégique qui commande de prendre pour support l'entité ethnique contraire à celle de l'adversaire. Cela veut dire que les Hilaliens auraient pu tout aussi bien passer dans le camp de Yahia et les Sefiane dans celui **d'Al-Mamoûn**. Il se trouve que la distribution se soit faite sur cette base. L'assassinat par le camp adverse d'un des **Djochem** leur permit d'avoir un héros et un martyr, et, en se donnant pour nom de guerre celui de leur contribule, ils marquèrent ainsi par un acte politique la date de départ d'un conflit qui a marqué le **Touat-Gourara-Tidikelt** jusqu'à la période actuelle. Désormais, tout ce qui est de souche berbère est assimilé aux **Sefiane**, les arabes étant assimilés, eux, aux «**Ihamed**» (non éponyme), les populations rurales furent condamnées à accepter l'un ou l'autre camp et à se mettre aux aguêts, la violence d'une telle épopée ne pouvait pourtant pas s'expliquer par la rivalité initiale entre deux monarques lointains, ni par l'assassinat d'un individu car cet événement est venu à point nommé exacerber des conflits latents, dont il a servi de catalyseur. Dans les oasis occidentales, un vieux conflit fait que cet incident trouva un écho favorable: lorsque les premiers arabes furent installés au **Touat,** ils ne s'assimilèrent que très difficilement au **Zènètes** qui les y précédaient: aussi dressa-t-on une étiquette céréalière faisant appeler les premiers **Mahboub** (gens de grains, dans le sens "mangeurs de céréales") et les seconds **"Malûl"** (mangeurs de "drimn", graminé méprisé par

les nomades). C'était alors la première lecture qu'on pouvait déceler dans l'espace de première colonisation du **Touat.**

Depuis, ce clivage donna le ton aux règles de servitudes et aux modalités d'implantations: les immigrés étaient "dispatchés" suivant l'origine, et on leur donnait ainsi une "appartenance" de fabrication locale, les implantations de **ksour** dépendant en grande partie de cette partition. Plus tard, le marboutisme qui élit d'abord domicile chez les **Maloul** finit par s'imposer dans le camp des **chorfa.** mais les soubassement bipolaires subsistent, à telle enseigne que le royaume alaouite désigna deux gouvernements un pour les Maloûl, devenus (bien évidemment) **Sefiane**, et l'autre pour les **Mahboûb,** s'apparentant aux **Ihamed**. L'armée française eut affaire à ces deux hiérarchies de commandement et a combattu séparément contre l'une et l'autre.

Ainsi, en passant du centre (du pouvoir) à la périphérie (**les ksours**) nous avons la série d'étagements des couples d'opposition suivants:

- **Umeyyades** d'Espagne contre **Umeyyades** de Marrakech.
- **Sefiane** contre Kholt (Djochen)
- **Sefiane** contre **Ihamed**
- **Maloûl** contre Mahboûb

Conclusion:

Par delà la répartition des mouvements d'obédience autonomiste, le maraboutisme a survécu à la dynastie qui l'a vu naître. D'abord éxutoire pour la légitimité du pouvoir et pour contrebalancer celui que monopolisait le conquérant allogène, il se démultiplia au niveau des microcosmes régionaux: castes et élites autochtones se frayant un chemin "institutionnel" dans la hiérarchie nobiliaire.

Chorfa et merabtine se disputant l'audience auprès des fidèles locaux, étaient en fait bâtis dans le même moule politique, et répondaient aussi bien l'un que l'autre, de la part du pouvoir central à la mission qui leur fut confiée, assurer l'allègeance par la liaison spirituelle. En contrepartie, cette classe était exempte d'impôt. d'ailleurs, le trop-plein ne se justifia pas tellement durant les débuts de la période alaouite, et comme l'assiette fiscale devait s'élargir pour les besoins de la Cour, on eut quelque peu tendance au malthusianisme, et les cautions politiques de **chorfa** ou le **Merabtine** ne faisaient au compte-goutte.

En définitive, les dyades: **Arabes, Berbères, Chorfa Merabtine** et Ruraux (Badawa) - citadins (Hadar) se superposent idéologiquement et non de façon topique. ils constituent ainsi les trois modalités de la dialectique khaldoûnienne. le rapport ville-campagne qui subsume les autre couples d'oppositon, en constitue la contradiction fondamentale. la dynamique de cette dialectique s'est opérée

avec les mouvements de décolonisation sous le signe de la «positive», dans la mesure où par-delà les péripéties "politiques" de telles oppositions, c'est la jonction qui s'est opérée entre le patriotisme rural et la conscience de civilisation des Cités musulmanes qui a donné naissance aux méthodes du nationalisme moderne. Celui-ci a mis cependant momentanément au grenier le débat ville-campagne mais n'a pu l'évacuer. Le débat actuel redonne à la dialectique khaldounienne une acuité nouvelle, une acuité de lutte de classe, sur un mode de disparités régionales....

RAPPORTS VILLES-CAMPAGNES DANS LE VERSANT SEPTENTRIONAL DU HAUT-ATLAS OCCIDENTAL

Exemple des rapports d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute avec leur environnement rural

Ahmed BALLAOUI
Faculté des Lettres - Marrakech

Cette modeste allocution a pour base le travail inédit que nous avons présenté en 1982 à l'Université de Tours pour l'obtention du Doctorat de 3ème cycle en Géographie-Aménagement.

Elle portera essentiellement sur les rapports de 4 petites villes du Dir de Marrakech à savoir Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute, avec leur environnement rural, dans le double but de déterminer le rôle de chacune d'elles dans la vie de relations au sein de l'espace géographique auquel elles appartiennent, et d'en déterminer les aires d'influence.

En effet, si une ville se définit d'abord par le volume de sa population, l'importance et le niveau de ses équipements- commerces et services-elle se définit aussi et surtout par son rôle dans la vie de relations au sein d'un espace géographique donné et par conséquent par le type de rapports qu'elle entretient avec les différentes parties de cet espace, lesquels rapports dépendent, d'un côté, des fonctions que tel ou tel organisme urbain assume vis-à-vis d'un espace donné et du niveau auquel se situent ces rapports de l'autre . Or une ville, comme l'a noté Milton Santos [1] apparaît soit comme faisant "partie intégrante d'un territoire qui l'a plus ou moins sécrétée" et avec lequel elle vit et a vécu en constantes inter-relations, soit comme "un corps étranger, allogène", tranchant sur un milieu avec lequel elle n'établit que "des rapports discontinus dans l'espace et dans le temps".

Au Maroc, même si la ville n'était pas le produit d'un changement interne, comme dirait G. Ayache[2] celle-ci avait toujours entretenu avec la campagne des relations telles que Robert Escallier a écrit à propos des rapports démographiques, "il n'est peu de citadins qui ne se retrouvent à une génération, une ascendance

1 – SANTOS M. – **Les villes du Tiers-Monde**, Guérin, Paris, 1971 : p. 345.
2 – AYACHE G. – **Etudes d'Histoire Moderne**, SMER, Rabat, 1979, p: 401

campagnarde"[3] Ceci dit, quels types de rapports les petites villes du Dir de Marrakech entretiennent-elles avec leur environnement rural et quelles sont les aires d'influence de chacune d'elles?.

Pour ce faire nous insisterons sur le rayonnement des services administratifs dont sont dotées ces petites villes en prenant comme exemple les services du Ministère de l'Intérieur et de l'Education Nationale, l'impact commercial de ces centres à travers les aires d'influence de leur "souk urbain" et enfin sur l'attraction que ces localités exercent sur les populations rurales proches ou lointaines à travers l'étude des lieux d'origine de leurs habitants en vue de déterminer l'espace de recrutement citadin de chacune d'elles. Mais, avant de passer à l'étude de ces rapports, une parenthèse sur l'espace auquel appartiennent ces petites villes, ne serait pas inutile.

Héritières des anciennes cités berbères de la région du Haouz telles Nfis, Aghmat et Chichaoua pour ne citer que les plus célèbres les petites villes d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute forment aujourd'hui avec les petits centres de Tazzerte, Sidi Rahal, Tahanaout et Moulay Brahim, l'essentiel de l'armature urbaine du dir septentrional du Haut-Atlas Occidental. Comparées aux autres localités de la région, comme Ben Guérir, Youssoufia et Chemaîa par exemple, elles sont plus anciennes et, pour certaines à riche passé historique, bien que moins dynamiques.

En effet, si Youssoufia et Ben Guérir ont vite fait d'éclipser les petits centres urbains du dir, comme il se dégage par exemple de la comparaison des chiffres de leur population donnés au tableau ci-dessous:

	1971	1982
Aït Ourir	4034	6079
Amizmiz	5210	5853
Demnate	7140	9339
Imi-n-Tanoute	5340	8672
Youssoufia	22453	42195
Ben Guérir	6941	22354

Source : Recensements de 1971 et 1982

Ceux-ci ont pour eux l'avantage d'avoir existé dès le Moyen-Age et d'avoir assumé à travers leur histoire des fonctions de grande ville.

C'est ainsi, par exemple, qu'Amizmiz et Demnate[4] sont apparues dès le XIIème siècle et qu'elles ont fait fonction, d'une part, de ville-marché sur les deux

---

3 – ESCALLIER R. – **Citadine et espace urbain au Maroc**, Fasc. de recherche n° 8 et 9, Tours, 1981, t.I,p. 187.

4 – TAOUFIK A. – **Société marocaine au XIXème siècle: Inoultane de 1850 à 1912** (en arabe). Faculté des Lettres, Rabat, 1978-1980.

plus importants axes commerciaux du Maroc à savoir l'axe Marrakech-Fès par le dir, et Marrakech-Souss par le Tizi-n-Test, et d'autre part, de ville-kasbah au contact des plaines des Srarhna et du Haouz et du Haut Atlas Occidental.

Aït Ourir et Imi-n-Tanoute de leur côté, ont aidé l'administration française à mettre la main sur leur arrière-pays montagneux en servant de base de départ aux opérations militaires. Ce à quoi ni Youssoufia ni Ben Guérir, par exemple, ne peuvent prétendre.

Forts de leur riche passé historique, ces petits organismes urbains ont en plus, sur ceux de la plaine, l'avantage de leur situation au contact de deux espaces hautement complémentaires à savoir, le versant nord du haut Atlas Occidental et les plaines des Srarhna et du Haouz . Cette complémentarité est à la fois géographique, économique et humaine:

- *Géographiquement:* un haut pays dont l'altitude varie entre 900 et plus de 3000 m – avec tous les caractères d'un espace montagneux – fait face à un bas pays où la platitude du relief et la sécheresse du climat constituent les traits dominants. La partie montagneuse représente, dans le cas de nos petites localités, les 3/4 de la superficie totale de leurs cercles[5]. En effet, sur 35 communes rurales, 19 sont situées en haute montagne, 12 sur le dir et 4 seulement en plaine.

- *Economiquement:* Un espace aux potentialités arboricoles et pastorales[6] fait face à un espace dont les possibilités agricoles se font de plus en plus grandes surtout à la suite de la mise en eau du périmètre irrigué des Srarhna et bientôt du Haouz Central[7].

- *Humainement:* Un peuplement à dominante berbère en montagne s'oppose à un peuplement où l'élément arabe l'emporte en plaine comme il ressort du tableau suivant:

Tribus / Cercles	En montagne	En plaine
Demnate	Oultana-Fetouaka	Srarhna
Aït Ourir	Rhoujdama-Glaoua Nord-Touggana Mesfioua	Mesfioua (8)
Amizmiz	Goundafa-Guedmioua Ouzguitta	Oulad Mtaa
Imi-n-Tanoute	Seksaoua-Demsira Nfifa-Douirane Mtougga	Oulad Bou Sbaa

5 - La superficie totale des 4 cercles est de l'ordre de 9169 km2.

6 – Il s'agit essentiellement de l'amandier dans l'arrière pays d'Amizmiz et d'Imi-n-Tanoute et de l'olivier dans celui d'Aït Ourir et de Demnate. L'élevage est partout dominé par l'élevage caprin.

7 – la mise en eau des 2 premières tranches d'irrigation du Haouz central est prévue pour l'année 1987.

8 – Le territoire de la Tribu des Mesfioua s'étend à la fois sur la montagne, le dir et la plaine à l'inverse des autres tribus de la région dont le territoire couvre l'un ou l'autre des 3 terroirs.

Cette complémentarité prend de plus grandes dimensions si l'on sait que chacune des quatre localités se situe au débouché, en plaine, d'une grande vallée haut-atlasique qui se termine en montagne par un col. Ce sont de l'Est à l'Ouest: le col du Tizi n'Fedrhat dans l'arrière pays de Demnate, le col du Tizi n'Tichka - Telouet dans l'arrière pays d'Aït Ourir le Tizi n'Test en amont d'Amizmiz et le Tizi n'Oumachou en amont d'Imi-n-Tanoute. Ces cols devenus des voies de pénétration intra-montagnarde ont donné naissance aux axes commerciaux suivants: Marrakech - Dadès - Drâa et Fès-Dadès-Drâa par le Tizi n'Fedrhat; Marrakech-Dadès-Drâa par le Tizi n'Telouet; Marrakech-Souss et par delà le Soudan, par le Tizi n'Test et le Tizi n'Oumachou.

Or, des villes ayant à leur actif la position de contact entre des espaces naturellement complémentaires semblent par voie de conséquence vouées à jouer un grand rôle dans la vie de relations qui anime leur région.

Comment les villes d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute participent-elles à cette vie de relations? et quelles en sont les fonctions dominantes?.

I - Des relations administratives très étroites avec le campagne pour les 4 petites villes:

De par leur fonction de chef-lieu de cercle, les petites villes d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute concentrent la quasi totalité des services administratifs dont est doté leur espace régional. En dehors de Marrakech et d'Azilal, chefs-lieux de province, elles sont avec Tahanaoute, les seuls centres administratifs de rang élevé à la lisière du haut-Atlas Occidental. Héritée du protectorat, cette fonction purement administrative édictée par la conjoncture de l'époque [9] a connu, cependant, d'importantes mutations à la suite des différents remaniements administratifs[10] qu'a connus le Maroc depuis son accession à l'Indépendance. C'est ainsi qu'Aït Ourir et Imi-n-tanoute ont été érigés en chefs-lieu de circonscription dès 1921 et 1927 et que Demnate a été promue chef-lieu de cercle en 1973 après avoir été jusqu'à cette date sous le contrôle d'Aït Ourir et qu'Amizmiz enfin est devenue chef-lieu de cercle après avoir longtemps servi de lieu de résidence au Khalifat du Goundafi (mort en mai 1928). Comme partout au Maroc cette fonction s'accompagne de la concentration des principaux services administratifs dans le chef-lieu de cercle. Bien qu'elle entraîne généralement

---

9 – "Aït Ourir et Imi-n-Tanoute ont été créées dans le but de contribuer à la mainmise des pouvoirs nouvellement apparus sur la scène politique de la région au début du siècle sur les tribus du Haut Atlas Occidental. Ce sont, d'un côté, le Glaoui dès les premières années du siècle et l'administration française, de l'autre, dès 1912.
cf. BELLAOUI A. – Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute: étude de 4 petites villes marocaines et de leurs rapports avec l'espace régional. Thèse de 3ème cycle, tours, 1982, livre 1er p. 119.

10 – Le nombre des provinces et préfectures se monte aujourd'hui à 31 contre 21 en 1973 et 18 en 1959.
cf. Régionalisation et démultiplication des provinces, quel lien? par Zaim Fouad in Lamalif n° 157 Juillet-Août 1984, pp. 22-27.

la fixation d'un nombre important de commerces et de services administratifs, cette concentration des services se trouve dans la plupart des cas sans rapport avec le dynamisme réel du chef-lieu dont le choix résulte de décisions purement administratives [11]. Véritable capitale administrative sous-régionale, celui-ci peut cependant n'avoir aucun impact sur l'espace dont il détient le commandement.

1 - Des centres dont l'impact administratif est chose établie:

Chacune des 4 villes est un chef-lieu de cercle dont le commandement s'étend sur un important espace géographique, englobant ainsi un nombre non moins important de tribus. C'est ainsi que les cercles d'Aït Ourir, Amizmiz et Imi-n-Tanoute, par exemple, représentent à eux seuls, plus de la moitié de la superficie totale de la province de Marrakech [12]. Leur population représente presque le tiers de la population totale de la province. Demnate, quant à elle, étend son commandement aux tribus des Oultana et Fetouaka et rivalise avec Azilal, pourtant chef-lieu de province [13]. Mieux encore, jusque dans les années 70, les cercles d'Aït Ourir et d'Imi-n-Tanoute englobaient dans leur commandement les actuels cercles de Demnate et de Chichaoua alors que le cercle d'Amizmiz s'étendait aux tribus de Mejjate, Frouga et Guemassa rattachées aujourd'hui au cercle de Chichaoua.

La tendance a donc été vers le morcellement des anciennes grandes unités administratives héritées de l'ère coloniale au profit d'ensembles administratifs beaucoup plus petits. Ainsi, Demnate, Chichaoua et Argana (dans l'arrière-pays d'Imi-n-Tanoute) purent retrouver leur autonomie au détriment du rétrécissement des aires administratives d'Aït Ourir et d'Imi-n-Tanoute. Tout porte à croire qu'on a voulu faire de ces localités du dir des pôles administratifs essentiellement tournés vers la montagne.

Cependant en dépit de l'existence d'une fonction administrative certaine-elle est même la plus évidente de toutes les autres fonctions, celle-ci ne couvre que les services élémentaires, les services de niveau supérieur étant du ressort des chefs-lieux de province. Ce partage de fonctions fait de nos localités des relais administratifs étroitement liés à ces derniers c'est-à-dire à Marrakech et à Azilal: la banalité de ces services transparaît à travers les relevés annuels de l'ensemble des actes adminstratifs dispensés par les 4 centres. L'octroi de la carte d'identité et de l'extrait d'acte de naissance constitue la base même de la fonction qu'assume le Ministère de l'Intérieur en dehors, bien entendu, du maintien de l'ordre et de la sécurité. il en est de même des autres actes administratifs rendus par les autres services tels les impôts ruraux, l'agriculture, le tribunal de première instance et l'hôpital rural dont l'action se limite aux consultations du médecin

11 – le choix d'Azilal comme chef-lieu de province à la place de Demnate ne peut trouver de justification que dans les exigences administratives.

12 – cf. le tableau n° 1 en annexe.

13 – Le cercle de Demnate couvre une superficie de 2496 km2 et sa population s'élevait à 124.873 habitants en 1982, sur un total de 387.115 habitants pour l'ensemble de la province d'Azilal, soit plus de 32%.

généraliste, pour la plupart du temps stagiaire ou civiliste, à l'octroi de quelques quinines et, dans le meilleur des cas, à l'hospitalisation d'une vingtaine de patients dont l'état de santé ne présente guère de danger grave. pour tout le reste le recours aux services de Marrakech est indispensable.

Il arrive enfin que le rayonnement administratif de ces agglomérations s'étende au-delà des limites de leur cercle pour englober en partie ou en totalité d'autres cercles. c'est ainsi, par exemple, que la zone d'action des services des impôts ruraux d'Aït Ourir s'étend au cercle de Demnate et que le cercle d'Imi-n-Tanoute fait partie de la zone d'action des eaux et forêts installées à Amizmiz.

2 - Des villes dont le rayonnement scolaire se confirme de plus en plus

Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute entretiennent avec leur environnement rural des rapports intensifs dans le domaine scolaire. ceci pour plusieurs raisons:

- D'abord, parce que, jusqu'à une date récente, seules ces localités assuraient un enseignement primaire complet et par conséquent toutes les écoles du cercle se devaient d'y envoyer leurs élèves pour y achever le cycle primaire;
- ensuite, parce que seules ces villes sont le siège de sociétés musulmanes de bienfaisance (S.M.B.) ouvertes aux plus nécessiteux des élèves du cercle;

- enfin, parce que depuis une dizaine d'années, celles-ci ont été dotées, dans le souci d'une décentralisation scolaire, d'établissements secondaires, les seuls du cercle.

A ceci pourrait s'ajouter l'intérêt que porte le monde rural à l'enseignement comme moyen de promotion sociale.

D'où la confirmation de plus en plus grande du rayonnement scolaire de ces localités qui tendent à devenir de véritables petites capitales "intellectuelles" locales[14]

L'aire d'attraction scolaire de ces villes s'étend généralement aux limites administratives de leur cercle; mais il arrive encore une fois que celle-ci s'étende au-delà de ces limites comme il se dégage des lieux de provenance des élèves du collège Moulay Rachid et de la SMB d'Aït Ourir[15]

Au niveau de chacun de nos 4 organismes urbains, la confirmation de cette fonction "intellectuelle" s'est traduite, d'une part, par l'existence d'un personnel enseignant qui constitue avec le personnel de l'Intérieur le gros des employés de l'administration[16], la création des services induits comme celle des petites librairies-papeteries et, d'autre part, par la fixation, dans ces localités, d'un grand nombre de familles d'origine rurale, proche ou lointaine, qui ont suivi leurs enfants dans leur mouvement d'accès au secondaire. Ainsi un certain nombre de familles

14 - Ce rayonnement semble se renforcer avec la création de maisons de Jeunesse et des sports et par l'ouverture de lycées.

15 -- voir tableau n° 2 en annexe.

16 - Le personnel enseignant s'élève à Aït Ourir à 73 instituteurs et professeurs contre 86 employés pour le Ministère de l'Intérieur.

issues de la Commune rurale de Tidili Mesfioua et des mines de l'Imini dans la région de Ourzazate sont venues s'installer à Aït Ourir.

II - Un impact commercial étroitement lié aux "souks urbains" de ces villes

Si les grandes villes ont atteint un niveau de mâturité à partir duquel elles peuvent se passer de leur souk – au sens de marché rural – pour jouer pleinement le rôle de pôle commercial au sein d'un espace géographique plus ou moins grand, les villes moyennes et petites surtout exercent sur leur environnement rural un impact commercial encore étroitement lié à leur souk. Mieux, tout pousse à croire que dans le cas de ces 4 localités, le souk a précédé la souika au sens de centre commercial urbain. "Il y a toujours eu un souk à Imi-n-Tanoute disent les gens du pays" a écrit Adam[17] à propos du souk Tnine d'Imi-n-Tanoute. On pourrait écrire la même chose au sujet des souks Tlata d'Aït Ourir et d'Amizmiz et El had de Demnate. En effet, de par leur situation au contact des économies complémentaires de la montagne et de la plaine, il semble que les emplacements de ces agglomérations aient été de tout temps des lieux d'échange privilégiés. Rien d'étonnant donc à ce que la Souika soit moins importante que le souk et que le rayonnement commercial de la localité elle-même dépende plus de celui-ci que de celle-là.

En quoi le souk est-il plus important que la souika et pourquoi?.

1 - Le souk, principal lieu de collecte des produits ruraux et de distribution des produits urbains:

En dehors de leur propre souk, Aït Ourir, Demnate, Amizmiz et Imi-n-tanoute contrôlent, du moins administrativement, un grand nombre de souks qui forment les systèmes soukiers de ces villes[18]. Ils sont au nombre de 8 pour Aït Ourir, 6 pour Imi-n-Tanoute et 5 pour Amizmiz et Demnate. La répartition géographique en est la suivante:

- **En montagne:** Arbaa Tirhedouine; Abadou, Zerkten, Touama, Tidili Mesfioua. Pour Aït Ourir, Azgour et Talat n'Yacoub pour Amizmiz, Majten, Tifni, Ouaoula, Aït Tamlil. Pour Demnate et Irohalène, ichamrarène et Timez-gadiouine pour Imi-n-Tanoute.

- **Le long du dir:** Tazzerte pour Aït Ourir, Tizgine, Assif el Mal et Lalla Takerkouste pour Amizmiz, Tidili Fetouaka pour Demnate et Douirane, Taouloukoulte et Bouaboute pour Imi-n-tanoute.

- **En plaine:** Arhmate et Had Sidi Abdallah Rhiate pour Aït Ourir. Comparés aux souks de nos petites villes ceux-ci se caractérisent:

---

17 – Adam A. – **Etude économique et sociologique d'un souk du Haut-Atlas occidental:** Imi-n-Tanoute, Genève, 1956.

18 – Un grand nombre de souks ont vu le jour depuis 1979/80, il va sans dire que nous n'en tenons pas compte ici.

- *Premièrement*: par l'étroitesse de leur zone d'influence. il s'agit essentiellement de petits marchés dont le rayonnement ne dépasse guère les limites d'une ou de quelques fractions. Exemple: le khmis Tidili est fréquenté principalement par les Aït Tidili des Mesfioua.

- *Deuxièmement:* Par la banalité de leurs profils commerciaux[19] qui sont largement dominés par les produits bruts et d'artisanat rural et secondairement par l'alimentation et les services; les postes de l'habillement et surtout de l'équipement domestique sont ici très faiblement représenté. L'exemple du profil commercial du Souk Arbaa Tirhedouine que nous donnons en annexes en est une meilleure illustration[20].

- *Troisièmement:* L'insignifiance de leurs recettes par rapport aux souks de nos petites villes: la recette moyenne par semaine du souk Arbaa Tirhedouine est de 1200 à 1500 Dh contre 5 000 à 7 500 Dh pour le souk Tlata d'Aït Ourir,[21].

La modestie de ces souks est liée en grande partie au fait que les souks des chef-lieux des cercles sont à la fois le principal lieu de collecte des produits ruraux et d'approvisionnement en produits urbains de la région.

En effet la comparaison des profils commerciaux des centres-villes de ces localités et de leurs "souks urbains" autorise à faire les remarques suivantes:

- L'incontestable supériorité de ces derniers dans le ramassage à la fois des produits ruraux bruts et de l'artisanat rural, fonction quasi-absente dans les centres-villes. A imi-n-Tanoute par exemple, ce poste représente près de 4% de l'ensemble des commerces établis dans le centre-ville contre près de 72% pour le souk.

Ce qui fait de nos souks de "véritables souks campagnards relais vers les villes" pour reprendre les termes de J.F. Troin.

Lié tant aux potentialités économiques de la région (d'ailleurs faibles) qu'aux traditions artisanales locales et secondairement aux besoins régionaux et extra-régionaux, le commerce de la collecte porte essentiellement sur le bétail, suivi, dans l'ordre, par les produits de basse-cour (volaille et surtout oeufs), les produits de cueillette (amandes à l'ouest, olives et noix à l'est). Les produits d'artisanat rural (cordages, couffins, chouaris, nattes...) et par les produits forestiers (le doum) pour terminer. tant en quantité qu'en valeur, le bétail vient en tête du commerce de la collecte des produits ruraux[22]. L'importance du commerce de

---

19 – Nous avons adopté ici, avec une légère modification les profils commerciaux tels qu'ils ont été établis par J.F. Troin, in Essai Méthodologique pour une étude des petites villes en milieu sous-développé , A.G. n° 441 sept.-Oct 71.

20 – voir tableau n° 3 en annexe.

21 – Enquête auprès des percepteurs communaux d'Aït Ourir et de l'Arbaa Tirhedouine.

22 – Le nombre de têtes de bétail écoulé aux souks urbains de ces localités pendant la première semaine du mois de mars 1980 a été le suivant: 565 bovins; 1109 ovins, 269 caprins et 191 Asins.
Les prix moyens ont été les suivants: 250 à 300 Dh pour les ovins; 150 à 200 Dh pour les caprins; 1200 à 1500 Dh pour les bovins et 1000 à 1200 Dh pour les asins.

bétail est dû au fait que les souks de ces villes sont les seuls souks à gros bétail de leurs cercles, les autres marchés ne commercialisant que le petit bétail. Cette spécialisation fonctionnelle, en liaison certaine avec la position géographique de ces souks, s'explique vraissemblablement par l'action de l'administration coloniale, ce commerce ayant existé autrefois même dans les petits souks locaux. est-ce par souci de hiérarchisation des souks à l'intérieur d'un espace géographique donné? Ou, est-ce dans le but de faire profiter ces nouveaux chefs-lieux de cercles des recettes combien substantielles! de ce type de commerce?.

Cette importance se rapporte aussi au fait que le bétail constitue pour le fellah le produit de vente par excellence et pour ainsi dire sa véritable caisse d'épargne. les autres produits ne donnent lieu qu'à de faibles transactions et largement rythmées sur les saisons, l'économie régionale étant très déficitaire.

Le fait que Aït Ourir rayonne essentiellement par son souk, Amizmiz, Demante et Imi-n-Tanoute rayonnent aussi par leur centre-ville. cette différence a pour origine la faiblesse de l'équipement commercial dont est dotée Aït Ourir d'une part et sa trop grande proximité de Marrakech d'autre part (elle n'en est séparée que de 32 km). Aussi la plupart des commerçants du cercle préfèrent-ils faire leurs achats soit directement à Marrakech, soit au souk de Tlata soit enfin dans les autres souks du cercle auprès des grossistes originaires de Marrakech. Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanout sont, par contre, de par leur situation par rapport à Marrakech, le principal lieu d'approvisionnement de leur environnement rural.

2 - Le rayonnement par le "souk urbain" s'étend bien au-delà des limites administratives de ces petites villes:

La comparaison entre les équipements commerciaux du souk et de la souika des localités du dir de Marrakech fait apparaître encore une fois la supériorité du souk sur la souika-bien que les centres villes de Demnate et d'Imi-n-Tanoute soient relativement mieux achalandés que ceux d'Aït Ourir et d'Amizmiz[23]. Ceci étant, c'est donc essentiellement par leurs souks que ces villes rayonnent.

Pour estimer le rayonnement de ces souikas nous avons essayé d'établir la liste des commerçants installés dans le bled dont elles assurent l'approvisionnement. les réponses recueillies s'étant avérées soit incomplètes soit vides de sens, nous avons tenté d'approcher ce phénomène à partir d'enquêtes auprès des commerçants établis dans les petits centres qui dépendent de ces villes et qui ont tendance à jouer le rôle de centres-relais entre la petite ville elle-même et sa campagne. Nous avons retenu pour cela les centres de l'Arbaa Tirhadouine pour Aït Ourir et de Tizguine pour Amizmiz. petits centres en voie d'urbanisation (il est prévu des plans d'aménagement pour ces centres), ils sont à la fois chefs-lieux de commune rurale et chefs-lieux de khalifat (Tizeguine) ou de caîdat (Arbaa Tirhedouine) et donnent lieu à un souk relativement important; une seule différence: alors que le centre de Tizguine rappelle Amizmiz par sa situation de contact

23 – voir tableau n°4

(il n'en est séparé que de 8,5 km en direction de l'Ouest), celui de l'Arbaa Tirhedouine est par contre largement engagé dans la montagne – il est situé à 24 km au Sud d'Aït Ourir et à environ 1100m d'altitude – dans la vallée du Zate.

L'enquête a porté à Tirhedouine sur les commerces fixes ou permanents et à Tizguine sur un échantillon de 100 individus dont 70 fellahs, 10 ouvriers agricoles, 10 artisans et prestataires de services[24], 5 commerçants[25] et 5 élèves[26]. Les conditions de l'enquête n'étant pas les mêmes, les questions ont porté à Tirhedouine essentiellement sur les relations commerciales avec Aït Ourir et à Tizguine sur les relations de tout genre avec Amizmiz. Les résultats obtenus mettent en évidence l'impact de la distance et des moyens de communication dans les relations entre cette catégorie de centres. Profitant de l'existence d'une grande voie de communication. – la RP 31D – l'Arbaa Tirhedouine n'entretient aucune relation ou des relations insignifiantes avec Aït Ourir. Tous les commerçants au nombre de 12 s'approvisionnent soit directement de Marrakech (six) soit sur place, le jour du souk, auprès de grossistes marrakchis, soit tout simplement auprès des camions distributeurs les autres jours. Par ailleurs, les 6 plus gros commerçants participent à l'approvisionnement des boutiquiers des douars, à savoir les commerçants des douars des fractions suivantes: les Aït Zate; les Aït Ouagstit; les Aït Tirhedouine et les Aït Inzal de la montagne et de la vallée[27]. **Quant à Tizguine, elle est largement tributaire d'Amizmiz. En effet tous les artisants et prestataires de services ainsi que les 4/5 des commerçants de Tizguine s'approvisionnent auprès des grossistes d'Amizmiz.**

Un seul commerçant fait ses achats directement à Marrakech. Par ailleurs, 20 fellahs ont déclaré écouler à Amizmiz, en dehors du souk, de la menthe, des légumes frais et des olives. Par rapport à Tizguine, Amizmiz joue le double rôle de centre d'approvisionnement en produits urbains et de centre de vente des surplus agricoles. Ce qui en fait, par rapport à Marrakech, un centre relais de distribution. Cependant la carence des moyens de communication tant en direction de la montagne que le long du dir Amizmiz occupe une position de véritable cul-de-sac fait obstacle au rayonnement de celle-ci bien qu'elle dispose d'un vaste hinterland vis-à-vis duquel elle pourrait exercer un pouvoir de commandement certain. Ainsi donc si la trop grande proximité d'Aït Ourir par rapport à Marrakech fait obstacle de façon sérieuse au rayonnement de sa souika, l'éloignement relatif d'Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute en fait, par contre, d'importants centres-relais de distribution de Marrakech. Le rayonnement des souikas relativement limité est largement compensé par celui des souks urbains de ces localités dont la zone d'influence s'étend bien au-delà des limites de leur espace administratif. Pour rendre compte de ce phénomène nous avons utilisé, pour chacun des quatre souks, les lieux d'origine des commerçants, artisans et prestataires de services,

---

24 – Ce sont: 1 forgeron, 1 bâttier, 1 cordonnier, 1 coiffeur, 1 cafetier et 3 menuisiers.

25 – 4 commerces de l'alimentation et 1 de l'habillement.

26 – 4 élèves du collège des oliviers d'Amizmiz et 1 second cycle à Marrakech.

27 – Le nombre de boutiquiers approvisionnés par fraction est: 36 pour les Aït Tirhedouine; 30 pour les Aït Zate 28 pour les Aït Inzal de la vallée; 22 pour les Aït Inzal de la montagne et 20 pour les Aït Ouagstit.

les lieux de provenance de quelques produits ruraux-tests et enfin les lieux d'écoulement des produits sur lesquels a porté la collecte au sein de ces souks. Les principaux cnseignements que nous avons pu tirer des résultats de ces enquêtes peuvent être résumés de la manière suivante:

- D'un côté, les zones d'action de ces souks couvrent un vaste espace géographique dont les limites s'étendent au-delà de celles de leur commandement administratif. C'est ainsi, par exemple, que les céréales et la paille y sont acheminées des plaines et des plateaux atlantiques (Doukkala, Abda et Rehamna) et que les fruits et légumes viennent du sous (Agadir), Tadla, (Beni Mellal), de la chaouia (Settat), voire même de Fès. de leur côté les produits du commerce de collecte son acheminés bien en dehors de la région: Les amandes d'Imi-n-Tanoute sont écoulées à Casablanca et à Rabat; le bétail du souk Tlata d'Aït Ourir enjambe l'Atlas pour être écoulé dans les souks du Dadès et du Draa.

- de l'autre, l'attraction de ces souks sur la montagne est beaucoup plus grande que sur la plaine.[28] Viennent essentiellement de la montagne les produits de cueillette (olives, noix et amandes), l'orge et le maïs, certains légumes tels que les oignons, les navets et les pommes de terre, enfin les bovins et les caprins surtout. La plaine, par contre, fournit la plus grande partie des ovins et la totalité du blé et de la paille.

Cependant, la comparaison entre haute et basse montagne fait apparaître la faible représentation des communes rurales de haute montagne. Au souk Tlata d'Amizmiz par exemple, en dehors de la commune rurale d'Azgour, celles de Talate n'Yacoub, Mzouzite, Adassil et Assif el Mal sont faiblement représentées. Ceci est-il dû à la carence des voies de communication dans la partie montagneuse des cercles de ces petites villes? à l'existence dans cette zone de souks capables de jouer vis-à-vis de cet espace le même rôle que la petite ville du dire?[29] ou simplement au fait que ces communes ne disposent pas de surplus agricole à écouler dans ces souks?.

Enfin, l'étude des lieux d'origine des commerçants et prestataires de services permet d'entrevoir les rapports de nos petites villes avec les autres régions du Maroc[30]. Si l'action d'Aït Ourir et d'Amizmiz ne dépasse guère les pays des Rehamna et du Haouz, celle d'Imi-n-Tanoute s'étend au pays Haha et Chiadma alors que Demnate pèse de tout son poids sur les Srarhna et les Zemrane. Donc, alors que les produits ruraux bruts proviennent en presque totalité de la partie montagneuse de l'espace régional de nos petites villes, les commerçants et dans une moindre mesure, les prestataires de services proviennent essentiellement de la plaine; c'est-à-dire de la partie la plus riche de cet espace régional. Cependant, la comparaison avec les études d'Ahmed Taoufik sur Demnate et D'André

---

28 – Pour se rendre au souk de l'Arbaa Tirhdouine, par exemple, les habitants du Haut Zate mettent environ 8h à dos de mule.

29 – Nous pensons particulièrement aux souks l'Arbaa Tirhedouine et l'Arbaa de Talate n'Yacoub.

30 – Nous avons délibrément tû les rapports de ces localités avec Marrakech en raison de la nature du sujet traité.

Adam sur le souk d'Imi-n-Tanoute montre, qu'au terme de leur évolution, les souks de ces deux localités ont vu leur influence sur les zones du versant méridional du haut Atlas décroître au fil des années. Leur champ d'attraction ne s'étend plus en effet au-delà des sommets de la chaîne haut atlasique. la cause essentielle de ce rétrécissement nous paraît être l'avénement du camion et de la route moderne, en dehors bien entendu, de l'éclosion, de l'autre côté de la chaîne, d'un certain nombre de centres similaires aux localités du dir de Marrakech.

Pour conclure, disons que d'une façon générale les localités d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute rayonnent essentiellement par leur "souk urbain" dont l'aire d'influence dépasse largement celle de leur souika dont l'attraction s'arrête en gros à leurs portes. Par ailleurs, alors que la plaine et le dir fournissent la majorité des commerçants et prestataires forains, la quasi totalité des produits ruraux écoulés dans ces souks proviennent de la montagne. un autre moyen pour estimer la zone d'influence de ces souks consiste à déterminer l'ensemble des souks fréquentés par les commerçants sédentaires de ces agglomérations en dehors de leur souk urbain. or il s'est avéré que la quasi totalité de ces commerçants ne fréquentent que peu de souks en dehors du souk urbain de la ville dont ils sont originaires. A Amizmiz les seuls souks fréquentés sont El Khémis de Tizguine et El Had de lalla Takerkoust situés respectivement à 8,5 et à 24 km de celle-ci. A Demnate, aucun commerçant ne se rend en dehors de la ville. Il en est de même pour Imi-n-Tanoute où seuls les commerçants de l'habillement fréquentent les souks du pays Mtougga. Pour rendre compte de cet aspect, quant à Aït Ourir, nous avons pris, encore une fois, l'exemple du souk l'Arbaa Tirhedouine. Situé à 24 km au sud d'Aït Ourir et à la rencontre des terroirs des fractions des Aït Inzal de la montagne et de la vallée et des Aït Tirhedouine, il est par excellence, le souk des mesfioua de la montagne. Une enquête effectuée au cours du mois de Juillet de l'année 1979 a donné les résultats suivants: plus de 26% des commerçants et prestataires de services sont originaires d'Aït Ourir (ce chiffre s'éléve à près de 47% si l'on y ajoute les commerçants et prestataires originaires de la CR) Contre moins de 2% seulement pour les collecteurs des produits ruraux (8% avec la commune rurale).

Cette enquête nous a permis, par ailleurs, de mettre le doigt sur une différence essentielle entre les localités du dir d'une part et sur le poids de Marrakech dans leur environnement rural d'autre part. En effet, à la différence de Demnate et d'Imi-n-Tanoute, Amizmiz et sourtout Aït Ourir ne participent que très timidement au commerce de la collecte des produits ruraux. Bien plus, même Demnate et Imi-n-Tanoute font piètre figure dans ce domaine en comparaison avec Marrakech[31] Tout porte à croire que la collecte des produits ruraux est un domaine réservé aux commerçants marrakchis.

31 – un grand nombre de marchands de légumes et des produits d'épicerie ne font que détailler les produits que les commerçants marrakchis mettent à leur disposition contre la participation au bénéfice: des sortes de "courtiers" au service des commerçants marrakchis. Nous serons tenté de dire la même chose en ce qui concerne le commerce de la collecte des produits ruraux.

III - Un "bassin urbain" dont les limites coincident en grande partie avec celles de l'aire administrative de ces petites villes.

En dehors de l'impact administratif et commercial toute ville exerce une influence d'une intensité donnée sur les populations de leur environnement rural d'une part et sur les habitants des autres villes de l'autre. Cette influence se traduit par l'existence de relations à caractère démographique entre une ville donnée et l'espace dont elle constitue le centre polarisateur. Ces relations prennent la forme de flux migratoires dirigés vers la ville. C'est, en d'autres termes, le phénomène de l'immigration. Comment ce phénomène a-t-il évolué dans le temps? et quelles sont les principales régions qui y participent?

1 - Une immigration en accélération constante depuis les années 60.

Le dépouillement et la publication des différents résultats des recensements de 1960 et de 1971 n'ayant pas encore été faits à ce jour, nous avons été amené à utiliser les résultats de l'enquête sur les chefs de ménage que nous avons effectuée dans les quatre localités au courant du printemps de l'année 1980. le recoupement d'un certain nombre de questions a permis, dans la mesure du possible[32] de reconstituer l'histoire de la mise en place des populations de ces villes et d'en déterminer les principales provenances géographiques.

1.1- Jusqu'en 1960, l'afflux des ruraux a été relativement faible:

La mise en place des populations des localités du dir de Marrakech, jusqu'au 1960, s'est caractérisée par la faiblesse des apports en provenance du milieu rural. Sur un total de 3928 chefs de ménage enquêtés dans les 4 petites villes, seuls 539 soit moins de 14%, s'y sont fixés avant 1960. Plusieurs causes à celà.

D'un côté, la mobilité des populations rurales était très réduite aussi bien pour des raisons de sécurité qu'à cause de l'indigence des moyens de communication dans ces régions de montagne. De l'autre, le fait que la mortalité, surtout infantile, ne permettait pas aux familles, parce que peu nombreuses, de tolérer les départs[33]. Enfin, les petites villes n'offrant que peu de différence avec le milieu rural, les départs se faisaient principalement à destination des grandes villes[34].

1.2- Depuis les années 60, le déversement des populations rurales sur ces villes se fait de plus en plus grand.

De 1960 à 1969, 556 chefs de ménage nés en milieu rural sont venus s'installer dans les centres d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute. Depuis 1970, 1501 autres chefs de foyer, d'origine rurale, soit un peu plus de 38%,

---

32 – Comme partout dans les pays où l'état civil n'est pas encore généralisé et où la notion du temps est floue pour la plupart des gens, les réponses relatives à l'âge et à la date d'installation dans une ville donnée ne peuvent être que très approximatives.

33 – Seules les exactions des agents du Makhzen-surtout les Chioukhs occasionnent des départs.

34 – cf. BERQUE J. et CHEVALIER LE MORE G. – **problème démographique en pays berbère: étude sur les tribus de la région d'Imi-n-tanoute. B.E.S.M. n° 60 4ème trimestre, 1953.**

sont venus s'ajouter aux habitants de ces localités. cette accélération de l'immigration se rapporte, à notre avis, aux facteurs suivants.

– L'enthousiasme lié à l'accession du pays à l'indépendance, les gens se sentant plus libres dans leurs déplacements;

– La construction d'un grand nombre de pistes dans le cadre de la politique dite de "Promotion Nationale" qui a contribué à une plus grande mobilité des populations rurales et à l'ouverture des régions isolées, surtout en haute montagne, sur le monde extérieur, ce qui s'est traduit soit par l'accentuation de l'exode rural soit par le glissement des populations des zones de haute altitude en direction des fonds de vallées ou du piémont[35].

– Le déséquilibre de plus en plus grand entre le croît des populations rurales et de leurs ressources qui a rendu obligatoire le départ d'un grand nombre de jeunes;

– Le ralentissement de l'exode rural à destination des grandes villes comme ici Marrakech[36];

– Enfin le fait que les petits organismes du dir commencent à présenter des symptômes d'urbanité de plus en plus confirmés[37].

2 - Une immigration à prédominance régionale:

La représentation cartographique des lieux d'origine des populations d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute nées en milieu rural fait ressortir le caractère régional de l'immigration dont elles sont isssues. En effet, comme il se dégage du tableau n° 5 en annexe, la quasi totalité des "nées en milieu rural" sont originaires des cercles de ces locatités: sur un total de 3928 chefs de ménage, 39,58% sont originaires du cercle centre 12,19% seulement pour les nâtifs des autres régions du pays.

Ce caractère régional semble être la caractéristique de l'émigration en direction des petites villes. Robert Escallier[38] a écrit à propos des espaces migratoires des petites villes de la Chaouia "la plupart des immigrants viennent des douars situés à proximité de la ville". Donc, contrairement aux grandes villes, les aires de recrutement citadin des petites villes sont peu étendues. Escallier les a qualifiées de "régionales, sinon locales et de caractère tribal". Ce caractère tribal transparaît à travers les chiffres suivants: 61% des chefs de ménages originaires des cercles de ces centres appartiennent aux tribus des Mesfioua (Aït Ourir), Guedmioua (Amizmiz), Oultana (Demnate) et Nfifa (Imi-n-Tanoute). Mieux encore, ce sont les douars immédiatements voisins – sur un rayon de moins de 10 km – c'est-à-dire ceux qui forment les communes rurales de ces villes, qui fournissent le maximum d'immigrants. A Aït Ourir, 64% des personnes originaires du cercle

35 – cf. MANDLEUR A. Région économique du Tensift: Mouvements migratoires et croissance démographique D.R.H.U.A.T, Marrakech, 1973, p: 20.

36 – c.f. MANDLEUR A. Analyse démographique de la population de Marrakech. D.R.H.U.A.T. Marrakech, 1973, 24 pages.

37 – Cette accession au stade de ville a entraîné la fixation, dans ces centres d'un grand nombre de retraités (surtout à Imi-n-Tanoute et à Amizmiz) et de travailleurs marocains à l'étranger (TME) originaires de leur environnement rural.

38 – voir Supra note n° 3.

sont nées à l'intérieur de la commune rurale d'Aït Ourir. on serait donc tenté d'écrire que les petites villes se distinguent des grandes par le fait qu'une grande partie de leurs populations appartient à une seule et même tribu, en l'occurence celle qui a donné naissance à la petite ville.
C'est dire à quel point l'aire de recrutement citadin de ces petits organismes urbains ést limité dans l'espace. Les autres régions y sont par conséquent faiblement représentées. Les quelques représentants de cette immigration lointaine sont pour Aït Ourir et Demnate, les ressortissants du Dadès, du Tafilalet et du Draa et pour Amizmiz et Imi-n-Tanoute, les gens du Souss et de l'Extrême-Sud. Les régions du Nord - presque à partir de l'Oum er Rbia – ne participent pas du tout à cette immigration[39]. La participation des gens du Sud-surtout le Sud-Est et le Sud-Ouest s'explique par le fait que ces localités sont situées au débouché, dans les Haouz, des principaux cols du Haut Atlas Occidental et par l'existence à Demnate et à Aït Ourir principalement d'une importante "colonie" d'hommes du Glaoui, tous originaires du Talouet et de Ouarzazate[40].

Au terme de cette allocution, nous pourrons dire que, bien que fortement concurrencées par Marrakech, véritable métropole régionale, surtout dans les domaines de l'approvisionnement de la région en produits urbains et de la collecte des produits ruraux, les petites villes d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute disposent, à l'intérieur même de la zone d'influence de Marrakech, de leurs propres aires d'attraction. Ces aires d'attraction, cela va de soi, ont des extensions variables en rapport avec:

– *Premièrement*: La position de ces localités par rapport à Marrakech. Aït Ourir et Amizmiz totalement satellisées par cette dernière font opposition à Demnate et à Imi-n-Tanoute qui tendent à se libérer de sa tutelle, l'attraction de Casablanca et d'Agadir aidant;

– *Deuxièmement*: L'importance et la configuration du réseau des moyens de communication dont dispose chacune des 4 villes. Bien qu'Aït Ourir et Imi-n-Tanoute soient desservies par deux grands axes de circulation à savoir la RP 31 et la RP 40, seule Imi-n-Tanoute profite de sa position à mi-distance entre Marrakech et Agadir. Amizmiz et Demnate ne sont desservies que par deux routes secondaires la RS 507 et la RS 508. Cependant, il nous a semblé que la configuration du réseau des moyens de communication a plus de valeur que son importance. En effet si les relations avec Marrakech voire même avec Casablanca et Agadir sont largement facilitées par l'existence de grandes voies de circulation, la position en cul-de-sac d'Amizmiz et de Demnate ainsi que l'inexistance de routes carrossables en direction de la montagne gênent considérablement les rapports de ces villes avec leur arrière-pays montagneux;

---

39 – en dehors de quelques fonctionnaires affectés pour la plupart contre leur gré dans ces petites villes.

40 – Le Glaoui s'est entouré à Aït Ourir d'une importante colonie de ses hommes auxquels il avait donné la possibilité de s'installer en usu-fruitiers dans le douar Aït Ourir.»
Quant à l'existence à Demnate de filala et de draoua, cela s'explique en grande partie par les liens historiques qui la liaient à ces régions en tant que centre commercial.

– *Troisièmement*: L'équipement à la fois collectif et privé de ces localités. Or tant en qualité qu'en volume cet équipement nous a paru bien insuffisant. En qualité, l'équipement de ces petites villes est largement dominé par les commerces et services, aussi bien administratifs que non, qui répondent aux besoins de première nécessité. Ceci greffe considérablement les rapports avec l'environnement rural dont les populations préfèrent s'adresser directement à une ville de rang élevé. En volume, l'insuffisance de cet équipement est encore plus manifeste, comme il ressort du tableau n– 6 donné en annexe. la comparaison des chiffres obtenus avec la moyenne des villes du Maroc du Nord estimée par J.F. Troin à 5 établissements commerciaux pour 100 habitants, fait ressortir encore une fois la différence que nous avons énoncée plus haut entre Aït Ourir et Amizmiz d'un côté de Demnate et Imi-n-tanoute de l'autre, les deux dernières localités étant mieux fournies que les deux autres;

– *Quatrièmement:* La taille des petites villes du dir. De par la masse de leur population les localités du dir sont de bien petits organismes en comparaison avec les autres agglomérations de la région ainsi que nous l'avons déjà signalé plus haut: moins de 10.000 habitants pour chacun des 4 centres du dir contre de 20 à 40.000 pour El Kelaa, Ben Guérir et Youssoufia. Bien plus, la comparaison avec les petits centres de la plaine fait apparaître le faible taux de croissance démographique de ces localités ainsi qu'il se dégage du tableau suivant:

	Population		Taux d'accroissement annuel(%)	Rang
	1971	1982		
Aït Ourir	4034	6079	3,8	4è
Amizmiz	5210	5853	0,8	6è
Demnate	7140	9339	2,7	5è
Imi-n-Tanoute	5340	8672	4,5	3è
Chichaoua	1261	3498	9,7	1er
Sidi Mokhtar	4069	8160	6,5	2è

Source: La situation économique et sociale dans la province de Marrakech.
——— Délégation des statistiques et du Plan, Marrakech – Mai 1983, p. 63.

Est-ce à dire que ces localités ont atteint un seuil de saturation sur le plan démographique? Et dans l'affirmative, à quoi cela est-il dû?[41].

Rapportés à l'ensemble de la population des cercles de chacune des 4 villes, ces chiffres donnent les rapports suivants:

41 – Il nous a semblé que le développement des petites villes du dir est sérieusement handicapé à la fois par le manque des terrains de construction en rapport avec le statut de l'assiette foncière de ces villes et par le fait que celles-ci ont besoin de nouvelles fonctions à assumer à l'égard de leur environnement.

	Population urbaine (a)	Population rurale (b)	$\frac{A}{b} \times 100$
Aït Ourir	6079	182.131	3,33
Amizmiz	5853	94.680	6,18
Demnate	9339	115.534	8,08
Imi-n-Tanoute	8672	106.781	8,12
Total	29.943	499.126	5,99

Encore une fois la distinction Aït Ourir/Amizmiz et Demnate/Imi-n-Tanoute est mise en évidence: même la masse de leur population constitue un handicap sérieux pour les centres d'Aït Ourir et d'amizmiz;

– *Cinquièmement*: La nature des économies sous-régionales de l'environnement rural de ces petites agglomérations.

Bien qu'appartenant à un même cadre naturel, Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute contrôlent des sous-espaces géo-économiques relativement dissemblables. En plus de l'opposition déjà signalée entre haut et bas pays, l'espace régional de ces villes offre une dissymétrie entre l'arrière pays d'Aït Ourir aux possibilités agropastorales relativement grandes et ceux, relativement pauvres, des 3 autres villes: la surface agricole utile représente à Aït Ourir près de 46% de la superficie totale du cercle contre 16,64% pour Imi-n-tanoute, 13,79% pour Demnate et 09,97% seulement pour Amizmiz. D'où la rareté des surplus agricoles commercialisables et par conséquent la pauvreté des échanges entre ces centres et leur environnement rural, en dehors, il est vrai, du bétail, de la production maraîchère, de l'huile d'olives et des amandes.

Au total, en dehors des rapports commerciaux importants qu'elles entretiennent avec leur environnement rural par le canal de leurs commerces forains, les petites villes du dir de Marrakech n'ont avec leur campagne que des rapports très limités[42]. Sur le plan foncier par exemple, le rayonnement de ces villes est inexistant. L'indigence de ces rapports incombe pour une bonne part à la proximité de Marrakech qui pèse de tout son poids sur ces petits organismes urbains environnants[43]. D'où, la nécessité de procéder, à notre avis, à une redistribution

42 – Même la fonction administrative de ces villes est en recul à la suite de l'importance accordée aux chefs-lieux des communes rurales qui tendent à bénéficier des investissements qui revenaient autrefois aux chefs-lieux des cercles.

43 – Il nous est apparu que, contrairement à Casablanca qui fait bénéficier les petites villes de son voisinage, telles Médiouna et Berrechid, de son dynamisme économique, Marrakech étouffe les petits centres urbains de son voisinage immédiat. Situé à moins de 20 km au Sud de Marrakech sur la route d'Amizmiz, Tamesloht, par exemple, a du mal à démarrer. Il est fort probable que cela incombe à la nature même de l'urbanisation de Marrakech. Ville Makhzen, Marrakech n'a pas su se doter de fonctions urbanisantes comme l'industrie par exemple, et demeure, par conséquent, la ville de consommation par excellence.

des rôles au sein du Haouz et du Haut Atlas Occidental dans le cadre d'une politique d'Aménagement qui intègre les différentes composantes de cet espace, en vue de permettre à ce genre d'organismes urbains d'assumer pleinement leur rôle au niveau des rapports villes-campagnes.

Tableaux en Annexe

Tableau N° 1. Place des cercles d'Aït Ourir, Amizmiz et Imi-n-Tanoute au sein de la province de Marrakech.

	Nombre de caïdats	Nombre de communes rurales	Superficie (km2)	Population (1982)
Cercle d'Aït Ourir	4	9	2374	188.210
Cercle d'Amizmiz	4	10	2120	100.533
Cercles d'Imi-n-Tanoute	4	8	2854	115.453
Total des trois cercles	12	27	7348	404.196
Province de Marrakech	19	46	14.306	1.266.695
Part des trois cercles en%	63,15	58,69	51,36	31,90

Source: monographie de la province de Marrakech, 1979 – 1980

Tableau N° 2. Lieux d'origine des élèves de la SMB et du collège Moulay Rachid d'Aït Ourir, année scolaire 1978/79.

	SMB	Collège Moulay Rachid	Total	%
Caïdat d'Aït Ourir	18	275	293	41,15
Caïdat d'Arhmate	74	63	137	19,24
Caïdat des Mesfioua	53	12	65	09,12
Rhoujdama	26	06	32	04,49
Glaoua Nord	09	26	35	04,91
Touggana	29	36	65	09,12
Rehamna Sud	26	42	68	09,55
Marrakech	05	12	17	02,38
Total	240	472	712	100,00

Source : Bellaoui A. Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Imi-n-Tanoute: étude de 4 petites villes marocaines et de leurs rapports avec l'espace régional. livre second,p.166.

Tableau N° 3. Profit commercial du Souk Arbaa Tirhedouine.

	Boutiques	Etals	Total
Alimentation	38	91	129
Habillement	07	44	51
Equipement domestique	04	14	18
Produits ruraux bruts et artisanat rural	—	161	161
Services	39	78	117
Total	88	388	476

Source : Enquête personnelle, juillet 1979.

Tableau N° 4. Equipement Commercial des Souks et Souikas d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Im-n-Tanoute.

	Aït Ourir		Amizmiz		Demnate		Imi-n-Tanoute	
	Souika	Souk	Souika	Souk	Souika	Souk	Souika	Souk
Commerces	102	1242	155	903	210	768	216	798
Services	182	432	108	89	158	42	189	31
Total	284	2674	263	992	368	810	405	829
%	14,50	85,50	20,95	79,05	31,23	68,77	32,82	67,18

Source: Bellaoui A. Aït Ourir, Amizmiz..
livre second, p. 175.

Tableau N° 5. Lieux d'origine des chefs de foyers des villes d'Aït Ourir Amizmiz, Demnate et Im-n-Tanoute.

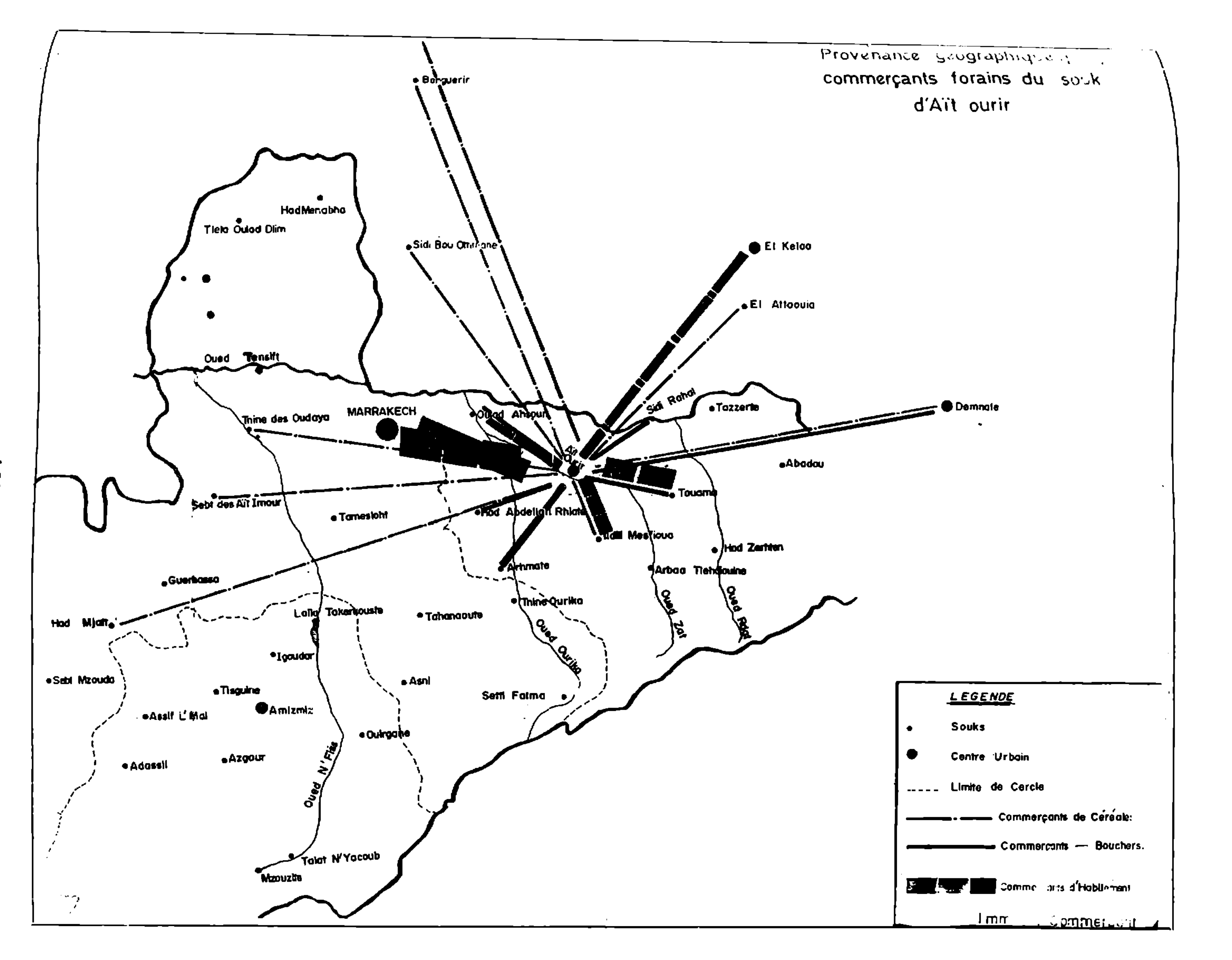
	Aït Ourir		Amizmiz		Demnate		Imi-n-Tanoute	
	Chiffres absolus	%	Chiffres absolus	%	Chiffres absolus	%	Chiffres absolus	%
Nés sur place	401	45,56	349	38,21	448	41,36	320	29,76
Originaires du cercle	186	21,13	415	46,62	449	41,45	505	46,97
Autres villes	198	22,50	34	03,82	64	05,90	80	07,44
Autres régions	95	10,79	92	10,33	122	11,36	170	15,81
Total	880	100,00	890	100,00	1083	100,00	1075	100,00

Source: Bellaoui A. Aït Ourir, Amizmiz...
livre second, p. 192

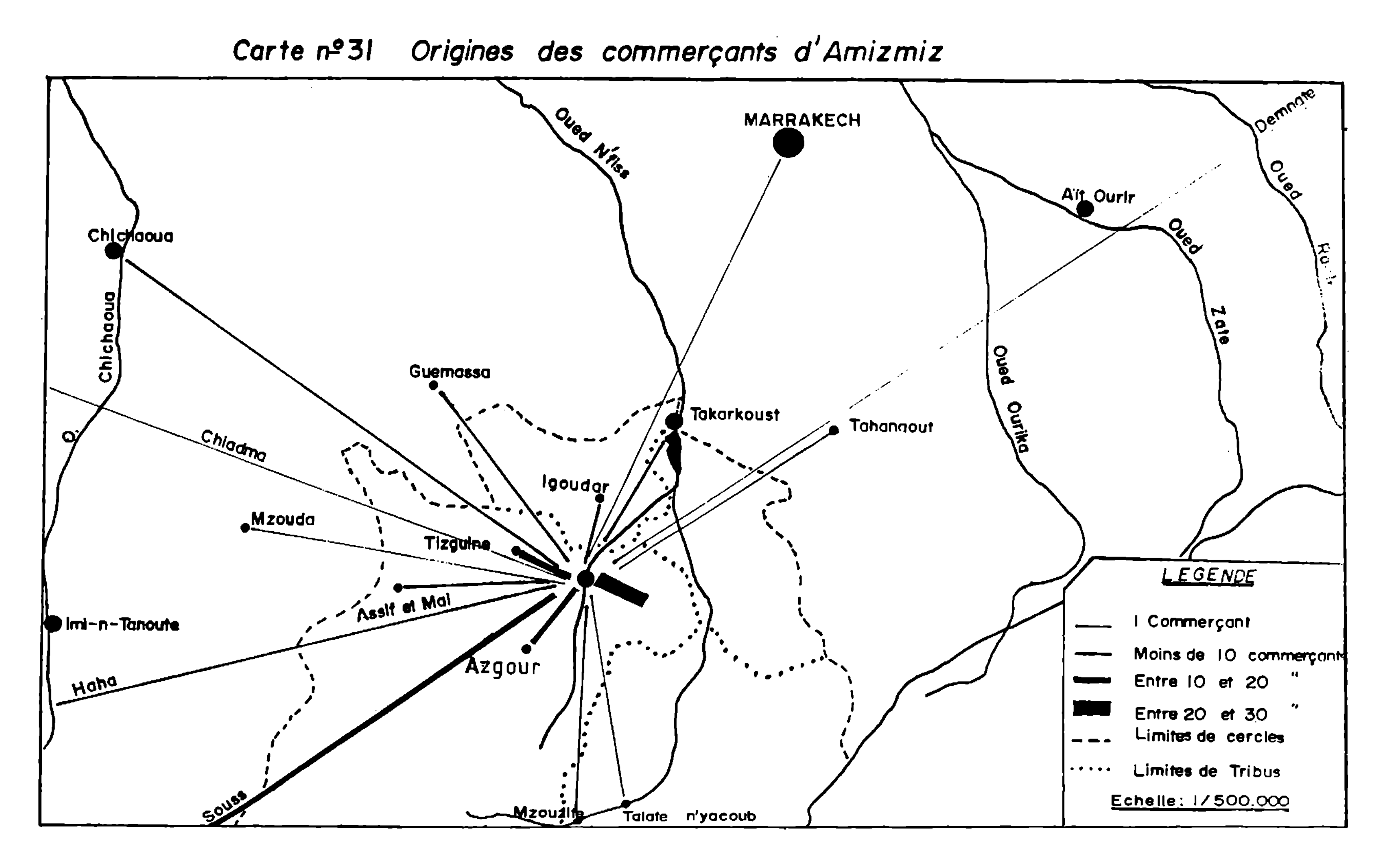
Tableau N° 6. Structures commerciales d'Aït Ourir, Amizmiz, Demnate et Im-n-Tanoute.

	Nombre d'établissements commerciaux	Population	Nombre de commerces pour 100 habitants
Aït Ourir	284	6006	4,72
Amizmiz	263	6871	3,82
Demnate	601	9490	6,33
Imi-n-Tanoute	405	7338	5,51

Source: Bellaoui A. Aït Ourir, Amizmiz...
livre I, p. 133.

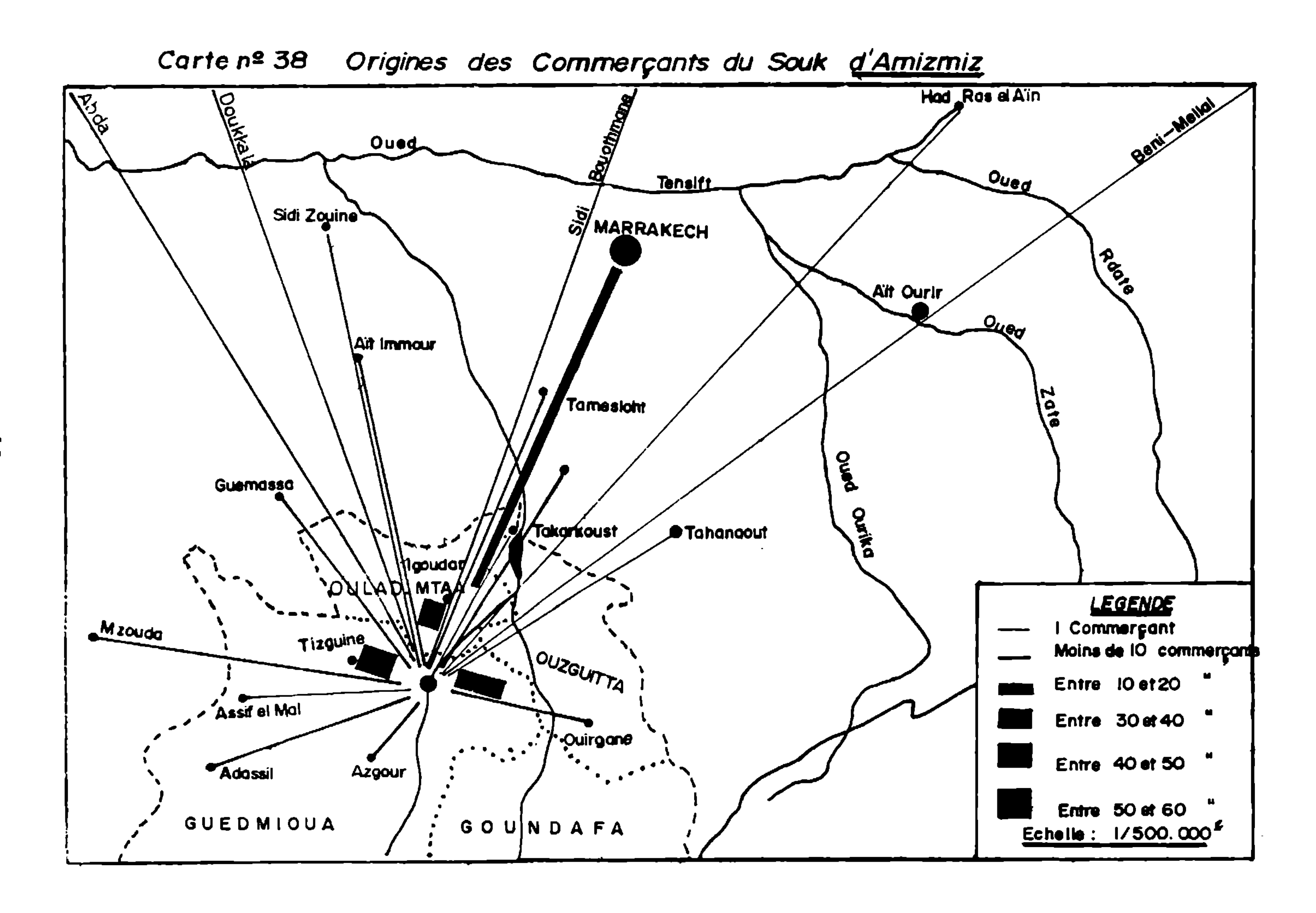


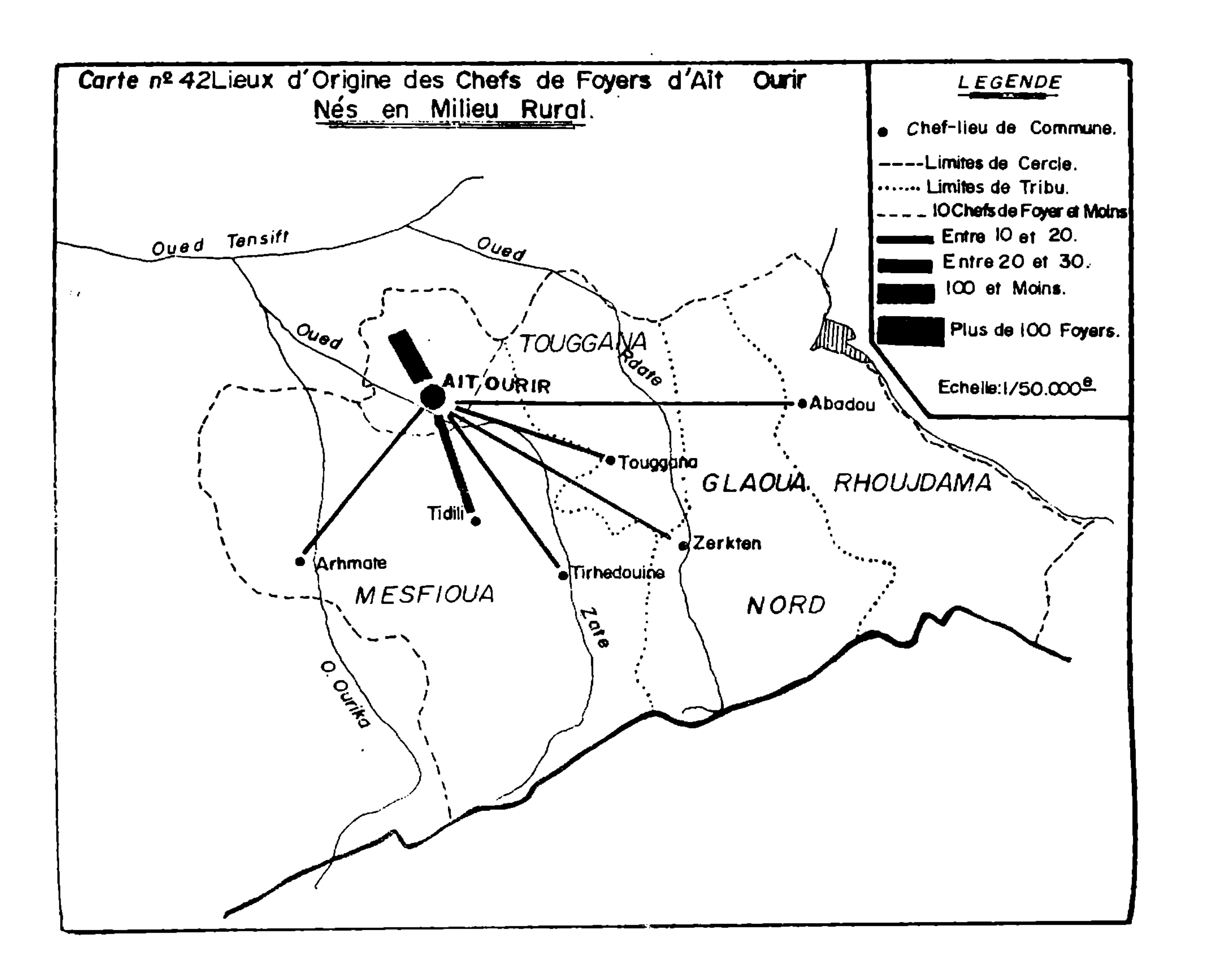
commerçants forains du
d'Aït ourir
Benguerir
HadMenabha
Tleta Oulad Dlim
El Keloa
El Attaouia
Oued Tensift
Sidi Rahal
Tazzerte
Demnate
Thine des Oudaya
MARRAKECH
Oulad Ahsour
Aït Ourir
Abadou
Touama
Sebt des Aït Imour
Tamesloht
Had Abdellah Rhiat
Sidi Mestioua
Had Zerkten
Ahmate
Arbaa Tighdouine
Guemassa
Thine Ourika
Oued Zat
Oued Rdat
Had Mjatt
Lalla Takerkouste
Tahanaoute
Oued Ourika
Igoudar
Sebt Mzouda
Asni
Tiaguine
Setti Fatma
Amizmiz
Assif L'Mal
Ouirgane
Adassil
Azgour
Oued N'Fiss
Talat N'Yacoub
Mzouzite
LEGENDE
Souks
Centre Urbain
Limite de Cercle
Commerçants de Céréale:
Commerçants — Bouchers.

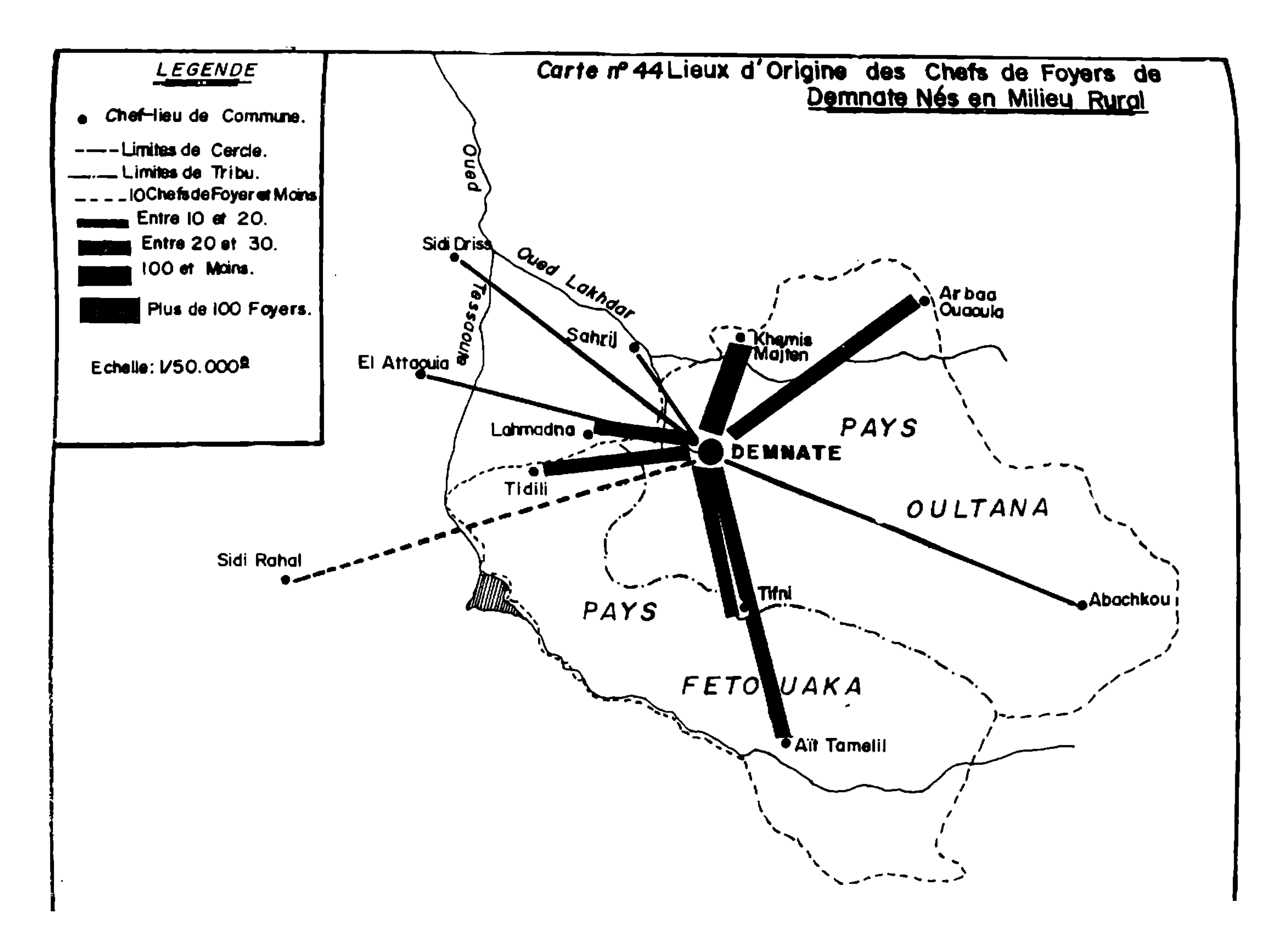


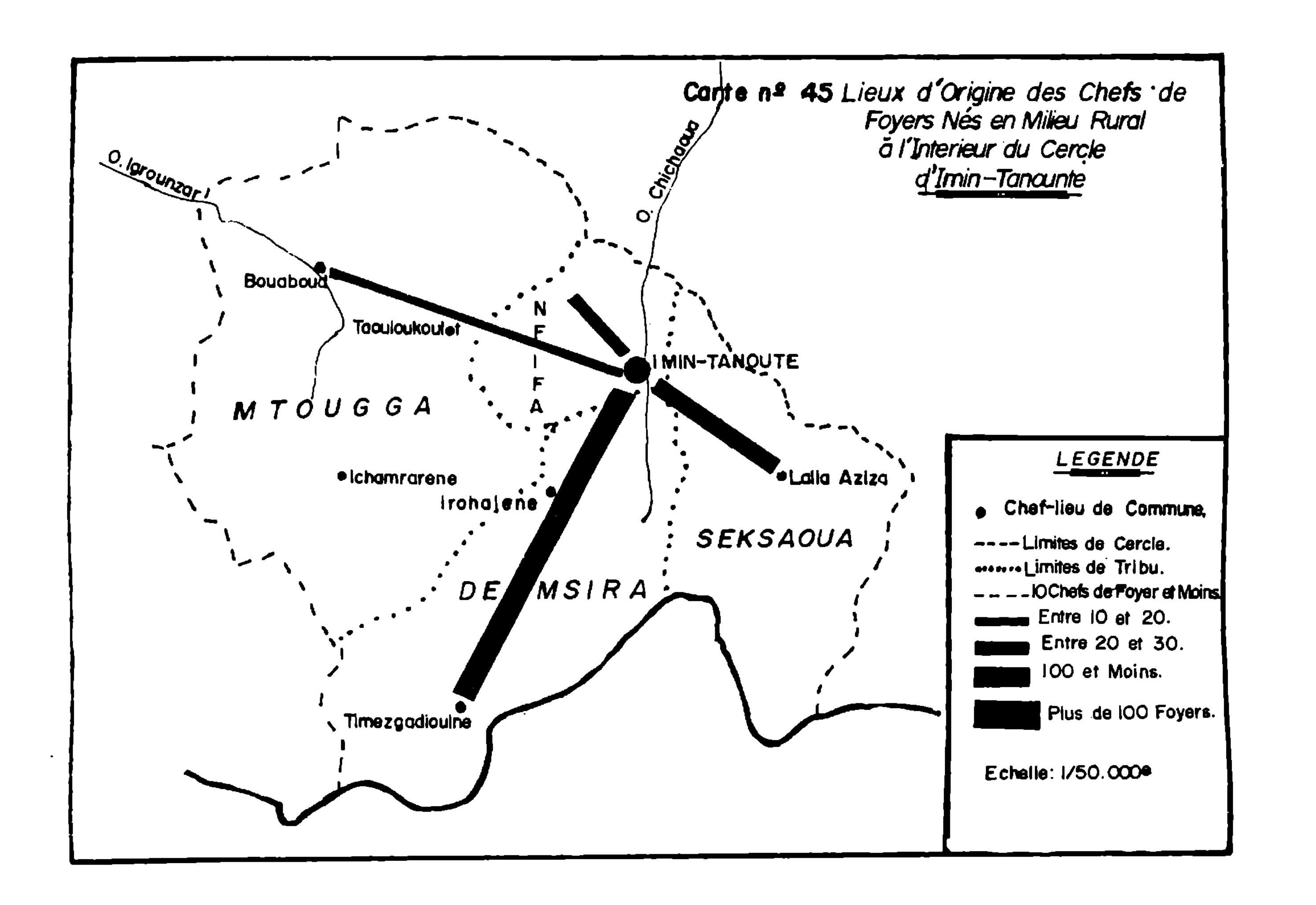
Carte n° 31 Origines des commerçants d'Amizmiz

Carte n° 38 Origines des Commerçants du Souk d'Amizmiz




Carte n° 42 Lieux d'Origine des Chefs de Foyers d'Aït Ourir Nés en Milieu Rural.
LEGENDE
Chef-lieu de Commune.
Limites de Cercle.
Limites de Tribu.
10 Chefs de Foyer et Moins
Entre 10 et 20.
Entre 20 et 30.
100 et Moins.
Plus de 100 Foyers.
Echelle: 1/50.000e
Oued Tensift
Oued
Oued
TOUGGANA
Rdate
AIT OURIR
Abadou
Touggana
GLAOUA RHOUJDAMA
Tidili
Zerkten
Arhmate
Tirhedouine
MESFIOUA
Zate
NORD
O. Ourika


Carte n° 44 Lieux d'Origine des Chefs de Foyers de Demnate Nés en Milieu Rural
LEGENDE
Chef-lieu de Commune.
Limites de Cercle.
Limites de Tribu.
10 Chefs de Foyer et Moins
Entre 10 et 20.
Entre 20 et 30.
100 et Moins.
Plus de 100 Foyers.
Echelle: 1/50.000e
Oued Tessaoute
Oued Lakhdar
Sidi Driss
Sahrij
El Attaouia
Lahmadna
Tidili
Sidi Rahal
Khemis Majten
Arbaa Ouaouia
DEMNATE
PAYS
OULTANA
Abachkou
Tifni
PAYS
FETOUAKA
Aït Tamelil



Carte n° 45 Lieux d'Origine des Chefs de Foyers Nés en Milieu Rural à l'Interieur du Cercle d'Imin-Tanounte
O. Igrounzar
O. Chichaoua
Bouaboud
Taouloukoulet
NFIFA
IMIN-TANOUTE
MTOUGGA
Ichamrarene
Irohajene
Lalla Aziza
SEKSAOUA
DEMSIRA
Timezgadiouine
LEGENDE
Chef-lieu de Commune.
Limites de Cercle.
Limites de Tribu.
10 Chefs de Foyer et Moins.
Entre 10 et 20.
Entre 20 et 30.
100 et Moins.
Plus de 100 Foyers.
Echelle: 1/50.000

LES RAPPORTS VILLE-CAMPAGNE AU MAROC LE CAS DES MASSIFS ORIENTAUX DE L'ATLAS

Michael PEYRON
Faculté des Lettres - Rabat

Introduction:

A une certaine époque, la dichotomie ville-campagne était érigée en stéréotype. Celui-ci, correspondant à des schémas actuellement révolus, procédait d'une analyse factorielle insuffisante. Si l'on repense intégralement le problème en se replaçant dans le contexte national, on aboutit plutôt à une notion de complémentarité ville-campagne. C'est d'ailleurs l'approche conceptuelle la plus réaliste, car elle répond à des critères socio-économique évidents.

Les citadins ont besoin des ressources maraichères et céréalières de la campagne, d'une part -sans parler d'espace de loisirs éventuels; d'autre part, ils perçoivent les zones rurales comme débouchés pour leurs produits manufacturés. De leur côté, les ruraux subissent assez fortement le pouvoir attractif de la ville, laquelle est appréhendée comme source d'argent frais, et comme lieu possible d'embauche ou d'enrichissement culturel. Ces diverses préoccupations déterminent, par conséquent, toute une série de démarches s'inscrivant dans un système d'échanges global.

Sans viser à l'exhaustivité notre propos ci-après cherchera plus particulièrement à cerner les différentes composantes d'une problématique affectant deux zones montagneuses du Maroc non contiguës, mais quelque peu marginales toutes les deux:

- la partie E. du Moyen-Atlas (province de Boulmane et de Taza)

- le Haut-Atlas oriental à cheval sur les provinces de Bni Mellal, Khnïfra et Errachidiya.

Ces régions – qui partagent un certain nombre de traits en commun – sont habitées par des populations autochtones fières de leurs traditions et d'une homogéinité relative. En effet, Bni Warayn et Marmoucha autour du Bou Iblane privilégient tout autant l'élevage et la transhumance que leurs cousins lointains Ayt Yafelman autour du Jbel et Ayyachi, ou Ayt Sokhman de l'Oued el Abid. En outre,

le parler, l'habillement et l'habitat -sans parler des coutumes- présentent bien des ressemblances. Le vécu quotidien de ces poputations, il convient de le souligner, se trouve soumis à un certain nombre de contraintes éprouvantes découlant à la fois du caractère spécifique du milieu ambiant, et d'une période récente de mutation militaire des années '20 et '30 de ce siècle, laquelle, tout en bouleversant les structures sociales pré-existantes, a, par la suite, favorisé l'arrivée en masse d'une foule de concepts relevant du modernisme. Ce processus a connu une accélération foudroyante au cours des vingt dernières années. Mondes jusqu'alors fermés, les hautes vallées enclavées se sont trouvées exposées à des influences venues de l'extérieur, ont découvert le leurre de la grande ville ou de l'émigration vers l'étranger.

L'impact des médias

En privilégiant l'apparente facilité de la vie en milieu urbain et en véhiculant certains messages qui lui sont propres, les médias (radio et télévision surtout) sont des vecteurs d'idées nouvelles dont l'impact sur les jeunes, bien plus malléables que leurs anciens, a été déterminant. La propagation de la langue et de la culture arabe s'en est, du reste, favorablement ressenti. En revanche, les schémas publicitaires, issus de la civilisation de consommation et perçus parfois comme modèles exemplaires, ont poussé bien des jeunes à satisfaire de nouveaux besoins en devenant consommateurs à la ville (Casablanca, Rabat, Kenitra etc...); à quitter le terroir pour prendre leur place dans la pyramide économico-sociale du pays. Louable démarche, certes, d'autant plus que du point de vue de l'unité linguistique du pays, cela s'accompage le plus souvent d'une amélioration des connaissances en langue arabe de la part des intéressés, favorisant également leur intégration dans la société citadine.

En cas de généralisation de la tendance, cependant, on risque de dépeupler certaines zones montagneuses en moins de deux générations. L'exemple des Alpes françaises au siècle dernier est là pour nous le rappeler. Au mieux, c'est à une lente érosion de la cellule familiale que l'on assiste -surtout si le jeune se marie à la ville avec ce que cela comporte comme remise en cause des mécanismes sociaux (action de devoir filial,principe de solidarité et d'entraide). Malgré l'attachement au terroir, qui détermine quelques retours au pays, dans la plupart des cas cette démarche connaît une finalité parfaitement négative.

L'exode rural:

Nos régions ont alimenté essentiellement un courant émigratoire vers les bureaux de recrutement des Forces Armées royales, l'aptitude guerrière des Bni Warayn et des Ayt Yafelmen étant bien connue; dans une proportion moindre vers l'administration et l'enseignement. Enfin, dans un pourcentage assez faible, certains montagnards se sont expatriés.

Corrélativement à ces migrations vers les grandes métropoles, on assiste au développement de villes intermédiaires (Azrou, Khnifra, Midelt etc...) dont les banlieues, servant en quelque sorte de relais, constituent autant d'espaces de transition montagnarde. Contraints par les aléas existentiels à abandonner leurs villages, viennent s'y entasser dans des conditions précaires et guère salubres (bâtiment en «parpaings» ou «agglo»), désoeuvrés et/ou peu nantis qui aspirent à un meilleur devenir. La valorisation de ces nouveaux espaces de polarisation intermédiaire devient d'ailleurs prioritaire.

La dynamique du moment, dans l'E. du Moyen Atlas en particulier, semblerait animer un irrésistible mouvement montagne-plaine. Cet état de choses durera aussi longtemps que la convergence spatio-temporelle des paramètres socio-économiques n'aura pas dicté un retour vers la montagne, comme cela se voit actuellement en Europe. Aussi longtemps que le discrédit de la vie en montagne auprès des montagnards eux-mêmes n'aura pas eu tendance à s'estomper.

Le fait est patent dans le massif de Bou Iblane. Auparavant, l'occupation spatiale chez les Bni Warayn de ce secteur obéissait aux régles d'une alternance saisonnière: hivernage dans la maison d'habitation en plaine du Zloul: estivage vers 2.000m au-dessus de Taffert dans un habitat en dur, parfois isolé. Aujourd'hui hormis les transhumants la montagne tend à se vider, les habitants d'estivage souffrent de sous-occupation, voire d'abandon, les propriétaires (parfois installes à Rabat ou à Casablanca) se contentant de conserver leur residence principale du Zloul.

A noter que dans le cas présent la réalisation de la station de ski du Bou Iblane -actuellement en cours- peut apporter un correctif à cet état de choses par des ventes de résidences secondaires aux touristes au sein du domaine privatif.

L'impact du tourisme:

Depuis quelques temps on assiste à l'apparition de nouveaux emplois liés, d'une part au tourisme de masse, d'autre part à un nouveau tourisme sélectif exotico-sportif. Ces emplois, encore relativement occasionnels, vont du guide/muletier qui propose ses services à des groupes pratiquant la randonnée pédestre (soit auto-gérés, soit animés par un Tour Operator), à la villageoise Ayt Hdiddou qui fabrique des objets artisanaux afin de les vendre au prochain Moussem d'Imilchil.

De façon à harmoniser ces différentes activités,dont une part financière appréciable (celle des Tour Operators) échappe aux instances nationales, il y aurait lieu de mettre en place tout un ensemble de structures d'accueil et d'animation favorable, en même temps, à l'œuvre de rénovation rurale. Il s'agirait d'une Grande Traversée de l'Atlas Marocain (G.T.A.M) basée sur un réseau de sentiers de Grande Randonnée (G.R.) quadrillant l'Atlas d'Imin-Tanout à Taza. Organisme étatisé, mais dont les principales prestations en situation seraient prises en main

par les montagnards eux-même: encadrement sur demande de petits groupes de touristes étrangers, fourniture de muletiers, accueil traditionnel et hébergement dans des gîtes ruraux, ventes de provisions aux randonneurs etc. L'intégration d'une forme de tourisme discrect dans la vie rurale montagnarde pourrait ainsi s'effectuer d'une manière plus harmonieuse qu'à l'heure actuelle où l'on assiste à une exploitation à distance du capital touristique de l'Atlas par des technocrates du voyage basés en Europe ou en Amérique du Nord.

Dans le cadre de nouvelles stratégies d'aménagement de l'espace rural montagnard, toutefois, il y aurait lieu de ne pas parer de toutes les qualités le tourisme en général, le phénomène de «l'or blanc» en particulier. D'une part, l'irrégularité altitudinale et saisonnière des précipitations nivales, ainsi que la discontinuité qualitative du manteau nival dans l'Atlas marocain, rendent fort aléatoire la création de nouvelles stations de ski. D'autre part, un développement effréné des domaines skiables peut avoir des retombées environnementielles néfastes, sans parler des problèmes d'exploitation ultérieure en cas de régression de la demande dans ce secteur d'activité très particulier, surtout quand la bivalence été/hiver n'est pas assurée.

Une amélioration du potentiel existant dans le Haut et le Moyen Atlas (meilleure valorisation des remontées mécaniques à l'Oukaimedden; équippement du Jbel Hayyane) joint à l'achèvement des travaux en cours (station du Bou Iblane) constituerait déjà un résultat positif. Cela permettrait une hausse de la fréquentation des champs de neige de la part de skieurs nationaux (citadins pour la plupart), tout en permettant au Maroc de se forger l'image à l'étranger d'un ski légérement différent qu'ailleurs. Quant à l'aménagement à entreprendre il ne faudrait agir qu'avec la plus grande circonspection.

Amélioration du réseau de communications:

Visant principalement à désenclaver des zones montagnardes difficillement accessibles depuis les centres urbains, les travaux de réfection de pistes ainsi que la progression du goudron le long de certains axes (Rich-Amougger, Boumia-Tounfit et au-delà, Aghbala-Alemsid, Kerrouchen-Lqbab, Ribat-al Khayr-Bou Iblane, Boulmane-Immouzzer Marmoucha-Talzemt etc.) ont également facilité la pénétration touristique. Souhaités d'après un consensus quasi-général dans certaines régions (Bni Warayn, Marmoucha), envisagés ailleurs d'un point de vue plus nuancé (région d'Imilchil), ces travaux ont, cependant, connu des ralentissements considérables ces dernières années pour des raisons conjoncturelles.

Ils ont, toutefois, grandement favorisé le régime des échanges plaine-montagne, principalement assurés par camion. L'emploi de cars a également connu un certain essor, mais s'est trouvé limité aux axes goudronnés, quelques tentatives sur piste n'ayant guère été concluants (Boulmane-Msmrir, Tounfit-Tagouddit etc.)

Si ces échanges, en fonctionnant de plus en plus dans les deux sens, ont pu donner une impression d'équilibre, la ville demeure néanmoins très nettement le partenaire majoritaire.

Diffusion plus grande des produits de consommation:

En effet, les zones rurales constituent un débouché tout indiqué pour certains produits d'importation (radio, téléviseurs magnétophones etc.), ainsi que ceux manufacturés par l'industrie légère des villes. Bicyclettes, torches électriques (inconnues dans certaines régions il y a 20 ans), biscuits, confiture, sardines et autres conserves, tapis et couvertures produits industriellement, serviettes-éponge, robes de chambre en nylon et autres produits de friperie, sandalettes en plastique, bottillons en simili-cuir à semelle en PVC, sont désormais écoulés sur les souqs.

Si, d'un côté, en accédant à un confort relatif les montagnards connaissent une amélioration de leur niveau de vie, ils se trouvent, par ailleurs, pris dans l'engrenage des nouveaux besoins à satisfaire, exacerbés par la Télévision pour ceux qui y ont accès. Corrolairement, on assiste à la disparition progressive des burnous pour homme, des capes pour femme (vêtements d'objets touristiques à Azrou) et des tapis de haute laine. Certaines familles dressent toujours leur métier à tisser; mais pour combien de temps encore? A la longue, et d'une façon générale, c'est l'artisanat local tout entier -élément primordial dans la structuration de l'espace rural montagnard- qui est voué à disparaître. Sans vouloir s'enfermer dans une vision passéiste on devine aisément ce que tout cela implique comme appauvrissement de la spécificité culturelle des montagnards.

Valorisation des ressources naturelles de la montagne:

Perçu comme source de spéculation, le cheptel ovin a connu une augmentation massive ces 20 dernières années, marquant ainsi l'amorce d'un nouveau cycle d'utilisation pastorale. Il n'est pas rare en montagne d'observer d'importants troupeaux confiés à la garde de deux ou trois bergers par des propriétaires absentéistes, parfois résidant à la ville. Localement aussi, on assite à un regain de la transhumance, cetains propriétaires prenant la tente à la belle saison et apportant de la sorte un correctif au lent processus de sédentarisation que j'avais remarqué dans ces régions il y a une dizaine d'années.

Arme à double tranchant que ce renouveau pastoral. Alors que d'un côté les troupeaux sont à même de fournir laine et viande, on aboutit au surpâturage été/hiver permanent, les anciennes dispositions relatives à la mise en défens des alpages n'étant plus qu'irrégulièrement suivies. L'édification d'abris en dur (région de Timhadit, plateau des Lacs etc.) permet l'hivernage des troupeaux en altitude, ce qui n'est tout de même pas sans risque pour les bêtes, car il existe un danger réel en cas de blizzard (pertes élevées près d'Immouzzer Marmoucha, hiver 1970/71 et 1978/79).

La couverture végétale étant ainsi constamment sollicitée -joint à quatre années de sécheresse, il s'ensuit à l'heure actuelle une extension de gazons écorchés (Meskeddal, plateau des Lacs, Tingerft etc.). Un retour à la règlementation sur les pâturages, comportant éventuellement des allotissements attribués aux éleveurs sur une base locative, en valorisant l'herbage, permettrait des rendements accrus tout en protégeant les gazons eux-mêmes.

Autre ressource importante de ces zones montagneuses -**l'exploitation forestière.** Celle-ci, accompagnée d'érosion ne pouvant que faciliter le processus de désertification, a connu une extension galopante ces 20 dernières années, occasionnant un recul important de la forêt. Ont été principalement mises à contribution, les cédraies (régions de Tounfit, d'Azrou, du col du zad, du Bou Iblane/Bou Nasser) tant pour le bois de construction que pour les besoins de l'artisanat commercialisé. Ont également fait l'objet de coupes intensives, les chenaies (régions d'Aghbala, de Tounfit, du Ḉirque de Ja'far etc.) utilisées pour la préparation du charbon de bois. A noter qu'une proportion non négligeable de ce déboisement intempestif est imputable au braconnage local (bois d'oeuvre, bois de chauffe, nourriture pour le bétail en periode de disette etc.) que les autorités forestières combattent, mais avec des succès mitigés. A relever également que s'il y a prolifération des ventes de bouteilles de gaz sur les souqs, les prix pratiqués sont inabordables pour certains montagnards, et qu'il trouvent moins de goût aux aliments ainsi cuisinés par rapport à ceux préparés sur un feu de bois. En revanche, l'existence de co-opératives bucheronnières (Tounfit), opérant sous le contrôle des Eaux et Forêts, en représentant une source d'emplois pour les ruraux, peut apparaître comme un facteur positif.

Egalement positive la revalorisation de l'agriculture, marquée ces dix dernières années par l'apparition du tracteur (région de Miydelt et de Tounift), l'intensification de la culture de la pomme de terre (cas d'Ayt Hdiddou d'Imilchil chez qui des camions viennent directement de la ville enlever la récolte) et le splendide essor que connaissent les plantations de pommiers (régions d'Ayt Ayyach près de Miydelt, d'Aghbala et de Ribat al Khayr).

On peut, enfin, relever trois autres changements intervenus dans nos régions et ayant également des répercussions diverses sur les rapports ville-campagne:

Des changements dans le découpage administratif:

En fonction de préoccupations conjoncturelles Boulmane s'est vue érigée en province mais, faute de bâtiments adéquats, le centre administratif effectif se situe à Missour. De même, Imilchil se trouve promu au rang de Cercle depuis cinq ans, alors que le Cercle de Miydelt, lui, relève depuis une dizaine d'années de la province de Khnifra, au lieu de celle d'Errachidiya, ceci n'est pas sans poser des problème pour les gens de Tounfit et de Miydelt car les communications

entre le Melwiya et Khnifra sont particulièrement malaisées en hiver en raison de la présence de neige aux cols routiers.

Un regain de la religiosité:

Comme signes apparents, la construction de mosquées nouvelles dans certaines bourgades de montagnes (Tillougit n-Ayt Iseha, Zawia Ṭamga, Tikajwin n-Ayt Hnini etc.); de même qu'une plus grande proportion de pélerinages à la Mecque de la part des ruraux, notamment des femmes d'un certain âge.

Une scolarisation accrue

Des possibilités de scolarisation dans de petits centres comme Tounfit ou Aghbala a permis, sans toutefois atteindre un niveau optimal, de faire reculer les frontières de l'analphabétisme. L'arabisation s'en est trouvée favorisée, avec comme effet secondaire, une certaine propagation de la langue française.

CONCLUSION

A LA RECHERCHE D'UN EQUILIBRE

Ainsi avons-nous passé en revue les principales composantes du schéma des échanges entre les massifs orientaux de l'Atlas marocain et les zones urbaines du pays. De manière à harmoniser ces rapports il faudrait pouvoir faire en sorte que les régions montagneuses en question soient davantage retentives de leur main d'oeuvre. D'où la nécessité de procéder à des restructurations à l'échelon local susceptibles de fixer les populations sur leurs terroirs. La logique sous-jacente à une telle politique devrait aller dans le sens du respect de certaines fragiles interrelations entre activités, tout en intégrant la paysannerie montagnarde à un tel développement. En freinant ainsi l'exode rural on doit parvenir à équilibrer les rapports montagne-plaine. Une oeuvre de rénovation rurale, incorporant une rationalisation de l'exploitation forestière et pastorale, jointe à la mise en place de structures d'accüeil pour tourisme discret, doivent faire redécouvrir au ruraux tout le prestige de la vie en montagne. Des régions montagneuses marginales comme celles-ci seront ainsi mieux en mesure d'apporter une contribution positive à l'économie nationale.

URBANISATION PERIPHERIQUE,
Délimitation et enjeux

Aïcha EL BELGHITI ALAOUI et **Larbi RHARBI**
Faculté des Lettres - Rabat I.N.A.U. - Rabat

Introduction:

La question que nous abordons aujoud'hui dans ce collogue pose un problème lié à l'utilisation de certaines données statistiques officielles dans le domaine de l'approche quantitative du phénomène urbain et a trait notamment aux erreurs d'interprétations et d'analyses auxquelles celles-ci peuvent amener.

En effet, la publication récente des resultats du recensement général effectué en Septembre 1982, concernant les caractéristiques générales de la population Marocaine a fait l'objet de commentaires. Parmi les conclusions les plus importantes qui s'en dégagent on peut souligner que l'évolution de la population urbaine du Maroc se fait dans le sens d'une certaine redistribution spatiale du croit démographique à l'avantage des petites et moyennes agglomérations. Les grandes villes connaîtraient quant à elles un ralentissement de leur urbanisation et ne seraient plus pour ainsi dire les seuls centres dominants d'attraction.

Ces conclusions tirées d'une simple lecture des données chiffrées appellent quelques remarques que nous formulons ainsi:

– *Premièrement,* peut-on se limiter à l'exploitation brute de certaines chiffres du recensement et s'en tenir à leur interprétation superficielle pour prétendre rendre compte de la réalité complexe et mouvante du monde urbain.

– *Deuxièment,* les statistiques officielles telles qu'elles sont élaborées constituent-elles un instrument d'appréhension quantitative capable de traduire avec rigueur toute la dynamique socio-spatiale urbaine? Sachant que depuis le début de la dernière décennie on assiste dans le cas notamment des grandes villes à ce

que l'on pourrait appeler un phénomène de «périphérisation» de leur urbanisation. De véritables agglomérations prennent ainsi naissance en marge des frontières municipales alors que les paysages urbains sont encore entachés de vides constitués de terrains libres non encore urbanisés.

Aussi, la constatation selon laquelle il y aurait un ralentissement du rythme de la croissance démographique des grands centres urbains nous surprend. Cette baisse, ne serait-elle pas liée tout simplement à un problème d'appréciation du champ de l'urbain, c'est à dire à un problème de définition (théorique) des normes et des critères de classification utilisés dans la délimitation des contours de l'urbain.

A travers l'étude de cas, nous allons pouvoir étayer cette hypothèse en relevant l'inadéquation totale de certains critères de définition de l'urbain et en soulignant leur inadaptation par rapport à l'évolution des faits et à leur observation sur le terrain. Nous n'aborderons pas ces contradictions sans évoquer les mécanismes et les enjeux déterminant l'apparition et l'extenssion de ces formes d'urbanisation périphériques qui sont loin d'être un phénomène marginal dans le processus de croissance des grandes villes.

I - DIFFICULTES D'EVALUATION QUANTITATIVE DE L'URBANISATION PERIPHERIQUE

1 - Stabilisation ou régression de la croissance des grandes agglomérations

L'approche statistique du phénomène de la croissance des grandes agglomérations urbaines laisse croire que les grandes villes marocaines enregistrent pendant la dérnière période intércensitaire 1971-1982, un léger ralentissement ou une stabilisation du rythme d'accroissement de leur population. En effet sur les 19 municipalités dépassant les 100 000 habitants, 15 ont connu une régression du taux de leur accroissement [1]. Ces données statistiques concernent les villes dans leurs limites municipales.

Or l'observation sur le terrain et l'utilisation d'autres documents [2] nous permettent de relever que les zones périphériques des grandes agglomérations urbaines connaissent un large processus d'urbanisation qui a dépassé de loin les frontières administratives de ces agglomérations et a envahi les marges des communes rurales limitrophes. Cette urbanisation prend la forme d'une simple extension de quartiers urbains: c'est le cas de Tabriquet Nord à SALE, Ben Dibane et Bni Makada Lakdima à TANGER, ou alors de noyaux plus ou moins isolés du tissu urbain de la ville comme c'est le cas de Kariat Oulad Moussa à Salé et de Zouagha à Fès...

---

(1) Les seules municipalités ayant connu une légère augmentation du rythme de leur croissance sont OUJDA, TETOUAN, et TANGER ont des périmètres urbains très vastes et Aïn Sbâa a fait l'objet d'un découpage dans le cadre du grand CASABLANCA.

(2) Poto-aériennes-Restitutions-Schémas-Directeurs d'Aménagement Urbain.

L'ensemble de ces extensions et croissances ceinturent le périmètre urbain surtout des villes de MARRAKECH, FES, SALE et TANGER (voir les cartes). Où sont alors comptabilisées les populations de ces secteurs? C'est là une question d'importance et dont la réponse, n'est pas évidente et passe nécessairement par l'étude des données démographiques des communes rurales limitrophes.

Evolution de la population de Fès et de ses communes limitrophes

Municipalités et Communes rurales .	Population 1960	Population 1971	Population 1982	Tx. Ac % 60-71	Tx. ac % 71-82
Municipalité de FES	216 133	325 327	448 823	3,79	2,94
Communes rurales de:					
- Sidi Harazem	6 978	6 940	18 581	-0,05	9,36
dont: centre de					
Hay Sidi Brahim	-	-	2 093	-	-
Centre de					
Hay Aoinat EL Hajjaj	-	-	6 063	-	-
Population rurale	6 978	6 940	10 425	- 0,05	3,76
- Ouled Tayeb	11 162	11 316	18 985	0,12	4,81
dont çentre Hay					
Mont Fleury	-	-	7 827	-	-
Population rurale	11 162	11 316	11 158	0,12	0,13
- Aïn Chkeff	14 419	20 120	51 071	3,07	8,84
dont centre de					
Ben Souda	-	-	17 120	-	-
Centre de Hay Adarissa	-	-	2 228	-	-
Population rurale	14 419	20 120	31 723	3,07	4,23
Aïn Cheggag	5 647	8 099	10 040	3,33	1,97
dont centre de					
Aïn Ghegag	-	-	2 223	-	-
Population rurale	5 647	8 099	7 817	3,33	0,32
- Aïn Bouali	12 994	9 715	10 251	2,68	0,49
Aïn Kansera	6 958	8 157	9 168	5,45	1,07

Evolution de la population des municipalites de: Marrakech-Tanger-Salé-Tetouan et de leurs communes limitrophes (suite)

Municipalite et Communes rurales	Population 1960	Population 1971	Population 1982	Tx. Ac % 60-71	Tx. Ac % 71-82
Municipalité de TANGER*	141 741	187 894	266 346	2,60	3,19
Communes rurales de:					
- Bahriyne Tanja	4 899	5 071	9 244	0,03	5,61
- Bahriyne Aouama	6 953	10 383	61 106	3,72	17,48
dont: cente de Hadj					
Ben Dibane	-	-	27 100	-	-
Pop. rurale	6 953	10 383	34 006	3,72	11,41
- Gznaia	10 677	12 154	17 022	1,18	3,11
Municipalité de SALE*	75 799	157 557	289 391	6,75	5,74
Commune rurale de:					
- Bouknadel dont:	15 498	24 963	73 252	4,43	10,2
- Centre Karia	-	-	16 964	-	-
- Pop. rurale	15 498	24 963	56 288	4,43	7,67
Municipalité de Marrakech	243 134	332 741	439 728	2,89	2,54
Communes rurales de					
Had Mnabha	14 548	19 544	23 007	2,72	1,49
Jnane Hanoute El					
Bekkal	9 353	16 152	37 615	5,09	7,99
Saada Dar El Arja	23 278	33 593	60 548	3,39	5,50
Sidi Bou Othmane	14 057	17 145	18 939	1,82	0,90
Municipalité de TETOUAN	101 352	139 105	199 615	2,92	3,30
Communes rurales de:					
- El Mellayiyine	10 046	13 595	19 612	2,8	3,38
dont: centre de Mdiq	1 914	3 265	4 878	-	-
Pop. rurale	8 372	10 330	14 734	1,93	3,32
- Semsa	3 956	4 469	5 069	1,11	1,15
- Bni Idder Cherki	6 114	6 871	7 769	1,06	1,12
- Bni Karrich Fouki	6 261	7 503	9 354	1,66	2,02
- Bni Karrich Bahri	7 204	9 889	15 388	2,92	4,10

* voir carte correspondante à la fin du texte.

2- Croissance rapide des zones périphériques

L'analyse des données de la population des communes rurales environnates des villes de TRANGER, TETOUAN,SALE,FES, et MARRAKECH permet de faire un premier constat: à savoir que toutes les communes rurales n'ont pas connue la même évolution démographique, mais ont enregistré de façon générale une accélération du rythme d'accroissement de leur population respective de la période 1960-1971 à celle de 1971-1982. Parmi les communes qui ont enregistré un taux exceptionnel dans les exemples choisis, on peut citer:

- Bahraouyine Aouama au Sud de TANGER dont la moyenne est passée de 3,72 à 17,48% pour la population totale et de 3,72 à 11,41% pour la population rurale.

- Bouknadel limitant SALE dont le taux a augmenté de 4,4 à 10,2% pour la population totale et 4,43 à 7,69% pour la populaion rurale.

- Aïn Chkeff à l'ouest de FES dont le taux est passé de 3,07 à 8,84% pour la population totale et 3,07 à 4,23% pour la population rurale.

Ce taux d'accroissement dépasse non seulement celui des autres communes rurales situées loin des villes mais aussi celui de leurs chefs - lieu.

Certaines communes ont connu une stagnation de leur population et c'est le cas de SEMSA, Bni Idder Cherki au Nord et au Sud de TETOUAN dont les taux n'ont pas bougé et tournent autour de 1%. L'écart d'accroissement enregistré vient du fait que les communes ayant enregistré une croissance rapide de leur population sont celles qui connaissent des tendances d'urbanisation intimement liées au développement de la ville et de sa périphérique, par contre les communes dont la population n'a pas pu augmenter ne connaissent pas d'évolution dans ce sens.

En somme, les communes rurales qui connaissent un fort dynamisme démographique englobent des secteurs dont les caractéristiques et les mécanismes les rapprochent plus de la ville en tant qu'ensembles urbain que la commune. Or, dans l'opération du recensement de 1982 il semble que la distinction entre population rurale et population urbaine n'a pas été toujours tenue en compte dans ces communes.

C'est ainsi que Kariat Oulad Moussa à SALE, Ben Dibane à TANGER,Mont Fleury et Hay Adarissa à FES ont été recensés comme centres urbains à part et que d'autres secteurs urbains constituant pourtant une simple extension de quartiers périphériques semblent avoir été inclus dans la population rurale. C'est le cas notamment de Oued El Har au Nord de Tabriquet, Bni Makada lakdima au Sud de TANGER, douar Jdid et douar Daoud à MARRAKECH.

3 - Difficultés de délimiter l'urbain et le rural dans les zones périphériques

Les données du recensement de 1982 concernant les zones périphériques ne permettent pas toujours de faire une distinction claire entre population urbaine

et population rurale d'où les risques d'erreurs dans l'appréciation du phénomène de l'urbanisation. Comment expliquer les forts taux d'accroissement de la population rurale des communes de Bahraouyine Aouama, de Bouknadel et de Jnane Hanout El Bekkal lesquels atteignent respectivement 11,4% 7,6% et 7,9% autrement qu'en faisant intervenir le processus d'urbanisation et la concentration humaine qu'il implique. Ces erreurs de classification proviennent du fait que le recensement est établi sur la base du découpage administratif qui constitue un premier cadre de référence. Ce qui se situe au-delà du périmètre urbain des agglomérations fait partie de l'aire géographique des communes rurales.

En fait le découpage administratif ne peut constituer actuellement et vu l'ampleur de l'urbanisation périphérique, un critère déterminant de distinction entre l'urbain et le rural.

Bien que traduisant des enjeux économiques, sociaux et politiques, les limites administratives revêtent souvent un caractère conventionnel et ne reflètent guère la réalité de la dynamique socio-spatiale.

En vue de dépasser la contrainte des limites administratives, les responsables du recensement ont toujours inclus dans l'urbain en plus des municipalités et des centres autonomes d'autres agglomérations dont le choix ne semble toujours pas justifié [3].

En 1982 une grille de critères de définition de l'urbain a été mise au point en vue de mieux saisir le phénomène.

Ces critères sont au nombre de 8:

1 - La population du centre doit être supérieure ou égale à 1.500 habitants.
2 - La population agricole du centre doit être inférieure ou égale à 50% de la population active non agricole.
3 - Disponibilité d'un réseau d'électricité.
4 - Disponibilité d'un réseau d'eau potable.
5 - Disponibilité d'un réseau d'assainissement.
6 - Existence d'un hopital ou dispensaire.
7 - Existence d'un lycée
8 - Existence d'un tribunal

Pour qu'un centre soit érigé en centre urbain il faut qu'il réponde à 4 critères en plus de celui de la taille de population.

Ces critères de classification de l'urbain et du rural tels que définis plus haut semblent se référer à la reconnaissance du phénomène d'urbanisation au niveau de son stade d'émergence dans les petites agglomérations et ne paraissent pas s'adapter à la réalité des zones périphériques des grandes villes dont les caractères d'urbanisation prennent une spécificité tout à fait autre.

---

(3) Nombre d'agglomérations se voient declasser du statut urbain au statut rural d'un recensement à un autre.

En effet si les zones périphériques peuvent satisfaire aux deux premiers critères (taille de la population et part de la population non agricole), elles ne peuvent en aucun cas répondre aux autres critères sachant que l'urbanisation se fait dans des conditions de grande précarité en matière d'infrastructure de base et d'équipements socio-éducatifs.

D'ailleurs on se demande dans quelle mesure cette grille a été scrupuleusement appliquée puisqu'on a vu des quartiers périphériques ne répondant qu'aux seuls critères démographiques et d'emploi être classés comme centre urbains. Le cas de Kariat Oulad Moussa avec plus de 16 000 habitants en 1982 ne disposant ni de réseau d'eau potable ni d'assainissement mais uniquement de deux écoles primaires laisse supposer que l'application de cette grille n'a pas été généralisée.

Il est certain que toute opération de recensement connait une marge d'erreur. Mais, dans le cas des zones périphériques cette marge d'erreur devient problèmatique et rend difficile toute évaluation correcte non seulement de la population des extensions périphériques mais aussi celle des grandes agglomérations. En effet toutes les extensions situées en dehors des périmètres urbains ne sont pas comptabilisées comme faisant partie de la ville. La ville étant ainsi considérée non comme un ensemble urbain mais plutôt comme une unité administrative.

Perçue à travers les données statistiques, la ville est éclatée et ses nouvelles extensions quand elles sont tenues en compte sont recensées comme centres urbains à part. Les limites administratives remettent parfois en question l'existence même de la ville en tant qu'unité. Le cas de CASABLANCA est révélateur, car celle-ci n'existe plus en tant qu'ensemble urbain dans les données officielles après son dernier découpage administratif [4].

Il apparait ainsi que les données statistiques ne permettent pas d'évaluer correctement la croissance des grandes agglomérations, évaluation qui devient de plus en plus difficile avec les extensions démesurées qu'elles connaissent en dehors de leurs limites officielles, la délimitation de ce qui est urbain et de ce qui est rural dans les zones périphériques devient alors de plus en plus compliquée.

II - TENDANCES ET MECANISMES DE CETTE URBANISATION

L'urbanisation à l'extérieur du périmètre urbain des grandes agglomération prend de plus en plus d'ampleur et représente entre 10 et 30% de la population des villes de plus de 100 000 habitants [5]. Des cités entières voient le jour et

---

(4) Casablanca constitue depuis 1981 une wilaya divisée en 5 préfécture:
  1 - Aïn Chok Hay Hassani
  2 - Aïn Sebâa Hay mohammadi
  3 - Ben Msik Sidi Othman
  4 - Anfa Casablanca
  5 - Mohammadia Zenata

(5) Etude des posibilités de restructuration et de prévention de l'habitat clandestin: synthèse préléminaires M.H.A.T 1983.

se développent au dépend des terrains agricoles, absorbant ainsi les rares ceintures vertes qui subsistent aux alentours.

Ces extensions urbaines n'obéissent apparement à aucune logique. Certains secteurs ont remis en cause totalement les orientations des instruments d'urbanisme et de planification en vigueur. L'émergence de Kariat Oulad Moussa et l'extension de Tabriquet Nord à SALE ont occupé des espaces verts et des zones de maraîchage à préserver, un site de haute tension et l'emplacement du tracé de l'autoroute prévue par le Schéma - Directeur de Rabat / Salé. La croissance de Ben Dibane et de Bni Makada laqdima au Sud de la ville de TANGER va à l'encontre fondamentalement des recommandations du «Plan Directeur d'Aménagement» de 1963 qui proposaient un développement spatial latéral à la côte. Leur aspect urbanistique ne se distingue en rien des secteurs d'habitat économiques situés à l'intérieur du périmètre urbain (architecture, tissu urbain)..

Ces formes de croissances périphériques sont appelées «quartiers clandestins», autrement dit quartiers ayant poussé sans autorisation de «construire ni de bâtir» [6]. Une part importante de la population qui y résident soit 40% [7] est d'origine urbaine. Le reste est constitué d'habitants originaires de la campagne mais veut dire que ces quartiers sont loin d'être le produit d'une population entièrement rurale et fraîchement immigrée, mais semblent plutôt liés aux mécanismes internes de la ville et s'articulent dans la croissance urbaine des grandes agglomérations.

Les facteurs déterminant ces mécanismes

La pénurie du logement [8] et des terrains équipés face à une demande de plus en plus pesante, gonfle les prix, amplifie la crise, la généralise et aboutit à l'exclusion de larges couches sociales aux faibles revenus de l'accès au marché urbain officiel. Le gel des terrains privés (TANGER) [9], Le faible impact de la promotion immobilière publique (programme de logements sociaux) et les quelques opérations de lotissement réalisées par l'Etat à des prix concurrentiels ne sont pas en mesure de répondre aux besoins pressants d'autant que la production de logements et de terrains équipés et la procédure d'acquisition peuvent s'étaler sur de longues années [10].

---

(6) Toute opération de lotissement et de construction en zone périphérique est soumise à une autorisation délivrée par l'autorité communaleaprès avis favorable du Conseil Municipal (Dahir du 30 Juillet 1952 relatif à l'urbanisme et Dahir de 1953 relatif aux lotissements et morcellements du 3 septembre.

(7) Etude des possibilités de restructuration et de prévention de l'habitat clandestin synthèse préléminaire M.H.A.T 1983.

(8) Déjà en 1971 le déficit du logement en milieu urbain a été estimé à plus de 700 000 unités.

(9) Le P.U. de TANGER couvre une superficie de 3 000 ha dont environ 1000 ha uniquement sont bâtis.

(10) A cela s'ajoute les lenteurs subies dans les procédures administratives pour les demandes d'autorisation entre 6 et 8 mois pour un dossier parfait.

Cette pénurie et la difficulté d'acquérir un logement ou un terrain à l'intérieur de la ville pour les couches sociales défavorisées, profite aux propriétaires fonciers et aux spéculateurs.

Des opérations de lotissements cladestins sont alors entreprises en dehors des périmètres urbains sans autorisation d'opérations d'aménagement et d'équipement préalables, le propriétaire emprunte des moyens d'action rapides: découpage direct en petits lots (50 à 100 m^2) et mise en vente par les agences immobilières installées sur place, prix bon marché et facilité de paiement. Certains lotisseurs contrôlent non seulement le processus de la vente des lots mais aussi celui de la construction et se transforment ainsi en promoteurs immobiliers clandestins.

On comprend qu'un système pareil, assure la meilleure rentabilité pour le lotisseur (pas de frais) et la meilleure disponibilité de terrains pour l'acquéreur et attire toute une clientèle qui n'a pas pu se satisfaire par le biais du marché légal.

Des centaines d'hectares sont ainsi pris par cette fièvre de l'urbanisation en l'absence de toute infrastructure de base (assainissement, électricité, eau potable), d'équipement socio - éducatifs (école hopital, Hammam) ou de transport public. On devine le degré de précarité et de difficulté imposé aux population des quartiers périphériques.

En fait ces quartiers appelés abusivement «clandestins» n'ont rien de clandestin. Les transactions se font au grand jour dans des agences immobilières qui veillent à l'écoulement des lots.

III - ENJEU DE L'URBANISATION PERIPHERIQUE:

Le type d'urbanisation qui se dévoloppe en dehors de tout contrôle dans les périphéries n'est pas un phénomène marginal mais prend une ampleur impressionnante et couvre d'énormes superficies [11]. Quels enjeux sous - entend ce phénomène?

Il est certain que seuls les groupes de spéculateurs fonciers disposant de réseaux de relation bien introduits dans les rouages de l'Administration puissent faire fi de la loi et agir en dehors de la réglementation en vigueur.

Par ailleurs, l'attitude de l'Administration qui adopte une politique de laisser faire à l'égard du développement de l'habitat clandestin nous pousse à nous interroger sur la signification de ce laxisme.

Incapable de maitriser les mécanismes de la spéculation foncière et d'apporter une solution satisfaisante au problème du logement à un moment où il prône «l'appropriation d'un terrain» et l'autoconstruction «comme mot d'ordre de la politique d'habitat [12], l'Etat ne peut s'opposer à la volonté de tous ceux qui

(11) L'habitat clandestin s'étend sur quelque 3000 ha (y compris l'habitat à l'interieur du P.U)
(12) Plan quinquennal 73 - 77

cherchent à résoudre la question du logement par leurs propres moyens. Il réagit [13] lorsqu'il considère que la seuil de «l'intolérable» est atteint, mais ne peut pas arrêter le processus s'il ne présente pas une autre alternative.

Ainsi l'habitat clandestin permet de diminuer le mécontentement et assure «la paix sociale». C'est là un enjeu social et politique de premier ordre.

La question de l'urbanisation périphérique ne peut être abordée sans que soit posé le problème de la charge des coûts qu'elle engage aussi soit bien pour les collectivités locales que pour les acquéreurs.

En effet, alors que propriétaires terriens et spaculateurs fonciers ont tiré le meilleur parti de leurs opérations de «lotissement clandestins», c est les pouvoirs publics et les usagers qui supportent le prix de cette urbanisation.

Après s'être assuré un toit, les habitants se mobilisent pour améliorer les conditions d'équipement de leurs quartiers. Les associations et les amicales se multiplient et représentent un cadre légal de revendications pour la régularisation du statut des quartiers clandestins et le réalisation de leur viabilisation dont le coût est de toute évidence à la charge des adhérents.

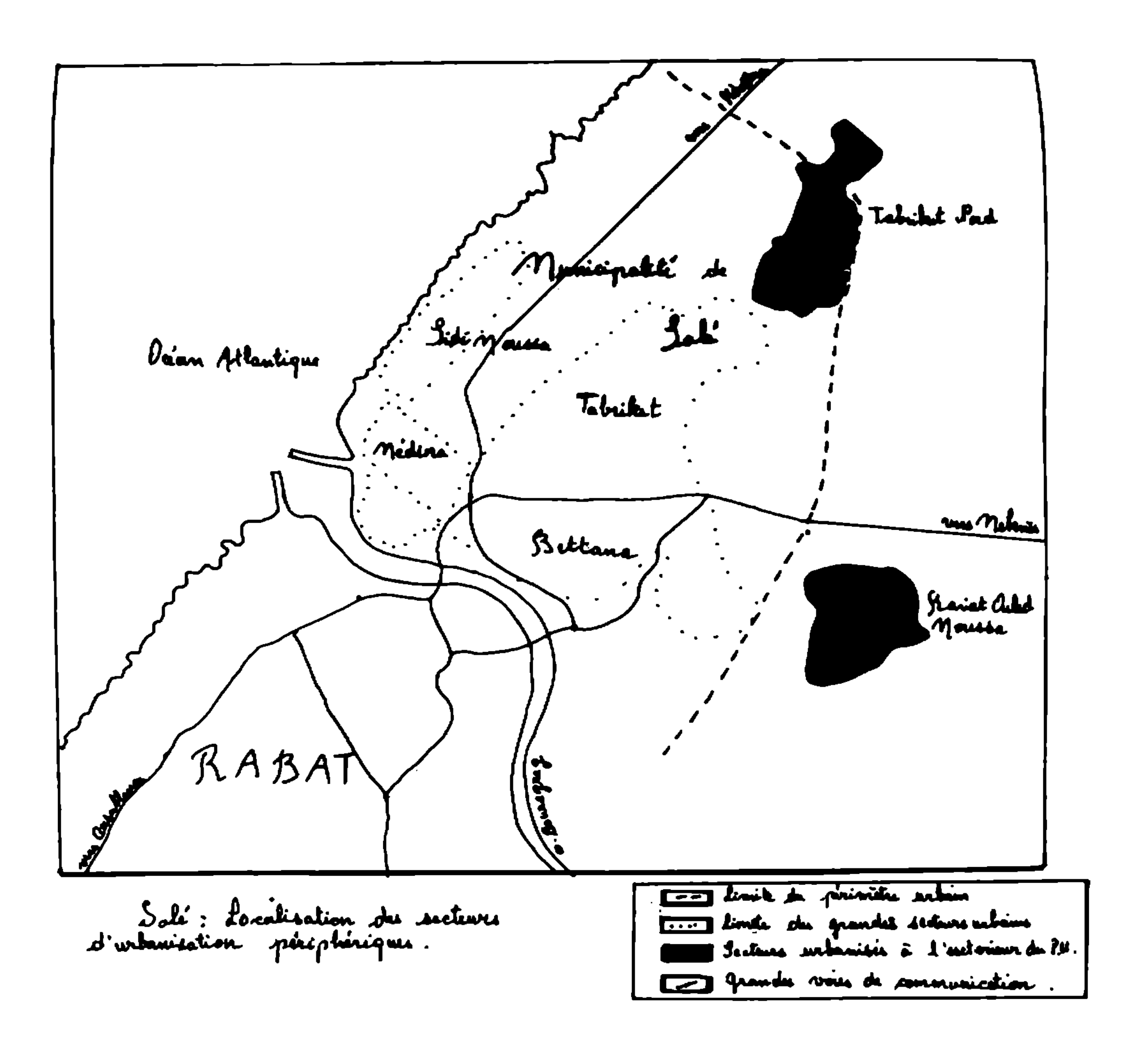
Pour les pouvoirs publics la charge n'est pas moins lourde - Viabiliser des quartiers situés sur des terrains accidentés, déplacer une ligne de haute tension à la suite d'un développement anarchique de l'habitat [14], sont des opérations onéreuses et ne peuvent être accomplies dans le cadre des finances municipales ou publiques actuelles. L'enjeu est grave et l'on ne mesure certes pas encore l'ampleur de son impact sur l'environnement futur des cités marocaines.

BIBLIOGRAPHIE

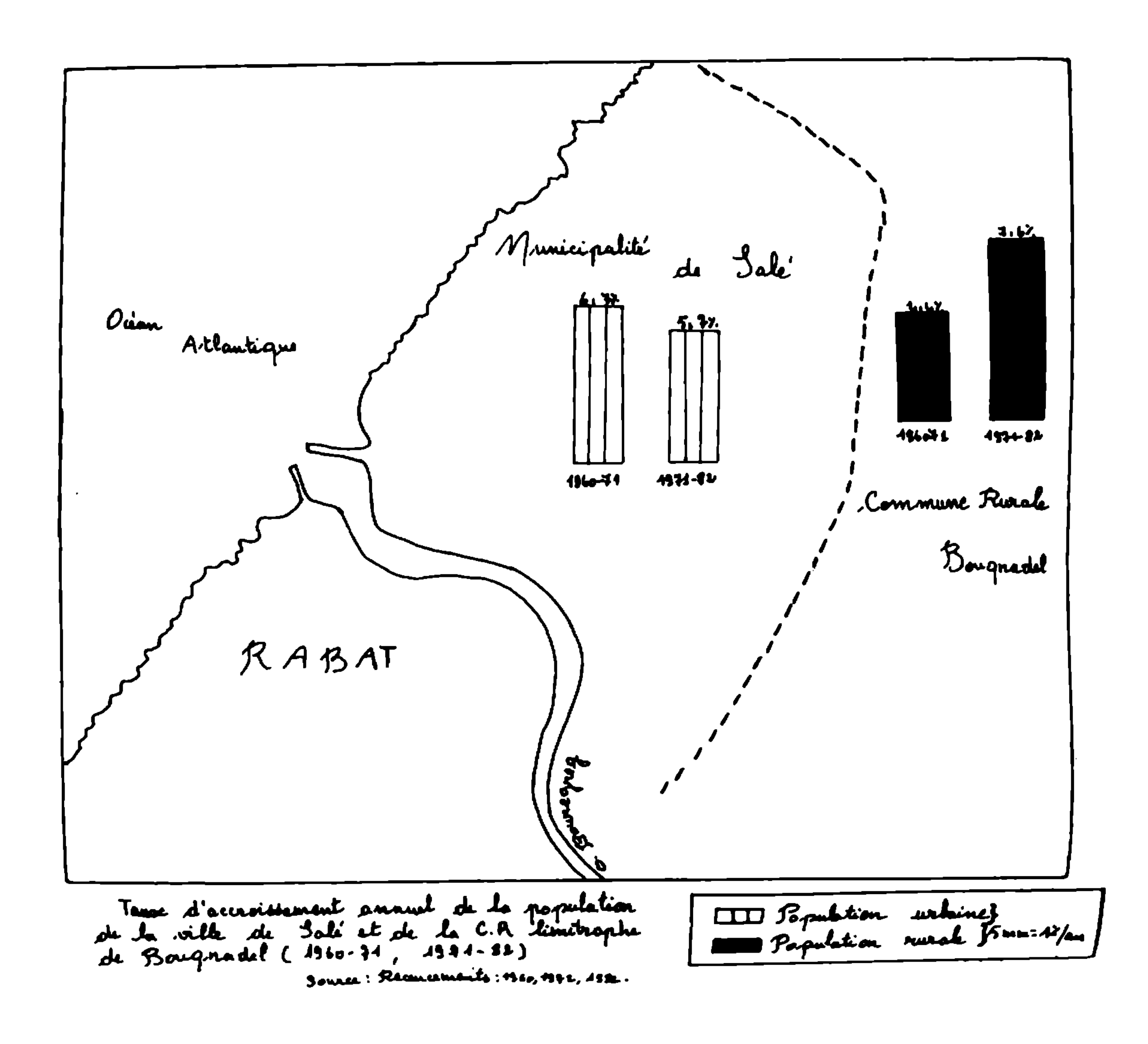
- Schéma Dirécteur de Rabat Salé MHUTE 1971.
- Schéma Directeur de Fès
  MHAT 1980
- Schéma Directeur d'Aménagement Urbain
  MHAT de Tanger 1982
- Schéma directeur d'Aménagement Urbain
  MHAT de Marrakech 1981.
- Etude de possibilités de retrusturation et de prévention de l'habitat clandestin.
  MHAT Mai 1983.
- Plan V économique et social 1968 - 72
- Plan V économique et social 1973 - 77
- Plan V économique et social 1978 - 80
- Recensement général de la population et de l'habitat. 1960 - 1971 - 1982.

(13) Des brigades sont montées par les autorités locales en vue de mener des opérations de dissuasion. C'est alors qu'on a procédé à des démolition dans plusieurs villes dont notamment: à Temara, Salé (Tabriquet, sidi Moussa) et Fès (Jnanat)

(14) L'O.N.E. compte déplacer la ligne de haute tension qui passe par Tabriquet Nord et sous laquelle s'est développé l'habital clandestin (des accidents mortels y ont déjà eu lieu)

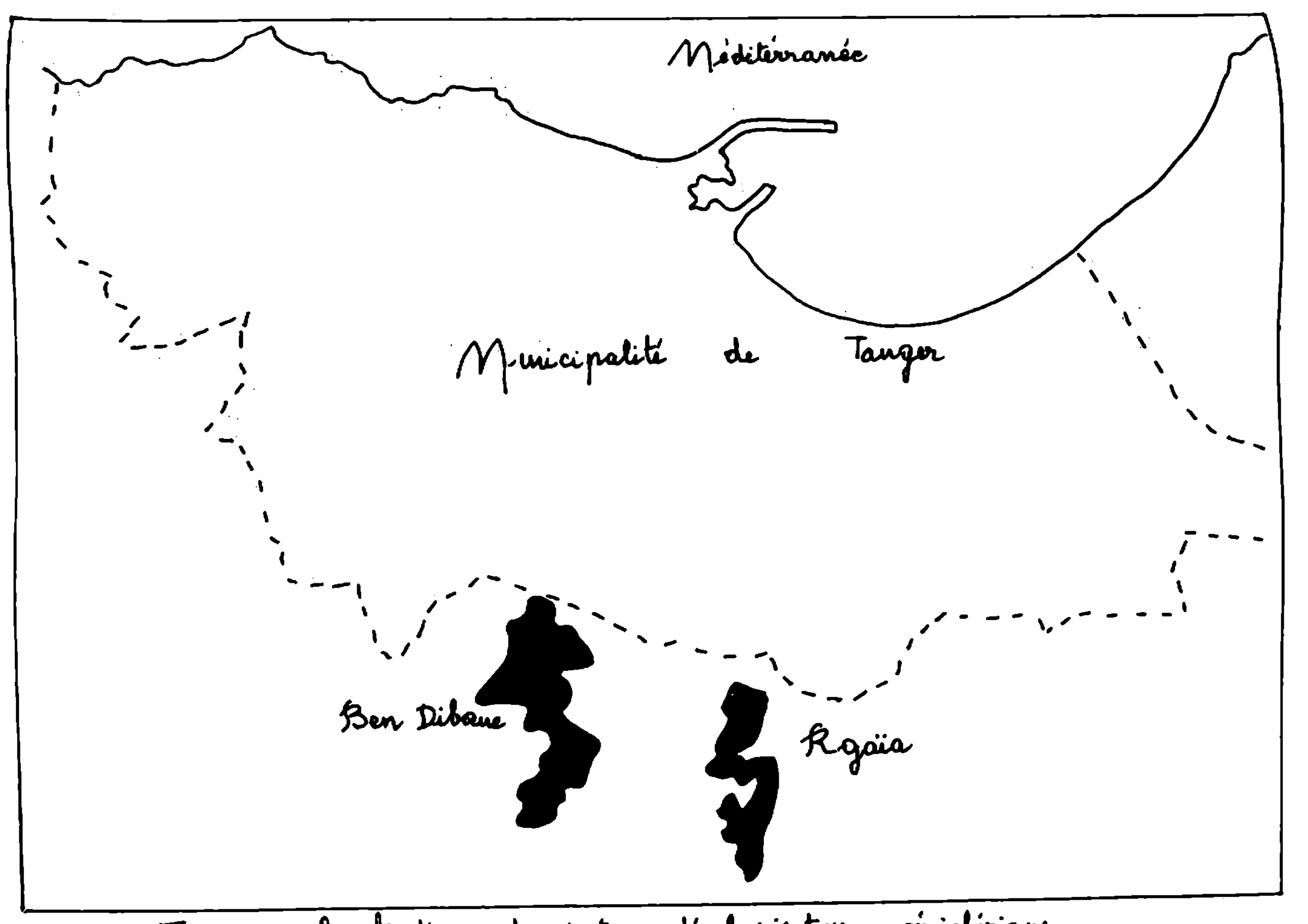


Salé : Localisation des secteurs d'urbanisation périphériques.

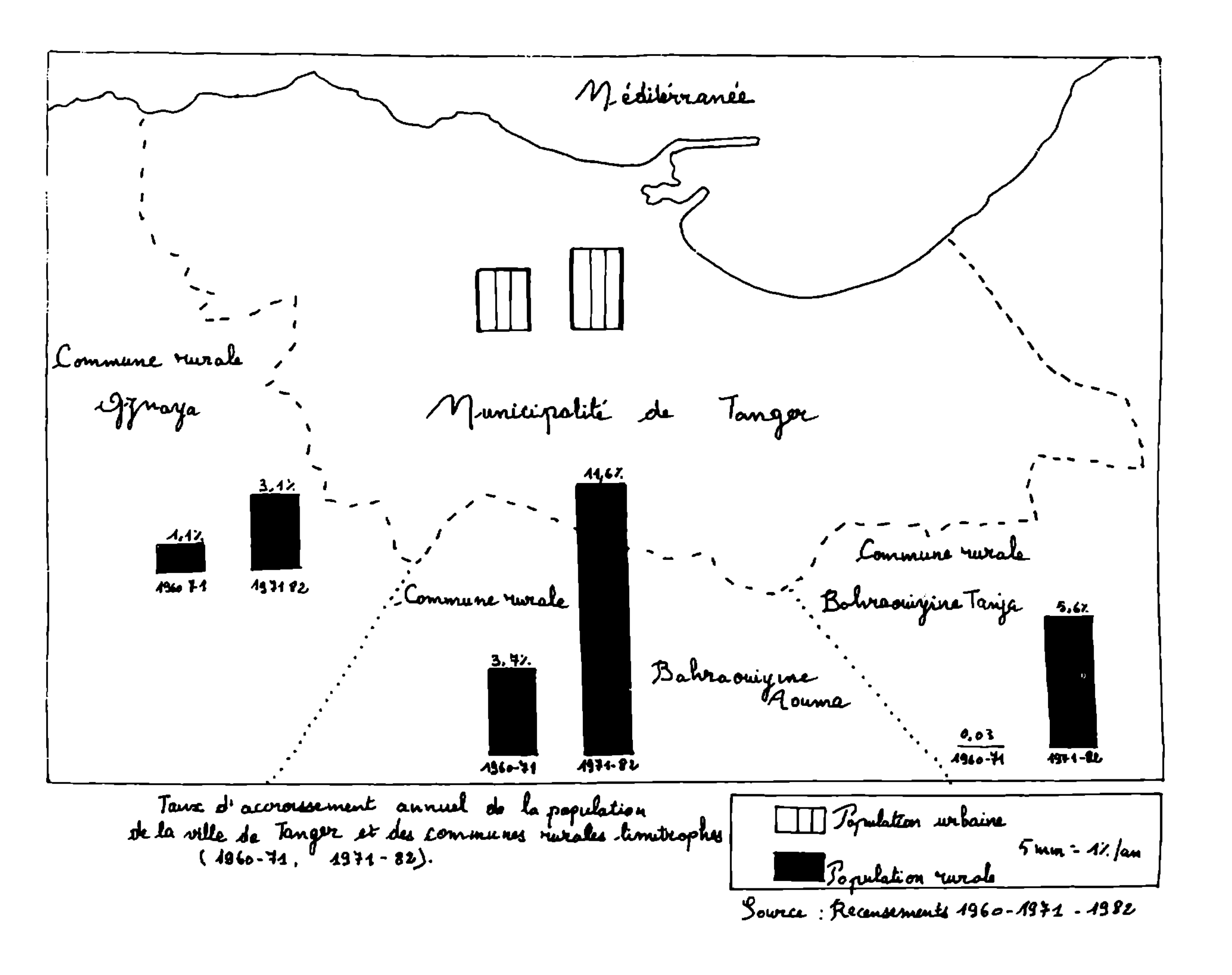


Taux d'accroissement annuel de la population de la ville de Salé et de la C.R limitrophe de Bouqnadel (1960-71 , 1971-82)

Source : Recensements : 1960, 1971, 1982.

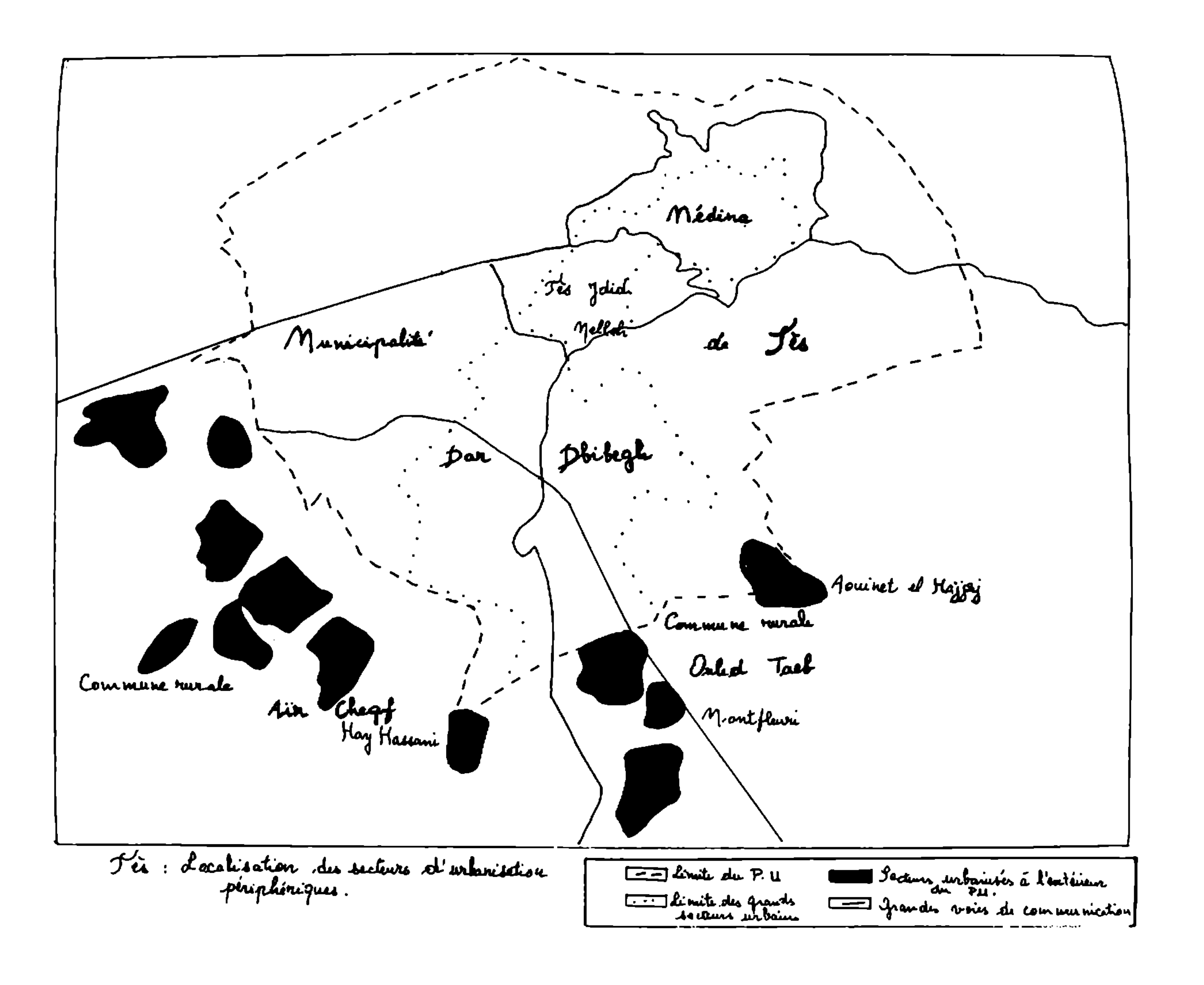


Tanger : Localisation des secteurs d'urbanisation périphériques.



Taux d'accroissement annuel de la population de la ville de Tanger et des communes rurales limitrophes (1960-71, 1971-82).

Source : Recensements 1960-1971-1982



Fès : Localisation des secteurs d'urbanisation périphériques.

LES MOUVEMENTS MIGRATOIRES ET LES DEFAILLANCES DE L'EQUIPEMENT SCOLAIRE EN MILIEU RURAL: *LE CAS DE TAZA*

Taoufiq AGOUMY
Faculté des Lettres - Rabat

D'une petite ville en 1960 avec 31 667 habitants, Taza est passée au rang de ville moyenne avec 55 157 habitants en 1971. Avec 77 216 habitants en 1982, la ville est en passe de figurer parmi les grandes agglomérations urbaines du Maroc.

Pourtant la ville est en prise avec une léthargie chronique depuis l'Indépendance. Ses activités structurantes traditionnelles et modernes ont presque complétement disparu et son taux de chômage augmente de façon inquiétante, il est passé de 23% en 1960 à 24,3% en 1971, alors que les mêmes taux pour le Maroc urbain étaient respectivement de 22,4% et 21,3%

La ville a une fonction essentiellement tertiaire (61,3% de la population active contre 46,6% pour le Maroc urbain) et son infrastructure abuse les immigrants ruraux.

Nous nous proposons d'étudier dans une première partie le phénomène migratoire, dans une deuxième partie les conséquences sur la structure démographique puis la relation immigration-scolarisation.

I – L'IMMIGRATION: UN POIDS ENORME POUR LA VILLE:

1.1 – Evolution des Tazis et des ruraux à Taza:

En 1960, 48,3% de la population de Taza était née hors de la ville. Ce taux la place comme quatrième foyer d'immigration dans le bassin du Sebou après Fès, Meknès. En 1971 le taux est passé à 50,5%. Ainsi nous pouvons en conclure que la part des "barrani" (autres citadins plus les ruraux), déjà forte en 1960 continue d'augmenter en 1971. Elle dépasse très largement avec 50,5% la moyenne du Maroc urbaine (40,8%)

Tableau N° 1. Part des Tazis, des autres citadins et des ruraux à Taza en 1960 et 1971

	1960		1971		Maroc urbain 1971
	Nombre	%	Nombre	%	
Tazis	15.110	51	26.600	48,5	56%
Autres citadins	2.530	8,5	4.056	7,4	9,2%
Ruraux	11.820	39,8	23.640	43,1	31,6%
Nés à l'étranger et non déclarés	201	0,7	551	1	3,2%
TOTAL	**29,661**	**100%**	**54.847**	**100%**	**100%**

La population immigrée à Taza est surtout d'origine rurale, elle marque une progression entre 1960 et 1971 puisqu'elle est passée de 39,8% à 43,1% et son effectif double en passant de 11,820 à 23 640. A l'inverse la part des autres citadins a regressé puisque durant la même période, elle est passée de 8,5% à 7,4%. Enfin la ruralisation de la ville se dégage nettement de la comparaison de la population née sur place en 1971 qui est de 48,5% contre 56% pour la moyenne urbaine marocaine. Même si l'immigration ancienne à Taza, elle n'a jamais atteint les proportions comtemporaines. En effet l'immigration "Rhiatie" dans la ville est très ancienne. Quant à celle des Filalis, des Fassis et des Tlemceniens à partir de 1880, elle reste secondaire.

Néanmoins le fond citadin prédomine sur l'immigration. Ainsi le Lt LAFAYE[1] estime en 1914 que 62,5% de la population était d'origine tazie, 12,5% de Rhiata et 25% des Tsoul, des Branés, des Houara et des descendants d'immigrants tlémceniens.

Mais les transformations socio-économiques introduites par le protectorat à l'échelle nationale et régionale ont été déterminantes dans la rupture de l'équilibre déjà précaire de la ville dans ses relations avec un arrière-pays aux ressources limitées.

Cette rupture a eu d'autant plus de conséquences que les moyens modernes de communication ont joué un rôle important dans la mobilité des populations déracinées. Le recensement de 1971 montre une grande diversité dans l'origine des populations qui émigrent surtout à partir des régions montagneuses, le Prérif et le Rif au Nord, le moyen Atlas oriental au Sud.

---

(1) Lt LAFAYE: "La Trouée de Taza B.C.A.F. N° 2, Février 1914.

Tableau N° 2: Importances des immigrations selon leur naissance en 1971

	Rif	Prérif	Moyen Atlas Oriental	Nord-Est Moulouya	Les autres régions
%par rapport au nombre total des immigrants	12,8 %	45 %	21,8 %	7,3 %	12,8 %
%par rapport au nombre total de la population	5,8 %	18,3 %	8,9 %	3 %	5,1 %

1.2 – Origine géographique des immigrants

1.2.1 – Le Prérif

Pays de vieille paysannerie sédentaire, peu urbannisé, il connait une surcharge démographique. Alors que la densité moyenne du Prérif est de 65 habitants au Km2, dans le Nord-Ouest de Taza, elle gravite autour de 100 habitants au km2, et même plus dans les Tsoul. Pays étroit , vivant sur des bases agricoles fragiles dans lequel la pression de la population, remarque D. NOIN[2], "se traduit notamment par la recherche de ressources extérieures (émigration temporaire et surtout saisonnière) et par un important exode rural".

Les départs concernent surtout les Branés, les Tsoul et secondairement les Meknassa.

Tableau N° 3. Importance de l'immigration prerifaine suivant les tribus en 1971

	Branés	Tsoul	Meknassa	Hyaïna	le reste du Prérif
% de chaque tribu	60%	22,1%	13,2%	1,9%	2,8%

Ainsi l'immigration prérifaine n'a pas la même intensité. Les Branés participent pour 60% tandis que les Tsoul sont surtout sous l'attraction de Fès et s'orientent vers cette dernière d'où leur faible participation dans l'immigration Tazie (22,1%). Enfin les Meknassa dont le territoire est plus réduit et plus faible-

D. NOIN: "Atlas du Bassin du Sebou" P. 36 ; Ministère de l'agriculture. et de Réforme Agraire-1970.

ment peuplé n'entrent en compte que 13,2% dans l'immigration prérifaine à Taza. Le reste de cette immigration (4,7%) provient des effectifs Hyaïna, Béni Sadden, Chraga et Oulad Jamâa, pays qui sont tournés essentiellement vers Fès.

1.2.2 – Le Rif:

TABLEAU 4: IMPORTANCE DE L'IMMIGRATION RIFAINE SUIVANT LES TRIBUS EN 1971

	GZANAYA	SANHAJA DE RHEDDOU	MERNISSA	LE RESTE DU RIF
% de chaque tribu	69,2%	11,2%	8,4%	11,2%

L'immigration rifaine se fait à partir des tribus immédiatement au Nord du groupe prérifian. Les Gzanaya, quoique ne connaissant pas la pression de la population, pratiquent une pauvre agriculture (maigre céréaliculture, amandiers et un élevage essentiellement caprin). En effet, ce pays montagneux est déjà plus sec. Les départs vers Taza sont d'autant plus facilité par la route. Aknoul, principal centre de départ, n'est qu'à 60 km de Taza. Sanhaja de Rheddou et Marnissa sont deux pays également pauvres où prédomine la culture de l'orge. La médiocrité des sols montagneux, leur rareté et son climat déjà plus rude expliquent la prépondérance de cette culture. les cultures de printemps et d'été sont ici interdites comme dans le pays Gzanaya pour des raison climatiques. Cette pauvreté agricole explique le recours permanent à des ressouces annexes dont l'émigration temporaire ou définitive certes encore faible mais significative vers Taza.

1.2.3 – Le Nord et la vallée de la Moulouya

Ces deux régions regroupent 16,3% du contingent de l'immigration à Taza. Si le trait commun des deux régions est la faiblesse de précipitations, il s'agit en fait de deux pays bien distincts: Le Nord-Est et la Vallée de la Moulouya.

– Le Nord Est.

L'immigration à partir du Nord Est à Taza touche essentiellement les Mtalsa du Sud (à partir de Mezguiten) et les Beni Bou Yahi du Sud (à partir du centre de Saka). Il s'agit de population dont le genre de vie connait des changements rapides par l'abandon des déplacements pastoraux semi-nomades pour des déplacements purement transhumants entre Jbel Mazgout et la plaine du Jbel. Les cultures à partir des épandages constituent un complément agricole.

Cependant cette économie fragile en pleine mutation peut être compromise par des sécheresses comme celles de 1966, 1978 et encore plus par celles de

1981 et 1982. Mais si on s'explique aisément la présence de contingents Mtalsa (50%) et Beni Bou Yahi (25%) par la proximité de Taza, on comprend moins celle des Béni Ouriaghel, Béni Touzine et les Temsamane (10%). Il s'agit là de pays où l'émigration est une "nécessité" qui déborde jusqu'à Taza.

– la vallée de la Moulouya

Il s'agit là d'un pays où les conditions pédologiques et hydrauliques s'apparentent en gros à celles du Haouz occidental. La faible densité des cultures et du cheptel expliquent la faible densité humaine. Ceci démontre la faiblesse du contingent de l'immigration à Taza (15%) à partir de la Moulouya. C'est essentiellement un contigent Houara (à partir des Centres de Msoun et de Guercif et secondairement des Ksouriens de Oulad El Haj de la Moyenne vallée de la Moulouya.

1.2.4 – Le Moyen Atlas Oriental:

TABLEAU 5: IMPORTANCE DE L'IMMIGRATION DU MOYEN ATLAS ORIENTAL SUIVANT LES TRIBUS EN 1971

	RHIATA	BENI OURAÏNE	LE RESTE DU MOYEN-ATLAS
% de chaque tribu	66,7%	21,2%	12,1%

Quoique le Moyen Atlas soit une région de faible densité et de faible exode rural, il n'en constitue pas moins un pourvoyeur important d'immigrants à Taza du total général. Cependant la partie septentrionale d'El Menzel à Taza a des densités plus élevées (43 habitants au km2) et même plus dans le territoire Rhiata (54 habitants au Km2). Cette pression démographique relative se fait dans un milieu peu clément. De plus Taza est située dans le pays Rhiata dont le sous-équipement contraste avec celui de la ville d'où la part du flot d'immigrants Rhiatis (66,7%).

Cependant l'immigration à partir des régions Sud de Taza est plus faible que celle du Nord. Cette dissymétrie dans l'immigration est relevée par D. NOIN[3] qui observe d'ailleurs une polarisation de l'émigration autour de Taza au même titre que celle de Khémisset, Khouribga et Essaouira.

Quelles que soient les motivations et l'origine des mouvements migratoires qui contribuent à la convergence des flux des ruraux et à gonfler abusivement

(3) D. NOIN: "La population rurale du Maroc» P.U.F. - Paris, 1970

la population de la ville, la structure démographique s'en trouve particulièrement affectée. L'étude des caractères démographiques à partir de la pyramide des âges permet d'apprehender la crise urbaine que connait Taza.

II - UNE POPULATION JEUNE MALGRE L'IMMIGRATION

2.1 – La Pyramide des âges

Malgré le fort taux d'immigration, la pyramide des âges de Taza garde, comme pour l'ensemble du Maroc urbain, une forte proportion de jeunes. Elle ne montre pas de gonflement particulier au niveau des adultes c'est-à-dire que les immigrants viennent avec leurs enfants. Elle est significative par sa forme et son profil étalé à la base et effilé au sommet. Elle exprime à la fois le dynamisme et le déséquilibre d'une population incontestablement jeune.

TABLEAU 6: REPARTITION DES GROUPES D'AGE EN 1960 ET 1971 A TAZA

Groupe d'âge	% par groupe en 1960	% par groupe en 1971	% Maroc urbain 1971
Moins de 20 ans	49,8%	59,1%	55,3%
De 20 à 59 ans	43,8%	35,5%	38,9%
Plus de 60 ans	6,4%	5,4%	5,8%

2.2 – La population jeune.

nous remarquons que par rapport au Maroc urbain, la population jeune constituée par les moins de 20 ans est plus forte (59% contre 55,3%).

La pyramide laisse apparaitre quelques anomalies de la population jeune suivant les groupes d'âge quinquennaux (fig 1).

– un retrécissement à la base dans la tranche d'âge de 0 à 4 ans pour les deux sexes.

– l'étalement le plus important se fait dans la tranche d'âge de 5 à 9 ans pour les deux sexes cependant plus important pour le sexe masculin.

– Pour la tranche de 10 à 14 ans, nous constatons une dissymetrie entre les sexes. La pyramide continue de s'élargir pour le sexe féminin, alors qu'elle amorce un retrécissement pour le sexe masculin.

PYRAMIDE DES AGES DE LA POPULATION TOTALE DE TAZA

COMPOSITION DE LA POPULATION

Recensement de 1971 (Résultats du sondage au 1/10)

TABLEAU 7: REPARTITION DES GROUPES D'AGE CHEZ LES JEUNES

	Sexe masculin	Sexe féminin	Les 2 sexes
Classe d'âge de 0 à 4 ans	52,19%	47,81%	26,9%
Classe d'âge de 5 à 9 ans	53,58%	46,42%	28,2%
Classe d'âge de 10 à 14 ans	47,42%	52'58%	26,6%
Classe d'âge de 15 à 19 ans	51,19%	48,81%	18,3%

Ainsi la décomposition de la population jeune permet de constater que les jeunes de 0 à 4 ans constituent 26,9% contre 28,2% pour la tranche d'âge de 5 à 9 ans. Cette différence entre les deux premières tranches d'âge explique l'amincissement de la pyramide à sa base.

Il semble qu'il faille attribuer ces perturbations aux seuls mouvements migratoires. Plusieurs phénomènes entrent en jeu pour l'explication de ces anomalies.

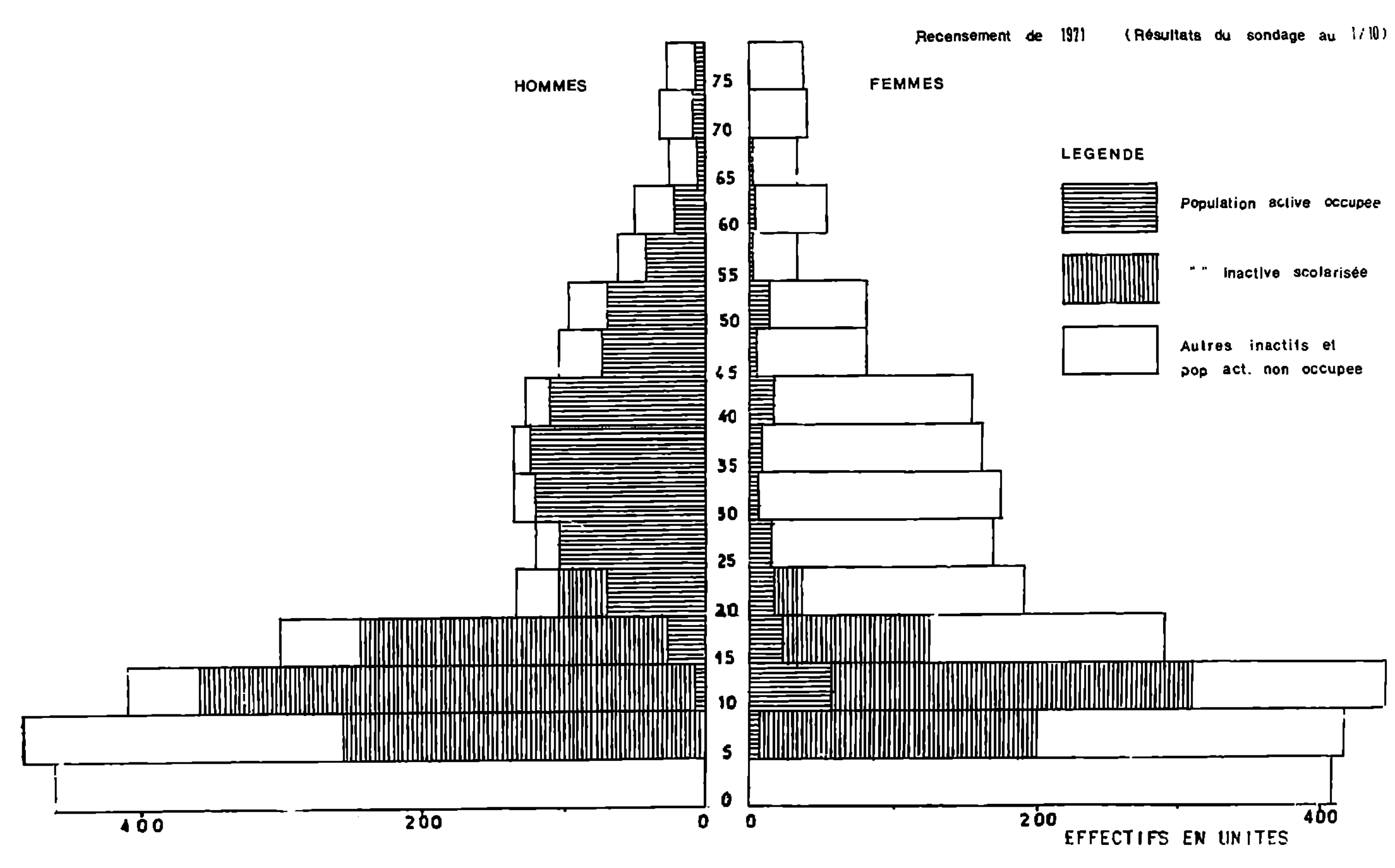
– Tout d'abord l'émigration au lendemain de 1960 a touché particulièrement des populations jeunes et fécondes qui ont été vite déçues malgré les espoirs nourris au moment de leur arrivée, d'où la régression de la natalité.

– Ensuite c'est l'infrastructure scolaire de la ville qui est en quelque sorte responsable de cette anomalie.
En effet les deux classes d'âge de 5 à 9 ans et de 10 à 14 ans scolarisées dans la ville gonflent les deux dernières par rapport à celle de 0 à 4 ans (fig. 2°). Le même phénomène explique l'élargissement plus important de la pyramide pour le sexe masculin dans la tranche de 5 à 9 ans.

– Enfin la troisième anomalie pour la tranche d'âge de 10 à 14 ans, dont l'élargissement se fait en faveur du sexe féminin: 52,58% contre 47,42% pour le sexe masculin, est essentiellement due à l'emploi d'un grand nombre de «petites domestiques». Cette tranche comporte en effet 39% des domestiques de toute la ville qui sont pour la plupart d'origine rurale.

2.3 – Les autres tranches d'âges

– la part des adultes est nettement inférieure à celle du Maroc urbain (35,3% au lieu de 38,9%). cette anomalie tient en particulier à une émigration vers d'autres centres urbains. la ville joue le rôle d'un **tremplin** migratoire. Les départs se font essentiellement vers les villes de la côte et secondairement vers Fès, Meknès et Oujda.


PYRAMIDE DES AGES DE LA POPULATION TOTALE DE TAZA
POPULATION ACTIVE ET POPULATION SCOLARISEE
Recensement de 1971 (Résultats du sondage au 1/10)
HOMMES
FEMMES
LEGENDE
Population active occupee
" " inactive scolarisée
Autres inactifs et
pop act. non occupee
75
70
65
60
55
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
400
200
0
0
200
400
EFFECTIFS EN UNITES

De même l'émigration à l'étranger prend de plus en plus d'importance, quelques 1400 travailleurs tazis seraient établis à l'étranger en 1971.

Enfin la faible part des adultes tient à l'exagération de la pyramide à sa base. Cette faiblesse n'est que relative par rapport à la population des jeunes dont nous avons expliqué le gonflement.

– La catégorie des personnes agées est plus faible que la moyenne urbaine marocaine (5,4% contre 5,8%). Nous pensons qu'une grande proportion de vieux citadins ont suivi leurs enfants dans leur départ vers d'autres centres urbains. Les départs sont d'autant plus faciles qu'une partie des vieux est d'origine rurale donc ayant de faibles attaches avec la ville et s'èxpatrient sans peine.

Ces perturbations que nous àvons relevé dans la structure démographique de Taza sont dues essentiellement au mouvement d'immigration. Elle se traduit donc par une ponction d'éléments jeunes dans le milieu rural. Ces mêmes éléments gonflent abusivement la population rurale et la population jeune de la ville. L'intéraction des départs des jeunes sur les adultes et inversement obeit à des motivations économiques et socio-culturelles certaines.

Nous avons axé volontairement notre étude sur le rapport scolarisation-émigration étant donné l'impact de la scolarisation en tant que phénomène social dans la société depuis l'Indépendance.

III - LES CAUSES DE L'IMMIGRATION

3.1 – Les causes économiques:

La recherche d'un emploi semble être l'une des motivations majeures parmi les causes de départ, particulièrement pour le Prêrif qui souffre de la surcharge démographique. Il n'est nullement question pour nous d'èxagerer les possibilités d'embauche dans la ville mais nous avons relevé que parmi les causes évoquées pour èxpliquer leur installation dans la ville, 70% des chefs de foyer dans les douars ont déclaré être venu à la recherche d'un emploi. A ce propos même si la migration vers la ville ne répond pas à une **demande** de main d'oeuvre, elle constitue une tentative de trouver une issue vitale dans un milieu plus diversifié.

Ainsi les petits commerces et les petits sevices constituent un palliatif pour les déracinés ruraux qui se déversent dans la ville. La présence de ressources financières régulières dans la ville à partir de la masse salariale civile et surtout **militaire** contribue à entretenir et à gonfler le tertiaire "primitif".

3.2 – Les causes socio-culturelles:

Sans vouloir amplifier le rôle "attractif" de Taza au détriment des causes" d'èxpatriation", néanmoins qu'il nous soit permis de constater que les montagnes

environnantes frappent par l'absence de services et de certaines commodités nécessaires à la vie. En effet aussi bien, le Moyen-Atlas que le Prérif au Nord-Ouest de Taza sont non seulement dépourvus d'équipement mais sont aussi de véritables "déserts urbains".

Taza concentre 75% de toute la population urbaine de sa province en 1971 et 71,3% en 1982. De part ses fonctions administratives, sociales et culturelles auxquelles s'ajoute sa vieille tradition urbaine, elle constitue le principal pôle d'attraction. Taza très tôt érigée en municipalité par le Protectorat, non pas à cause de son dynamisme économique, mais surtout pour rendre "hommage" à son passé et son pittoresque, élevée ensuite au rang de capitale provinciale dès l'Indépendance, son "attrait" ne cesse de grossir en même temps qu'elle continue d'accaparer les différents services administratifs, sociaux et culturels.

L'enseignement et la santé sont parmi les composantes fondamentales de la dynamique des relations ville-campagne au Maroc après celle de la recherche de l'emploi. D. NOIN [3] rapporte que: "Les possibilités de trouver du travail, malgré l'importance du chômage et du sous-emploi, sont plus grandes que dans le bled. Du point de vue sanitaire ensuite: il est beaucoup plus facile de se faire soigner, en ville. Du point de vue scolaire enfin il est bien plus facile d'envoyer les enfants à l'école dans les villes que dans les campagnes". Notons que la ville concentre 54% de la capacité de l'enseignement secondaire et 70% de celle de la santé alors qu'elle n'englobe que 9,5% de la population de toute la province.

En effet, la promotion sociale est pratiquement impossible sans un minimum **d'études de plus en plus poussées. L'administration y compris l'armée, principal** pourvoyeur d'emplois dans la ville, exige un minimum d'études. De plus, dans le milieu rural, une idée est bien admise depuis fort longtemps que pour pouvoir réussir dans les études, il faut aller en ville où se trouve le meilleur encadrement où existe le moins d'arbitraire. Notons au passage que les Branés, principal foyer d'émigration vers Taza (ils participent pour 22,4%) ne possèdent aucun établissement d'enseignement secondaire et à peine 6,8% des capacités médicales de toute la province alors qu'ils regroupent 21,6% de sa population.

3.3 – l'engouement pour l'enseignement se traduit par un effectif élevé d'élèves d'origine rurale:

Taza concentre avec 17 écoles primaires, 29,3% de l'effectif des établissements primaires de toute la province et avec 7 collèges et lycées 53,8% de celui de l'enseignement secondaire, alors qu'elle ne représente que 9,5% de la population de la province. C'est dire le rôle qu'elle joue en matière de desserte scolaire en ce qui concerne l'enseignement secondaire. En effet si au taux des écoles (29,3%) correspond un taux d'élèves sensiblement égal (29,1) à celui des collèges et lycées (53,8%) correspond un taux supérieur de collégiens et lycéens (63%).

Dans les petits établissements secondaires nous avons pu relever que 44,5% des élèves étaient originaires de Taza, 39,7% du milieu rural et 15,8% d'autres villes. La ventilation de l'effectif des ruraux dans les établissements secondaires donne la primauté aux régions qui péchent cruellement par l'absence d'infrastructure scolaire et correspondent curieusement aux régions qui fournissent le plus d'immigrants: le Prérif, le Rif et le Moyen Atlas Oriental.

3.3.1 – Le Prérif envoie un effectif de 1189 élèves soit 43,6% de l'ensemble des élèves d'origine rurale.

Tableau N° 8: Comparaison des effectifs immigrants et des effectifs scolaires à Taza à partir du Prerif

	Branés	Tsoul	Meknassa	Le reste
% de chaque tribu	60%	22,1%	13,2%	4,7%
% de lycéens du prérif à Taza	56%	31%	13%	0%

– Ce sont les Branés qui participent massivement à cette émigration scolaire puisqu'ils représentent 23,7% de l'ensemble des élèves d'origine rurale et 56% de l'ensemble des élèves d'origine prérifaine. En effet, dans cette région de forte émigration, il n'existe aucun collège.

– Par contre les Tsoul ne participent que pour 13,1% de l'ensemble de l'émigration scolaire et représentent 31% de tous les élèves du Prérif. En effet les élèves de cette région se partagent entre les centres scolaires de Fès et de Taza.

– Enfin les Meknassa, petite région ne fournissant qu'un faible effectif d'immigrants ne contribue que par une faible part dans l'effectif scolaire prérifain: 5,5% de l'ensemble de l'émigration scolaire et 13% de tout le Prérif.

3.3.2 – Le Moyen Atlas Oriental envoie quelque 1198 élèves soit 43,9% de tous les élèves d'origine rurale.

Tableau N° 9: Comparaison des effectifs des immigrants et des effectifs scolaires à partir du Moyen Atlas Oriental:

	Rhiata	Béni Ouraïne	Le reste
% de chaque tribu	66,7%	21,2%	12,1%
% des lyceens du moyen atlas oriental à Taza	68,1%	31,4%	0,5%

– Le fort pourcentage des Rhiata 31,5% de l'ensemble des élèves d'origine rurale et 68,1% du Moyen Atlas Oriental s'explique par la présence de parents dans le ville et l'absence de collège dans les deux "Caïdat" (Rhiata Est et Rhiata Ouest).

Alors que les Béni Ouraïn ne participent que pour une faible part: 7,7% de l'ensemble de l'émigration scolaire d'origine rurale et 31,44% du Moyen Atlas Oriental à cause de l'éloignement et la présence d'un collège à Ribat El Khaïr et un lycée à Tahla.

– Enfin l'attraction scolaire de Taza sur les Béni Yazgha et les Béni Alaham est très réduite à cause de la présence d'un collège à El Menzel et parce que les deux tribus constituent la limite entre le Moyen Atlas oriental et occidental. Ce dernier gravite en partie autour de la ville de Sefrou elle même "une manufacture scolaire".

3.3.3. -- Le Rif et la Moulouya envoient quelque 341 élèves soit 12,5% de l'ensemble de l'émigration scolaire d'origine rurale.

Tableau N° 10: Comparaison des effectifs des immigrants et des effectifs scolaires à partir du Rif et de la Moulouya

	Gzanaya	Sanhaja de rhaddou	Marnissa	Le reste
% de chaque tribu	69,2%	11,2%	8,4%	11,2%
% des lycéens du Rif et de la Moulouya & Taza	59%	4,5%	10,6%	25,9% (dont 25% pour Houara)

– Les Gzanaya participent pour 7,8% de l'ensemble l'immigration scolaire rurale à Taza et 59% de l'ensemble du Rif et de la Moulouya. Malgré la présence d'un collège à Aknoul et la proximité de celui de Tahar Es Souk, le flux de l'émigration scolaire reflète celui de l'émigration rurale vers Taza.

– Quant aux Marnissa et Sanhaja de Rheddou, pays tourné vers Fès, leur part est insignifiante: 1,4% de l'ensemble de l'émigration scolaire d'origine rurale et 15,1% de l'ensemble du Rif et de la Moulouya. L'éloignement encore plus important et la présence du collège de Tahar Es Souk freinent de la même façon l'émigration scolaire.

– l'effectif des Houara quoique encore élevé 25% de l'ensemble du Rif et de la Moulouya a beaucoup diminué à cause de l'infrastructure scolaire de Guercif qui possède un lycée et un collège.

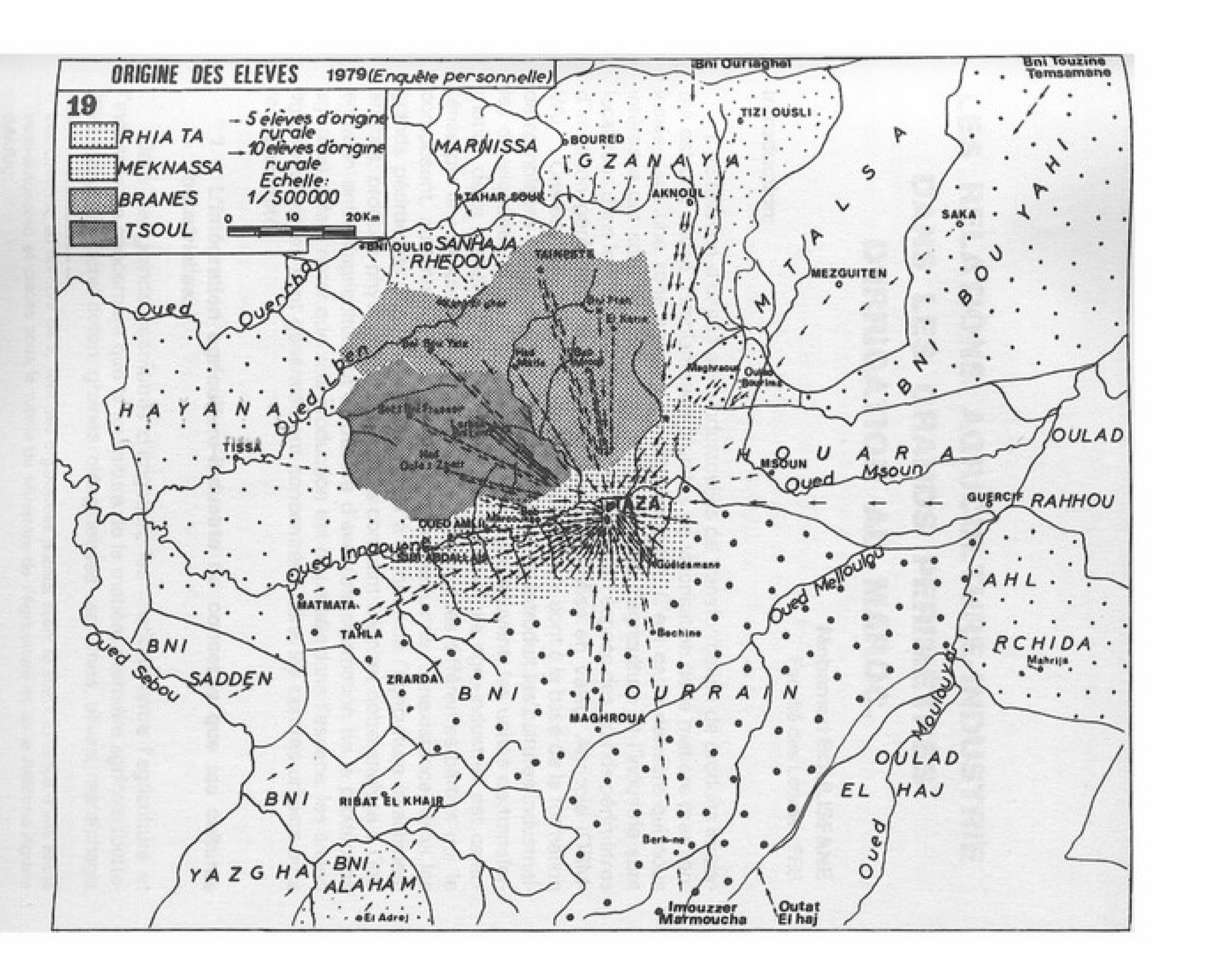
Conclusion:

On ne peut qu'être frappé par la corrélation qui èxiste entre les mouvements d'immigration et la scolarisation à Taza.

Ce sont d'abord les régions qui envoient le plus d'immigrants qui ont le plus d'élèves scolarisés dans la ville (le Prérif, le Moyen Atlas et le Rif). Ensuite à l'intérieur de ces régions, ce sont les tribus qui participent dans une large mesure à l'émigration vers Taza qui sont les plus représentées par les effectifs les plus nombreux d'élèves scolarisés d'origine rurale (Branés, Tsoul, Rhiata et Béni Ouraïne).

Les défaillances en équipements socio-culturels ajoutées aux crises économiques et démographiques en milieu rural perturbent la structure démographique urbaine du moins à l'échelle des petits et moyens centres urbains comme c'est le cas pour Taza. Elles contribuent soit au déclenchement soit au renforcement des mouvements migratoires dans des régions qui souffrent ou bien d'une surcharge démographique (le Prérif) ou bien de la faiblesse des potentialités agricoles (Rif et Moyen Atlas oriental).

Il est intéressant de remarquer que des régions aussi opposées que le Prérif et le Moyen Atlas oriental envoient pratiquement les mêmes effectifs d'élèves (respectivement 43,6% et 43,9%) à Taza.


ORIGINE DES ELEVES
1979 (Enquête personnelle)
19
RHIA TA
MEKNASSA
BRANES
TSOUL
5 élèves d'origine rurale
10 élèves d'origine rurale
Echelle: 1/500000
0 10 20Km
MARNISSA
BOURED
GZANAYA
TIZI OUSLI
AKNOUL
TAHAR SOUK
BNI OULID
SANHAJA
RHEDOU
MTALSA
SAKA
MEZGUITEN
BNI BOUYAHI
Bni Ourriaghel
Bni Touzine Temsamane
Oued Ouergha
Oued Lben
HAYANA
TISSA
HOUARA
MSOUN
Oued Msoun
OULAD
RAHHOU
GUERCIF
TAZA
OUED AMLIL
Oued Inaouene
Oued Melloulou
AHL
RCHIDA
Mahrija
MATMATA
TAHLA
ZRARDA
Bechine
BNI OURRAIN
MAGHROUA
Oued Sebou
BNI SADDEN
BNI
RIBAT EL KHAIR
OULAD EL HAJ
Oued Moulouya
YAZGHA
BNI ALAHAM
El Adrej
Imouzzer Marmoucha
Outat El haj

LES RELATIONS AGRICULTURE-INDUSTRIE DANS LES GRANDS PERIMÈTRES D'IRRIGATION AU MAROC.

Mohamed BOULISFANE
Faculté des Lettres - FES

Introduction:

L'installation d'unités agro-industrielles de transformation de produits importés est une chose, l'implantation d'unités de valorisation de la matière première locale dans une zone agricole en est une autre. C'est cette dernière qui nous intéresse par son impact régional. Dans ce cas, l'agriculture et l'industrie sont localisées dans le même èspace qui est pour nous l'èspace des grands périmètres d'irrigation géré par les Offices Régionaux de Mise en Valeur Agricole (ORMVA) [1]. Ces èspaces ou «pôles de développement» sont à la base de la formation de complexes agro-industriels régionaux. L'Etat y introduit les cultures industrielles développées grâce à l'irrigation et y installe, souvent, les unités de transformation de la matière première agricole. Un complexe agro-industriel est caractérisé par la «complexification» des relations entre les différentes parties qui le composent, notamment entre l'agriculture et l'industrie. L'inexistance, dans les grands périmètres d'irrigation d'industries à l'amont de l'agriculture (machines, engrais, produits phytosanitaires,...) nous contraint à limiter notre analyse à l'intégration entre l'agriculture et l'industrie d'aval (transformation de la production agricole). Il faut noter que si la production est dispersée dans l'espace, les unités agro-industrielles sont généralement concentrées dans les centres urbains ou à leur proximité.

1 – L'intégration agriculture-industrie ne concerne que les cultures industrielles.

Dans les grands périmètres d'irrigation, les relations entre l'agriculture et l'industrie ne concernent que la fourniture de la matière première agricole (betterave, canne à sucre, coton, graines oléagineuses agrumes, olives, maraîchage,

1) Les ORMVA, au nombre de 9, sont des organismes publics ayant le statut juridique d'une entité semi-autonome et placés sous la tutelle du Ministère de l'Agriculture et de la Réforme Agraire (MARA).

lait) aux différentes unités de transformation. Le mode d'approvisionnement des unités agro-industrielles varie selon les produits.

L'approvisionnement des sucreries, des unités d'agréage de coton, et des usines de trituration des graines (oléagineuses est caractérisé par l'existence d'un cadre contractuel qui assure une certaine intégration agriculture-industrie. En effet, le betterave à sucre, la canne à sucre, le coton et les graines oléagineuses sont des cultures «intégrées» qui font l'objet de contrats de culture entre les agriculteurs et les ORMVA. Il n'existe pas de contacts directs entre le paysan et le transformateur. L'Office sert d'intérmédiaire entre les deux parties.

En effet, le fonctionnement de l'agriculture destinée à approvisionner les unités agro-industrielles, laisse un grand rôle à l'Office pour organiser les cultures industrielles integrées et appliquer les plans d'assolement.

Le contact direct entre les agriculteurs et l'Office s'effectue en niveau local par l'intermédiaire des Centres de Mise en Valeur (C.M.V.) C'est à partir des C.M.V. que sont organisés les campagnes agricoles et l'encadrement des paysans. Ces centres disposent d'un parc de matériel destiné aux différentes opérations culturales. Les tâches qu'ils accomplissent sont diversifiées:

-Exécution des opérations orientées vers les cultures industrielles integrées, surtout l'établissement des contrats de culture avec les agriculteurs:

-Approvisionnement des agriculteurs en engrais, semences, produits phytosanitaires et crédits.

-Réalisation des travaux de façon notamment dans le cadre de l'exécution des contrats de culture:

-Acheminement de la production aux acheteurs comme les récoltes sucrières aux sucreries.

Donc une grande place est donnée à l'exécution des opérations orientées vers les cultures industrielles. Dans les contrats de culture, le CMV s'engage à supporter tous les frais d'exploitations (façon, semences, engrais, insecticides, avances sur cultures et récoltes) et à acheter toute la récolte à un prix fixé au contrat (prix fixé par l'Etat). Quant au fellah, il s'engage à suivre les directives techniques du CMV notamment en ce qui concerne les quantités de semences et d'engrais à utiliser, ainsi que le choix, le mode et la date de réalisation des diverses façons culturales. Le montant des frais d'exploitation consenti par le CMV est remboursable lors de la liquidation des paiements de la récolte.

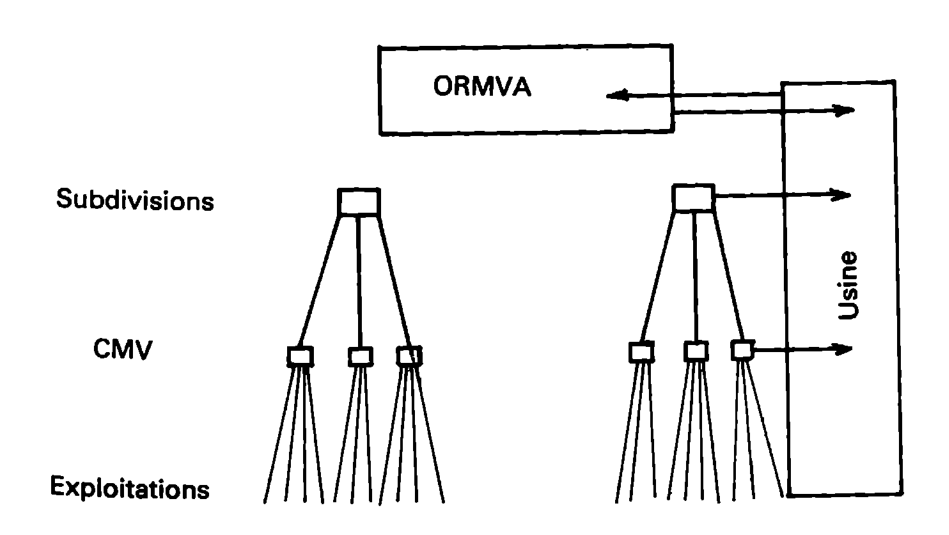
Il faut relever que les tâches administratives absorbent l'essentiel du temps de travail des C.M.V.

Au dessus de CMV, des subdivisions suivent et contrôlent la gestion des centres localisés dans leurs zones respectives.

Les rapports entre l'unité de transformation de la matière première et les différents organes de gestion de l'espace-office sont schématisés dans la figure de la page suivante.

En dehors des cultures industrielles, il n'existe pas d'intégration agriculture-industrie. Les matières premières traitées par les conserveurs de produits végétaux sont constituées essentiellement par des écarts de triage, des fins de champs et des achats dans les souks. Dans certains secteurs, comme la transformation d'olives et d'abricots, interviennent des intermédiaires qui effectuent des achats de récoltes sur pieds et livrent la production aux plus offrents des transformateurs. Certains intermédiaires sont liés à des industriels qui leur offrent une marge sur le chiffre d'affaires. Cependant, il existe une intégration agriculture-industrie réalisée par certaines entreprises comme dans le secteur de transformation des légumes (CIL de Larache) et des fruits (Sodea avec certains conserveurs de Marrakech) et dans le secteur de la surgélation (SICOR à Berkane et SAID à Moulay Bouselham). La commercialisation des produits destinés aux conserveries végétales reste privée. Il existe, à ce niveau, d'innombrables intermédiaires et courtiers ce qui donne à cette branche agro-industrielle un aspect spéculatif.

L'Etat intervient à l'amont de la production par le biais des Offices mais pas à l'aval, au niveau de la commercialisation des produits agricoles, exception faite des cultures industrielles. Le code des Investissements Agricoles (CIA) de 1969 oblige les agriculteurs bénéficiaires des investissements réalisés par l'Etat dans les grands périmètres d'irrigation à mettre leurs terres en valeur conformément aux plans de cultures définis par le MARA. Mais ce code n'a rien prévu pour la commercialisation de la production agricole.



Rapports entre l'usine agro-industrielle et les différents organes de gestion de l'espace dans les grands périmètres d'irrigation .

Pour certaines spéculations, il n'existe même pas d'unités de transformation des produits agro-alimentaires. C'est le cas des agrumes et des productions maraîchères dans le Tadla.

Pour réaliser une meilleure intégration agriculture-industrie dans les périmètres d'irrigation, l'Etat a essayé d'intéresser les agriculteurs à la marche des usines.

2 – Tentative d'intégration agriculture-industrie par le biais de la participation des agriculteurs à la gestion des Sucreries.

Les pouvoirs publics ont voulu faire participer les agriculteurs qui approvisionnent les sucreries au capital social de ces unités, ce qui devait ouvrir «la voie à l'intégration réelle de l'agriculture et de l'industrie agricole permettent ainsi aux agriculteurs de se sentir concernés par la transformation des produits qu'ils fournissent à l'usine» [2].

Conformément à une décision royale de juillet 1973, le gouvernement a lancé en 1974, l'opération de participation des agriculteurs au capital social des sucreries SUNAB de Sidi Slimane, SUBM de Béni Mellal et sucrerie des Doukkala de Sidi Bennour.

Les actions de la sucrerie ne peuvent être achetées que par un agriculteur propriétaire et producteur de betteraves, situé géographiquement dans la zone d'approvisionnement en matière première de l'usine.

Le cas de la SUNAB nous permettera de mieux saisir les modalités d'application d'une telle politique.

Etant donné que le capital social de la SUNAB est entièrement souscrit par l'Etat, une convention signée entre le Ministère des Finances et la CNCA [3] en février 1974 prévoyait les modalités suivant lesquelles la CNCA est chargée de céder aux agriculteurs concernés les 220 000 actions (22 millions de dirhams) de la SUNAB. Les agriculteurs devaient en principe posséder les 2/3 du capital de la sucrerie, le reste sera détenu par l'Etat. Le prix de cession de chaque action aux petits et moyens agriculteurs est fixé à 100 dh avec une formule de crédit qui fait que de 0 à 1 ha, pour une action achetée, 4 sont cédées à crédits, de 2 à 5 ha, pour une achetée, 3 sont cédées à crédit; de 5 à 10 ha, pour une achetée, 2 sont cédées à crédit. La partie à crédit ne supporte pas de taux d'intérêt et son remboursement sera assuré par un prélèvement sur les bénéfices distribués par la sucrerie. Un agriculteur ne peut acheter plus de 80 actions pour éviter la concentration du capital.

Mais les résultats de cette opération ne furent pas brillants.Les agriculteurs ont hésité à acheter les actions offertes à des conditions extrêmement avantageuses. Cette hésitation est expliquée par le fait que les paysans ont une mentalité

---

2) Plan triennal, 1970-80, vol. 1, p.57
3) Caisse Nationale du Crédit Agricole.

traditionnelle et par le fait qu'ils sont plus tentés par les petites spéculations comme l'élevage jugé plus rentable qu'une action qui rapportera un dividende de 7% par an.

Les betteraviers constitués par les petits propriétaires (cf. tableau) n'étaient pas disposés à débourser 100 dh.

Finalement l'Etat reste détenteur de 98,71% du capital de la SUNAB qui s'élève à 30 millions de dirhams.

Répartition des contrats concernant le betterave sucrière par catégories d'exploitation dans la zone de Sidi Slimane en 1975 (Source ORMVAG)

contractants	Nombre de contractants	%
collectivistes	**0366**	**12,24**
Melkistes		
0-2 ha	1629	54,15
2-5 ha	0277	07,25
5-10 ha	0646	21,60
10-20 ha	0025	00,84
+20 ha	0009	00,30
total	**2516**	**84,15**
Locataires		
0-2 ha	54	01,81
2-5 ha	23	00,77
5-10ha	06	00,20
10-20 ha	02	00,07
+20 ha	01	00,03
total	**86**	**02,88**
Etat		
Sodea	13	00,43
Sogeta	09	00,30
Total	**22**	**00,73**
TOTAL Général	**2990**	**100,00**

Conclusion

L'inexistence d'industrie d'inputs à l'amont de l'agriculture, la faiblesse des relations entre l'agriculture et l'industrie d'aval, l'absence d'unités de transformation de certains produits agricoles font qu'il n'existe pas encore sur le plan régional de véritables complexes agro-industriels. Les espaces des ARMVA promus au rang de pôles de développement n'ont pas connu les effets d'agglomération. Ces espaces ne constituent que des «ensembles agro-industriels»(4). Le complexe agro-industriel suppose en même temps l'industrialisation, le développement et l'autonomie relative des régions intéressées.

En outre, le développement du pôle implique que les revenus tirés des activités introduites dans la région soient réinvestis sur place. Les agriculteurs qui arrivent à réaliser des profits substantiels ne les réinvestissent pas dans les affaires productives mais dans le commerce et l'immobilier.

4) Perroux F. Investissements multinationaux; pôles de développement; pôles d'intégration, Revue Tiers Monde, N° 34, 1968, p. 246.



Royaume du Maroc
Université Mohammed V

Publications de la Faculté des Lettres
et des Sciences Humaines — Rabat

SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 10

L'EVOLUTION DES RAPPORTS VILLES - CAMPAGNES

AU MAGHREB